



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 01

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

## تغيرات اليد العاملة في الجزائر

قطاع السياحة والصناعة التقليدية

2014-1990

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الديموغرافيا

تحت إشراف الدكتور

بوقرة كمال

من إعداد الطالب

بلمرداسي يامن

### أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
الطاهر حفاظ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 01	رئيسا
بوقرة كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 01	مشرفا ومقررا
عبد الكامل خالدي	أستاذ محاضر	جامعة باتنة 01	عضوا
سالمي الجيلالي	أستاذ محاضر	جامعة الشلف	عضوا
عاشور عبد الصمد	أستاذ محاضر	جامعة وهران	عضوا
عبد الحمان بوقفة	أستاذ محاضر	جامعة برج بوعرييج	عضوا

السنة الجامعية: 2018-2019 م

## الإهداء

إلى من يعجز اللسان عن شكرها وتخضع آيات الرحمن إلى ذكرها إلى

من فتحت عيني على وجهها أمي الغالية.

إلى من تحدى الصعاب ليوصلني إلى بر الأمان

إلى الذي أعجز عن وصفه بكل الصور بكل الكلمات والحروف فيكفيني

أنك أبي العزيز.

إلى من يسعدن لسعادتي أقاسمهن روعي وكياني أخواتي العزيزات،

إخوتي الأعزاء.

زملائي في مديرية السياحة والصناعة التقليدية

زملائي في غرفة الصناعة والتجارة

زملائي الطلبة في الدراسة وفي قسم الديموغرافيا

## دعاء

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا، ولا باليأس إذا أخفقتنا  
وذكرنا بأن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح، اللهم إذا  
أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ منا تواضعنا وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ  
اعتزازنا بكرامتنا.

اللهم أختم بالسعادة آجالنا وحقق بالزيادة آمالنا  
يا رب علمنا أن التسامح هو أعلى مراتب القوة وأن حب الانتقام هو  
أول مراتب الضعف، يا رب إذا أعطيتنا مالا لا تأخذ سعادتنا، وإذا  
جردتنا من المال اترك لنا قوة العناد حتى نتغلب على الفشل  
وإذا جردتنا من نعمة الصحة أترك لنا نعمة الإيمان. يا رب إذا أسأنا  
إلى الناس أعطنا شجاعة الاعتزاز وإذا أساءوا إلينا الناس  
أعطنا شجاعة العفو.

آمين

## شكر وعرقان

الحمد لله الذي وهبنا القوة والإرادة لإنجاز هذا العمل،  
ونترحم على روح الأستاذ الفقيه مسعودان بشير الذي بفضلته  
تم فتح مسابقة الماجستير حيث يعتبر السبب في وصولنا لهذا  
المستوى

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا ومد لنا يد العون  
وخاصة الأستاذ الفاضل كمال بوقرة الذي أوصلنا إلى بر الأمان  
والأساتذة الكرام: حفاظ الطاهر، بوذراع أحمد، مطاطحة عزالدين،  
بعيط فاتح.

وكذا جميع الأساتذة خاصة أساتذة قسم الديموغرافيا  
وكذا الأستاذة عشي صليحة التي قدمت لي الكثير من المساعدة  
مثلها مثل الأستاذة طي سعيدة، وكذا الأستاذة الفاضلة يوسفى أمال  
وكل أصدقائي ضيف الله عزالدين، يعيش فيصل، بركات عزالدين

## الفهرس

الصفحة	العنوان
/	فهرس المحتويات
/	فهرس الجداول
/	فهرس الأشكال
ا-ب	مقدمة عامة
1	<b>الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة</b>
1	1-الإشكالية
7	2-الدراسات السابقة
64	3-أسباب اختيار الموضوع
64	4-أهمية الدراسة
65	5-أهداف الدراسة
66	6-المنهج المستخدم
67	7-تحديد المفاهيم الأساسية
79	<b>خاتمة الفصل</b>
80	<b>الفصل الثاني: مصادر جمع المعطيات</b>
81	<b>تمهيد</b>
82	1-قطاع السياحة
82	1-1 وزارة السياحة
93	2-1 الوكالة الوطنية للتنمية السياحية
94	3-1 مديرية السياحة والصناعة التقليدية
95	4-1 المجلس الوطني للسياحة
96	5-1 الديوان الوطني للسياحة
97	6-1 الوكالات السياحية
99	7-1 الديوان الوطني للحج والعمرة
100	8-1 اللجنة الوطنية لتسهيل النشاطات السياحية
101	2-قطاع الصناعة التقليدية
101	1-2 وزارة السياحة والصناعة التقليدية

107	2-2 مديرية الصناعة التقليدية
107	3-2 الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية
108	4-2 غرفة الصناعة التقليدية والحرف
109	5-2 دار الصناعة التقليدية
110	6-2 الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية
112	3-البرامج المعتمدة الخاصة بالقطاع
112	1-3 المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025
115	2-3 مخطط عمل التنمية المستدامة للصناعة التقليدية افاق 2010
119	3-3 الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية
121	4-الديوان الوطني للإحصاء
124	<b>خاتمة الفصل</b>
125	<b>الفصل الثالث: حوصله نظرية واحصائية حول السياحة والصناعة التقليدية</b>
126	<b>تمهيد</b>
127	<b>أولا: قطاع السياحة</b>
127	1-أهمية السياحة
127	1-1 الأهمية الاقتصادية
130	2-1 الأهمية الاجتماعية
131	3-1 الأهمية الثقافية
132	4-1 الأهمية البيئية والعمرانية
132	5-1 الأهمية السياسية
132	2-أنواع السياحة
132	1-2 أنواع السياحة وفقا للغرض
136	2-2 أنواع السياحة وفقا للعدد
136	3-2 أنواع السياحة وفقا للعمر
136	4-2 أنواع السياحة وفقا لمدة الإقامة
136	5-2 أنواع السياحة وفقا للتقسيم الجغرافي
137	6-2 أنواع السياحة وفقا للجنسية
137	7-2 أنواع السياحة وفقا لوسيلة النقل

137	3-مقومات السياحة
137	3-1 المقومات الطبيعية
138	3-2 المقومات المؤسساتية
138	3-3 المقومات المادية
138	3-4 المقومات الدينية
138	3-5 المقومات الثقافية
139	3-6 المقومات التاريخية والثقافية
139	4-المؤسسات الفندقية (السياحية)
139	4-1 التطور التاريخي الفنادق
142	4-2 تصنيف الفنادق
149	4-3 أهمية الفنادق
150	5-مقومات السياحة في الجزائر
151	5-1 مقومات طبيعية
154	5-2 مقومات ثقافية وتاريخية
155	6-المؤسسات الفندقية في الجزائر
155	6-1 تعريف المؤسسة الفندقية
155	6-2 النصوص القانونية التنظيمية الخاصة بالمؤسسات الفندقية
157	6-3 كيفية استغلال المؤسسات الفندقية
158	6-4 أنواع المؤسسات الفندقية في الجزائر
158	6-5 المعايير المستخدمة في عملية التصنيف
165	<b>ثانيا: قطاع الصناعة التقليدية</b>
166	1- خصائص قطاع الصناعة التقليدية والحرف
167	2- مدونة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف
168	3- الأساس القانوني لقائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف
172	4- أهداف قطاع الصناعة التقليدية
175	5- أهمية قطاع الصناعة التقليدية
177	<b>خاتمة الفصل</b>
178	<b>الفصل الرابع: التشغيل في قطاع السياحة والصناعة التقليدية</b>
179	<b>تمهيد</b>

180	أولاً: المؤشرات السياحية
180	1- طاقة استيعاب المؤسسات الفندقية في الجزائر
180	1-1 بعد الاستقلال
182	2-1 المخطط الثلاثي (1967-1969)
183	3-1 المخطط الرباعي الأول (1970-1973)
184	4-1 المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)
185	5-1 المخطط الخماسي الأول (1980-1984)
186	6-1 المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)
187	7-1 خلال الفترة (1990-2011)
189	8-1 خلال الفترة (2012-2015)
189	1-8-1 حسب نوع المؤسسة الفندقية
191	2-8-1 حسب تواجد المؤسسة الفندقية بالولاية
193	2- حركة السواح في الجزائر
195	3- واقع التشغيل في قطاع السياحة بالجزائر
195	3-1 مؤسسات التكوين السياحي
201	3-2 التشغيل في قطاع السياحة
206	3-2-1 توزيع مناصب العمل الإضافية حسب طاقة الاستيعاب
208	3-2-2 توزيع مناصب العمل الإضافية حسب نوع المنتج
217	3-2-3 توزيع مناصب العمل الإضافية حسب درجة التصنيف
220	4- حساب الارتباط بين دخول السياح، طاقة الاستيعاب، إنشاء مناصب عمل
221	5- حساب نسبة اختلاف مناصب العمل بين الطريقتين
222	6- حساب مؤشر ديفرت
224	ثانياً: مؤشرات الصناعة التقليدية
224	1- تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية
225	1-1 تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية الكلية
229	2-1 تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب المجالات
233	3-1 تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب الكل القانوني
234	4-1 تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب الوسط



236	5-1 تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب الجنس
238	2- التشغيل في قطاع الصناعة التقليدية
238	1-2 تطور إنشاء مناصب عمل حسب مجالات الصناعة التقليدية
244	2-2 تطور إنشاء مناصب عمل حسب الجنس
246	3-2 تطور إنشاء مناصب عمل حسب الوسط
249	ثالثا: مزيا وعراقيل قطاع السياحة والصناعة التقليدية
249	1- قطاع السياحة
249	1-1 المزيا
251	2-1 العراقيل
254	2- قطاع الصناعة التقليدية
254	1-2 الامتيازات
255	2-2 عراقيل قطاع الصناعة التقليدية
255	3-2 افاق قطاع الصناعة التقليدية
257	خاتمة الفصل
259	الخاتمة والتوصيات
259	1-قطاع السياحة
265	2-قطاع الصناعة التقليدية
/	قائمة المراجع
/	الملاحق

## فهرس الجدول

الصفحة	العنوان	الرقم
11	توزيع نسبة العمالة في قطاع السياحة سنة 2007.	1
14	توزيع فرص العمل المباشرة والغير مباشرة التي يوفرها القطاع السياحي في بعض الدول العربية سنة 2007.	2
16	توزيع اليد العاملة في القطاع السياحي بالجزائر خلال الفترة(1985-2001)	3
17	توزيع مناصب العمل حسب المشاريع السياحية قيد الإنجاز خلال سنة 2007	4
18	خطة اعمال افاق 2015	5
21	تطور العمالة في القطاع الفندقي، المقاهي والمطاعم.	6
25	تطور عدد المستخدمين في القطاع السياحي بالجزائر	7
31	توزيع اليد العاملة الخاصة بالمشاريع قيد الإنجاز حسب نوع المنتج سنة 2007	8
31	توزيع اليد العاملة الخاصة بالمشاريع المتوقفة حسب نوع المنتج سنة 2007	9
32	توزيع اليد العاملة الخاصة بطلبات المشاريع حسب نوع المنتج سنة 2007	10
35	عدد السياح في الجزائر (1995-2010)	11
39	توزيع عدد المستخدمين حسب طبيعة القطاع	12
39	توزيع اليد العاملة في قطاع السياحة التونسي خلال الفترة(1990-2002)	13
41	توزيع اليد العاملة في قطاع السياحة (العمالة المباشرة)	14
42	توزيع اليد العاملة في قطاع السياحة (العمالة الغير مباشرة)	15
43	توزيع اليد العاملة في الجزائر حسب القطاع الحكومي خلال الفترة (1990-1999)	16
55	مناصب الشغل المنشأة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف خلال الفترة (2003-2009)	17
57	تقديرات فرص العمل في قطاع السياحة السعودي(2011-2020)	18
62	مناصب العمل المباشرة والغير مباشرة في الصين(2009-2015)	19
114	الأهداف المادية للمرحلة (2008-2015)	20
118	الأثار الاقتصادية والاجتماعية لمخطط العمل (أفاق 2010)	21
144	مزايا وسلبيات فنادق السلسلة	22
149	معايير عالمية لتصنيف الفنادق	23

159	المعايير الأساسية لتصنيف (الفندق، نزل الطريق، قرى العطل، الاقامات السياحية، النزل الريفي)	24
161	المعايير الأساسية لتصنيف (محطة استراحة)	25
161	المعايير الأساسية لتصنيف (نزل عائلي)	26
162	المعايير الأساسية لتصنيف (المخيم)	27
162	المعايير الأساسية لتصنيف (الشاليه)	28
163	المعايير الأساسية لتصنيف (المنازل السياحية)	29
164	المعايير الأساسية لتصنيف (المؤسسات الفندقية)	30
169	قطاعات الميدان الأول	31
170	قطاعات الميدان الثاني	32
171	قطاعات الميدان الثالث	33
180	توزيع طاقة الاستيعاب حسب المناطق لسنة 1962	34
182	حصيلة برنامج المخطط الثلاثي 1967-1969	35
184	طاقة الاستيعاب خلال الفترة 1970-1973	36
185	طاقة الاستيعاب المبرمجة خلال الفترة 1974-1978	37
185	مشاريع مبرمجة خلال الفترة 1980-1984	38
186	طاقة الاستيعاب نهاية 1989	39
188	طاقة الاستيعاب خلال الفترة 1990-2011	40
190	طاقة استيعاب حسب المؤسسات الفندقية 2012-2015	41
191	توزيع الفنادق حسب تواجدها بالولايات لسنة 2013	42
202	تطور اليد العاملة في قطاع السياحة خلال الفترة 2000-2014	43
206	توزيع مناصب العمل الإضافية حسب طاقة الاستيعاب	44
208	توزيع مناصب العمل الإضافية حسب منتج الفندق الحضري	45
209	توزيع مناصب العمل الإضافية حسب منتج الفندق الصحراوي	46
210	توزيع مناصب العمل الإضافية حسب منتج الفندق الجبلي	47
211	توزيع مناصب العمل الإضافية حسب منتج فندق الشاطئي	48
212	توزيع مناصب العمل الإضافية حسب منتج الفندق الحموي	49
220	الارتباط بين دخول السواح، طاقة الاستيعاب، مناصب العمل الإضافية	50
221	حساب نسبية اختلاف مناصب العمل التي تم انشاؤها مع المتحصل عليها	51

222	تطور السكان الجزائريين المقيمون (استعمال مؤشر ديفرت)	52
225	تطور تعداد إنشاء الأنشطة الحرفية الكلية 1998-2015	53
230	تطور تعداد إنشاء الأنشطة الحرفية حسب مجال الصناعة التقليدية 2003-2009	54
239	توزيع إنشاء مناصب العمل حسب مجالات الصناعة التقليدية	55
244	تطور إنشاء مناصب العمل حسب الجنس 1998-2015	56
247	تطور إنشاء مناصب العمل حسب الوسط 1998-2015	57

## فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
114	الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية	1
151	خريطة الحدود الإقليمية للجزائر	2
169	مخطط توزيع قطاعات الصناعة التقليدية	3
188	طاقة الاستيعاب خلال الفترة 1990-2011	4
191	طاقة الاستيعاب خلال الفترة 2012-2015	5
193	حركة السواح في الجزائر 1985-2015	6
194	سبب زيارة الأجانب لسنة 2015	7
203	تطور اليد العاملة المباشرة في قطاع السياحة 2000-2014	8
214	معدل نمو إنشاء مناصب العمل لمنتوج (حموي، جبلي، شاطئي)	9
215	معدل نمو إنشاء مناصب العمل لمنتوج (صحراوي، حضري)	10
216	مناصب العمل حسب نسبة كل نوع منتوج	11
217	توزيع إنشاء مناصب العمل حسب درجة التصنيف (3-4-5)	12
218	توزيع إنشاء مناصب العمل حسب درجة التصنيف (1-2-بدون تصنيف)	13
225	تطور تعداد الأنشطة الكلية 1998-2015	14
229	تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب المجالات 1998-2015	15
233	تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب الشكل القانوني 1998-2015	16
234	تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب الوسط 1998-2015	17
235	تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب الوسط والمجال 1998-2015	18
236	تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب الجنس 1998-2015	19
237	تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب الجنس والمجال 1998-2015	20
240	توزيع إنشاء مناصب العمل حسب مجالات الصناعة التقليدية 1998-2015	21
245	توزيع إنشاء مناصب العمل في قطاع الصناعة التقليدية حسب الجنس 1998-2015	22
248	توزيع إنشاء مناصب العمل في قطاع الصناعة التقليدية حسب الوسط 1998-2015	23

## المقدمة

شهدت الفترات الماضية تطورات عديدة شملت مختلف المجالات، منها قطاع السياحة الذي انتشر في مختلف مناطق العالم، حيث توسعت الرحلات السياحية لتشمل فئات عريضة من السكان، مما دفع بالدول للتوجه نحو ترقية هذا القطاع لما له من انعكاسات على مختلف مجالات حياة السكان وقد حظيت السياحة بأهمية متزايدة لدى الباحثين والمنظمات على المستوى العالمي نظرا لما يبرزه هذا النشاط من آثار على مختلف الأصعدة ، اقتصادية واجتماعية كانت ، مما يتوجب العمل على كيفية الاستفادة من هذا القطاع من خلال استغلال كل المقومات المتوفرة سواء طبيعية أو مادية أو بشرية احسن استغلال ، مع مراعات كل التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي ،ومن ذلك التطورات التكنولوجية والتوجه نحو التنمية المستدامة ، فالاستفادة من هذا القطاع تظهر خاصة في الجانب الاقتصادي من التغير الحاصل في الإيرادات ، ميزان المدفوعات ، تحصيل العملة الصعبة وتوفير مناصب عمل مختلفة ، مباشرة وغير مباشرة، دائمة ومؤقتة وموسمية، باعتبار الخدمة السياحية تستلزم يد عاملة عكس الكثير من القطاعات الأخرى التي أصبح تعتمد على الآلة بدل اليد العاملة ، فالدول في الوقت الراهن توجهت نحو قطاع السياحة خاصة التي تمتلك العديد من المقومات ،إضافة لعدم امتلاكها موارد طبيعية كالبتترول، دون ان ننسى قطاع الصناعات التقليدية الذي يعتبر قطاعا مكملا لقطاع السياحة وله دور في انجاحه ، بتوفير منتجات تقليدية فنية تسوق كتذكارات سياحي يفتتبه السائح عند زيارته للمناطق السياحية ، يمثل عادات وتقاليد وخصائص المنطقة ، فهذا القطاع كذلك يساهم مثله مثل قطاع السياحة في تحقيق إيرادات ، تحصيل العملة الصعبة وأخيرا توفير مناصب عمل مهمة.

ونظرا للمزايا التي يحققها قطاع السياحة والصناعة التقليدية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سعت الجزائر للنهوض بهذا القطاع، وجعلته من أحد الخيارات لعملية التنويع الاقتصادي

وبناء على ما تقدم ارتأينا أن نخص بحثنا هذا حول موضوع التشغيل في قطاع السياحة والصناعات التقليدية، فهو موضوع الساعة باعتباره قطاع خام يمكن استغلاله، وكذلك لما تملكه الجزائر من إمكانيات تفتقر إليها العديد من دول العالم، بداية من مساحتها الشاسعة إلى تنوع تضاريسها، وصحرائها الشاسعة، والشريط الساحلي، المنابع الحموية، الإمكانيات التاريخية والثقافية،

التي يمكن أن تنشط أنواع مختلفة من السياحة كالسياحة الثقافية، التاريخية، الحموية، صحراوية وبحرية.

وللتطرق لمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم موضوع البحث فلى أربعة فصول كما يلي:

**الفصل الأول** وهو الإطار المنهجي للدراسة والذي يضم كل من الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع والمقسمة إلى أربعة أقسام، قسم يخص قطاع السياحة، القسم الثاني قطاع الصناعة التقليدية، القسم الثالث يخص الدراسات التي تناولت الموضوع تخص الدول العربية وأخيرا دراسات تناولت الموضوع لدول اجنبية، لنطرح بعدها الإشكالية التي عبارة عن تساؤلات حول الموضوع، أهداف الموضوع، مفاهيم عامة حول الدراسة.

أما **الفصل الثاني** فقد تم تناول مصادر المعطيات من خلاله المستعملة في الدراسة، التي تم تقسيمها كذلك إلى أربعة اقسام قسم يخص قطاع السياحة سواء مباشرة أو غير مباشرة، قسم ثاني يخص الصناعة التقليدية مباشرة كانت أو غير مباشرة، قسم ثالث يخص البرامج المعتمدة من طرف الوزارة الوصية على قطاع السياحة والصناعة التقليدية والتي تخص الموضوع، أخيرا مصدر المعطيات المعروف والمستخدم في كامل القطاعات وهو الديوان الوطني للإحصاء الوسيلة الوحيدة المعتمدة في تقديم الإحصائيات المختلفة.

وفي **الفصل الثالث** تم تناول قطاع السياحة والصناعة التقليدية من خلال تقسيمه لقسمين، القسم الأول جانب السياحة بالتطرق لأهمية قطاع السياحة وأنواع السياحة ثم الإمكانيات السياحية في الجزائر والمؤسسات الفندقية بمختلف أنواعها وتصنيفاتها، وجانب الصناعة التقليدية تم التطرق لخصائص الصناعة التقليدية والأساس القانوني لممارسة نشاطات الصناعة التقليدية وكذا أهم أهداف قطاع الصناعة التقليدية.

وأخيرا تناولنا في **الفصل الرابع التشغيل** في قطاع السياحة والصناعة التقليدية، من خلال مختلف المتغيرات كالوسط (الريفي، الحضري) والجنس والشكل القانوني بالنسبة للصناعة التقليدية، اما السياحة فتم الاعتماد على متغير طاقة الاستيعاب، درجة التصنيف، نوع المنتج حسب الوسط، بالنسبة للمؤسسات الفندقية التي تعتبر ركيزة السياحة كما تم التطرق لبعض مزايا وعراقيل قطاع السياحة والصناعة التقليدية ثم أخيرا تم عرض الخاتمة والنتائج مع وضع اقتراحات مناسبة.

## 1- الإشكالية

تعرض المجتمعات الإنسانية خلال نموها الديموغرافي مشاكل عديدة دون تحديد لهذه المشاكل، سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول متخلفة، ومن أهم هذه المشاكل البطالة وخاصة بعد التطور التكنولوجي الذي يستدعي تقليص اليد العاملة وإحلال مكانها الآلة، حيث تواجه المجتمعات النامية تحديات كثيرة أدت إلى تعطيل مسيرتها نحو التقدم، مما ساهم في عجز المناطق الحضرية عن استيعاب طالبي العمل، وكذا تفاقم الوضع وارتفاع نسب البطالة التي طرحت الكثير من المشاكل على كل المستويات.

ويكتسي موضوع التنمية أهمية بالغة لمعظم دول وحكومات العالم، وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة المادية منها والبشرية، ضمن سياسات واستراتيجيات كلية قطاعية في إطار ما يسمى بالهندسة الشاملة للاقتصاد، وعلى هذا الأساس يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي ومن ثمة تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

عرفت ظهرت السياحة تطورا سريعا خلال النصف الثاني من القرن الماضي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إذ انعكست التطورات التي شملت العديد من مجالات قطاع الخدمات إيجابا على قطاع السياحة ما ساعدها على النمو الكبير الذي شهدته، لتحتل بذلك مكانة هامة عند أغلب دول العالم، نظرا لانعكاساتها الإيجابية والمختلفة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا تعد السياحة واحدة من أكبر الصناعات نموا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية باعتبارها قطاع انتاجي يلعب دورا مهما في توفير

العملات الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية، إذا بلغت عائداتها مئات المليارات من الدولارات وعدد السائحين المئات الملايين، بالإضافة إلى ذلك فهي تهم أطراف كثيرة بما فيها مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، واتساع نطاق القطاعات والخدمات المعنية بها، وضخامة البنية الأساسية المطلوبة لدعمها (النقل، المصارف، المؤسسات المالية، مؤسسات الدعاية والترويج).



حيث لم تعد صناعة السياحة كما كانت في القرن الماضي فاليوم تشعبت فروعها وأصبحت حاضرة في معظم مجالات الحياة اليومية لكل فرد أو عائلة أو مجتمع.

ويعد قطاع السياحة من أكبر القطاعات وأسرعها نموا خاصة في الدول ذات الاقتصاديات الناشئة وفقا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية ومجلس السفر والسياحة العالمي حيث تجاوز متوسط هذا النمو في العقد المنصرم (4%) كما تنمو الفرص الوظيفية في قطاع السياحة بما يقارب ضعف معدل نمو التوظيف في القطاعات الأخرى.

كما أشارت منظمة السياحة العالمية إلى أكثر من مليار دولار تصرف يوميا على قطاع السياحة وأن 11% من القوى العاملة في العالم موزعة على مجالات مختلفة.

كذلك صناعة السياحة حاليا أهم الصناعات التي تساهم بنسبة معتبرة في الناتج القومي للعديد من الدول وإحدى الركائز الأساسية في اقتصاداتها حتى انها في بعض الدول أصبحت هي المصدر الأول وبدون منازع للدخل نظرا للعائد الذي توفره لخزينة الدولة من العملة الصعبة، وتفتح مجالات كثيرة لفرص التوظيف، كما تعمل على زيادة الاستهلاك على نحو يرفع من الطلب ويدفع التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

والسياحة ظاهرة اقتصادية، ثقافية واجتماعية، بل أصبحت أكبر صناعة في العالم لما حققتة من نتائج معتبرة من حيث التدفقات والايادات، وكذا مناصب العمل التي تحدثها بصورة مباشرة أو غير مباشرة لارتباطها مع العديد من القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، فالسياحة تعرف على أنها مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالسفر، التنقل والإقامة خارج مقر السكن لأغراض متعددة، حيث دول عديدة اهتمت بالنشاط السياحي.

وعرفت السياحة ازدهارا كبيرا في العديد من القارات وخاصة القارة الأوروبية، نظرا لتمتعها بمؤهلات سياحية عديدة ومتنوعة بالإضافة إلى جودة الخدمات السياحية لديها، فحين القارة الافريقية تعرف اقبالا سياحيا محتشما لغياب العديد من العوامل الأساسية لقيام صناعة سياحية في أي بلد ورغم

ذلك تعرف بضع الدول في شمال إفريقيا تجارب ناجحة في مجال قطاعها السياحي كمصر وتونس المغرب، مما ساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

والجزائر إحدى الدول الإفريقية بعد استرجاع استقلالها حاولت النهوض بقطاعها السياحي من خلال العديد من المحاولات، انطلاقا من ميثاق السياحة لسنة 1966 الذي بموجبه تم تحديد الأهداف والوسائل الضرورية للتنمية السياحية ، وتزامن ذلك مع التحضير لأول مخطط تنموي الذي شرع في تنفيذه بداية 1967 وتليها المخططات التنموية طيلة فترة السبعينات والثمانينات، حيث بادرت من خلال ذلك لإحصاء ثروتها السياحية بغية استغلالها وجعلها تساهم إلى جانب القطاعات الأخرى في عملية التنمية، وإنشاء الهياكل القاعدية التي تقوم عليها السياحة لترقية المنتج السياحي لديها .

وتحوز الجزائر على قدرات كبيرة في مجال السياحة تؤهلها لتبلغ مرتبة متقدمة بين الدول السياحية لو تم استغلال ما تحوز عليه من موارد وامكانيات، لكن الواقع يشير إلى ان قطاع السياحة كغيره من بقية القطاعات يعاني من تدهور كبير ولا يعكس حقيقة ما تملكه الجزائر من قدرات في هذا المجال.

و الجهود تبقى متواضعة ولا ترقى بالسياحة الجزائرية إلى مصف الدول السياحية ، إذ بقيت إنجازاته جد محدودة مقارنة مع دول العالم بصفة عامة والبلدان الشقيقة والمجاورة بصفة خاصة ، فحجم الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع تعتبر ضعيفة مقارنة مع مساحة الجزائر وتنوع إمكاناته ومواردها الطبيعية ، كما ان المجهودات التي بذلت في السبعينات لم تشهد الاستمرارية للتغيرات المتكررة في الوزارة الوصية على القطاع ، إضافة لحالة اللا أمن الذي عرفتها الجزائر خلال العشرية الماضية زادت تعقيدا للوضع وعزل الجزائر على المستوى الدولي، و السياحة في الجزائر لم تحظ بقدر كبير من الأهمية، فقد راهنت الجزائر في مسيرتها التنموية خلال السبعينات من القرن الماضي على الصناعة الثقيلة كمطلب أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومع الأزمة الأمنية أدى بها للتدهور فمنها ما تعرض للتخريب وأخرى للخصوصة والحصول عليها بالمبلغ الرمزي.

ورغم الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، يبقى متأخر في الجزائر ولم يرتقي على المستوى الذي يستحقه، وبقيت إنجازاته محدودة مقارنة مع دول الجوار، بالرغم من

امتلاك الجزائر لإمكانيات هائلة ومتنوعة من شريط ساحلي يمتد على طول 1200 كلم، وتنوع المناخ الذي يجعل السياحة تستمر على مدار السنة، مع صحراء شاسعة المساحة، إضافة لتقاليدها العريقة وأثارها المتنوعة، وهذه المقومات المتاحة تحسدها عليها دول عديدة. وتبقى الجزائر دائما تسعى إلى التحول من بلد مصدر للسواح إلى بلد مستقبل لهم ولكن أحداث العنف التي شهدتها البلاد منذ سنة 1992 وعوامل أخرى أعاقت تحقيق هذه الأهداف، ومع التحسن النسبي في الجانب الأمني والاجتماعي بدأت السياحة الجزائرية تستعيد عافيتها وهو ما مكنها مع بداية سنة 2006 استقطاب أكبر عدد من السياح الأجانب.

كما أنه في الأونة الأخيرة تفتنت الجزائر وأبدت اهتمام بالقطاع السياحي خاصة مع تذبذب أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، من خلال تطبيق عدة استراتيجيات تركز على تجارب ناجحة في البلدان المطلة على حوض البحر المتوسط، وكذا استراتيجيتها التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، التي تمتد على عدة مراحل على المدى القريب والمتوسط والبعيد. يأتي النشاط الفندقي أحد اهم القطاعات التي تعتمد عليها صناعة السياحة والعنصر الفعال (المؤثر به) من حيث العائد الذي يحققه ومناصب العمل التي يوفرها من خلال الأنشطة والعمال التي تمارس فيه، فمن الملاحظ أنه لا يوجد نمو أو نجاح سياحي في دولة أو مدينة أو منطقة معينة دون توافر مكان لإقامة السياح يحقق تطلعاتهم و رغباتهم.

والفنادق ومرافق الايواء هي من عوامل الجذب الرئيسية للوجهة السياحية وتؤدي دورا مهما في تلبية احتياجات السياح وارضائهم، فهي العمود الفقري للمرافق والخدمات السياحية عموما. وبالنسبة للسياحة الداخلية لم تحظى بالاهتمام المطلوب لترقيتها، لعدم ترتيبها مع القطاعات الاستراتيجية، وإهمالها على حساب قطاعات أخرى، والأمر نفسه بالنسبة للسياحة الخارجية، بالرغم لامتلاك الجزائر لإمكانيات طبيعية كبيرة تحسد عليها، فمناخها المتنوع الذي يجعل من السياحة الجزائرية تستمر على مدار السنة بالإضافة لشساعة الصحراء الجزائرية وطول شريطها الساحلي. وبالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف فهو من القطاعات الاقتصادية الهامة في معظم دول العالم ، حيث يمثل بالنسبة للعديد من الدول المتقدمة محورا أساسيا للتنمية الاقتصادية بها، وتزداد أهميته بشكل ادق في الدول النامية لدوره الفعال على مختلف الأصعدة الثقافية والاجتماعية

والاقتصادية فهو أحد مقومات الشخصية الوطنية لدى جميع الشعوب ، لديه قدرة كبيرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته الفعلية في مجال التوظيف والإنتاج والاستثمار، وبالتالي إمكانية تصدير منتجات تقليدية تميز عادات وتقاليد البلد مع جلب العملة الصعبة ، كما يعتبر موفرا للاحتياجات الضرورية اليومية للمواطنين خصوصا بالمناطق الريفية ، بسبب مرونته في الانتشار الجغرافي مما يؤدي إلى تحقيق التوازن بين المدن والأرياف.

وفي الجزائر تعتبر الصناعة التقليدية قطاعا تنمويا هاما خاصة مع توافر موارد طبيعية عديدة يمكن استغلالها كمواد أولية، غير أن الاهتمام بالقطاع شهد تأخر لسنوات عديدة، لتأثره بالأزمات التي عرفت الجزائر سواء الأمنية او الاقتصادية في سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، إضافة للتغيرات الدورية في هيكله القطاع بإدماجه بقطاعات أخرى عند القيام بالتعديل في الحكومات الشيء الذي جعل حالة عدم الاستقرار في موارده البشرية والقوانين المنظمة له، وكذا البرامج المسطرة التي لا يتم الوصول لتحقيق أهدافها ، كما أصبحت مكانة القطاع وإنتاجه محدودة ، ومما زاد من حدة هذا الأمر غياب سياسة واستراتيجية واضحة المعالم تأخذ في حسابها المتطلبات التي يفرضها الواقع الاقتصادي آنذاك.

وتعتبر الجزائر من الدول التي تواجه تحديات كبيرة في مجال تنمية الشغل والقضاء على البطالة، سيما في أوساط الشباب المقبل على العمل. إضافة إلى معاناتها من أزمات عديدة نتيجة تذبذب أسعار المحروقات التي تعتبر المورد الرئيسي لمداخيلها، مما دفعها إلى التفكير في تغيير سياستها الاقتصادية بإيجاد موارد مالية أخرى لتتويع مصادرها، لتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي، ويأتي قطاع الصناعة التقليدية والسياحة من ضمن القطاعات التي يعول عليها في هذا المجال، نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها البلاد في هذا القطاع، ومدى قدرته على استيعاب اليد العاملة المؤهلة في السياحة والحرف التقليدية، والتي تعبر عن هوية وثقافة المجتمع الجزائري عبر التاريخ.

ومن البدائل التي يمكن ان تستغلها الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة هي الاهتمام بقطاع السياحة والصناعة التقليدية، حيث حاولت الجزائر تدارك هذا الأمر من خلال سياستها والبرامج المسطرة

من طرفها، وكذا الإجراءات المتخذة لاستغلال كل إمكانياتها لترقية القطاع وتوفير مناصب عمل تغطي طلبات العمل المتزايدة.

ونظرا لأهمية هذا القطاع في إيجاد فرص عمل لمختلف شرائح المجتمع، أولت الحكومة في الجزائر اهتماما لهذا القطاع منذ بداية الالفية الثالثة، لتحقيق توازن بين النمو الديموغرافي واحتياجات سوق العمل، من خلال منح امتيازات وتحفيزات مادية ومعنوية للمهتمين بهذه النشاطات وتشجيعهم على ممارستها وديمومتها

وفي السنوات الأخيرة أولت الجزائر اهتماما خاصا من اجل رفع نسبة اليد العاملة وتقليص نسبة البطالة لمحاولة تحقيق التوازن بين النمو الديموغرافي وسوق العمل والتساؤل المطروح هو :

### ما دور قطاع السياحة والصناعة التقليدية في توفير مناصب عمل؟

وبالتالي يستلزم علينا طرح التساؤلات التالية:

- كيف يمكن أن يكون قطاع السياحة والصناعة التقليدية كمصدر لخلق مناصب عمل؟
- هل يعمل قطاع السياحة والصناعة التقليدية على تقليص نسبة النزوح الريفي نحو المناطق الحضرية والمحافظة على الاستقرار في المناطق الريفية؟
- هل يمكن أن يكون قطاع السياحة والصناعة التقليدية كوسيلة لجذب واستقطاب الشباب الفاشل في الدراسة؟
- هل الامتيازات التي توفرها الدولة تؤثر على المساهمة في إحداث مناصب شغل؟
- هل تستفيد المرأة من مناصب الشغل التي يوفرها قطاع السياحة والصناعة التقليدية؟
- هل الظروف السائدة المتمثلة في انخفاض البترول وكذا الأوضاع السياسية والأمنية في الدول العربية تؤدي الى استغلال الفرصة وكسب الرهان في تنمية قطاع السياحة والصناعة التقليدية؟

## 2-الدراسات السابقة

تعد عملية استعراض الدراسات السابقة في البحث العلمي ذات أهمية كبيرة فهي تؤدي كثيرا من المهام للباحث اثناء محاولته تقديم ملخصات لمناهجها ونتائجها، وهذا كله لتزويد الباحث بالخبرة

والتراكم المعرفي من أجل بلوغ مرتبة الرضا في بحثه<sup>1</sup>، ومنها انه يستفيد من إيجابيات مناهجها ويتجنب سلبياتها<sup>2</sup>، وعليه ينطلق في دراسته، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، حيث تم تقسيمها إلى أربع أقسام، قسم يخص قطاع السياحة، قسم يخص قطاع الصناعة التقليدية، قسم ثالث يخص الدراسات التي تناولت الموضوع والمتعلقة بدول أخرى عربية غير الجزائر، أخيرا قسم يخص دراسات تناولت دول اجنبية.

### 1-قطاع السياحة:

-الدراسة الأولى بعنوان "متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد 4، 2016، والتي قام بها الباحثين عبد الرزاق مولاي لخضر وخالد بورحلي سنة 2016.<sup>3</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على اهمية القطاع السياحي في دعم التنمية للاقتصاد الجزائري في ظل تراجع اسعار النفط، حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تسعى لتحقيق تنمية شاملة تحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع تعتمد في تمويلها على قطاع اقتصادي واحد وهو القطاع النفطي، ومع تدهور أسعار المحروقات دفع ذلك للبحث عن مصادر وقطاعات أخرى بديلة لتمويل العملية الاقتصادية، من بينها القطاع السياحي الذي تملك الجزائر إمكانات كبيرة ومتنوعة، لذلك تم طرح الإشكالية التالية: هل يمكن للقطاع السياحي أن يكون قطاع استراتيجي وبديل تنموي لقطاع النفط في الجزائر؟

وقد تم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى:

#### 1-الدور الاقتصادي للسياحة المتمثل في:

<sup>1</sup> بلقاسم سلاطينية، حسان الحيلاني، منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص113.

<sup>2</sup> فضيل دليو، علي غربي، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، دار البحث قسنطينة، الجزائر، 1999، ص104.

<sup>3</sup> عبد الرزاق مولاي، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد 4، 2016، ص67.

- خلق مناصب عمل دائمة وذلك لان الانفاق على النشاط السياحي يؤثر في قطاعات عديدة في الاقتصاد الوطني وبالتالي ارتباط القطاع مع قطاعات اخرى والوظائف التي تخلقها السياحة لا تشترط وجود مهارات خصوصا في مستوياتها الدنيا حيث تدل الاحصائيات المتعلقة بالتشغيل في قطاع السياحة إلى ان هذا القطاع يستقطب ما يفوق 9% من إجمالي اليد العاملة في العالم خلال الفترة (2000-2015)، حيث بلغ العدد 283578000 منصب عمل سنة 2015 بنسبة زيادة 1.18 % عن سنة 2000 المقدر ب 240791000 منصب عمل.

- تطور عدد السياح والايرادات السياحية في العالم حيث شهد عدد السياح الدوليين ارتفاع مستمر حيث بلغ العدد 683 مليون سائح سنة 2000 ليرتفع إلى 949 مليون سنة 2010 ثم 1133 مليون سنة 2014، كما تحتل اروبا المرتبة الأولى من حيث عدد السياح الوافدين 581.8 مليون سائح (51.4%) تليها اسيا 263.3 مليون سائح (23.2%) ثم امريكا 181م سائح (16%)، افريقيا 55.7 م سائح (4.8%)، منطقة الشرق الأوسط 51 م سائح (4.5%).

وتزايد عدد السياح الدوليين أدى إلى تضاعف الايرادات السياحية العالمية بنحو 3 مرات خلال الفترة (2000-2014) من قيمة 478 مليار دولار إلى 1245 مليار دولار.

- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي حيث تشير إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة ان متوسط مساهمة القطاع السياحي بلغت 9.7% خلال الفترة (2000-2015).

ب- الخصائص الهيكلية والتنموية للقطاع السياحي في الجزائر: المتمثلة في الامكانيات السياحية المختلفة من طبيعية ( الشواطئ، الجبال، الصحاري...، حيث يوجد بها شريط ساحلي بطول 1200 كم و 07 حظائر وطنية و مساحة شاسعة تقدر ب 2831741 كم<sup>2</sup> و 202 حمام معدني وتنوع في التضاريس والمناخ)، بشرية وتاريخية (العديد من المعالم الأثرية والمتاحف الوطنية والعاديات والتقاليد والفنون الشعبية المختلفة وتنوع الصناعات التقليدية)، المقومات المالية والخدمية ( البنى التحتية كالمطارات، تطور مختلف القطاعات الصناعية و التجارية، البنوك،

العمران، ومدى توفر الخدمات المكملة كالبريد و مراكز الترفيه والتسلية...)، كما تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى الأسعار والقدرة الدعائية على مختلف وسائل الاعلام من أجل جذب السواح .

ج- **مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري من خلال: الإيرادات السياحية وعدد السياح** (تزايد عدد السياح الوافدين للجزائر حيث ارتفع العدد بثلاث مرات من سنة 2000 المقدر ب 86600 سائح إلى 273300 سائح سنة 2013) وهذا راجع لعودة الأمن وتحسين الجزائر صورتها في الخارج وكذا الأوضاع السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية مثل تونس ومصر، اما سنة 2014 سجل تراجع بنسبة 15.8% نظرا لتدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل وبالتالي اختيار وجهات بديلة.

**النتاج المحلي الإجمالي** حيث يساهم القطاع بنسبة 4% خلال الفترة (2000- 2015) وهي ضئيلة جدا وهذا راجع للنمو الكبير للاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع اسعار النفط مما ادى للتركيز على النفط واهمال باقي القطاعات من بينها القطاع السياحي.

**المساهمة في التشغيل** حيث ارتفع العدد من 3924 ألف عامل سنة 2000 ليصل 6283 ألف سنة 2015، أي تضاعف العدد ب 1.6 مرة، ويبقى بعيدا عن امكانيات السياحة الكبيرة في الجزائر بسبب مراكز الايواء الغير مصنفة، والتي تشكل النسبة الأكبر من طاقات الايواء في الجزائر حيث أن مناصب التوظيف ضعيفة عكس فنادق 5 و4 نجوم التي تمتاز بقابلية توظيف أكبر.<sup>4</sup>

وأخيرا تعتبر قطاع السياحة من القطاعات التي تؤدي دورا رياديا في الكثير من دول العالم لما يحققه من تدفقات مالية وخلق لفرص العمل، كما يعتبر أحسن بديل للاستثمار الأجنبي، إلا أن الأمر يتطلب توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع، أما في الجزائر رغم

<sup>4</sup> فوزية بوصفصاف، **تشخيص استراتيجي للتسويق السياحي في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 9.



الإمكانيات السياحية المتوقعة لهذا القطاع لم تحقق الكفاءة المتوقعة لهذا القطاع من حيث العائلات السياحية وفرص التشغيل.

### تقييم الدراسة الأولى:

بينت هذه الدراسة الدور الاقتصادي للسياحة والمتمثل في خلق مناصب عمل عديدة باعتبار القطاع يؤثر على قطاعات أخرى، حيث يستقطب 9% من اليد العاملة في العالم وفي الجزائر ارتفع العدد من 3924 ألف سنة 2000 على 6283 ألف سنة 2015 أي بزيادة 1.6% والذي يبقى بعيد عن الإمكانيات المتاحة بسبب مراكز الإيواء الغير مصنفة التي تحتل النسبة الأكبر من طاقات الإيواء حيث التوظيف فيها ضعيف مقارنة مع المراكز المصنفة.

- الدراسة الثانية بعنوان "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر-"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 36، بغداد، 2013، والتي قام بها الباحثين يحيى سعدي وسليم العمراوي.<sup>5</sup>

والتي هدفت لإبراز الدور الفعال الذي يقوم به قطاع السياحة في قطاع التنمية الشاملة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضمن الاقتصاد العالمي وتسلط الضوء على واقع مساهمة القطاع السياحي في عملية التنمية الاقتصادية الجزائرية، ومما سبق تم طرح التساؤل عن مساهمة السياحة في قضايا التنمية في الجزائر، من بينها قضية التشغيل التي تعتبر موضوع دراستنا؟

وتناولت الدراسة جانب التشغيل في قطاع السياحة حيث توفر السياحة مناصب عديدة وتتنوع 11% من إجمالي القوى العاملة على المستوى العالمي وذلك لتشعب هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من الصناعات الأخرى مشيرا إلى احصائيات منظمة السياحة العالمية التي تقدر 202 مليون عامل نهاية 2010 ويمكن أن تستوعب القطاعات السياحية بحدود 11.8% من إجمالي التوظيف العالمي سنة 2014 حسب احصائيات مجلس السياحة والسفر العالمي، وهذه فرص العمل تؤدي

<sup>5</sup> يحيى سعدي، سليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر -، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 36، بغداد، 2013، ص.95.

إلى ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية وغيرها من الآثار والمنافع الأخرى وكذلك تؤدي إلى تحقيق درجة عالية من الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلد، والجدول أدناه يبين نسبة العمالة في الجزائر مع بعض الدول العربية خلال سنة 2007.

### جدول رقم 01: توزيع نسبة العمالة في قطاع السياحة سنة 2007

البلد	الجزائر	الأردن	تونس	البحرين	مصر	المغرب
عدد المشتغلين (بالآلاف)	479	329	524	93	2816	1658
النسبة من مجموع العمالة	5.4	19.1	17	23	13.7	15.5

Source : WORLD TRAVEL & TOURISM COUNCIL : World Travel & Tourism: Navigating

The Path Ahead, The 2007 Travel and Tourism Economic Research.

تعتبر أن نسبة حجم العمالة في الجزائر في القطاع السياحي يبقى غير كاف وضعيف من حيث قدرته في توفير فرص العمل وهو ميبين عند نسبة 5.4% في حين نجدها في الدول العربية الأخرى الممثلة في الجدول لا تقل عن 13.7%.

والجزائر تفتنت في السنوات الأخيرة لأهمية السياحة وادركت انها ضرورة حتمية فظهرت بعض المبادرات من السلطات العمومية للنهوض بالقطاع السياحي وتتميته حيث تم تبني خطة امتدت من 2001 إلى 2010 والتي قسمت لمرحلتين، خصصت المرحلة الأولى للتحضير والتشجيع والتحكم في العقار السياحي في الفترة من 2001 إلى 2005 والمرحلة الثانية تمتد من 2006 إلى 2010 تعتبر مرحلة تقييم الانجاز والبناء الفعلي لقطاع السياحة وهي الخطة التي تعززت ببعض التعديلات لتقدم خطة اشمل عرفت ببرنامج التنمية افاق 2013، كما الحقت السلطات المسؤولة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية افاق 2025 والذي يشكل الإطار المرجعي للسياسة السياحية والاستراتيجية التنموية الواجبة الإتباع لتفعيله مستقبلا لتأدية الدور المنوط به على غرار تلك البلدان المتقدمة في المجال السياحي، خاصة وان الجزائر تمتلك الموقع والمساحة والتنوع البيئي والاستقرار الساسي والامني والموارد البشرية والمالية التي تساعد لتكون الجزائر بلدا سياحيا متميزا في المستقبل.

وعليه مما سبق تم التوصل لعدة نتائج تبين أن القطاع السياحي يتميز بالعديد من الخصائص منها المرونة والحساسية اتجاه جميع المتغيرات (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، دينية، ثقافية...)

سواء في البلدان المستقبلية أو المصدرة للسياح، وتتمثل أهم هذه المتغيرات في مستوى أسعار الخدمات السياحية والدخل المتاح للأفراد، عدد السكان، المستوى الثقافي والأمني، وكذا اعتبار السياحة اليوم صناعة متكاملة تتميز باتساع أنشطتها وتعدد أنواعها، وما يميزها أيضا انها نشاط اقتصادي تؤثر على الكثير من قضايا التنمية خاصة الاقتصادية في العديد من الدول التي تهتم بها.

### تقييم الدراسة الثانية:

من خلال هذه الدراسة تم ابراز الدور الفعال لقطاع السياحة في عملية التنمية الشاملة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما يعكسه تزايد عدد السياح في العالم مع تزايد الإيرادات السياحية، و بينت ان السياحة في العصر الحالي صناعة متكاملة تساهم في تحقيق التنمية الشاملة لكثير من البلدان عكس الجزائر والتي بالرغم من ادراجها استثمارات سياحية في الخطة الوطنية للتنمية لم تحض بنفس القدر من الاهتمام مع القطاعات الأخرى، وذلك لاعتمادها على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، وتظهر حجم العمالة في الجزائر عند نسبة 5.4% في حين في دول عربية أخرى لا تقل عن 13.7%، كما أن القطاع السياحي في البلدان العربية لم يلق الاهتمام اللازم الذي يستحقه كقطاع اقتصادي هام مدر للعملات الأجنبية وخلق فرص العمل.

- الدراسة الثالثة بعنوان " تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية" مجلة الباحث جامعة

قاصدي مرياح ورقلة، عدد13، 2013، والتي قامت بها الباحثة هاني نوال سنة 2013.<sup>6</sup>

هدفت هذه الدراسة لتوضيح أهمية قطاع السياحة باعتباره نشاطا اقتصاديا أخذ في النمو والتطور ليصبح صناعة قائمة بذاتها، تعتمد عليه اقتصاديات كثيرة من دول العالم، وتعتبره مصدرا رئيسيا لدخلها لدوره الفعال في تحريك مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

<sup>6</sup> هاني نوال، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرياح ورقلة، عدد13، 2013، ص73.

حيث تم التطرق لدراسة تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية بالنظر لما تتمتع به من مزايا نسبية مرتبطة بالجغرافيا والتاريخ، حيث تم طرح التساؤل التالي: **ماهي حالة قطاع السياحة في الدول العربية؟**

وتعتبر هذه الدراسة ان قطاع السياحة لايزال يلقى اهتمام واسع عند كثير من الجهات المسؤولة والمشرفة عن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما له من قدرة على التحفيز الايجابي لقطاعات اخرى لتحقيق اغراض التنمية المستهدفة، وتم التوصل إلى ان رغم ما تتمتع به هذه الدول من ميزات نسبية من حيث جذب السياح الا ان نصيبها من السياحة العالمية مازال ادنى بكثير من امكانياتها لان القطاع يواجه عراقيل كثيرة منها قلة الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية، ويحتاج تطوير السياحة إلى نظرة طويلة الأجل تكون جزء من عملية التنمية الاقتصادية، فالنشاط السياحي يلعب دورا هاما في توفير فرص العمل سواء بشكل مباشر يتصل باستغلال المقاصد السياحية أي داخل قطاع السياحة ذاته كالعمالة المخصصة للنقل السياحي والإرشاد السياحي وحماية السياحة وحفظ شؤونهم أو بشكل غير مباشر يخلق فرص عمل بالقطاعات التي تمد السياحة باحتياجاتها من السلع والخدمات كالعاملين في البنية الأساسية والزراعية والتجارية والرعاية الصحية، كما ان تنمية الموارد البشرية السياحية وفتح المجال للقطاع الخاص باعتبار صناعة السياحة تقع على عاتقه أكثر من قطاع الحكومة خاصة في تهيئة وتحضير المناخ المطلوب، تطوير الكفاءات في القطاع السياحي وتحسين مهاراتهم من عوامل تطوير صناعة السياحة في الدول العربية.

وقد اعتمدت على تقديرات مكتب العمل الدولي في تحديد مناصب العمل، بحيث معدل خلق وظائف مباشرة في قطاع الفنادق فقط يتراوح بين 0.5 إلى فرصة عمل وحدة لكل غرفة جديدة في الفندق ويرتفع هذا العدد في الدول ذات الرواتب المنخفضة نسبيا ليصل إلى 1.5 أو أكثر، وفي مصر إضافة غرفة جديدة لفندق تساعد على توفير 1.8 فرصة عمل و7الجدول ادناه يبين فرص العمل المباشرة والغير مباشرة.

<sup>7</sup> جامعة الدول العربية، التعاون العربي في قطاع السياحة، الفصل 12، 2007، ص 219.

جدول رقم 02: فرص العمل المباشرة وغير مباشرة التي يوفرها القطاع السياحي في بعض الدول العربية سنة 2007 (الألف).

الدولة	العمالة المباشرة		العمالة المباشرة وغير المباشرة	
	عدد المشتغلين	النسبة من اجمالي المشتغلين	عدد المشتغلين	النسبة من اجمالي المشتغلين
الأردن	142	8	329	19.1
الإمارات	40	1	348	11.3
البحرين	41	10	93	23
تونس	282	9	524	17
الجزائر	125	1	479	5.4
جزر القمر	4	2	9	5.5
السعودية	227	3	738	8.6
السودان	39	1	361	7.1
سوريا	476	7	1.017	14.2
عمان	33	3	107	10.1
قطر	11	2	62	13
الكويت	29	2	132	7.1
لبنان	60	5	198	14.7
ليبيا	52	3	267	15.8
مصر	1505	7	2.816	13.7
المغرب	942	9	1.658	15.5
اليمن	90	2	428	7.7

المصدر: جامعة الدول العربية، التعاون العربي في قطاع السياحة، الفصل 12، 2007، ص404.

وأخيرا تم التوصل إلى ان القطاع السياحي في البلدان العربية لم يلقى الاهتمام اللازم الذي يستحقه كقطاع اقتصادي هام مدر للعملات الأجنبية ويخلق فرص عمل، باعتبار القطاع السياحي لا يزال يواجه قيود كبيرة منها قلة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية ونقص الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة

**تقييم الدراسة الثالثة:**

تبين هذه الدراسة أن الدول العربية رغم ما تتمتع به من إمكانيات إلا ان نصيبها من السياحة العالمي مازال أدنى، فهذا القطاع يساهم في توفير مناصب عمل بشكل مباشر أو غير مباشر، وحسب مكتب العمل الدولي كل غرفة جديدة توفر 0.5 فرصة عمل ليصل 1.5 في الدول ذات الرواتب الضعيفة،

- الدراسة الرابعة بعنوان " دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة" ورقة بحثية مقدمة في ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة بتاريخ 15-16 نوفمبر 2011 بجامعة المسيلة، من تقديم الباحثان بربيش السعيد وشابي حليلة.<sup>8</sup>

هدفت هذه الدراسة للوقوف على مدى الاستفادة من عائدات المحروقات واستغلالها في عمليات التنمية المختلفة، وباعتبار الجزائر من الدول النفطية التي حققت إيرادات كبيرة في السنوات الأخيرة في قطاع المحروقات، غير ان هذه العائدات لم توظف بالشكل الجيد لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية لعدم تبني استراتيجية صحيحة، وبالتالي تحتم في الوقت الحالي البحث عن بدائل مناسبة تعوض النقص الناتج عن انخفاض اسعار المحروقات.

وتناولت إشكالية رئيسية متمثلة في: هل الخيار السياحي يعد أكثر تبريرا من الخيارات المتاحة الأخرى امام برامج التنمية لتحقيق تنمية مستدامة وبالتالي خلق مناصب عمل؟

و تعتبر زيادة التدفق السياحي للبلد المستقبل يؤدي إلى زيادة حجم العمالة وتخفيض نسبة البطالة، حيث بلغ سنة 2001 قيمة 13508 منصب عمل، موزعين على القطاع الخاص 4800 منصب والقطاع العام منصب 8708، حيث سيتم سنة 2013 حسب افاق 2013 لوزارة السياحة والصناعة التقليدية انجاز حوالي 115000 سرير مما يسمح بزيادة التوظيف لتصبح 57500

<sup>8</sup> بربيش السعيد، شاب حليلة، دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة بتاريخ

منصب شغل مباشر و172500 غير مباشر أي : 230000 منصب شغل في نهاية هذه الفترة، وترقية القطاع السياحي يمكن ان يكون مدخل مناسب لخلق التنمية وتحقيق استدامتها وبالتالي زيادة مناصب الشغل وكذلك انتعاش كل القطاعات الخدمية الأخرى، والجدول المبين ادناه يوضح تطور عدد المستخدمين خلال الفترة 1985-2001

**جدول رقم 03:** توزيع اليد العاملة في القطاع السياحي بالجزائر خلال الفترة 1985-2001

عدد المستخدمين	1985	1995	2000	2001
القطاع العام أو الحكومي	7706	7920	8390	8708
القطاع الخاص	907	3118	4730	4800
الإجمالي	8613	11038	13120	13508
معدل التغير	-	28.15	18.86	2.96

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، المجموعة الإحصائية للجزائر، العدد 35، 2003.

يوضح من خلال الجدول ان العمالة تزايدت خلال الفترة 1985-2001 بنحو 4895 منصب عمل، أي بمعدل 16.66%، حيث يعتبر العدد ضئيل مقارنة بطاقات البلاد السياحية الغير مستغلة.

كما تطرق الباحث لوضعية المستخدمين بالنسبة للمشاريع قيد الإنجاز بداية من سنة 2007 حسب الجدول التالي:

**جدول رقم 04:** توزيع مناصب العمل حسب المشاريع السياحية قيد الإنجاز خلال سنة 2007.

نوع المنتج	عدد المشاريع	عدد الأسرة	مناصب الشغل المقدرة
شاطئ	75	10416	3508
حضري	203	15875	5463
مناخي	8	405	173
معدي	26	3244	1047
صحراوي	11	750	231
غير محدد	6	2462	122

الإجمالي	329	33152	10544
----------	-----	-------	-------

المصدر: عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2010، ص 89.

يوضح من خلال الجدول أن توزيع المشاريع قيد الإنجاز بنسب متفاوتة حسب نوع المنتج، والنصيب الأكبر للمنتج الحضري ب 62%، يليه منتج الشاطئ ب 23%، بينما باقي المنتجات السياحية بنسب أقل من 10%، وهذا ما يفسر إلى تركيز السياحة الداخلية على المناطق الحضرية وسياحة الشواطئ الموسمية، اما اجمالي طاقة الايواء المنتظر إضافتها إلى الحضيصة الفندقية فهي مقدرة ب 33152 سرير.<sup>9</sup>

كما تطرق الباحث للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي حدد 7 مناطق سياحية كبرى وفقا للمؤهلات الخاصة بكل منطقة من التراب الوطني وهم: المنطقة الشمالية، وسط المنطقة الشمالية، شرق المنطقة الشمالية، شرق المنطقة الغربية، منطقة الهضاب العليا، منطقة الجنوب، منطقة الصحراء الكبرى، وبين خطة الاعمال بالأرقام افاق 2015 كما يلي:

جدول رقم 05: خطة الأعمال أفاق 2015.

السنة	2007	2015
عدد السواح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
الإيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
المساهمة في الناتج المحلي الخام	1.7%	3%
مناصب الشغل المباشرة وغير مباشرة	200000	400000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال ذات الأولوية، ص 18.

<sup>9</sup> عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة 2009/2010، ص ص 89-90.



يوضح من الجدول أن الزيادة في عدد مناصب العمل التي يوفرها قطاع السياحة سنة 2015 في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007.

وأخيرا تطرق الباحث لبعض معوقات القطاع السياحي في الجزائر، حيث يرى أن عدد العاملين في الإدارات مرتفع فحين الاحصائيات تشير إلى عدم تجاوز 7% في هذا القطاع في المجال الإداري من مجموع المشتغلين به، كذلك يعاني من نقص التأهيل في أوساط العاملين، الأمر الذي يساعد على تدهور نوعية الخدمات السياحية، وهذا النقص يعود إلى ان جهاز التكوين غير مكيف مع حاجات هذا القطاع سواء من حيث العدد أو من حيث النوع.

كما يعتبر أن مستقبل التشغيل السياحي في الجزائر مرهون بمدى تطور مكانة قطاع السياحة في السياسة الاقتصادية للدولة، فالاستثمار الخاص في هذا المجال وما يحمله من فرص عمل في مختلف التخصصات العلمية والمهنية المرتبطة بالسياحة.<sup>10</sup>

وختاما يوضح أن ترقية القطاع السياحي يمكن ان يكون حلا مناسباً لتحقيق تنمية مع استدامتها، حيث تزداد حصة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في أغلب الدول المتقدمة لما يحققه هذا القطاع من إيرادات كبيرة بالإضافة لعدد مناصب العمل التي يحققها، والسياحة تتعش كل القطاعات الخدمية الأخرى وتزيد من الطلب الكلي عليها.

وقد خرج الباحث بعدة نتائج أهمها:

- تنمية السياحة في الجزائر تتطلب تضافر كل من جهود الدولة، الجماعات المحلية، المتعاملين الاقتصاديين والمجتمع المدني، باعتبار كل هذه الأطراف تشارك في العروض السياحية.

### تقييم الدراسة الرابعة:

تبين هذه الدراسة لنا أن الجزائر حصلت على إيرادات كبيرة من قطاع المحروقات ولكنها لم تحسن استغلالها، وزيادة التدفق السياحي للبلد يؤدي لزيادة حجم العمالة وتخفيض نسب

<sup>10</sup> عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة دراسة مقارنة بين الجزائر تونس المغرب، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة

البطالة بحيث بلغ 13508 منصب عمل سنة 2001، ويعتبر مستقبل التشغيل السياحي في الجزائر مرهون بمدى تطور مكانة قطاع السياحة في السياسة الاقتصادية للدولة، حيث تراهن الجزائر على استقبال 2.1 مليون سائح في افاق 2015 التي سيترتب عنها استحداث 400000 منصب شغل.

- الدراسة الخامسة بعنوان " أثر التنمية السياحية المستدامة على مواجهة ظاهرة البطالة - دراسة حالة الجزائر- " ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، التي قامت بها الباحثة عميش سميرة سنة 2011.<sup>11</sup> حيث تناولت الدور الهام الذي تلعبه التنمية المستدامة في القطاع السياحي على المستوى النظري والتطبيقي وكذا أهم الطرق الأساسية في المجال الاقتصادي من أجل معالجة مشكلة البطالة على المستوى العالمي والوطني.

وقد تم طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التنمية المستدامة في القطاع السياحي في مواجهة ظاهرة البطالة؟

و تعتبر ان التوسع في صناعة السياحة والمشاريع المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة وتخفيض نسب البطالة، كما يعمل على ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع مع زيادة معدل نمو انفاق السياح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل من القطاع السياحي إلى القطاعات المرتبطة به، والتطور الذي طرأ على عدد السياح وانفاقهم جعل من السياحة الصناعة الأولى في العالم وبالدرجة الأولى في الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، اسبانيا وألمانيا، وأصبحت اليد العاملة في قطاع السياحة توازي اليد العاملة في الصناعات كإلكترونيات، الحديد والصلب، النسيج والسيارات، وقدرت اليد العاملة في القطاع السياحي بصورة مباشرة وغير مباشرة حوالي 11% من القوى العاملة في العالم، فكل شخص يعمل مباشرة في قطاع السياحة يشكل فرص عمل جديدة لتشغيل أشخاص بصورة غير مباشرة ضمن قطاعات أخرى.<sup>12</sup>

<sup>11</sup> عميش سميرة، أثر التنمية السياحية المستدامة على مواجهة ظاهرة البطالة - دراسة حالة الجزائر- ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011 لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة المسيلة.

<sup>12</sup> سعيد محمد المصري، إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية، المفاهيم والاستراتيجيات للدار الجامعية، مصر، 2001، ص83.

واعتبرت ان من الأهمية الاقتصادية للسياحة توفير مناصب عمل جديدة، فحسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة " OMT " المتعلقة بالشغل فإن إنجاز سريرين يؤدي لخلق منصب عمل واحد مباشر وثلاث مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقه<sup>13</sup>، بالنسبة للجزائر فإنه من المتوقع الوصول إلى طاقة استيعاب إضافية تقدر ب 115000 سرير<sup>14</sup> أي مناصب عمل محتمل خلقها تقدر ب 230000 منصب أفاق 2013.

$$23000 = (0.5 * 115000) + (3 * 0.5 * 115000) \text{ منصب غير مباشر .}$$

جدول رقم 06: تطور العمالة في القطاع الفندقي، المقاهي والمطاعم (%)

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العدد	82000	95000	103000	165000	172000	1939000	204400	320000
معدل النمو	/	15.85	8.42	60.19	4.24	12.73	5.42	56.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

عملية إنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المكتملة لها بمختلف أنواعها، أو التوسع رأسيا أو افقيا على خلق فرص عمل جديدة، سواء كان تمويل هذه المشاريع برأسمال أجنبي أو وطني، مما يساهم في التخفيف من البطالة في كثير من الأحيان، ويعمل ببطيء على تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية إضافة إلى توفير فرص عمل جديدة، تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة مع توفير فرص عمل كثيرة خاصة للنساء، كما أن اتجاهات وتوقعات التنمية للقطاع السياحي في الجزائر تؤكد بالنسبة لمؤشر التشغيل أن هناك ارتفاع في مناصب العمل الناتجة عن الأنشطة السياحية وكذلك طاقة الاستيعاب الموضوعة تحت الاستغلال.

### تقييم الدراسة الخامسة:

هذه الدراسة تبين ان السياحة عامل للتوسع الجهوي خاصة لأنها تؤدي لتطور النشاط الاقتصادي وخلق مناصب عمل جديدة في مناطق فقيرة ومعزولة وأنشاء مشاريع فيها إضافة

<sup>13</sup> ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 21.

<sup>14</sup> Ministère du tourisme, plan d'action pour le développement durable de tourisme en Algérie, 2013, p.4.

إلى تطوير نشاطات أخرى بهذه المناطق والنهوض بها وبالتالي تحقيق التوازن الجهوي ودعم الاقتصاد بشكل عام، وأصبحت اليد العاملة في قطاع السياحة توازي اليد العاملة في الصناعات كالإلكترونيات، الحديد والصلب، النسيج والسيارات حيث اليد العاملة تقدر ب 11% من القوى العاملة في العالم.

- الدراسة السادسة بعنوان " دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر- " رسالة ماجستير من إعداد الباحثة حميدة بوعموشة 2011/2012، جامعة فرحات عباس سطيف.<sup>15</sup>

تهدف لتسليط الضوء على معرفة مدى قدرة القطاع السياحي على إعطاء حركة تنمية للاقتصاد الوطني الجزائري، وكذا مساهمة القطاع السياحي في حل مشكلة البطالة ومدى قدرته على استيعاب اليد العاملة.

ومما سبق تم طرح الإشكالية التالية: ما دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الجزائري لتحقيق تنمية مستدامة؟

وقد تم اقتراح عدة فرضيات تمثلت في:

- تلعب السياحة دور ضعيف في الاقتصاد الجزائري.
- تتبنى الجزائر استراتيجية لتشجيع السياحة المستدامة.

وقد تطرقت الدراسة لمساهمة السياحة في التشغيل حيث اعتبرتها قطاع متعدد ومتشعب النشاطات والفروع ، ولها علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي تساهم في انشاء فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، دائمة او مؤقتة تمتد لعدة أنشطة، باعتبار عملية إنشاء مرفق سياحي مثلا فندق بطاقة استيعاب 200 سرير ومطعم ومقهي يغطيان خدمة 300 شخص، تؤدي لتوفير 60 منصب عمل لتقديم مختلف الخدمات من

<sup>15</sup> حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر-، رسالة

ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2012.

خدمات فندقية، الصيانة، التسيير والحراسة، كذلك عملية الانجاز بمختلف مراحلها تتطلب خدمات العديد من الموظفين ، الباحثين ، المهندسين، العمال البسطاء، إضافة لعمليات التجهيز والتأثيث الداخلي للفندق، وهذا يجعل الحاجة إلى منتجات قطاعات أخرى وبالتالي توفير مناصب عمل لهذه القطاعات المكتملة، ومنه العمل السياحي نوعان مباشر الذي يتم توفيره داخل المرافق السياحية نفسها وعمل غير مباشر التي تتم خارج المرافق السياحية الناتجة من نشاطات قطاعات أخرى<sup>16</sup>، فحسب مكتب العمل الدولي فإن كل غرفة واحدة جديدة في فندق توفر 0.5 على فرصة عمل، ويرتفع العدد في الدول ذات الرواتب المنخفضة ليصل إلى 1.5 أو أكثر<sup>17</sup>، كما توفر 3 مناصب عمل غير مباشرة.

واعتبرت التشغيل في المجال السياحي بالجزائر يمكن اعتباره من جهة يتطور عبر السنوات ومن جهة أخرى الأرقام ضعيفة مقارنة بما تملكه من مقومات وإمكانيات، حيث ارتفع عدد مناصب العمل المباشرة ب 41 ألف من سنة 1995 إلى سنة 2008 بينما ارتفع العدد الاجمالي في القطاع ب 237.5 ألف منصب عمل نتيجة زيادة المنشآت الفندقية بسبب عودة الأمن والاستقرار فبعدما كان 653 فندق سنة 1995 أصبح 1147 فندق هذا ما يتطلب المزيد من اليد العاملة.

اما في مصر ارتفع عدد مناصب العمل من 1670 ألف عامل سنة 2001 إلى 3789 ألف سنة 2008، ويتوقع ان يرتفع العدد إلى 4518.6 ألف وبالتالي ارتفاع نسبة مساهمة القطاع في الاقتصاد ككل فبينما كانت 7.4 سنة 1990 اصبحت 10.9 سنة 2008، وقدّر متوسط عمل المرأة في القطاع خاصة في الفنادق والمطاعم خلال الفترة (2004-2008) ب 33 %.

وأخيرا تعتبر أن السياحة في بعض الدول تحتل مكانة هامة ففي مصر، تونس والمغرب حظي القطاع السياحي باهتمام كبير يتضح ذلك من خلال المؤشرات السياحية من طاقات إيواء، إيرادات

<sup>16</sup> Alain Mesphier, pierre Bloc-Durafour, **Tourisme dans le monde**, 6<sup>ème</sup> Edition, Bréal, paris, 2005, p53.

<sup>17</sup> جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص 219.

سياحية والاستراتيجيات المتبعة على المدى البعيد مما انعكس على الناحية الاقتصادية، الاجتماعية على هذه الدول بحيث وفر القطاع مناصب عمل عديدة، وكذا تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

وضعف أداء القطاع السياحي في الجزائر يعود إلى عدة عوامل منها:

- ضعف الاستثمار في هذا القطاع منذ المخطط الثلاثي الذي كان بعد الاستقلال وما تبعه من مخططات أعطت الأولوية لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب قطاع الخدمات بصفة عامة وقطاع السياحة بصفة خاصة تماشيا مع المنهج الاشتراكي خلال تلك الفترة.
- عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي عمل على تعطيل وإهمال هذا القطاع.
- تأخر في إنجاز المشاريع المقررة خلال المخططات الوطنية وتراكمها بسبب سوء التسيير.
- عدم وجود مناخ ملائم للاستثمار في هذا القطاع.

### تقييم الدراسة السادسة:

هذه الدراسة قدمت لنا صورة واضحة عن قطاع السياحة حيث تعتبر هذا القطاع متشعب النشاطات ويساهم في خلق مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة، دائمة ومؤقتة تمتد لعدة أنشطة، ولكن هناك ضعف للقطاع السياحي في الجزائر.

- الدراسة السابعة بعنوان " دور وأهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية - دراسة حالة الجزائر - " مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 5، العدد 13، 2013، التي قام بها الباحث يونسى مصطفى.<sup>18</sup>

حيث يرى أن السياحة حظيت بأهمية متزايدة لدى الباحثين وصانعي القرار في معظم دول العالم اعتبارا لأثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات والدول، وقد تزايد الاهتمام بهذا القطاع منذ منتصف القرن العشرين باعتباره موردا هاما، مما يستوجب كيفية استغلال إمكاناته على أحسن وجه، من أجل الحصول على أحسن عائدات تساهم في زيادة مداخيل مختلف الدول السياحية وتوظيف الملايين من الأشخاص في هذه الصناعة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

<sup>18</sup> يونسى مصطفى، دور وأهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية - دراسة حالة الجزائر - " مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 5، العدد 13، 2013، ص223.

وعليه تم طرح التساؤل كيف تساهم السياحة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بالنسبة للدول السياحية؟

اعتبارا ان السياحة أحد القطاعات التي يعتبر فيها العامل البشري عنصر رئيسي للقيام بالنشاط السياحي، لذلك فهي أحد القطاعات الهامة التي تساهم في توفير مناصب عمل والتخفيض من البطالة، وفي الجزائر الفنادق من أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في عمليات التوظيف وقد بلغ عدد العاملين بالقطاع السياحي 503.4 ألف سنة 2008. حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 07: تطور عدد المستخدمين في القطاع السياحي في الجزائر (بالآف)

2008	2007	2006	2005	2000	1995	1990	
172.5	171	173.1	154.1	136.8	97.3	63	اليد العاملة المباشرة
503.4	510.3	509.3	491.3	414.4	269.8	209	اجمالي العاملين في القطاع

المصدر: صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، باتنة، 2011/2010، ص157.

وعليه فإن قطاع السياحة بالجزائر يساهم بشكل ملحوظ في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للدولة رغم التهميش الذي يعاني منه القطاع، لبقاء الدولة تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لمداخيلها.

وأخيرا تم التوصل لعدة نتائج أهمها:

- قطاع السياحة يعتبر من عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي، ونشاط مكمل لمختلف الأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، كما يساهم في مختلف عمليات التنمية.
- السياحة تساهم في ابراز مكانة الدول الطبيعية والحضارية والتاريخية وحمايتها واستثمارها واستغلالها للنهوض بهذا القطاع.
- تطوير السياحة والاهتمام بها يؤثر بشكل إيجابي على المستقبل الاقتصادي والاجتماعي للبلدان السياحية، فعملية التنمية تتم من خلال جلب تدفقات نقدية من العملة الأجنبية، وكذا خلق العديد من مناصب العمل للتخفيض من نسب البطالة.

**تقييم الدراسة السابعة:**

بينت لنا مساهمة السياحة في تحقيق تنمية اقتصادية باعتبار العامل البشري رئيسي للقيام بالنشاط السياحي، ورغم تهميش هذا القطاع وعدم جعله من الأولويات له مساهمات عديدة في عمليات التنمية.

الدراسة الثامنة بعنوان " فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقير في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) " ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8-9 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 03، من تقديم الباحثة بوزار صفية.<sup>19</sup>

وتهدف للتطرق لأهم آليات التشغيل في الجزائر ودراسة وتقييم مدى فعالية هذه السياسات في التقليل من البطالة والفقير خلال الفترة (1990-2014).

وقد وضعت الحكومة الجزائرية عدة تدابير ترمي إلى تشغيل الشباب العاطل لمحاربة البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وقد كان لهذه التدابير الجانب الايجابي والذي يتمثل في تجنب إقصاء الشباب البطال من عالم الشغل وبالتالي تخفيض معدل البطالة من خلال مجموعة من الاليات وكذا اقتراح سياسات تشغيل، وعليه تم طرح الإشكالية التالية: ما مدى فعالية سياسات التشغيل في الجزائر في القضاء على البطالة والتقليل من الفقر؟

حيث بينت ان البطالة ظهرت في الجزائر منذ الأزمة البترولية سنة 1986 واصبحت تشكل إحدى اهم انشغالات وتحديات المؤسسات الرسمية والغير رسمية، حيث بلغ معدل البطالة 17 % سنة

<sup>19</sup> بوزار صفية، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقير في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8-9 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر



1978 ليرتفع إلى 28 % سنة 1995 ليبلغ 30% سنة 1999 نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة، مبرزة أسباب البطالة في الجزائر فيما يلي<sup>20</sup>:

- التزايد الكبير في عدد السكان.
- التزايد المستمر في استعمال الآلات مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال.
- الأزمة الأمنية التي ادت لتراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج الذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.

وقد تميزت البطالة في الجزائر بارتفاعها المستمر في الريف رغم المخططات الموجهة للريف الجزائري لاسيما المخطط الوطني للتنمية الريفية ويعود لعزوف الشباب الجزائري عن الأعمال الريفية كالزراعة والتوجه نحو الأعمال الإدارية وسجل معدل البطالة 37.8 % سنة 2001 و42.4% سنة 2005 في الريف، كما أن 69% من البطالين الجزائريين لم يسبق لهم العمل وتتحصر أعمارهم بين 16 و19 سنة، وغالبيتهم من فئة الذكور حيث فئة الإناث تمثل 20.4% من طالبي العمل.<sup>21</sup>

كما بينت ان الجزائر اعتمدت عدت سياسات على جميع المستويات منها المالي والنقدي، فالتشغيل الذي يعتبر سياسة اجتماعية واقتصادية في ان واحد يعمل على توفير مناصب عمل للأفراد وكذا تحسين مستوى معيشتهم وخلال التطرق لاهم اليات التشغيل في الجزائر ودراسة مدى فعالية هذه السياسات في التقليل من البطالة والفقر خلال الفترة (1990 -

<sup>20</sup> عبد الحميد قومي وحزمة عايب، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، ص3.

<sup>21</sup> غالم عبد الله، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، ص3.

2014) متمثلة في جميع البرامج والأجهزة المستحدثة بغرض ادماج البطالين في سوق العمل ، وأهم هذه البرامج هي:

أ-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): مؤسسة مالية استحدثت لتشغيل الشباب العاطل عن العمل سنة 1997، وللتقليل من معدلات البطالة في الجزائر حيث يغطي نوعين من الأنشطة وهما: المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة والتكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.<sup>22</sup>

ب-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): تم إنشاؤه سنة 1994 يخص البطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة لا إرادية<sup>23</sup>، لأسباب اقتصادية سواء في إطار التقليل من عدد العمال أو حل المؤسسات، والمعنيون بالاستفادة تتراوح أعمالهم من 35 إلى 50 سنة، ويكمن دور هياكل صندوق التأمين عن البطالة من أجل المحافظة على الشغل وحماية الأجراء.

ت-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): يعتبر من أليات لحل مشكلة البطالة فهو موجه لفئة البطالين أو الذين يمارسون عملا مؤقت غير مضمون، ولكل من يرغب في خلق منصب عمل ذاتي بنفسه، مما يسمح ببحث وتطوير نشاط منتج للسلع والخدمات.<sup>24</sup>

ث-البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA): برنامج فلاحى يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى إضافة إلى توفير فرص التشغيل.

ج-برنامج عقود بل التشغيل (CPE): وهو برنامج موجه لفئة الجامعيين والحاصلين على الشهادات الجامعية أنشئ سنة 1998.

ح-الشبكة الاجتماعية (IAIG): هي آلية استحدثت في إطار تخفيض معدلات البطالة وتوفير شغل، وكذا تحقيق المنفعة العامة.

<sup>22</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 52، مرسوم تنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ص12.

<sup>23</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 34، مرسوم تشريعي رقم 94-11 مؤرخ في 26 مايو 1994، الذي يحدث التأمين عن البطالة لفائدة الجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لإرادية ولأسباب اقتصادية، ص15.

<sup>24</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، مرسوم تنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 22 يناير 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، ص 18.

خ- مشروع الجزائر البيضاء: هدفه تغيير وجهة الجزائر السياحية انطلاقا من توظيف نسبة كبيرة من طالبي العمل.

د- مشروع صندوق الزكاة: مشروع تشرف عليه وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، يخص توزيع أموال الزكاة على مستحقيها كاستثمار.

ذ- المحلات التجارية: مشروع يضم 100 محل لكل بلدية، يخص كثيرا فئة الحرفيين لتشجيع نشاطات الصناعة التقليدية وتسويق منتوجاتها وخدماتها.

ر- برامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO): مشروع مدعم من طرف البنك العالمي لتحقيق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة استحدث سنة 1997.

ز- الشغل المأجور بمبادرة محلية أي تشغيل الشباب (ESIL): برنامج يهدف للتقليل من البطالة أثناء التحول على اقتصاد السوق وأطلق سنة 1990.

حيث تعتبر انه يجب الاهتمام بقطاعات لازالت خامة منذ الاستقلال لاسيما القطاع السياحي والزراعي ربما يوفرا ما لم توفره القطاعات الأخرى من التشغيل والايادات المالية وبالتالي التخفيف من الفقر والبطالة في الجزائر، واعتماد سياسات تشغيل مدروسة على المدى البعيد، وكذا التخلي عن الحلول الظرفية الارتجالية كما هو الحال في تشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية فهذه القوائم التي تعدها البلديات قابلة للتجديد والتغيير شهريا، فالمستفيد معرض للإقصاء في أي وقت، مع مبلغ متدني بشكل كبير مقارنة مع متوسط مستوى المعيشة.

### تقييم الدراسة الثامنة:

ان هذه الدراسة قدمت لنا صورة واضحة حول أليات التشغيل التي وضعتها الدولة للتخفيف من حدة البطالة التي عرفت معدلات مرتفعة خلال نهاية ثمانينات القرن الماضي، حيث استوقفنا عند كل الية والأسباب التي أدت لإنشائها مع تحديد الفئة الموجهة لها سواء ما تعلق بفئة الجامعيين والحاصلين على شهادات أو البطالين الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية أو أصحاب الحرف المختلفة، وكل هذه الأسباب تعتبر أسباب ظرفية مؤقتة، حيث

يجب الاهتمام بقطاعات أخرى كقطاع السياحة باعتباره قطاع خام يمكنه توفير لمناصب عمل عديدة والتخلي عن الحلول الظرفية الارتجالية في توفير مناصب العمل المؤقتة.

- الدراسة التاسعة بعنوان " استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2025 (الاليات والبرامج) " مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، 2012، قام بها الباحث لحسين عبد القادر سنة 2012.<sup>25</sup>

تهدف هذه الدراسة للوقوف على واقع القطاع السياحي واستراتيجية تنمية واستدامة لأفاق 2025.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي الأبعاد الاستراتيجية لمخطط التهيئة السياحية لتطوير قطاع السياحة في الجزائر؟ وما هي آليات تحقيق ذلك؟

حيث اعتبر ان السياحة في العصر الحالي موردا هاما لكثير من الدول خاصة دول الجوار يتطلب الاهتمام به والقيام بتطويره وتنميته ليصبح موردا مستداما تستفيد منه الأجيال المتعاقبة، وفي هذا الشأن بادرت الجزائر نظرا لما تملكه من منتجات سياحية هامة ومتنوعة بمشاركة استراتيجية موجهة اساسا لتنمية قطاع السياحة وجعله اكثر جاذبية للسواح الداخليين والخارجيين، ويأتي المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2025 بأهدافه وبرامجه وآلياته ليضع معالم قيام سياحة صناعية جذابة شعارها التميز والتنوع لضمان موارد بشرية ومالية إضافية اكثر استقرارا ونموا، حيث تطرق لواقع قطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة (1999- 2007) من خلال عرض وضعية المشاريع السياحية إلى غاية الثلاثي الأول 2007، وتقسيمهم إلى 3 أقسام وهي مشاريع قيد الإنجاز، مشاريع متوقفة و طلبات الاستثمار .

وقد قدر عدد المشاريع السياحية 329 مشروع قيد الإنجاز إلى غاية الثلاثي الأول لسنة 2007، حيث ستدعم الحظيرة الفندقية ب 33152 سرير، توفر 10544 منصب عمل، وهذا العدد منخفض

<sup>25</sup> لحسين عبد القادر، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2025 (الاليات والبرامج)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، 2012، ص171.

مقارنة بالمتوسط المحقق دوليا والذي يقدر ب 0.5 منصب شغل لكل سرير، وهي موزعة حسب الجدول أدناه.

جدول رقم 08: توزيع اليد العاملة الخاصة بالمشاريع قيد الإنجاز حسب نوع المنتج سنة 2007.

نوع المنتج	عدد المشاريع	عدد الأسرة	مناصب العمل المقدرة
شاطئ	75	10416	3508
حضري	203	15875	5463
مناخي	8	405	173
معدي	26	3244	1047
صحراوي	11	750	231
غير محدد	6	2462	122
<b>الإجمالي</b>	<b>329</b>	<b>33152</b>	<b>10544</b>

Source : Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et tourisme 2007

وهذه المشاريع منها 267 مشروع يقع خارج منطقة التوسع السياحي و 62 مشروع متبقي يقع داخل منطقة التوسع السياحي.

أما المشاريع المتوقفة قدرت ب 276 مشروعا سياحيا، والتي تقدر طاقتها الاستيعابية ب 24524 سرير، توفر خلالها 7498 منصب عمل مباشر، ويعود أصل ملكية هذه الأراضي للدولة بنسبة 40.94%، 14.31% بالنسبة للقطاع الخاص و 17.75% مشروع يعود للبلديات موزعة حسب الجدول أدناه.

جدول رقم 09: توزيع اليد العاملة الخاصة بالمشاريع المتوقفة حسب نوع المنتج سنة 2007

نوع المنتج	عدد المشاريع	عدد الأسرة	مناصب العمل المقدرة
شاطئ	60	7831	1847
حضري	173	13755	4940
مناخي	8	335	122
حموي	24	1397	367
صحراوي	11	1206	222

الإجمالي	276	24524	7498
----------	-----	-------	------

Source : Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et tourisme 2007

حيث 59% من المشاريع توقفت لأسباب مالية، 24.8% توقفت لعدم تسوية الوضعية الإدارية كالحصول على رخصة البناء، 13.41% مشاكل داخلية و 7.97% بسبب عدم الحصول على عقود الملكية والتي تسمح بالحصول على قروض بنكية.

فحين قدرت طلبات الاستثمار ب 882 طلب استثمار سياحي، بطاقة استيعاب 239246 سرير، توفر مناصب عمل مقدرة ب 80604 منصب حسب الجدول التالي:

جدول رقم 10: توزيع اليد العاملة الخاصة بطلبات المشاريع حسب نوع المنتج سنة 2007.

نوع المنتج	عدد المشاريع	عدد الأسرة	مناصب العمل المقدرة
شاطئ	377	142153	49367
حضري	325	80391	23086
مناخي	11	585	634
حموي	45	4566	1993
صحراوي	92	8246	4023
غير محدد	32	3305	1501
<b>الإجمالي</b>	<b>882</b>	<b>239246</b>	<b>80604</b>

Source : Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et tourisme 2007

وقصد وضع أدوات تنفيذ قادرة على ضمان أحسن تأطير وتنظيم للقطاع، يعتبر تكوين وتدريب الموارد البشرية عنصرا محوريا في العملية السياحية من خلال النقاط التالية:

- إعادة النظر في البرامج التكوينية بغرض تكيفها مع تطور الاحتياجات والتقنيات الحديثة لتسيير النشاط والخدمة السياحية، بتحديث البرامج وإعادة تأهيل سلك الأساتذة.
- تأسيس شهادة بكالوريا تقنية في السياحة قصد ضمان توفير مهنيين متخصصين ومسيرين في ميدان السياحة.
- فتح فرع الاقتصاد السياحي بالجامعة مع توسيعه على ما بعد التدرج.

- إنشاء مراكز جديدة للتكوين لمواجهة الطلب المتوقع.

كما تطرق الباحث إلى افاق 2015 حيث سيرتفع عدد مناصب العمل المباشرة والغير مباشرة من 200000 سنة 2007 إلى 400000 منصب سنة 2015 أي زيادة في حدود الضعف، ويتم وضع خطة لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ المناصب البيداغوجية المتاحة 142800 مقعد بيداغوجي، كذلك سيتم تجسيد مشاريع ذات أولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية متمثلة في:<sup>26</sup>

- فنادق السلسلة بطاقة استيعاب 29286 سرير.

- عشرون قرية سياحية متميزة وأرضيات جديدة مبرمجة مخصصة للتوسع السياحي.

- 80 مشروع سياحي في 6 أقطاب سياحية بامتياز لتوفير طاقات استيعاب جديدة تقدر ب 5986 سرير توفر 8000 منصب عمل بعد الانتهاء من الإنجاز.

وفي الأخير يعتبر أن ترقية صورة الجزائر في الأسواق السياحية العالمية وجعلها وجهة للسياح تستوجب تكاتف كل الجهود، وعليه جاءت السياسة الجديدة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 لتحسين وتثمين وجهة الجزائر السياحية وجعلها منطقة سياحية بامتياز، لها علاقة سياحية تنافسية قادرة على جذب السياح الأجانب والاستجابة للطلب الداخلي على المنتجات السياحية الكثيرة والمتنوعة التي تذخر بها الجزائر، هذا الأمر يتطلب وضع سياسة لتكوين وتدريب الموارد البشرية العاملة في قطاع السياحة.

### تقييم الدراسة التاسعة:

انطلاقا من الإشكالية التي تمحورت عليها الدراسة حول الابعاد الاستراتيجية لمخطط التهيئة السياحية لتطوير قطاع السياحة في الجزائر، فقد استفدنا منها من ناحية الخلفية المعرفية التي تطرقت إليها بالنسبة للتعريف بهذا المخطط، وكذا الحصول على مؤشرات كمية تخص عدد

<sup>26</sup> وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، المخطط الاستراتيجي، الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008،

المشاريع إلى غاية سنة 2007، ومناصب العمل المقدرة والتي يتم إنشاؤها من خلال هذه المشاريع بمختلف وضعياتها سواء منها قيد الإنجاز، المتوقفة أو طلبات الاستثمار.

- الدراسة العاشرة بعنوان " التنمية السياحية المستدامة في الجزائر-دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر" التي قام بها الباحث عيسى مرارزة سنة 2010، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة سنة 2010 بجامعة محمد خيضر بسكرة.<sup>27</sup>

تهدف هذه الدراسة لمعرفة عملية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تناول مفاهيم عامة حول السياحة وإبراز الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر، وكذا التعريف بمؤسسات القطاع السياحي بالجزائر

وتطرقت الدراسة للأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة في خلق فرص عمل، باعتباره قطاع كثيف التشابك ومرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، حيث يمكن لقطاع السياحة توفير فرص عمل تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهز بمستلزمات الإنتاج. والقطاع السياحي يوفر فرص عمل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فيوظف أكثر من 4 مرات بالنسبة لصناعة السيارات، و10 مرات قطاع البناء، فيرى بأن فندق به 50 غرفة يوظف على الأقل 5 عمال دائمين، 10 عمال موسميين و10 عمال مؤقتين.<sup>28</sup>

كما تعتبر أن الجزائر ورثت مباشرة بعد الاستقلال طاقات إيواء تقدر ب 5922 سرير ليرتفع العدد إلى 81000 سرير نهاية سنة 2005، مؤديا لتحسين ملحوظ في عدد السياح حسب الجدول التالي:

<sup>27</sup> عيسى مرارزة، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر -دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010.

<sup>28</sup> أحمد ماهر، عبد السلام أبو فحص، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، الطبعة 2، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999، ص 67.



جدول رقم 11: عدد السياح في الجزائر (1995-2010).

السنة	1995	2000	2005	2006	2010
عدد السياح	519600	866000	1443000	1640000	2500000

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وفحص السياحة الجزائرية، 2008، ص30.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

- هياكل إيواء متأكلة وارتفاع أسعار الإيواء والإطعام، مما يسبب تصريح عدد من العمال.
- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات السياحية.
- 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية، التي تتطلب المزيد من اليد العاملة.
- وكالات سياحية أنشطتها موجهة نحو السياحة الموفدة 80% عمرة وأسفار نحو الخارج، أي لا تحتاج لتوظيف يد عاملة إضافية مثل: الدليل السياحي، ايجار الحافلات، المطاعم.

### تقييم الدراسة العاشرة:

إن هذه الدراسة قدمت لنا صورة واضحة حول دور قطاع السياحة في خلق فرص عمل تتعدى القطاع السياحي باعتبار القطاع السياحي قطاع متكامل مع قطاعات عديدة كقطاع التجارة، الصناعة، الفلاحة والخدمات، وكذلك وضحت لنا أن الجزائر ورثت طاقة استيعاب مقبولة بعد الاستقلال مباشرة وتزايدت مسايرة طلبات السياح الشيء الذي ساهم في توفير فرص عمل إضافية.

الدراسة الحادية عشر بعنوان " صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات (رؤية استكشافية واحصائية)، مجلة البحوث الاقتصادية والعربية، العدد 22، القاهرة قام بها الباحث بوبكر بداش سنة 2014.<sup>29</sup>

<sup>29</sup> بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات (رؤية استكشافية واحصائية)، مجلة البحوث الاقتصادية

والعربية، العدد 22، 2014، ص8.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مجموعة من المعطيات ودراسة وتحليل أهم الآثار الاقتصادية وعرض أهم المشكلات التي يواجهها القطاع السياحي في الجزائر، حيث تم دراسة الوضعية السياحية خلال الفترة 2000-2010.

وعليه مما سبق تبلورت إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: ما مدى فعالية السياسات المتبعة من طرف السلطات العمومية لتطوير الصناعة السياحية في الجزائر؟

حيث تم قياس قدرة الاستيعاب الفندقية بتطبيق أحد المؤشرات المستخدمة في تقارير منظمة السياحة العالمية، وهو مؤشر ديفرت الذي يعطي بالعلاقة التالية  $(TF NP(100/p))$  فكانت النتيجة هي 0.25، وهو مؤشر ضعيف يدل على ضعف طاقات استيعاب السياح وذلك لسنة 2010، كما يدل هذا المؤشر على الركود في الاستثمار السياحي بحيث لم يختلف هذا المؤشر كثيرا عن نتيجة المؤشر لسنة 2008 وبالغلة أنداك 0.23، كما تم تحليل وضعية القطاع السياحي من خلال الآثار الاقتصادية.

كما تطرق الباحث في هذه الدراسة لأثر الصناعة السياحية في الاقتصاد الجزائري، ويعتبر الصناعة السياحية في العالم ينتج عنها تحرك وتنقل أكثر من مليار شخص خارج بلدانهم، وعليه ينتظر من الصناعة السياحية في أي بلد مجموعة من الآثار الإيجابية في الاقتصاد، وفي المجتمع من حيث تحسن موارد الدولة من العملة الصعبة، وزيادة فرص العمل والانتعاش الاقتصادي، وكذا فرص الاستثمار، والجزائر استفادت من هذه الصناعة وهي محدودة مقارنة بدول الجوار، وأثارها على التشغيل من حيث انشاء مناصب عمل حتى وان كانت موسمية، وتمت ملاحظة مساهمة هذا القطاع في توفير فرص عمل والتخفيض من نسبة البطالة، حيث أشار إلى أن هناك نمو معتبر في عدد مناصب العمل التي يوفرها القطاع، وارتفع العدد من 82000 منصب على 396000 منصب خلال الفترة 2000 إلى 2010،<sup>30</sup> أي بمعدل زيادة 482%، كما ان عدد مناصب العمل بلغ 420000 منصب خلال سنة 2012.

<sup>30</sup> الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر)

وكذا التطرق لتحديات الصناعة السياحية في الجزائر، فالدور الذي يمكن أن تؤديه للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير قدرة أكبر على جذب واستقطاب السياح الأجانب من جهة، ومن جهة أخرى تشجيع السياحة الداخلية عن طريق تحسين البنى والهياكل القاعدية الموجهة إلى تامين وتطوير القطاع، ومن شأن ذلك كله ان يساعد على زيادة موارد الدولة من العملة الصعبة وعدم مغادرتها البلاد بتوجه السياح المحليين نحو البلدان الأجنبية، كذلك تطوير القطاع من شأنه المساهمة في القضاء على العديد من المشاكل أهمها البطالة عن طريق تشجيع وتطوير المشاريع الاستثمارية السياحية، وخلصت الدراسة للنتائج التالية:

- ضعف مساهمة السياحة في التشغيل مقارنة مع دول الجوار التي نتقاسم معها التاريخ نفسه، وتقارب العادات والتقاليد، ومن بين مقترحاته تشجيع وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجيهها أكثر نحو القطاع السياحي لأجل المساعدة على خلق مناصب عمل وتوفير خدمات سياحية، إضافة لتشجيع وتأمين السياحة الداخلية للحد من تدفق العملة الصعبة نحو الخارج.
- عدد السياح يعتبر قليل وأن اغلبية السواح هم من الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج
- ضعف مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وجود مجموعة من المشكلات التي تشكل تحديا لصناعة السياحة تستوجب ضرورة مواجهتها في حال وجود إرادة سياسة لتأمين هذا القطاع.

### تقييم الدراسة الحادية عشر:

انطلاقا من الإشكالية التي تمحورت حول مدى فعالية السياسات المتبعة من طرف السلطات لتطوير صناعة السياحة في الجزائر، فقد بينت الدراسة أن هذه الصناعة بقيت محدودة مقارنة بدول عديدة خاصة دول الجوار تونس والمغرب، ويبقى العمل متواصل للتخلص من العوائق التي تعمل على عدم تطوير هذه الصناعة، كما لا يمكن إهمال السياحة الداخلية التي يزيد عليها الطلب لو تم توفير خدمات في المستوى وتتماشى مع مستوى المعيشة

## لمختلف شرائح المجتمع وبالتالي تساهم في توفير مناصب عمل عديدة وعدم خروج العملة الصعبة

الدراسة الثانية عشر بعنوان "دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال أفريقيا، حالة الجزائر، تونس، المغرب" ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع والأفاق يومي 11-12 ماي 2010، بالمركز الجامعي البويرة، التي قام بها الباحثان بوفليح نبيل وتقرورت محمد.<sup>31</sup>

تهدف هذه الدراسة لتشخيص واقع القطاع السياحي في الجزائر بمقارنته بتونس والمغرب، ومحاولة إيجاد السبل الكفيلة بالنهوض بهذا القطاع في بلادنا.

حيث تطرقت الدراسة لماهية السياحة وأسسها، المقومات السياحية في دول شمال أفريقيا (حالة الجزائر-تونس - المغرب) وأخيرا واقع القطاع السياحي في هذه الدول وتم عرض من خلاله عرض مساهمة السياحة في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1985 - 2001) حسب الجدول التالي:

**جدول رقم 12: توزيع عدد المستخدمين حسب طبيعة القطاع.**

عدد المستخدمين	1985	1995	2000	2001
في القطاع العام والحكومي	7706	7920	8390	8708
القطاع الخاص	907	3318	4730	4800
الإجمالي	8913	11038	13120	13508
معدل التغيير	-	28.15	18.86	2.96

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع الإلكتروني (www.ons.dz/them\_sta.fhm(25/12/2008)

وخلال هذه الفترة كان القطاع السياحي يعاني من نقص التأهيل في أوساط العاملين في هذا القطاع، وحجم العمالة غير المؤهلة 66% من مجموع العاملين في قطاع السياحة في الجزائر مما ينعكس

<sup>31</sup> بوفليح نبيل ، تقرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال أفريقيا، حالة الجزائر ، تونس، المغرب، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع والأفاق لكلية العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي البويرة، الجزائر، 2010.

سلبا على مستوى الخدمات السياحية التي يقدمونها<sup>32</sup>، كما هناك نقص كبير في العنصر النسوي لا يتجاوز نسبة 35% من اليد العاملة في القطاع خلال سنة 2001.

أما في تونس مع النمو المستمر لحجم السياحة تطلب ذلك نمو معتبر في مناصب العمل المؤهلة في هذا القطاع خلال الفترة (1990-2002)، حيث ارتفع العدد من 46.6 ألف منصب عمل سنة 1990 إلى 64.6 ألف سنة 1995 ليصل العدد 82.2 ألف سنة 2001 حسب الجدول التالي:

**جدول رقم 13: توزيع اليد العاملة في قطاع السياحة التونسي خلال الفترة 1990-2002**

السنة	عدد المشتغلين المباشرين في القطاع السياحي (الوحدة: ألف عامل)	معدل التغير
1990	46.6	-
1991	49.3	5.8
1992	54.2	9.94
1993	57.6	6.27
1994	61.2	6.25
1995	64.6	5.55
1996	68	5.26
1997	71.3	4.85
1998	73.8	3.51
1999	76.8	4.06
2000	79.0	2.86
2001	82.2	4.05
2002	85.7	4.26

المصدر: الديوان الوطني للسياحة التونسي، الموقع الإلكتروني [www.ins.nat.tn/private/ide](http://www.ins.nat.tn/private/ide)

وفي المغرب قدرت حجم العمالة في القطاع السياحي بأكثر من 600 ألف منصب عمل مباشر وغير مباشر تبعا لسنة 2001، وتقدر حاجات قطاع السياحة بحوالي 80 ألف منصب عمل مباشر

<sup>32</sup> حمدي عبد العظيم، اقتصاديات السياحة - مدخل نظري علمي متكامل -، مكتبة الزهراء للشرق، 1997، ص 12.

و400 ألف منصب غير مباشر تبعا لإحصائيات وزارة السياحة المغربية لسنة 2001، مما يبين حجم العمالة في قطاع السياحة المغربية.

وفي الأخير خلصت الدراسة إلى انه رغم مقومات القطاع السياحي التي تزخر بها دول شمال افريقيا (الجزائر، تونس، المغرب)، إلا أن القطاع السياحي بها لا يزال متقاور والجزائر متأخرة في هذا القطاع باعتباره مورد حيوي للمداخيل بالمقارنة مع تونس والمغرب اللتان حققتا تقدما ملحوظا فيه، حيث اقترح إعادة النظر في السياسات المنتهجة في المجال السياحي، مع وضع استراتيجيات قائمة على أسس علمية تهدف إلى تحقيق التميز في هذا القطاع لخلق قواعد قادرة على المنافسة سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.

### تقييم الدراسة الثانية عشر:

قدمت لنا هذه الدراسة صورة واضحة عن مكانة الجزائر بين دول الجوار تونس والمغرب خصوصا أن الجزائر هي التي تمتلك أكبر إمكانيات مقارنة معهم، منها الطبيعية، الثقافية والتاريخية، و توجد بها مختلف أنواع السياحة من سياحة جبلية، سياحة الشواطئ، سياحة الصحراء و سياحة الحمامات، رغم ذلك فهي في المرتبة الخيرة مقارنة معهم من حيث صناعة السياحة، حيث تنخفض الطلبات على الخدمات السياحية لنقص مستوى الخدمات مقارنة مع دول الجوار، وكذا ارتفاع الأسعار، وكل هذا يؤدي للتأثير على اليد العاملة التي يتم توفيرها، فهي تتزايد مع تزايد عدد السياح.

الدراسة الثلاثة عشر بعنوان "الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المؤسسات، من إعداد الباحث عامر عيساني، جامعة الحاج لخضر باتنة (2009-2010).<sup>33</sup>

تهدف الدراسة لتوضيح وتحديد مفهوم السياحة ومختلف الآثار الناجمة عنها، وكذا معرفة المحاور الاستراتيجية التي اختارتها كل من تونس ومصر لتطوير قطاعها السياحي، ومحاولة معرفة دور القطاع السياحي في الجزائر من حيث المساهمة في تحسين المؤشرات الاقتصادية.

<sup>33</sup> عامر عيساني، مرجع سابق.

ومما سبق تم طرح إشكالية الدراسة المتمثلة في: **في ظل التغيرات العالمية والتحديات المعاصرة ما هي الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة في الجزائر وكيف يمكن الاستفادة من التجربة المصرية والتونسية؟**

وقد تطرقت الدراسة للتشغيل في قطاع السياحة باعتباره مصدر رئيسي لتوفير العمالة، باعتبار القطاع استوعب 230 مليون شخص على المستوى العالمي حسب احصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة 2006 ، كما ان الفرص الوظيفية تنمو ما يقارب الضعف مقارنة مع القطاعات الأخرى وتمثل نسبة 8% من نسبة التوظيف على المستوى العالمي، أي كل 12 وظيفة منها واحدة في القطاع السياحي، وبناء غرفة فندقية جديدة توفر 3 مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة، وعليه فالتنمية السياحية ضرورية ومخرجا لمعالجة أزمة البطالة في الجزائر، والعمالة في الجزائر بشكلها المباشرة وغير مباشرة موزعة كالتالي:

**جدول رقم 14: توزيع اليد العاملة في قطاع السياحة (العمالة المباشرة)**

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد المستخدمين	7000	11290	11288	12261	16516	18040	24412
معدل النمو (%)	/	61.29	-0.02	8.62	34.70	9.23	35.32

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الجدول يتضح ان العمالة المباشرة المتعلقة باستغلال الوحدات الفندقية والسياحية تزايدت خلال الفترة (1999-2005) بما يقارب 17412 منصب.

**جدول رقم 15: توزيع اليد العاملة في قطاع السياحة (العمالة الغير مباشرة)**

السنة	2001	2002	2003	2004	2005
عدد المستخدمين	11288	12261	16516	18040	24412
معدل النمو (%)	-0.02	8.62	34.70	9.23	35.32

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء. (www.ons.dz)

من خلال الجدول يتضح ان العمالة الغير مباشرة في قطاع السياحة تزايدت خلال الفترة (1999-2005) بما يقارب 90000 منصب، أي بزيادة حوالي 120%، ويبقى هذا النمو قليل مقارنة

بطاقات الاستيعاب الموجودة واعتماد مؤشر عدد الأسرة، فمساهمة قطاع السياحة في الشغل مساهمة ضئيلة لا تتعدى نسبة 5.4% من حجم العمالة بالاقتصاد الوطني. وقد توصلت الدراسة إلى: أن مساهمة قطاع السياحة في الجزائر ضئيلة جدا مقارنة بما تم تحقيقه في كل من مصر وتونس بالنسبة لمجال التشغيل حيث ساهم بـ 5.4% من حجم العمالة في الاقتصاد الوطني، فحين حقق 17% بالنسبة لتونس و 13.4% بالنسبة لمصر. إن تناول الجوانب النظرية للسياحة والسياحة الدولية ومختلف الآثار الناجمة عنها، والاستراتيجية السياحية للجزائر ومقارنتها مع استراتيجيات تونس ومصر متوصل إلى ضعف الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي للجزائر مقارنة مع كل من مصر وتونس، و هذه التجارب السياحية التي خاضتها كل من تونس ومصر تضم مجموعة من الدروس التي يمكن للسياحة الجزائرية ان تستفيد منها لترقية قطاعها.

حيث تم وضع توصيات أهمها التي هي تخص التشغيل:

- توفير اليد العاملة المدربة والمؤهلة لأداء خدمة ذات نوعية وجودة عالية.
- توفير مراكز وكليات متخصصة في مجال السياحة والفندقة والإرشاد السياحي.

### تقييم الدراسة الثالثة عشر:

انطلاقا من الإشكالية التي تمحورت عليها هذه الدراسة حول الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة في الجزائر، فقد استفدنا من ناحية الخلفية المعرفية التي تطرقت إليها بالترتيب للأفكار والتحليل للمعلومات.

وقد افادتنا في رصد الجوانب المعرفية المتعلقة بمصطلح السياحة ومدى مساهمتها في عمليات التنمية المستدامة، أما الشق الثاني للدراسة فقد أفادنا في الحصول على مؤشرات عن مناصب العمل التي يتم توفيرها سواء منها المباشرة أو الغير مباشرة، وكذا نسبة هذه اليد العاملة مقارنة مع تونس ومصر اعتبارا أنهما يشهدان تطور من الجانب السياحي.



- الدراسة الرابعة عشر عنوان " مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر " مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر، التي قام بها الباحث خالد كواش.<sup>34</sup>

وتهدف للتعريف بتاريخ السياحة وتطورها، النشاط السياحي والأهمية الاقتصادية للسياحة ومختلف مؤشراتهما تركيزا على أهمية السياحة في الجزائر خاصة من الناحية الاقتصادية وآفاق القطاع في ظل المتغيرات العالمية استنادا لبعض تجارب الدول العربية سياحيا.

وقد تم طرح التساؤل: ما هي مقومات (الموارد) ومؤشرات السياحة في الجزائر؟

حيث تطرقت للتشغيل في قطاع السياحة بالنسبة للقطاع العمومي حيث ان عدد عمال القطاع السياحي سنة 1999 قدر ب 12067 عامل بينما لم يتجاوز العدد 10054 سنة 1985، وقد عرف تناقص خلال سنتي 1995 و 1996 بسبب عملية التنازل عن المؤسسات العمومية الذي مس كذلك المؤسسات السياحية والفندقية، كما هو مبين في الجدول ادناه:

جدول رقم 16: توزيع اليد العاملة في الجزائر حسب القطاع الحكومي خلال 1990-1999

السنة	1990	1995	1996	1997	1998	1999
العدد	10897	7723	8522	10807	11437	12067

المصدر: وزارة السياحة

وقد توصلت إلى ان السياحة الجزائرية لم تلعب الدور المنوط بها في مجال التنمية الوطنية على الرغم من توفر الامكانيات والموارد السياحية المتاحة والمتعددة المتكاملة نادرا ما توجد مجتمعة عند دولة واحدة من سواحل صحاري، انهار، مرتفعات، غابات، ثلوج، مناخ معتدل على مدار السنة ، حيث تفتن لها الاستعمار الفرنسي ويادر باستغلالها من خلال تهيئة وتنظيم القطاع السياحي لاستقبال السياح الأوروبيين ، وبالرغم من ذلك تبقى مؤشرات القطاع السياحي بعيدة كل البعد عن قيمة وأهمية تلك الموارد التي تتوفر عليها حيث لابد من إعادة التفكير في السياسة السياحية بتهيئة الظروف ،المناخ الملائم و الإطار القانوني والتشريعي.<sup>35</sup>

<sup>34</sup> خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-الجزائر، العدد الأول، 2004، ص213.

<sup>35</sup> ماهر عبد الخالق السيبي، مبادئ السياحة، مطابع الولاية الحديثة، مصر، 2002، ص58.

**تقييم الدراسة الرابعة عشر:**

وضحت لنا الدراسة صورة واضحة عن مختلف الموارد السياحية في الجزائر مع عرض لتاريخ السياحة بها الذي كان له أهمية حتى قبل الاستقلال، فقد ورثت الجزائر طاقات إيواء لا بأس بها تقدر ب: 5922 سرير موزعة حسب نوع السياحة وتأتي في المرتبة الأولى سياحة الشواطئ بنسبة 50 % ثم تليها المناطق الحضرية بنسبة 40 % ، وأخيرا الجبلية 2% ، وهذا ما يعكس توجهات المستعمر في تنمية السياحة الشاطئية والحضرية تبعا لطبيعة الطلبات ، وقد عرف تغير في اليد العاملة خلال الفترة(1990-1999) التي تميزت بسيطرة القطاع العمومي عليه ، وعرف ظهور القطاع الخاص بداية سنة 1995 عند التنازل عن المؤسسات العمومية الشيء الذي دفع بتخفيض اليد العاملة خلال سنتي 1995 و1996 عما كانت عليه سنة 1990، حيث بينت لنا أن قطاع السياحة مثله مثل القطاعات لم يسلم من عمليات الخصخصة التي قامت بها الحكومة وتمثلت في التنازل على المؤسسات لصالح الخواص بالمبلغ الرمزي.

**2-الصناعة التقليدية:**

- الدراسة الخامسة عشر بعنوان " تطورات قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر (1962-2009) " التي قامت بها الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية<sup>36</sup>.

تهدف هذه الدراسة للتعريف بأهم عوامل تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر خلال الفترة (1962-2009)، وقد تناولت ذلك من خلال تقسيمها إلى أربع مراحل كما يلي:

**المرحلة الأولى (1962 - 1991) التي تميزت بالقيام بعدة إجراءات للانطلاق بالقطاع من ضمنها القيام بإنشاء:**

- مديرية الصناعة التقليدية والحرف في أوت 1962 تحت وصاية وزارة التصنيع والطاقة<sup>37</sup>.
- الشركة الوطنية للصناعة التقليدية سنة 1971 التي تهدف إلى القيام بجميع العمليات التي ترمي لتنمية الصناعة التقليدية.
- اصدار القانون الأساسي للحرفي (82-12) الذي يعرف حقوق وواجباته وقواعد ممارسة الأعمال الحرفية ومجالها<sup>38</sup>.
- تنظيم سجل الصناعات اليدوية والحرف المحدث بواسطة القانون (12/82)<sup>39</sup>.

**المرحلة الثانية (1992 - 1995) حيث تعرضت الصناعة التقليدية والحرف خصوصا الصناعة التقليدية الفنية لتراجع كبير عند حل الشركة الوطنية للصناعة التقليدية التي عملت على فقدان تأطير المجتمع الحرفي خصوصا في مجال التمويل بالمواد الأولية وبناء سياسات**

<sup>36</sup> الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2009، تايم للطباعة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2009.

<sup>37</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 05، الأمر 025/ 62 مؤرخ في أوت 1962، المتعلق بتنظيم مديرية الصناعة التقليدية وتنظيمها.ص54.

<sup>38</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35، قانون رقم 12/82 مؤرخ في 28 أوت 1982، يتضمن القانون الأساسي للحرفي، ص1717

<sup>39</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 41، مرسوم تنفيذي رقم 550/83، يحدد تنظيم سجل الصناعات اليدوية والحرف مؤرخ في 1 أكتوبر 1983، ص2505

تطوير القطاع وترقية الحرف الصغيرة حيث الألاف من الحرفيين المؤهلين وغير المستقرين لم يجدوا من سبيل لمواجهة ذلك سوى التحويل إلى نشاطات تجارية أكثر مردودية أو التحقوا بوظائف أكثر أمان هروبا من الضغط الضريبي وتحصنوا في أكتاف العمل الموازي حيث بينت أن عدد الحرفيين العاملين في قطاع الصناعة التقليدية والحرف بما في ذلك العمل المنزلي والموازي 600000 حرفي.

وتخللت هذه الفترة بداية تحولات عميقة نحو اقتصاد السوق وكذا التغيرات المحدثة سواء على بنية الاقتصاد أو أجهزة الدعم والتأطير بعد الانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي الذي عمل على إعادة النظر في دور القطاع الخاص في جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية ومن بينها قطاع الصناعة التقليدية والحرف الذي برز للواجهة باعتباره شكلا من اشكال الاستثمار الفردي وإنشاء الأنشطة المشتغلة المبادر بها.

وقررت السلطات فتح الباب لكل من يملك مؤهلات مهنية لممارسة الأنشطة الحرفية عن طريق الحصول على بطاقة حرفي في البلديات وبعدها تم تأطير القطاع من طرف إدارات مديرية الصناعة والمناجم، كما أصدرت سنة 1992 النصوص المتعلقة بإنشاء الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف<sup>40</sup> والغرف الجهوية (8)<sup>41</sup> والوكالة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف<sup>42</sup> وقدر عدد الحرفيين الناشطين 220000 حرفي منهم 120000 حرفي في الصناعة التقليدية الفنية.

### المرحلة الثالثة (1996-2002) التي تميزت ب:

<sup>40</sup> الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 04، مرسوم تنفيذي رقم 92-11 مؤرخ في 9 يناير 1992، انشاء الغرفة الوطنية للحرف.ص.88

<sup>41</sup> الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 04، مرسوم تنفيذي رقم 92-10 مؤرخ في 9 يناير 1992، يتضمن احداث الغرف الجهوية للحرف.ص.88

<sup>42</sup> الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 04، مرسوم تنفيذي رقم 92-12 مؤرخ في 9 يناير 1992، يتضمن احداث الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية.ص.88.

- إصدار القانون الذي ينظم قطاع الصناعة التقليدية والحرف من خلال الأمر رقم 01/96<sup>43</sup> الذي يحتوي (تعريف الصناعة التقليدية والحرف وكيفية ممارستها ومجالاتها وواجبات الحرفيين وامتيازاتهم).
- اسناد عملية تسيير القطاع لوزارة السياحة والصناعة التقليدية التي تتواجد بها مديرية مركزية للصناعة التقليدية والحرف مكلفة بالسهر على وضع حيز التنفيذ ومتابعة برنامج الأعمال المتعلقة بإعادة التأهيل والترويج وتدعيم النشاطات والمهن الحرفية.
- توسيع عدد غرف الصناعة التقليدية والحرف بعدما كانت غرفة جهوية لغرف<sup>44</sup> تقوم بمتابعة انشغالات واهتمامات الحرفيين وتنمية قطاع الصناعة التقليدية في إطار مهام الخدمة العمومية الموكلة لها.
- انشاء الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف<sup>45</sup> التي تتكون من غرف الصناعة التقليدية والحرف البالغ عددها 30 غرفة على المستوى الوطني.
- انشاء الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي تهدف للحفاظ على مجمل النشاطات المتعلقة بالصناعات التقليدية والفنية وترقيتها وتنشيطها وتوجيهها<sup>46</sup>.
- تأسيس نظام معلومات متمثل في البطاقة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف الموضوعة على مستوى الغرفة الوطنية باعتبارها تمسك وتسير سجل الصناعة التقليدية والحرف حيث يسمح هذا النظام بحساب المؤشرات الاحصائية الكلية والجزئية، (الكلية: عدد مناصب

<sup>43</sup> الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 03، الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 9 يناير 1996، يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف. ص 03.

<sup>44</sup> الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 18، مرسوم تنفيذي رقم 97-100 مؤرخ في 29 مارس 1997، الذي يحدد تنظيم غرفة الصناعة التقليدية والحرف، ص 17.

<sup>45</sup> الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 18، مرسوم تنفيذي رقم 97-101 مؤرخ في 29 مارس 1997، الذي يحدد تنظيم الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، ص 24.

<sup>46</sup> الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 04، مرسوم تنفيذي رقم 92-12 مؤرخ في 9 يناير 1992، مرجع سابق، ص 18.

العمل المنشأة خلال سنة، الملغاة خلال سنة ،معدلات انشاء المناصب )، (الجزئية: عدد الحرفيين حسب ميادين النشاط الثلاثة ، قطاعات النشاط 27 ، المهن داخل كل قطاع نشاط ، عدد الحرفيين في شكل فرديين أو تعاونيات أو مقاولات ) من أجل تقديم تحاليل احصائية واقتصادية واجتماعية.

- التكوين في الصناعة التقليدية: حيث مشكلات الانتاج في الاقتصاد الوطني مرتبطة بزيادة أو نقص المهارة بالإضافة إلى عجز مستمر في مهارات معينة وفائض في اخرى وينعكس على نوعية المنتج الذي سيقدم ولا يرتقي لدرجة المنافسة السعرية والنوعية، وكذلك تضرر القطاع لهجرة العديد من ذوي المهارات العالية إلى نشاطات تجارية أو وظيفية.

- الدافع الرئيسي للتكوين في القطاع هو ارتفاع نسبة التسرب المدرسي خلال الموسم الدراسي 99/98، وقد بلغ العدد 144000 (السنة الأولى - السادسة) و140000 (السنة السابعة - الثامنة) و312000 (السنة التاسعة - 3 ثانوي) وبالتالي خلال سنة واحدة 596000 تلميذ متسرب.

- وفي سبتمبر 1999 بلغ الطلب على التكوين 184000 مترشح ولم يتم استيعاب 83500 منهم (معدل الاستجابة 55 %)، ونصيب التمهين 38% أي 31730 ويبقى عدد كبير. عدد الحرفيين المسجلين يقدر ب 70000 حرفي وعندما يقوم كل حرفي بتأطير ثلاث متمهين فإن طاقة القطاع التمهينية تقارب 210000 متمهين وهو يمثل 6 أضعاف القيمة (31730).

- عملية التمهين في قطاع الصناعة التقليدية : تم تدعيم عملية التمهين ففي سنة 1997 تم تمهين 400 متمهين مقابل مساعدة مالية 156 م دج ، ثم ارتفع إلى 500 خلال سنة 1998 و 1350 سنة 2000 خصصت لها 38 م دج موزعة على 16 غرفة وقد عززت العملية بإحداث مديرية مركزية مكلفة بالحفاظ على المهن وتثمينها وإعداد سياسات تنمية الشغل وترقية الموارد البشرية.

المرحلة الرابعة: (2003- 2009) التي تميزت بالحاق قطاع الصناعة التقليدية بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، تم خلالها اقتراح مخطط عمل للتنمية المستدامة يهدف إلى اقتراح حلول لأهم العراقيل التي يعرفها القطاع في مواجهة تحديات المستقبل للوصول للأهداف المسطرة:

- تطوير الشغل.
- تغطية الحاجيات الأساسية للسكان.
- المساهمة في التصدير خارج المحروقات.
- تحسين نوعية المواد والخدمات والانتاج والانتاجية.
- المشاركة في مجهودات الاقتصاد الوطني.
- المساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية وتهيئة الاقليم.
- تطوير النشاطات المهني.
- وبالتالي اخذ تدابير هامة وحيوية للوصول للأهداف السابقة:
- ملائمة وليونة الجهاز التشريعي والتنظيمي.
- تعزيز ودعم عملية التأيير.
- تطوير العمل في البيوت.
- إعادة تأهيل الوحدات الموجودة وتطوير المنشأة الجديدة.
- تنظيم وتحسين التموين.
- دعم التسويق وترقية تصدير منتجات ص ت.
- تحسين منظومة الاتصال والاعلام.
- البحث عن فرص من خلال التعاون الدولي.
- ترقية الموارد البشرية (التكوين والتمهين).
- تدابير تحفيزية وتشجيعية لصالح الحرفيين.
- تنفيذ سياسة الصيانة في قطاع ص ت وتطوير المناولة.

## تقييم الدراسة الخامسة عشر:

بينت لنا هذه الدراسة صورة واضحة حول المراحل التي مر بها قطاع الصناعة التقليدية، حيث قسمتها لأربع مراحل تم خلالها التطرق لخصوصيات كل مرحلة من ناحية إنشاء الهيئات المشرفة على قطاع الصناعة التقليدية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وكذا القوانين والتشريعات التي يتم تغييرها وتحسينها عبر مختلف المراحل، والتي يتم خلالها التأثير على ترقية القطاع من خلال عمليات انخراط الحرفيين في سجلات الصناعة التقليدية الذي يؤدي لرفع نسبة اليد العاملة في القطاع.

الدراسة السادسة عشر بعنوان " مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية افاق 2010 " التي قام بها المدير العام للصناعة التقليدية والحرف بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سنة 2002.<sup>47</sup>

تم اعتمادها في 18 جوان 2003، من خلالها يتم اقتراح اجراءات تنظيمية وتقنية ومالية لدعم إدماج نشاطات الصناعة التقليدية ضمن الأهداف العامة للإنعاش الاقتصادي، كما يتم تحديد الرهانات والتحديات التي تواجه القطاع مستدلين في ذلك بأمتثلة مأخوذة من تجارب معاشه في دول عملت على تطوير صناعاتها التقليدية، وأهم هذه الرهانات إسهام الصناعة التقليدية الفعلي في احداث مناصب عمل للشباب باستثمارات بسيطة وغير مكلفة مقارنة بالنشاطات الأخرى، كما تساهم في تكثيف النشاطات الاقتصادية على المستوى المحلي خاصة في المناطق الريفية وبالتالي تعتبر مصدر دخل هام للعائلات وكذا تلبية الحاجيات الأساسية للسكان من سلع وخدمات، فالصناعة التقليدية تشغل في كل من فرنسا وإيطاليا حوالي 3000000 حرفي، اي بنسبة 10 % من اجمالي اليد العاملة الناشطة في فرنسا و 14 % في إيطاليا، بينما يتميز القطاع بتشغيل حوالي 130000 شخص في الجزائر حسب احصائيات 30 جوان 2002

<sup>47</sup> وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية، بيكسل للطباعة، الجزائر، 2009.



في إطار رسمي وحوالي 200000 في إطار غير رسمي إي مجموع اجمالي 330000 شخص بنسبة 04 % من اجمالي اليد العاملة.

وبتطبيق الاجراءات المقترحة في إطار هذه الاستراتيجية سوف يترتب إحداث نشاطات جديدة وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة تقدر بحوالي 280000 منصب على اساس وتيرة نمو بنسبة 20 % (بمعدل 10000 نشاط جديد سنويا ينجم عن النشاط الواحد انشاء ثلاثة مناصب شغل على الأقل)، وفي افاق 2010 فإن القطاع يهدف لتشغيل ما يقارب 510000 شخص (130000 منصب شغل موجود حاليا، 100000 منصب ناتج عن تسوية القطاع الغير رسمي، 280000 منصب جديد).

وقد تم الخروج بعدة نتائج أهمها في مجال التشغيل بالنسبة للقطاع، حيث يعتبر التكوين أو اوية في قطاع الصناعة التقليدية، ينبغي إدراج التكوين والتأهيل وتحسين المستوى بالنسبة للحرفيين من خلال:

- التعاون مع الهيئات والتنظيمات الوطنية والدولية من خلال اتفاقيات التعاون في موضوع التكوين.
  - استغلال صناديق الدعم لتمويل مختلف برامج التكوين المعتمدة لدى القطاع.
  - إثراء وتحسين مدونة التكوين المهني بمساهمة كل الفاعلين في قطاع الصناعة التقليدية لتلبية احتياجات السوق، وتوفير مناصب عديدة.
- وأخيرا تعتبر الدراسة قطاع الصناعة التقليدية يمكنه المساهمة في عملية التنمية بمختلف اشكالها إذا تمت عملية القضاء على العوائق والصعوبات التي تقضي على كل مبادرة لتحقيق ذلك.

### تقييم الدراسة السادسة عشر:

بينت لنا هذه الدراسة الدور الفعال الذي يلعبه قطاع الصناعة التقليدية في عمليات التنمية خاصة في مجال توفير مناصب عمل، حيث يعتبر النشاط الرئيسي في اقتصاد دول عديدة، إضافة لتشخيص القطاع بلغة الأرقام وكذا طرح العوائق والصعوبات التي تقف في وجه تطوير القطاع، مع اقتراح جملة من الإجراءات الهامة للقضاء على هذه العوائق، كما ان توفير

الوسائل الضرورية (مادية، مالية وتنظيمية) يعمل على نجاح ذلك ، وتظهر انعكاساتها الإيجابية على الاقتصاد الوطني، المجتمع والحرفي ، من جانب التشغيل بتشجيع الحرفيين غير الرسميين وإدماجهم في الإطار القانوني.

الدراسة السابعة عشر بعنوان " استراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة (2003-2010) "رسالة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية بجامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2012/2011، من إعداد الباحثة بن العمودي جلييلة.<sup>48</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر والاستراتيجية الموضوعية لتنميته، مع إبراز أهمية هذا القطاع ودوره الفاعل في عملية التنمية بمختلف أطرافها.

حيث تناولت السؤال التالي: هل استراتيجية تنمية وتطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر أخذت في اعتبارها خصوصية القطاع؟

وقد تم وضع عدة فرضيات أهمها ما يتعلق بموضوعنا:

عملت الدولة على مرافقة قطاع الصناعة والحرف بمختلف الطرق والوسائل كسياسة لتنفيذ استراتيجيتها الموضوعية لتحقيق تنمية مستدامة للقطاع، من خلال توفير لبعض أشكال الدعم التي تساعد على تحفيز الاستثمارات في القطاع والعمل على تحسين المناخ الاستثماري في القطاع، كما تم تبني مجموعة من البرامج التكوينية والتأهيلية.

حيث رأت الدراسة أنه بأقل قدر من الاستثمارات يتم إنشاء المزيد من فرص العمل في قطاع الصناعة التقليدية ، وهذا يتماشى مع معظم الدول التي تعاني من البطالة حيث في الجزائر يوفر مناصب عمل باقل تكلفة مقارنة مع باقي القطاعات ومعظمها نشاطات عائلية أي يتم تعلمها داخل العائلة من الاب إلى الابناء من خلال الممارسة اليومية ،وقد تم عرض تجارب دول متقدمة مثل فرنسا والمانيا ، وكذا دول نامية مثل تونس والمغرب ، حيث في فرنسا

<sup>48</sup> بن العمودي جلييلة، استراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة (2003-2010)، رسالة

ماجستير قسم العلوم الاقتصادية بجامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2012/2011.

يشغل القطاع أكثر من 3 مليون عامل وتم انشاء حوالي 430000 منصب عمل خلال سبع سنوات ما يمثل 25% من اجمالي العمالة في فرنسا خلال نفس الفترة تشكل الصناعة التقليدية نسيجاً مكثفاً من النشاطات التي تخدم السكان والشركات والاقتصاد المحلي وتساهم في التوازن بين المدن والأرياف فتوجد 31% من المؤسسات الحرفية في الأرياف ، فحين ان المناطق الحضرية التي تضم اقل من 200000 نسمة تتمركز بها 41% ، اما المناطق الأكثر من 200000 نسمة توجد بها 28% ، كما ان العنصر النسوي يمثل الثلث 1/3 من العمال و66% من العمال لم يتجاوزوا السن الأربعين.

وفي المانيا يشغل القطاع 4.75 مليون شخص اي يمثل 11.8% من مجموع اليد العاملة حسب احصائيات 2009.

وتونس يوجد بها 300000 حرفي اي حوالي 11% من مجموع اليد العاملة النشيطة في البلاد يمارسون نشاطهم في المناطق الحضرية والريفية.

وفي المغرب يوجد 120000 مؤسسة حسب سنة 2004 تشغل 1500000 عامل وفي الجزائر ارتفع العدد من 160124 منصب شغل سنة 2003 إلى 254350 سنة 2008.

وقد توصل إلى عدة نتائج في جانب التشغيل الذي هو موضوع دراستنا:

بمقارنة عدد الأنشطة المستحدثة خلال الفترة المدروسة (2003-2010) مع نظيرتها (1992-2002) نجد هناك انخفاض في وتيرة أنشاء الأنشطة، حيث معدل تطور الأنشطة خلال الفترة (1998-2002) يقارب 15000 نشاط والذي مكن من توفير 45000 منصب عمل سنويا في تلك الفترة، مقابل 23500 منصب مستحدث بعد وضع الاستراتيجية.

### تقييم الدراسة السابعة عشر:

عملت هذه الدراسة على ابراز السمات الأساسية التي تميز قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر بالإضافة إلى إظهار الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصناعة التقليدية في تحقيق تنمية مستدامة مع تسليط الضوء على السياسة المتبعة للنهوض به، وكذا الاستراتيجية الموضوعة لتنميته في ظل التحولات الاقتصادية والتحديات التي تفرضها العولمة، مع عرض

بعض تجارب دول متقدمة بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية لديها مثل تجرّبي ألمانيا وفرنسا، إضافة لتجرّبي تونس والمغرب بالنسبة للدول النامية.

الدراسة الثامنة عشر بعنوان "استراتيجية تنمية المؤسسات الحرفية في الجزائر-نظام الإنتاج المحلي نموذجاً"- ورقة بحثية مقدمة في الندوة الوطنية حول استراتيجيات التنظيم والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 18-19 أبريل 2012 بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، التي قدمها الباحثان بن عيسى محمد المهدي وبن العمودي جليلة.<sup>49</sup>

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على نظام الإنتاج المحلي الخاص بقطاع الصناعة التقليدية والحرف ، حيث بينت أن الدولة الجزائرية بهدف إنعاش المؤسسات العاملة بأنشطة الصناعة التقليدية والحرف اتخذت مجموعة من الإجراءات أهمها وضع استراتيجية شاملة وخاصة، صادقت عليها الحكومة في 18 جوان 2003، وعززتها باعتماد مقاربة أنظمة الإنتاج المحلي في قطاع الصناعة التقليدية والحرف ابتداء من سنة 2007 كمحور لتنفيذ هذه الاستراتيجية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف مندرجة في إطار استراتيجية وطنية جديدة تقوم على التنمية الاقتصادية خارج المحروقات.

كما تم التطرق لخصائص المؤسسة الحرفية في الجزائر على أنها تتميز بسهولة الاستثمار فيها وقدرتها على توفير مناصب عمل عديدة بموارد محدودة فضلا عن إمكانية ممارسة أنشطتها بشكل فردي إلى جانب البعد الثقافي والحضاري المميز لمنتجاتها ، حيث تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتطرق إلى اثرها على التشغيل من خلال تطور تعداد المشروعات الحرفية في الفترة(2003-2009) رافقه أيضا ارتفاع في عدد مناصب العمل من 160124 منصب سنة 2003 إلى 324730 منصب سنة 2009 أي بزيادة أكثر من الضعف في مدة ستة سنوات تقدر ب 164606 بنسبة 102.8%، حسب الجدول التالي:

<sup>49</sup> بن عيسى محمد المهدي وبن العمودي جليلة، استراتيجية تنمية المؤسسات الحرفية في الجزائر-نظام الإنتاج المحلي نموذجاً- " ورقة بحثية مقدمة في الندوة الوطنية حول استراتيجيات التنظيم والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 18-19 أبريل 2012 بجامعة قاصدي مرباح ورقلة

جدول رقم 17: مناصب الشغل المنشأة في قطاع الصناعات التقليدية والحرف خلال الفترة (2003-2009)

2009/2008	2008/2007	2007/2006	2006/2005	2005/2004	2004/2003	
70380	21080	20226	20300	18824	13796	مناصب العمل المنشأة
27.67	9.03	9.49	10.53	10.82	8.61	نسبة الزيادة (%)

المصدر: منشورات المعلومات الاقتصادية لسنوات (2004-2005-2006-2007-2008-2009)

حيث يظهر من خلال الجدول أن متوسط الزيادة السنوية أكثر من 23500 منصب عمل.

وفي الأخير فإن قطاع الصناعة التقليدية والحرف يعد قطاعا اقتصاديا بكل معنى الكلمة يمكن المراهنة عليه واعتباره ركيزة تنموية هامة في الاقتصاد الوطني في حالة ما توفر له الدعم والتأطير الملائمين.

### تقييم الدراسة الثامنة عشر:

وضحت لنا هذه الدراسة صورة عن تطبيق برنامج الإنتاج المحلي بالجزائر وكل مسعى نحو العمل الجماعي على مختلف المؤسسات التي تمارس أنشطة الصناعة التقليدية والحرف، حيث عملية تطبيق البرنامج على مختلف النشاطات وكل الشرائح العمرية أو ما تعلق بفئة الذكور والإناث يسهل على المسؤولين اتخاذ إجراءات جماعية بسهولة، وتمثيل الحرفيين مع دعمهم وتوحيد جهودهم واستغلال كل الفرص لحل المشاكل المشتركة، واستفادتهم جماعيا من المزايا المحلية، وبالتالي تحفيز النمو وبناء ميزة تنافسية لمنتجات المنطقة.

**3- الدراسات العربية:**

الدراسة التاسعة عشر بعنوان " دور الهيئة العامة والأثار في تحسين مرافق وخدمات الفنادق في السعودية "رسالة ماجستير من إعداد الباحث ناصر بن عبد العزيز النشمي 2012/2011، مركز الأبحاث والمعلومات السياحية، الرياض، السعودية.<sup>50</sup>

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الهيئة العامة للسياحة والأثار في تحسين مرافق وخدمات الفنادق، حيث العنصر البشري إلزامي في تقديم الخدمة الفندقية باعتباره مقدما للخدمة ن وتطلب الوظائف الفندقية مهارات خاصة حسب كل وظيفة

حيث تطرقت إلى فرص العمل في قطاع السياحة باعتباره يتميز بعدة خصائص مهمة تمنحه الأولوية المطلقة في مجال إيجاد فرص العمل على المستوى الوطني، والمستويات كافة ولمختلف الفئات العمرية ، ومن ابرز تلك الخصائص اعتماد الأنشطة السياحية على الاستخدام المكثف للعنصر البشري، وهذه الفرص تختلف من فرص تتطلب مستويات عالية من المهارة إلى فرص لا تتطلب مهارات عالية، والسياحة قادرة على استيعاب الداخلين لسوق العمل بمختلف مستوياتهم خاصة فئة الشباب (20-29) ، حيث تشير الاحصائيات الدولية إلى ان 50% من العاملين في قطاع السياحة هم من فئة الشباب التي ترتفع فيها نسب البطالة في جميع الدول، وبالتالي فقطاع السياحة له دور كبير في امتصاص البطالة لهذه الفئة النشطة من المجتمع ، كما انه قطاع يساعد على الحد من الهجرة للمراكز الحضرية الكبرى ، ويتميز بتوفير وظائف تتناسب اوقاتها مع الظروف المختلفة لفئات المجتمع منها وظائف دائمة ومؤقتة ، وأخرى عمل نظام الدوام الجزئي، ووظائف موسمية، حيث قام بتقدير فرص العمل في قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية سنة 2020 حوالي 919 ألف وظيفة مباشرة و1.3 مليون وظيفة غير مباشرة ، بمعدل نمو سنوي 6% ، حسب الجدول أدناه.

<sup>50</sup> ناصر بن عبد العزيز النشمي، دور الهيئة العامة والأثار في تحسين مرافق وخدمات الفنادق في السعودية "رسالة ماجستير ، مركز الأبحاث والمعلومات السياحية، الرياض، السعودية، 2012/2011.

## جدول رقم 18: تقديرات فرص العمل في قطاع السياحة السعودي (2011-2020)

تقديرات فرص العمل في قطاع السياحة 2011-2020				
السنوات	2010	2011	2015	2020
مباشرة	491768	520586	653762	918650
غير مباشرة	727652	780878	981169	1277975
المجموع	1229420	1301464	1634405	2296625
فرص العمل المباشرة المتوقعة في القطاعات الفرعية للسياحة خلال الفترة 2011-2015				
خدمات الإيواء	87873	92023	116820	164152
المطاعم والمقاهي	249850	264491	332153	466733
الترفيه والجذب السياحي	40257	42616	53518	75202
وكالات السفر والسياحة	11000	11645	14624	20549
النقل	102788	108812	126648	192014
المجموع	491768	520587	653762	918650

المصدر: الهيئة العامة للسياحة والآثار 2010.

وقد تم الخروج بعدة توصيات أهمها:

- توفير العدد المناسب من الكوادر البشرية والمؤهلة للعمل في القطاع الفندقي.
- الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في تهيئة الجمعيات المهنية أو المجالس المتخصصة في المشاركة في أعمال الاشراف على القطاع الفندقي وتوفير اليد العاملة المطلوبة.

### تقييم الدراسة التاسعة عشر:

وضحت لنا هذه الدراسة ان القطاع السياحي في السعودية عرف تطور وزيادة الطلب على اليد العاملة حيث أن السياحة فهي قطاع واسع يمكن تطويره وترقيته حسب خصوصيات كل منطقة، فبالنسبة للسعودية توجد بها السياحة الدينية الخاصة بمعتقدات المسلمين أثناء مناسك الحج والعمرة السنوية تتطلب المزيد من اليد العاملة لتلبية طلباتهم، وكذا العدد الكافي من المؤسسات الفندقية التي تتماشى مع ارتفاع ونمو الطلب.

كما بينت لنا أن قطاع السياحة يمكنه توظيف مختلف الفئات، سواء التي تتطلب خبرة ومهارات معينة أو التي لا تتطلب ذلك،

-الدراسة العشرون بعنوان " السياحة في الأردن ودورها في الاقتصاد الوطني " ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر التي قام بها الباحث نايف عبد السلام الليمون سنة 2015.<sup>51</sup>

تهدف هذه الدراسة للتعريف بقطاع السياحة في الأردن وأثره على الاقتصاد الأردني مع إلقاء الضوء على المعالم والمقومات السياحية المتوفرة اعتبار ان الأردن من الدول التي تعاني من قلة مواردها الطبيعية ويستلزم الأمر البحث عن مصادر أخرى للدخل القومي.

حيث تعتبر الأردن من مناطق الجذب السياحي على المستوى الإقليمي والعالمي، وقد شهد هذا القطاع بعد توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل تطورا ملحوظا، وأصبحت السياحة ثالث أهم مصادر الدخل والعملات الأجنبية بعد تحويلات المغتربين والصادرات، وتشير الاحصائيات إلى ان قطاع السياحة يدعم الاقتصاد الوطني بأكثر من 1600 مليون دولار ويسهم بحوالي 14% من الناتج المحلي ، وتوفر السياحة حوالي 50 ألف فرصة عمل<sup>52</sup>، 20 ألف فرصة عمل مباشرة و30 ألف فرصة عمل غير مباشرة، وذلك ما يدعو إلى زيادة الاهتمام بهذا القطاع وتنويع المنتج السياحي وتطويره وخاصة المواقع الأثرية والتاريخية والثقافية والبيئية والترفيهية والدينية والعلاجية والصحراوية وسياحة المؤتمرات والمهرجانات والمناسبات وذلك لما تمثله هذه المواقع من أهمية، وقد أعطي بعض الاقتراحات أهمها إقامة مركز تدريب شامل تكون مهمته تدريب الأيدي العاملة فنيا في مجال الصناعات السياحية.<sup>53</sup>

<sup>51</sup> نايف عبد السلام الليمون، السياحة في الأردن ودورها في الاقتصاد الوطني، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول المقاولاتية

ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر

<sup>52</sup> وزارة السياحة الأردنية، قطاع السياحة في الأردن، عمان، 2000، ص15.

<sup>53</sup> وزارة السياحة الأردنية، خطة قطاع السياحة والآثار (2004-2008)، ص5.



### تقييم الدراسة العشريون:

بينت لنا هذه الدراسة أن الدول التي تعاني من قلة الموارد الطبيعية يمكن لها استغلال القطاع السياحي واعتباره من القطاعات التي يعول عليها بالنسبة لمختلف عمليات التنمية، وخلق مناصب عمل ، لكونه قطاع متكامل مع العديد من القطاعات ، كما تم خلال هذه الدراسة طرح الاستراتيجية الوطنية للسياحة (2004-2010) التي تهدف لتنشيط حركة السياح في الأردن من خلال الاستثمار الأمثل للموارد السياحية المتوفرة ، حيث يجب الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تشجيع العمالة والمبادرات الفردية لخلق أكثر من 51 ألف فرصة عمل.

الدراسة الواحد والعشرون بعنوان " قطاع السياحة الفلسطيني في ظل الاحتلال-الواقع والافاق " ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر التي قام بها الباحث أشرف الصوفي سنة 2015.<sup>54</sup>

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع السياحة الفلسطيني في ظل الاحتلال حيث تناولت تطور النشاط السياحي الفلسطيني من خلال ابراز أهم المؤشرات السياحية الفلسطينية من حيث النشاط الفندقي وعدد السياح الوافدين فضلا عن عدد المؤسسات العاملة في الأنشطة السياحية وعدد العاملين بها.

وعليه تم طرح الإشكالية التالية: ماهي الآثار الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين على مساهمة القطاع السياحي في عملية التنمية؟

والتي تعتبر القطاع السياحي والفندقي محرك حقيقي للدورة الاقتصادية والمورد الأكبر لسد عجز موازنة الدولة، حيث الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تكاد تفتقد للمواد الأولية، ولا يوجد فيها صناعات متطورة وكذلك تدني مردود القطاعات الحيوية الأخرى، لذا تلعب السياحة دورا مهما في تنمية الاقتصاد الذي تشكل فيه الخدمات اكبر نسبة، وبذلك السياحة تعتبر القطاع الأساسي لتوفير فرص عمل، حيث تعتبر الدراسة أن فترة(1994-2000) تعد الفترة الأفضل في نشاط السياحة الفلسطينية باعتبارها تميزت بإنشاء مشاريع سياحية وتأسيس بني تحتية، ومع سياسة

<sup>54</sup> أشرف الصوفي، قطاع السياحة الفلسطيني في ظل الاحتلال-الواقع والافاق، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 8-9 نوفمبر 2015 لكلية العلوم الاقتصادية بجامعة قلمة-الجزائر.

الحصار، الإغلاق والاعتداءات الإسرائيلية منذ سنة 2000 ألحقت أضراراً بهذا القطاع وتراجع بشكل كبير، فخرس الكثير من الإمكانيات بانخفاض المنشآت السياحية العاملة بنسبة 21.1% عما كانت عليه، مع انخفاض عدد العاملين في الأنشطة السياحية بحوالي 51.36%،<sup>55</sup> وعرف تحسن بعد سنة 2002 نوعاً ما فكانت الزيادة في فرص العمل المتاحة بمعدل 150% التي كانت تقدر بـ 6144 فرصة عمل سنة 2007 لتصل 15576 فرصة عمل سنة 2010.<sup>56</sup>

وبناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال سنة 2010 أن عدد المؤسسات السياحية بلغ 4748 مؤسسة حيث منها 196 مؤسسة عاملة في صناعة التحف الخشبية و1325 مؤسسة عاملة في متاجر منتجات الحرف اليدوية، 95 مؤسسة عاملة في أنشطة الإقامة قصيرة المدى، 2869 مؤسسة في مجال المطاعم، 66 مؤسسة عاملة في مجال تنظيم رحلات الحج والعمرة وتقديم خدمات مساعدة الزوار.<sup>57</sup>

وقدر عدد العاملين في الأنشطة السياحية بـ 15162 عامل موزعين على النحو التالي: 600 عامل في مجال التحف الخشبية، 3470 عامل في بيع منتجات الحرف اليدوية، 1974 عامل في أنشطة قصيرة المدى، 8049 عامل في أنشطة المطاعم و325 عامل في النقل السياحي و511 عامل في وكالات السياحة والسفر، 233 عامل<sup>58</sup> في أنشطة تنظيم رحلات الحج والعمرة وتقديم خدمات.

### تقييم الدراسة الواحد والعشرون:

بينت لنا الدراسة صورة واضحة عن واقع قطاع السياحة في تردّي الوضع الأمني، وخصّصت حالة فلسطين كعينة، لمعرفة مختلف التأثيرات جراء السياسات والإجراءات الاستعمارية المعادية، مع تقييم دور السياسة الفلسطينية المتبعة من أجل الارتقاء بالقطاع السياحي الفلسطيني تصدياً

<sup>55</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الأنشطة السياحية - النتائج الأساسية -، رام الله، 2002، ص 65.

<sup>56</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الأنشطة السياحية - النتائج الأساسية -، رام الله، 2010، ص 88.

<sup>57</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نفس المرجع، ص 90.

<sup>58</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الأنشطة السياحية - النتائج الأساسية -، رام الله، 2014، ص 40.

للإجراءات الإسرائيلية المعادية، حيث أن قطاع السياحة يعمل على توفير فرص عمل رغم تدهور الأوضاع وبالتالي فهو قطاع فعال واستراتيجي.

#### 4- الدراسات الأجنبية

الدراسة الثانية والعشرون بعنوان " واقع وفاق الصناعة السياحية في الصين " مجلة حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 9، العدد 14، 2016، التي قام بها الباحث ولد احمدو الطالب أحمد.<sup>59</sup>

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع صناعة السياحة في الصين ومكانتها في الاقتصاد الوطني وإبراز الدور الذي تلعبه في التشغيل، ومدى مساهمتها في تحفيز القطاعات الاقتصادية الأخرى ودرجة تشابكها الخلفي والأمامي مع بقية مختلف تلك القطاعات.

وعليه تم طرح الإشكالية التالية: هل فعلا استطاعت الصين بناء صناعة سياحية قادرة على المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة مع توفير مناصب عمل؟

حيث تعتبر الدراسة صناعة السياحة حاليا من اهم الصناعات التي تساهم بنسبة معتبرة في الناتج القومي للعديد من الدول وإحدى الركائز الأساسية في اقتصاداتها حتى انها في بعض الدول أصبحت هي المصدر الأول وبدون منازع للدخل وتعتبر أيضا رافدا للعملات الصعبة، وقد توجهت الصين نحو قطاع السياحة خصوصا مع الإصلاح الاقتصادي الذي شهدته نهاية السبعينات، ومع بداية التسعينات تحول الاهتمام بهذا القطاع على صناعة سياحية لتمتعها بموروث ثقافي عريق، حيث كثفت عمليات ترميم مجموعة كبيرة من المعابد والاثار التاريخية القديمة والمعالم الحضارية وبناء مجموعة من القرى السياحية والفنادق والمطاعم ذات الخصوصية الجاذبة.

يعتبر دور السياحة في التشغيل مهم بحيث استغلال الموارد السياحية وتنفيذ الاشغال يحرك الطلب على منتجات القطاعات الأخرى مما يزيد من إنتاجيتها ويؤدي لتزايد الحاجة إلى العمال، حيث

<sup>59</sup> سماعي فوزي وولد احمدو الطالب أحمد، واقع وفاق الصناعة السياحية في الصين، مجلة حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 9، العدد 14، 2016، ص 131.

استطاع قطاع السياحة ان يخلق عمالة متنوعة في شركات السياحة والفنادق والشقق وتوظيف المرشدين السياحيين وعمالة غير مباشرة في قطاعات اخري، كقطاع الزراعة والبناء والتشييد والصناعات الغذائية ساهم ذلك في ازدهار السياحة الداخلية، وتوجه المواطنين اليها، مما وفر عشرات ملايين مناصب الشغل خلال الفترة (2009 – 2015) بالآلاف، كما هو مبين في الجدول التالي:

**جدول رقم 19: مناصب العمل المباشرة وغير مباشرة في الصين (2009-2015) (بالآلاف)**

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساهمة المباشرة للسياحة في التوظيف	20724	22105	22688	22717	23917	23160	23428
المساهمة الغير مباشرة	62184	61661	63283	63668	64800	66086	68276

Source : wttc travel and tourism economic impact 2015, p15.

ينضح من الجدول ارتفاع قيمة التوظيف التي تساهم السياحة به، كما هناك فرق كبير بين العمالة المباشرة والغير مباشرة، حيث وصلت إلى درجة متقدمة من الصناعة السياحية.

وفي الأخير فإن الصين استطاعت خلال ثلاث عقود أن تنهض بالقطاع السياحي، ويأخذ مكانته مع القطاعات الأساسية في اقتصادها، حيث نجحت في تنفيذ خططها وسياساتها لتحقيق الأهداف المرسومة خاصة في مجال جذب أكبر يد عاملة، حيث بذلت جهود عديدة في مجال ترقية الاستثمار الذي ساهم فيه القطاع الخاص.

### تقييم الدراسة الثانية والعشرون:

وضحت لنا هذه الدراسة تجربة الصين في القطاع السياحي حيث يمكن للجزائر العمل بنهجها خاصة فيما تعلق بالاهتمام بالسياحة الداخلية اعتبارا أن الدولتين مرتا بالتخطيط المركزي، وكذا عملية تشجيع القطاع الخاص في هذا المجال.

فالصين قامت بالتركيز على السياحة الداخلية التي نجحت من خلالها في المساهمة في النمو الاقتصادي وقدرتها على خلق تكامل بين القطاعات الاقتصادية (التكامل الافقي والرأسي) حيث ساهمت ب 9.4 % من الناتج الداخلي الخام وهي تطمح للمساهمة ب 16 % افاق 2020،

كما استطاعت توظيف عدد يقارب 70 مليون عامل وتسعى لارتفاع العدد إلى 100 مليون في افاق 2025.

### 3-أسباب اختيار موضوع الدراسة

- الميول للبحث والاستطلاع في هذا الموضوع والذي ما هو عبارة عن تكملة لدراسة قمت بها سابقا في رسالة الليسانس المتعلقة بآليات التشغيل في قطاع الصناعة التقليدية مع إضافة قطاع السياحة.
- الشعور بقيمة واهمية هذا الموضوع والرغبة في عرض بعض العراقيل التي تعمل على تعطيل ديناميكيته.
- إمكانية البحث في هذا الموضوع وقدرة الوصول إلى المعلومات المتصلة بالبحث من خلال المصادر والمراجع المتوفرة والمتنوعة، وكذا الحصول على الإحصائيات اللازمة لمعالجة هذا الموضوع من الهيئات المختصة بها.
- أهمية هذا الموضوع في الوقت الحالي واعتباره موضوع الساعة.
- الدور الذي يلعبه قطاع السياحة والصناعة التقليدية في الاقتصاد الدولي والعالمي.
- محاولة الوصول لعرض اقتراحات تساهم في تحسين دور هذا القطاع في الجزائر.
- الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها الجزائر وتغيب عن العديد من الدول.
- الشعور بقيمة وأهمية هذا الموضوع والرغبة في التعريف بالإمكانيات الهائلة التي تستحوذ عليها الجزائر.

### 4-أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- أصبحت السياحة من أهم مصادر الدخل القومي للدول، يتضح ذلك جليا من خلال القاء نظرة سريعة على بعض هذه الاحصائيات.
- أصبحت السياحة من أهم الصناعات في العالم فهي تأخذ مكانة كبيرة في الاقتصاد العالمي.
- قطاع الصناعة الفندقية يعتبر قطاعا اقتصاديا متكاملا مع قطاعات أخرى
- مساهمة هذه الدراسة في إنارة الطريق للباحثين والمتخصصين لإثارة القطاع السياحي خصوصا الفندقي منع وأهميته في التنمية الاقتصادية.
- أصبحت الحكومات تولي أهمية بالغة لقطاع الخدمات السياحية والفندقية وتسعى جاهدة لتنميته ليس فقط باعتباره موردا من موارد العملة الصعبة أو تأثيره على الدخل الوطني وميزان المدفوعات، لكن لتأثيره كذلك على المجتمع بفضل ما يحققه السفر من علاقات اجتماعية ويساهم في توطيد السلام.
- أهمية قطاع الصناعة التقليدية في تنوع مختلف الخدمات والمنتجات التي يقدمها.
- أهمية قطاع السياحة في تنوع المؤسسات الفندقية ببلادنا مما يشكل أحد قواعد التنمية، ومصدر لتوفير مناصب عمل.

## 5-أهداف الدراسة

نظرا لأهمية قطاع السياحة والصناعة التقليدية داخل اقتصاديات الدول باعتباره مصدرا لمناصب الشغل المباشرة والغير مباشرة، وباعتباره محركا للقطاعات الاقتصادية الأخرى، ولا شك لأي باحث أهداف يسعى لتحقيقها أو الوصول إليها من خلال بحثه وعليه فإن الهدف من هذه الدراسة يتلخص فيما يلي:

- البحث عن الأسباب والعوامل المؤثرة في عدم استغلال الإمكانيات المتوفرة في الجزائر.
- معرفة واقع قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر.

- معرفة واقع قطاع السياحة والامكانيات المتوفرة في الجزائر التي يتم استغلالها، والغير مستغلة.
- معرفة مختلف نشاطات الصناعة التقليدية الموجودة في الجزائر.
- معرفة أنواع السياحة وتعريفاتها، وكذا السياحة المتواجدة بالجزائر ومختلف الهياكل المشرفة عليها.
- البحث في واقع الصناعة الفندقية على المستوى الوطني وعدد مناصب العمل التي توفرها.
- محاولة التحسيس بالمكانة الهامة للصناعة الفندقية خاصة في توفير فرص عمل.
- إثراء رصيد المكتبة العلمية ومحاولة إفادة الطلبة والباحثين بخصوص هذا الموضوع.
- التعرض لبعض التجارب التي تسمح بتقييم أهمية الصناعة التقليدية في بعض البلدان الأجنبية وكذلك المكانة التي يجب أن تتولاها في بلادنا.
- إيصال فكرة أن قطاع الصناعة التقليدية لا يمكن الاستغناء عنه وأنه يمس كل الشرائح ويغطي معظم الاحتياجات اليومية للفرد.
- التعرف على اهم النتائج التي يتم الحصول عليها عند استغلال أمثل للإمكانيات السياحية المتوفرة

## 6- المنهج المستخدم

تم الاعتماد في هذه الدراسة على:

- المنهج الوصفي التحليلي من خلال توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالسياحة، الصناعة التقليدية، أنواعها ومختلف التصنيفات، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر منها الكتب، البحوث والدراسات التي تم إجراؤها والمتعلقة بالسياحة والصناعة التقليدية.

- المنهج المقارن الذي يستخدم في المواضيع القابلة للقياس واللجوء إلى هذا المنهج لتحليل بعض البيانات والمعطيات الإحصائية خاصة في قياس مساهمة قطاع السياحة والصناعة التقليدية في عمليات التشغيل عبر مختلف الفترات.

## 7-تحديد المفاهيم

### 7-1-تعريف السياحة

**لغويا:** لفظ السياحة يعني التجوال وعبارة ' ساح في الأرض' تعني سار على وجه الأرض، وحسب قاموس لاروس هي عبارة عن " نشاط للسفر وزيارة المواقع من أجل المتعة " .<sup>60</sup>

**اصطلاحا:** لقد تنوعت التعاريف بشأن السياحة والسائح نظرا لاختلاف الباحثين واختلاف معايير التمييز بينهما نقلتي الضوء على بعض التعاريف منها:

تعريف العالم الألماني " جوبير فرولير (Jobert Freuler) " عام 1905 بوصفها "ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة للراحة وتغيير الهواء والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا نمو الاتصالات خاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية وهي الاتصالات التي كانت ثمرة الاتساع في نطاق التجارة والصناعة سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وثمرتها تقدم وسائل النقل " <sup>61</sup>

وما يعاب على التعريف السابق إهماله الجوانب الاقتصادية المترتبة عن النشاط السياحي.

وحاول العالم النمساوي "شوليرن شرانتهوم (Schullarn.h.v) " التركيز عليه في تعريفه للسياحة عام 1910 ، حيث أشار إلى ان السياحة هي "اصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب

<sup>60</sup> Le petit Larousse illustré, paris, libraire Larousse, 2000,p 1020.

<sup>61</sup> محمد موسى الحريري، جغرافيا السياحة، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص18.



وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة " وهذا التعريف ركز على الجانب الاقتصادي واهمل الجانب النفسي والثقافي للسياحة. بعد هاذين التعريفين تعاقبت الكثير من التعاريف المختلفة والحديثة للسياحة من خلال كتابات الكثير من الباحثين، الهيئات الإقليمية والدولية خاصة الاقتصادية والسياحية أهمها:

تعريف " منظمة السياحة العالمية " (W.T.O) " للسياحة بإعطاء تعريف لها وهي " أنشطة المسافرين إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن السنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى "62.

تعريف " الاكاديمية الدولية للسياحة (A.I.T) " السياحة عبارة عن لفظ ينصرف إلى اسفار المتعة، فهي مجموعة الانشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار "

تعريف " رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالمية هونز كيتز" الذي اجمع بشأنه معظم الباحثين في الميدان السياحي على أنه تعريف علمي يغطي السمات الرئيسية للظاهرة السياحية وقواعدها وهو "مجموع العلاقات التي تترتب على سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص اجنبي في مكان ما طالما ان هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي"63

تعريف " مؤتمر الأمم المتحدة " حول السياحة والسفر المنعقد سنة 1963 في إيطاليا الذي قرر ان السياحة هي " ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفر من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 12 شهر بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية او التاريخية والسياحة كطائر له جناحان هما السياحة الداخلية والخارجية "64.

<sup>62</sup> Jean pierre et Micher balfet, Management du tourisme, 2<sup>ème</sup> Edition, Person Education France, 2007, p4.

<sup>63</sup> محمود كامل، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1975، ص16.

<sup>64</sup> محي محمد مسعد، الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، ص61.

تعريف " مؤتمر أوتاوا " بكندا سنة 1991 الذي عرف السياحة بأنها " النشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى مكان خارج بيئته المعتادة لمدة أقل من فترة معينة من الزمن وان لا يكون غرضه من السفر ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي يسافر إليه ".<sup>65</sup>

يستنتج من التعاريف السابقة أنه يوجد أنماط وأنواع سياحية متعددة بتعدد المناطق الجغرافية والثقافية التي تستقطب السائح إلى سياحة معينة أو مجموعة من الأنماط، فالملاحظ أنه في السنوات الأخيرة ظهرت أنماط سياحية جديدة أفرزتها التطورات التي عرفها العالم.

### 7-2-تعريف الفندق:

اختلفت الآراء حول تعريف الفندق حسب القائمين على قطاع السياحة والفندقة من كتاب وباحثين ومنظمات، ومن هذه التعاريف ما يلي:

تعريف "اتحاد مالكي الفنادق" عرف هذا الاتحاد الفندق سنة 1956 بأنه مؤسسة ينشئها المالك بهدف تقديم الإيواء، وكذلك خدمة الطعام والشراب إذا طلبها الضيوف، ويرغب في الحصول على هذه الخدمة، وهو قادر على دفع أجرة معقولة لقاء الخدمات والتسهيلات التي يزود بها، شرط أن يكون هذا الشخص بحالة مناسبة ليتم استقباله.<sup>66</sup>

تعريف "الجمعية الأمريكية للفنادق والموتيلات" قامت الجمعية بتعريف الفندق بأنه نزل أعد طبقا لأحكام القانون ليجد النزيل المأوى والمأكل وخدمات أخرى لقاء أجر معلوم".

تعريف "القانون البريطاني" عرف الفندق بأنه مكان يتلقى فيه المسافر الملتزم خدمات المأوى والطعام مقابل سعر محدد قادر على دفعه. وبموجب هذا القانون يجب على الفندق أن يقدم خدمات المأوى والطعام والشراب إلى المسافرين القادرين على دفع ثمنها، ويحق له رفض تقديم هذه الخدمات للمسافر غير القادر على دفع ثمنها.<sup>67</sup>

<sup>65</sup> محي محمد مسعد، نفس المرجع، ص62.

<sup>66</sup> حميد الطائي، إدارة الضيافة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص10.

<sup>67</sup> ماهر عبد العزيز، توفيق، صناعة السياحة، مرجع سابق، ص10.

تعريف " webster " عرف الفندق بأنه بناية أو بيت كبير يوفر الإقامة والطعام والخدمات الأخرى للمسافرين والأخرين.<sup>68</sup>

تعريف "الباحث الفرنسي جوتي" عرف الفندقية بأنها " خدمات تهدف إلى تأمين ظروف ملائمة للإنسان، النوم والطعام".

كما عرفه "أخرون" على أنه عبارة عن منظمة في مكان ثابت أو متحرك أعدت لغرض الإقامة وتقديم الخدمات التكميلية الأخرى كالطعام والراحة والامان وفق نظام (حاجات ورغبات) المتعددة إلى الضيوف مقابل ثمن معين.<sup>69</sup>

تعريف "مجلة السياحة العربية" عرفته في عددها الصادر في 1972 بأنه عبارة عن نزل يعد طبقاً لأحكام القانون ليجد فيه النزول المأوى والمكان والخدمة لمدة معينة لقاء أجر معلوم "

من التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للفندق يتمثل في " الفندق وحدة اقتصادية اجتماعية وفنية يحتوي على أسرة لنوم الضيوف، ويتألف من مجموعة من النشاطات الجزئية أهمها نشاط المكتب الأمامي، نشاط التدبير الفندقي، النشاط المالي، نشاط الشراء، نشاط الصيانة، نشاط الأمن التي يؤثر بعضها على بعض ويتأثر بعضها مع بعض لتحقيق أهداف معينة أهمها: تقديم خدمات المأوى والطعام للأفراد مقابل أجر محدد.

### 7-3- تعريف السائح:

ينتقل غالبية الناس سواء داخل البلد أو خارجه فمنهم من ينتقل للحصول على العمل ومنهم من يهاجر وآخرون لزيارة الأقارب، حيث تعددت الآراء حول تعريف وتحديد السائح ومن أبرزها نجد:

تعريف " الاتحاد الدولي للمنظمات الرسمية للسياحة" بالمساهمة في تنظيم العديد من اللقاءات والمؤتمرات، حيث عرف " مجلس عصبة الأمم المتحدة " خلال سنة 1937 في توصياته " السائح الدولي واعتباره كشخص يزور باذا معين لمدة لا تقل عن 24 ساعة واستثنى من ذلك المسافرين من أجل مزاوله مهنة ما، والمقيمين على الحدود بالدول المجاورة، والعاشرين والطلبة"،

<sup>68</sup> ماهر عبد العزيز، توفيق، صناعة السياحة، نفس المرجع، ص11.

<sup>69</sup> طه طارق، إدارة الفنادق مدخل معاصر، منشأة المعارف للنشر، مصر، الاسكندرية، 2000، ص28.

وبعدها قامت " اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة " سنة 1953 بتثبيت تعريفه خلال المؤتمر الخاص " بالتسهيلات الجمركية لفائدة السياح".<sup>70</sup>

كما عرفت "منظمة السياحة العالمية " السائح " كل شخص يغادر مكان إقامته المعتادة إلى مكان اخر بهدف إشباع رغبة معينة، خلال مدة زمنية معينة لا تتعدى اثنتي عشرة شهرا متصلة، دون ان تكون غايته البحث عن عمل".<sup>71</sup>

#### 7-4- تعريف الصناعة التقليدية:

اختلفت التعاريف التي تعرف الصناعة التقليدية، سواء من حيث الجهة، البلد، المنظمات الدولية فكل عرفه حسب منظوره، قوانينه الداخلية والاقتصادية الخاصة به ونذكر بعض منها:

تعريف "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) " قامت بوضع تعريف للصناعة التقليدية سنة 1969 على أنها كل الوحدات المنتجة بمساعدة أدوات أو وسائل بسيطة وكل المعدات المستعملة من طرف الحرفي والتي تحتوي في جزئها الأكبر على عمل اليد فحين أن منتجات الصناعة التقليدية تتميز عن نظيرتها اليدوية بما يلي:

- الطابع التقليدي أو الفني الذي يعكس خصائص وتقاليد البلد المنتج.
- منتجات حرفيون يمارسون غالبا عملهم في المنزل.

تعريف " منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) والمركز العالمي للتجارة (CCI) " عرفت منظمة اليونسكو والمركز العالمي للتجارة الصناعة التقليدية في ندوة (الحرف والسوق العالمي) المنعقدة في 08 أكتوبر 1997 بمانيلا بالفلبين كما يلي :

" يقصد بالمنتجات الحرفية المنتجات المصنوعة من طرف الحرفيين إما حصرا باليد أو المساهمة اليدوية للحرفي الجزء الأكبر من المنتج النهائي، هذه المنتجات تنتج من دون تحديد الكمية وباستخدام مواد أولية مأخوذة من الموارد الطبيعية المستدامة وتستمد طبيعتها

<sup>70</sup> صليحة عشي، جغرافيا السياحة في بلدان الغرب العربي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص28.

<sup>71</sup> محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص17.

الخاصة من سماتها المتميزة والتي يمكن أن تكون نفعية، جمالية فنية، إبداعية، ثقافية، زخرفية رمزية هامة تعكس وجهته عقائدية أو اجتماعية وهذا ما يجعلها تلعب دورا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا"

وتعرف "المنظمة الدولية للعمل (OIT)" الصناعة التقليدية من خلال تصنيفها لنشاطاتها في المجموعة السابعة من المهن كما يلي: الحرفي وعمال المهن ذات الطابع الحرفي، أشخاص يمارسون أعمالهم باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية أو غيرها، والتي تساعد على تقليص الجهد البدني أو الوقت اللازم للقيام بمهام معينة أو للوصول إلى منتجات ذات جودة،<sup>72</sup> ويصنفونها إلى أربعة تقسيمات وهي:<sup>73</sup>

- حرفيو وعمال مهن الاستخراج والبناء.
- حرفيو وعمال مهن التعدين وآلات البناء.
- حرفيو وعمال الهندسة الدقيقة ومهن الفن والصبغة وما شبهها.
- حرفيو وعمال مهن أخرى ذات طابع حرفي.

وجاءت به "منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)"، والتي ترى من خلال تعريفها أن الصناعة التقليدية تشمل التقسيمات التالية:<sup>74</sup>

أ- الحرف التقليدية الجميلة: وهي التي تعبر منتجاتها على التراث التقليدي، حيث تكون ذات طابع فريد من نوعه، كما تعرض منتجاتها في المتاحف والمعارض الفنية.

ب- الحرف التقليدية: وهي حرف تستخدم أساليب تقليدية وتكون منتجاتها مصنوعة يدويا باستعمال مواد أولية تقليدية وتكنولوجيا.

<sup>72</sup> Organisation International De Travail, " **Classification International Type De Professions : Grand Groupe 7 : Artisans Et Ouvriers Des Métiers De Type Artisanal** " ,28/09/2014.

<http://Www.Ilo.Org/Public/French/Bureau/Stat/Isco/Isco88/7Htm>

<sup>73</sup> Ibid, p.12.

\*UNIDO: United Nations Industrial Development Organization.

<sup>74</sup> Unido , " **Créative industries and micro and smale scale entreprise développement a contribution to poverty**", vienne Austr,2005 .pp. 29-30.

ج-**الحرف التجارية**: تكون منتجاتها مصنوعة تقليديا ومكيفة حسب احتياجات السوق، وتخصص للمشتريين الأجانب، وتنتج بكميات كبيرة وتعرض في المتاجر المتخصصة.

د-**الحرف المصنعة**: تخص كل نماذج الصناعة التقليدية المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية، تنتج بأحجام أكبر وقد لا يلتزم المنتجون هنا بالطابع التقليدي للمنتج.

كما عرفه " المجلس العالمي للصناعة التقليدية والحرف" من خلال تقسيمه إلى 4 مجموعات سنة 1984 كما يلي:<sup>75</sup>

أ-**الإبداعات ذات الطابع الفني**: يعني الأنشطة التي تكون منتجاتها ذات محتوى إبداعي ويتطلب إنتاجها مهارات وتقنيات عالية.

ب-**الفنون الشعبية والفلكلورية**: تعكس منتجاتها تعابير مستوحاة من تقاليد وثقافات محلية ووطنية تتطلب درجة عالية من الكفاءة والتقنيات اليدوية.

ج-**الصناعات التقليدية**: وتشمل الورشات المنتجة لمنتجات ذات طابع تقليدي أصيل والمصنوعة يدويا ولكن بكميات كبيرة وفي حالة توسع هذه الورشات إلى غاية الوصول إلى تقسيم العمل لا تعتبر آنذاك منتجاتها موادا لصناعات تقليدية ولكم منتجات مصنوعة بالسلسلة تحمل نوقا محليا موجها إلى السوق الواسع.

د-**الإنتاج الصناعي**: تخص كل نماذج الصناعات التقليدية أو المواد المعاد إنتاجها بواسطة الآلات أوتوماتيكية وبكميات كبيرة.

وحسب " التشريع الجزائري" الصناعة التقليدية هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي، ويمارس بصفة رئيسية ودائمة في شكل مستقر أو متنقل أو معرضي في أحد مجالات النشاطات التالية<sup>76</sup>:

<sup>75</sup> ANQUETIL Jacques ,la préservation et le développement de l'artisanat utilitaire et créateur dans le monde contemporain, consultation d'experts sur « la préservation et le développement de l'artisanat dans le monde contemporain », rio de janeiro,27-31 aout1984,p,3-7.

<sup>76</sup> الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 03، الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 9 يناير 1996، مرجع سابق.ص.03

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية.

- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد.

- الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات.

وحسب الكيفيات التالية:

- إما فرديا.

- إما ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف.

- إما ضمن مقاول للصناعة التقليدية والحرف.

تشكل الصناعة التقليدية إحدى المكونات الأساسية للشخصية الإبداعية فهي الوسيط بين الماضي والحاضر، يستقبلها العالم في صورة منتج صغير لتبلغ عن رسالة أصيلة معطرة برائحة الحضارات السالفة والتراث الإنساني الثقافي الذي صهرته عبر سيرورة التاريخ والقدرة للخلافة الإبداعية للإنسان بصفة عامة للصانع التقليدي خصوصا وهو ما يبرز اعتزازه بكينونته وانفتاحه على الآخر وتوجد صناعات وفنون متنوعة تعد النشاط الرئيسي لفئة عريضة من السكان وتشكل مورد عيش أغليبيتهم، فضلا عما تضيفه من رونق وبهاء على مختلف منتجاتها مما يجعلها تحضي بمكانة خاصة في نفوس مختلف المتابعين والمهتمين بها، والصناعة التقليدية صورة لهذا المجتمع في كل مراحل تطوره لهذا جاءت منتجاتها متنوعة وغنية بالدلالات الاجتماعية والتاريخية وهذا التنوع دال على المستوى الحضاري المتميز للمجتمع.

### 7-5-تعريف الحرفي:

هو كل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف ويمارس نشاطا تقليديا كما هو محدد في المادة 05 من الأمر رقم: 96-01،<sup>77</sup> يثبت تأهिला ويتولى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته.

### 7-6-تعاونية الصناعة التقليدية والحرف:

<sup>77</sup> الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 03، الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 9 يناير 1996، مرجع سابق، ص 03





- تشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو الصناع لا يتجاوز عددهم 10 ولا يحسب ضمنهم:

- رئيس المقاوله.
- أشخاص لهم مع رئيس المقاوله الروابط العائلية التالية: زوج . أصول وفروع.
- متهنين لا يتعدى عددهم ثلاثة ويربطهم بالمقاوله عقد تمهين طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به.

### 7-9- مفهوم العمل أو التشغيل:

- **لغة:** تطلق صفة العامل على كل إنسان يمارس نشاطا مهنيا أو يساعد قريب له في ممارسة مهنة، كان ذلك بأجر أو بدون أجر، و مجموع العناصر البشرية العاملة تشكل القوى العاملة في بلد معين، أما النشاط العملي فيرتبط بمهنة و بوسط اجتماعي يستوعب هذه المهنة، كما أن العمل يعني وجود النقابات العمالية والمهنية التي تسهر على الدفاع عن مصالح العاملين في إطار هذه المهنة و هذا القطاع، داخليا اتجاه المهن والقطاعات الأخرى خارجيا اتجاه تدخل نشاطات القطاعات المهنية الأجنبية عبر الاستيراد<sup>78</sup>.

- **اصطلاحا:** يعرف التشغيل على انه "وضعية أولية بالنسبة للوضعيات الأخرى، فالمتقاعد والطالب اللذان يعملان كما على سبيل المثال منشغلان كذلك يعتبر كل شخص في إجازة راحة أو إجازة مرضية، و كل شخص متوقف عن العمل منذ أقل من شهر، و كل شخص يتابع تريبا لتحديث المعلومات أو لتحسين المستوى في إطار عمله، أي كان مكان التريب، و مهما كانت مدته و كذلك كل شخص يعمل نصف الدوام شخصا مشتغلا"<sup>79</sup>.

- يعتبر مصطلح العمل Work من المفاهيم الأساسية في دراسات علم الاجتماع المهني، فعلماء الاجتماع ينظرون إلى العمل باعتباره ظاهرة عامة في حياة الإنسان و المجتمع، و

<sup>78</sup> فريد ويك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية، لبنان، صفحة 23.

<sup>79</sup> اسماعيل فيرة، بلقاسم سلطانية، حميد خروف، الإشكالات النظرية والواقع، منشورات جامعة منتوري قسنطينة 1999، صفحة

العمل سمة أساسية و هامة تتميز بها الأفراد و الجماعات في كل المجتمعات الإنسانية باعتباره يمثل مظاهر السلوك اليومي التي تدور حوله كافة الأنشطة الإنسانية في المجتمع. و هو أسلوب من أساليب معيشة الإنسان بهدف تحقيق غايات الفرد و الجماعة، و ينظر علماء الاجتماع إلى معنى العمل في اطر مفاهيم النسبية المكانية و الزمانية، باعتبار أن معنى العمل من المعاني النسبية التي تختلف باختلاف البناء الاجتماعي و باختلاف الزمان و المجتمعات و تاريخ المجتمعات الإنسانية يشير إلى أن الجماعات الأولى لم تهتم بتفسير معنى العمل باعتباره ظاهرة طبيعية نشأت تلقائيا في الحياة الإنسانية منذ بدأ الخليفة بهدف مواجهة أعباء معيشة الإنسان، و لذلك نظرا إلى العمل كجزء مكمل لمعيشة الإنسان في الحياة اليومية<sup>80</sup>، إذن العمل هو كل جهد عضلي أو فكري يبذله إنسان داخل هيئة معينة، سوى تلقي عن هذا الجهد المبذول اجر أم بدون اجر من اجل الوصول إلى تحقيق أهداف محددة.

### 10-10- مفهوم البطالة:

إن أي شخص يتعرض لهذا المصطلح يقر بإمكانية تعريف البطالة على أنها " عدم امتهان أي مهنة"، وفي حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح وغير كامل<sup>81</sup>، إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي بعيدا عن التأويلات الشخصية.

في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده ". بإثراء التعريف السابق يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي<sup>82</sup>:

- العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، ولكنهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل. ويكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.
- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.

<sup>80</sup> كمال عبد الحميد الزيات، العمل وعلم الاجتماع المهني "الأسس النظرية والمنهجية"، دار غريب القاهرة 2001، ص124.

<sup>81</sup> David Begg et autre, paris Edition, 1999, pp, 213. 214.

<sup>82</sup> رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 26، الكويت، أكتوبر 1997، ص39.

- العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيّبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض، العطل وغيرها من الأسباب.
- العمال الذين يعملون أعمالاً إضافية غير مستقرة ذات دخل منخفض، وهم من يعملون لحساب أنفسهم.
- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد.
- الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون مثل الطلبة، والذين بصدد تنمية مهاراتهم.
- الأشخاص المالكين للثروة والمال القادرين عن العمل ولكنهم لا يبحثون عنه.
- الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.
- وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلاً، وفي ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين.

## خاتمة الفصل

أجمعت الدراسات السابقة الواردة أعلاه على هدف وهو البحث عن إشكالية التنمية السياحية بالجزائر بما فيها دور القطاع في توفير اليد العاملة الذي هو موضوع دراستنا، ومنهم اعتمد على المقارنة بين الجزائر والدول التي تشهد تطور في القطاع السياحي خاصة منها مصر، دول الجوار المغرب وتونس، حيث أجمعت هذه الدراسات على أن:

- وجود عدة عراقيل تشكل حاجزا لتطور صناعة السياحة في الجزائر تستوجب مواجهتها في حال وجود إرادة سياسية لتثمين هذا القطاع.

- القطاع السياحي في الجزائر لايزال ضعيف ودون المستوى المطلوب رغم توفر الإمكانيات خاصة الطبيعية بمختلف أنواعها، التي يمكن أن نجعل من الجزائر بلدا مستقطبا للسياح وقادرا على منافسة الدول الرائدة في المجال السياحي وبالتالي المساهمة في ترقية النشاط الاقتصادي وخلق مناصب عمل عديدة.

- يمكن اعتبار التجارب السياحية في كل من تونس، المغرب ومصر نماذج يمكن للجزائر الاستفادة منها بحكم الجوار وتشابه المنتجات المقدمة.

وبالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية فهو قطاع يخلق مناصب عمل عديدة، في أوساط مختلفة منها الحضرية والريفية، ويمس مختلف فئات المجتمع ذكور وإناث، وهو قطاع متكامل مع قطاع السياحة، حيث يمكن إنشاء أنشطة باستثمارات بسيطة وغير مكلفة مقارنة مع نشاطات عديدة.

## الفصل الثاني: مصادر المعطيات

### 1- قطاع السياحة

- 1-1 وزارة السياحة.
- 2-1 الوكالة الوطنية للتنمية السياحية.
- 3-1 مديرية السياحة والصناعة التقليدية.
- 4-1 المجلس الوطني للسياحة.
- 5-1 الديوان الوطني للسياحة.
- 6-1 الوكالات السياحية
- 7-1 الديوان الوطني للحج والعمرة.
- 8-1 اللجنة الوطنية لتسهيل النشاطات

### 2- قطاع الصناعة التقليدية

- 1-2 وزارة الصناعة التقليدية.
- 2-2 مديرية الصناعة التقليدية
- 3-2 الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية.
- 4-2 غرفة الصناعة التقليدية والحرف
- 5-2 دار الصناعة التقليدية
- 6-2 الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية
- 3- البرامج المعتمدة الخاصة بالقطاع.
- 1-3 المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.
- 2-3 مخطط عمل للتنمية المستدامة للصناعة التقليدية أفاق 2010
- 3-3 الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية 2009.

### 4- الديوان الوطني للإحصاء

## تمهيد

إن عملية اختيار مصادر جمع المعطيات حول تغيرات اليد العاملة في الجزائر بالنسبة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية، تتم بالاعتماد على مصادر مباشرة والتي لها علاقة بالقطاع أي الهيئة التي تشرف عليه وهي مصدر المعطيات المباشرة والتي تقوم بجمع المعطيات من مصادر غير مباشرة وهي الهيئات التابعة لها، وكذا استغلال البرامج المعتمدة من طرفها، كما تم استغلال معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

والهدف الرئيسي لاستغلال هذه المصادر هو الحصول على المعلومات الدقيقة حول الموضوع للوصول إلى نتائج حقيقية.

### 1- قطاع السياحة

ويشمل كل الهيئات التي تشرف على قطاع السياحة بطريقة مباشرة، او غير مباشرة، حيث تعتبر الوزارة المكلفة بقطاع السياحة هي الهيئة المسؤولة والمباشرة على قطاع السياحة في الجزائر بمعنى يتم الحصول على الاحصائيات الخاصة بالقطاع مباشرة من عند مصالحتها، والتي يتم تجميعها من مختلف الهيئات التابعة إليها والتي تعتبر مصادر غير مباشرة، وهي:

#### 1-1. وزارة السياحة والصناعة التقليدية

تعتبر الوزارة الوصية على قطاع السياحة والصناعة التقليدية في الوقت الحالي وقد عرفت تغيرات عديدة من ناحية هيكلتها كوزارة وبالتالي تغير في مستخدميها والنصوص التنظيمية التي تسيرها، ويسير الوزارة طاقم يتكون من 1423 عامل بمختلف الرتب<sup>1</sup>(الملحق رقم 01)، وشملت هذه التغيرات الفترات التالية:

1. وزارة السياحة (1979): التي تم إنشاؤها بناء على الميثاق الوطني لاسيما الباب السابع والفصل الخامس منه، حيث تم تكليف وزير السياحة بعدة مهام تدخل ضمن صلاحياته أهمها<sup>2</sup>:

- ممارسة الرقابة والوصايا على جميع الهيئات والمؤسسات والجمعيات التي ترتبط أعمالها بتطوير السياحة واستغلال المياه المعدنية.
- اعداد النصوص التنظيمية والتشريعية في مجال السياحة والسهر على تطبيقها، ولاسيما ما يتعلق بالفندقة والمطاعم ومحلات المشروبات التي تكتسي طابعا سياحيا، ومحطات المياه المعدنية والنقابات السياحية، ووكالات السفر، وجميع الأعمال الأخرى المرتبطة بالسياحة.
- استثمار المواقع السياحية وحمايتها، في إطار السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية
- تطوير محطات المياه المعدنية وتنميتها واستغلالها.
- تنشيط القطاع الخاص وتوجيهه ومتابعته

<sup>1</sup> وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تقرير الموارد البشرية 2016.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 80-80 مؤرخ في 12 يناير 1980، يتضمن تحديد صلاحيات وزير

- تعزيز انشاء هيئات الإنتاج والبناء والخدمات والدراسات والتكوين التي يرتبط نشاطها بالسياحة واستغلال المياه المعدنية.
- دراسة الشروط الضرورية لتنمية الصناعة السياحية واقتراحها وتوفيرها.
- اقتراح التدابير الملائمة في مجال السياحة الشعبية طبقا للأهداف المحددة في الميثاق الوطني.
- اعداد التدابير المتعلقة بأملاك القطاع السياحي وتسييرها وصيانتها وتجديدها طبقا للأحكام القانونية والتنظيمية وتطبيقها بالاشتراك مع الوزارات المعنية.
- المساهمة في الدراسات التي تتعلق بمختلف نواحي البلد والدراسات ذات الطابع العام التي تسمح بالشروع في وضع المشاريع الإنمائية وذلك بالاتصال مع الوزارات المعنية.
- جمع المعلومات السياحية المتعلقة بالقطاع وتأمين استغلالها وتوزيعها في الحدود المرخص بها.
- اعداد الاتفاقيات والمعاهدات والتوصيات الدولية التي تتعلق بالأنشطة التابعة لصلاحياته واجراء المفاوضات بشأنها وتطبيقها.
- تمثيل القطاع السياحي لدى المؤسسات الدولية التي تعالج المسائل التابعة لصلاحياته والتي تكون الجزائر عضوا فيها.
- اقتراح برامج المخططات السنوية الخاصة بتنمية القطاع السياحي، قصد انجاز المهام المسندة إليه في إطار التخطيط الوطني.
- أما بالنسبة لمهامه الخاصة بالموارد البشرية التي تكون تابعة لقطاعه والساخرة عليه فهو يعمل على تنظيم تكوين الموظفين الاختصاصيين في السياحة، طبقا للمقاييس الجاري بها العمل في إطار السياسة العامة للتعليم والتكوين، وكذا متابعة سير التكوين ومراقبة تطبيقه ومراقبة سير مؤسسات التكوين الموضوعة تحت وصايته، كما يسهر على تطبيق القوانين والأنظمة التي يخضع لها العمال وتنظيم العمل وأمنه.



ب. وزارة السياحة والثقافة (1984): التي تم انشاؤها تعويضاً لوزارة السياحة والذي تغيرت

مهامها، بإضافة مهام جديدة للمهام التي كان يكلف بها وزير السياحة سابقاً، وقد تم التركيز خلال هذه الفترة على الرفاهية الاجتماعية والتراث الثقافي وأهمها<sup>3</sup>:

- يطور الوسائل ويوفر شروط النهضة وشروط ترسيخ القيم الروحية والهوية الثقافية الوطنية.

- يحمي الطاقات السياحية في البلاد ويبرزها.

- يرقى السياحة بوضعها في خدمة الرفاهية الاجتماعية.

- يبحث عن التراث الثقافي الوطني ويحدد هويته ويصنّفه ويحافظ عليه ويبرزه.

- يستخدم الوسائل والأساليب الملائمة لنشر عناصر التراث الثقافي التي ينبغي أن تكون في متناول الجمهور نشراً واسماً.

- يوفر الشروط المطلوبة لإبراز مدرسة للتاريخ ويشجع كتابة كل مراحل هذا التاريخ حسب مقاييس عملية جديدة بإبراز تأثيره خلال مسيرته الطويلة وتطوره مع مظاهره الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لاسيما المقاومة الشعبية للاستعمار والثورة المسلحة واستعادة السيادة الكاملة والهوية الوطنية.

- يشارك في اعداد برامج اعداد التاريخ الوطني.

- يدرس ويعد ويقترح المشاريع التمهيدية للمخططات السنوية لتنمية الثقافة.

- يحث على انشاء أية هيئة للإنتاج والانجاز وتقديم الخدمات والقيام بالدراسات والتكوين ترتبط أعمالها بالسياحة والحمامات المعدنية.

- يعد ويقترح ويطبق التدابير المتعلقة بتسيير الأملاك التابعة لقطاع السياحة وصيانتها وتجديدها.

- يعد ويقترح التنظيم المتعلق بالفندقة والإطعام ونقابات التنشيط السياحي ووكالات الأسفار وجميع الأعمال الأخرى شبه السياحة ويسهر على تطبيق ذلك.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رقم 84-125 مؤرخ في 19 مايو 1984، يحدد صلاحيات وزير الثقافة والسياحة وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالسياحة، ص 771.

- يتخذ جميع التدابير والتراتبية الضرورية للتعريف بالتراث والإنتاج الثقافي والفني الوطني في الخارج وتذوقه، وبهذه الصفة يتصور خاصة الاعمال الثقافية الملائمة التي تخصص للجالية الجزائرية المقيمة في الخارج وينظمها وينفذها ويراقبها.
- ج. **كتابة الدولة للسياحة (1989):** مع هذه التغيرات في الوزارة المكلفة بقطاع السياحة تتغير المهام، بإضافة مهام جديدة تتوافق مع متطلبات المرحلة متمثلة في التركيز على توفير جميع الخدمات اللازمة لترقية السياحة والتي تغطي الطلب على المتوج السياحي، وتنظيم السياحة الدولية دون إهمال السياحة الداخلية من بينها التي تعتمد خاصة على الحمامات المعدنية، ولتحقيق هذه الأهداف لابد من إنشاء اليات للرقابة للسهر على تحقيقها، أهمها:<sup>4</sup>
  - اقتراح عناصر السياسة الوطنية في ميدان السياحة ويتولى تطبيقها عملا بالقوانين والتنظيمات المعمول بها.
  - القيام بالأعمال التي يتمثل هدفها في تصور جميع أنواع الخدمات ونتاجها وتسويقها واستيرادها وتصديرها قصد الوفاء بالطلب على السياحة الوطنية أو الأجنبية في مجال التنقل والإيواء والإطعام والترفيه.
  - يسهر على إعداد برنامج العمل الضروري لتنظيم السياحة الداخلية والدولية وترويجها وعلى تطبيق هذا البرنامج.
  - ينظم إجراءات تحديد المواقع أو المناطق ذات الطابع السياحي أو الخاصة بالحمامات المعدنية وتصنيفها، مع السهر على المحافظة عليها وحفظها وحمايتها وصيانتها، ويحدد القواعد العامة لاستغلالها وانمائها.
  - يشارك في اعداد السياسة العامة للحكومة في مجال التهيئة العمرانية.
  - يساعد الجماعات المحلية في اعداد ممتلكاتها السياحية والحمامات المعدنية.
  - يدفع عجلة تنمية الاعمال السياحية والحمامات المعدنية ويساندها، حيث يسهر على إقامة أدوات تخطيط الأعمال السياحية والحمامات المعدنية في جميع المستويات.

<sup>4</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 89-74 مؤرخ في 30 مايو 1989، يحدد صلاحيات كاتب الدولة للسياحة، ص 579.

- يضع أسعار الخدمات السياحية والخاصة بالحمامات المعدنية ويسهر على تطبيق التدابير الملائمة بالتشاور مع الهيئات المعنية.
- تكثيف العلاقات المهنية ويتخذ كل إجراء لتنظيم أطر اللقاءات والمبادلات ونشر الاعلام التقني المتعلق بأعمال السياحة، ويساعد على قيام الحركة المتعلقة بالجمعيات.
- يساهم في تنمية التكامل الاقتصادي عن طريق ترويج الإنتاج الوطني للتجهيزات والمعدات والمنتجات السياحية أو الخاصة بالحمامات المعدنية.
- أنشاء نظام الاعلام الذي يتعلق بالأعمال التابعة لاختصاصه، فيحدد أهدافه واستراتيجيته وتنظيمه ويضبط وسائله البشرية والمادية والمالية بالتنسيق مع نظام الاعلام الوطني في جميع المستويات.
- انشاء نظام المراقبة المتعلق بالأعمال التابعة لميدان اختصاصه.
- د. وزارة السياحة والصناعة التقليدية(1992): تم في هذه المرحلة الانتقال من أهداف التقليدية إلى اهداف تحسين نوعية الخدمات من خلال العمل على الاهتمام جودة الخدمات السياحية وظهور مصطلحات التقييس، وما يسمى بالمقاييس التقنية الخاصة بالتسيير الفندقي والسياحي، وكذا القواعد الخاصة بالاستغلال والرخص والاعتمادات وكذا عملية تصنيف المؤسسات، دون إهمال الموارد البشرية التي تعتبر العنصر الرئيسي في جودة الخدمة السياحية ونذكر منها<sup>5</sup>:
- مجموع الأعمال في ميادين السياحة والحمامات المعدنية التي تهدف الى التصور والترقية وتوحيد المقاييس والتنمية لتلبية الطلب الوطني والدولي.
- اقتراح وتنفيذ سياسات التقييس والنصوص التنظيمية التي تخص نشاط القطاع ومراقبة نوعية المنتوجات والخدمات.
- اقتراح وتنفيذ النصوص التنظيمية المتعلقة بحماية التراث السياحي.
- اقتراح وتنفيذ الإجراءات والأعمال المتعلقة بالتخطيط في المدى المتوسط والبعيد.

<sup>5</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 71، مرسوم تنفيذي رقم 92-357 مؤرخ في 3 أكتوبر 1992، يحدد صلاحيات وزير السياحة والصناعة التقليدية، ص1873.

- اقتراح وتنفيذ نظام الاعلام في السياحة والحمامات المدنية وأساليب القيام بالمراقبة.
- يشارك في عمليات المراقبة وتقييم نتائج النشاطات في إطار المخططات الوطنية.
- يشارك في مجال التنظيم الاقتصادي بالاتصال مع القطاعات المعنية، في دراسة تحديد إجراءات تنظيم الاقتصاد وتحفيزه لاسيما فيما يتعلق بالجباية والتمويل والأسعار وتخصيص الموارد الخارجية والقرض والتمويل.
- يحدد ويقترح التنظيم الذي يحكم النشاطات الفندقية والسياحية والنشاطات المتعلقة بالحمامات المعدنية، وكذا تحديد القواعد الخاصة باستغلال وحماية ومراقبة موارد الحمامات المعدنية في إطار التشريع المعمول به، مع تحديد المقاييس التقنية الخاصة بالتسيير الفندقي والسياحي.
- اعداد القواعد الخاصة بتصنيف المؤسسات الفندقية والسياحية والسهر عليها.
- تسليم الرخص والاعتمادات القانونية.
- يبادر ويطبق سياسات تنمية موارد القطاع البشرية من خلال برامج التكوين التقني والتكوين الإداري على الخصوص.
- يساهم في تحسين التبادل والتعاون العلمي والتقني والمهني بين متعاملي القطاع والمؤسسات التعليمية والتكوينية على المستوى الوطني والجهوي والدولي.
- يدعم ويشجع كل الأعمال والبرامج التي تهدف إلى تدعيم التحكم في التكنولوجيا والبحث.

هـ. وزارة السياحة(2003): مع التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي والتوجه نحو التنمية المستدامة كان لابد من التركيز في هذه الفترة على هذه التنمية وكذا المناخ، إضافة لظهور عمليات التهيئة السياحية والاهتمام بالعقار السياحي، والتوجه خلال هذه الفترة نحو الشراكة مع القطاع الخاص وخصوصة المؤسسات العمومية، أما السياحة فقد تم التركيز على السياحة الاجتماعية الترفيهية والشبانية حسب النقاط التالية:<sup>6</sup>

<sup>6</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 13، مرسوم تنفيذي رقم 03-75 مؤرخ في 24 فبراير 2003، يحدد صلاحيات وزير السياحة، ص6.

- يعد ويقترح عناصر استراتيجية التنمية المستدامة للسياحة ويضمن متابعتها.
- يعد عناصر ضبط النشاطات السياحية والفندقية والحموية والمناخية وينفذها.
- يعد ويسهر على أدوات التقييس والاعتماد ومراقبة النشاطات السياحية والفندقية والمناخية.
- يعد ويقترح أدوات التهيئة السياحية والتدابير المرتبطة بالحصول ومراقبة العقار السياحي والحموي وكذا المحافظة على التراث السياحي والفندقي والحموي والمناخي ويضمن متابعة ذلك.
- يبادر وينفذ بالاتصال مع القطاعات المعنية، أعمال توجيه وترقية الاستثمار والشراكة في المجال السياحي والفندقي والحموي والمناخي.
- يساهم ويشارك في تنفيذ استراتيجية المساهمة وخصوصة المؤسسات السياحية والفندقية والحموية والمناخية.
- يبادر بالتدابير المتعلقة بتشجيع السياحة الاجتماعية والترفيه والاستراحة، كما يدعم عمل الدواوين المحلية السياحية والجمعيات التي تنشط في هذا المجال.
- يسهر على دمج النشاطات السياحية والفندقية والحموية والمناخية في مخططات التهيئة السياحية.
- يقيم الموارد المرتبطة بالتكفل بالعمليات الخاصة بالمنشآت القاعدية في إطار برامج استثمار وتبعات الخدمة العمومية.
- يحدد سياسة القطاع في مجالات تأهيل المؤسسات السياحية والفندقية والحموية والمناخية.
- يتولى في مجال تنفيذ أدوات تهيئة العقار السياحي والحصول عليه ومراقبته وكذا تدابير الحفاظ على التراث السياحي والفندقي والحموي والمناخي بدراسة واقتراح

- التدابير الرامية إلى تسهيل الحصول على العقار السياحي والحموي، كما يعرف شروط التهيئة والمحافظة على مناطق التوسع والمواقع السياحية.<sup>7</sup>
- يعد ويضع أدوات ترقية النشاطات السياحة والفندقة والحموية والمناخ تنمية الحركة الجموعية في القطاعية.
  - يشجع ويدعم مشاركة المتعاملين في القطاع في التظاهرات الترقية المتخصصة.
  - يوظف تنمية المهرجانات السياحية ويشجعها ويقدرها.
  - يقترح تدابير المساعدة والأعمال قصد تشجيع.
  - يضمن متابعة المشاريع الاستثمار السياحي والفندقي والحموي والمناخي المنجزة في مناطق التوسع السياحي ويسهر على مطابقتها مع مخططات التهيئة السياحية.
  - يسهر بالاتصال مع القطاع المعني على فتح فروع جديدة تتعلق بالسياحة على مستوى التعليم العالي ويضمن متابعتها.
  - يبادر ويساهم في إدماج برامج تنمية الثقافة السياحية وكذا المهن والوظائف السياحية لدى المؤسسات التربوية والتكوين المهني.
  - يشجع إنشاء مدارس ومعاهد خاصة للتكوين وتحسين المستوى في المهن السياحية والفندقية والحموية والمناخية التابعة للقطاع الخاص.
  - يقترح وينفذ برامج من شأنها تشجيع السياحة الشبانية بالاتصال مع القطاعات والشركاء المعنيين.
  - يدرس ويقترح التدابير الرامية إلى تمويل الحصول على العقار السياحي والحموي.<sup>8</sup>
- و. وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة (2007): من خلال الفترة السابقة التي تم الاهتمام بالعقار السياحي، أصبح من الضروري الانتقال إلى تحسين النوعية ووضع مقاييس موجهة

<sup>7</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11، قانون رقم 03-03 مؤرخ في 17 فبراير 2003، يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، ص14.

<sup>8</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 40، مرسوم تنفيذي رقم 06-213 مؤرخ في 18 يونيو 2006، يعدل ويتم مرسوم تنفيذي رقم 03-75 مؤرخ في 24 فبراير 2003، الذي يحدد صلاحيات وزير السياحة.

للمحافظة على العقار السياحي ومناطق التوسع السياحي وتثمينها، وكذلك تسهيل المبادلات مع المتعاملين الأجانب حسب النقاط التالية:<sup>9</sup>

- اعداد الاستراتيجيات الوطنية لتهيئة الإقليم والبيئة والسياحة واقتراحها وتنفيذها.
- التخطيط ووضع أدوات التحكم في تطور المدن وكذا التوزيع المتوازن للنشاطات والتجهيزات والسكان.
- تطوير جميع الهياكل الأساسية والطاقت الوطنية وتثمينها الأمثل وكذا الحفاظ على الفضاءات الحساسة والهشة وترقيتها: الساحل والجبال والسهوب والجنوب والمناطق الحدودية.
- تنشيط المخططات الوطنية والجهوية لتهيئة الإقليم ويتابع إعدادها.
- المساهمة في السياسات والأعمال والإجراءات المتعلقة بترقية الأوساط الريفية والفضاءات الحساسة والمناطق الخاصة، وبصفة عامة التثمين الملائم لجميع أنماط فضاءات التراب الوطني.
- المساهمة في تحديد سياسات المدينة وكذا استراتيجيات تنمية المدينة تنمية منسجمة والتنظيم المتوازن للمدن ويقترح أدوات وإجراءات تأطير المدن وترقيتها بالاتصال مع المؤسسة المعنية.
- المساهمة في تحديد سياسات المدينة وكذا استراتيجيات تنمية المدينة تنمية منسجمة والتنظيم المتوازن للمدن ويقترح أدوات وإجراءات تأطير المدن وترقيتها بالاتصال مع المؤسسات المعنية.
- يبادر بالقواعد والتدابير الخاصة بالحماية والوقاية من كل أشكال التلوث وتدهور البيئة والإضرار بالصحة العمومية وبإطار المعيشة ويتصور ذلك ويقترحه بالاتصال مع القطاعات المعنية، ويتخذ التدابير التحفظية الملائمة.

<sup>9</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 73، مرسوم تنفيذي رقم 07-350 مؤرخ في 18 نوفمبر 2007، يحدد صلاحيات وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة، ص4.

- يبادر بقواعد وتدابير حماية الموارد الطبيعية والبيولوجية والوراثية والأنظمة البيئية وتتميتها والحفاظ عليها.
- يتصور استراتيجيات ومخططات العمل المتعلقة بالمسائل الشاملة للبيئة ولاسيما التغيرات المناخية وحماية التنوع البيئي وطبقة الأوزون والتأثير على البيئة.
- يتصور كل الأعمال التي ترمي إلى تنمية الاقتصاد البيئي.
- يبادر بالبرامج ويطور أعمال التوعية والتعبئة والتربية والإعلام في مجال البيئة، كما يشجع جمعيات حماية البيئة.
- تشجيع وتسهيل المبادلات مع المتعاملين السياحيين الأجانب.
- ي. وزارة السياحة والصناعة التقليدية(2010): بدا الاهتمام بعمليات التنمية مستدامة في القطاع السياحي، والعمل على اكمال المشاريع المبرمجة في مناطق التوسع السياحي، إضافة لتنفيذ مخططات التهيئة افاق 2025 مع الاهتمام بوضع نظام اعلام احصائي كما يلي<sup>10</sup>:
- وضع آليات التخطيط ومتابعة التطور السياحي الداخلي والدولي.
- المشاركة في وضع الآليات الضرورية للمحافظة على الفضاءات الحساسة ذات جلب سياحي قوي وترقيتها.
- السهر على تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية افاق 2025 والمخططات التوجيهية للولاية.
- اقتراح كل الأشكال التحفيزية والمدعمة والتوجيه الفضائي للاستثمار على الحكومة بتشجيع انجاز مجمعات سياحية كبرى ذات طاقة إيوائية كبيرة.
- تحديد استراتيجيات ترقية الاستعمال العام لتكنولوجيات الاعلام والاتصال والتجديد وتشجيع اقتناؤها من طرف متعاملي ومهني السياحة.

<sup>10</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 63، مرسوم تنفيذي رقم 10-254 مؤرخ في 20 اكتوبر 2010، يتضمن تحديد صلاحيات وزير السياحة والصناعة التقليدية، ص3.



- السهر على وضع نظام الاعلام الاحصائي والرصد واليقظة الاستراتيجية لتطوير السياحة الوطنية والدولية.
- السهر على سياسة تثمين الموارد البشرية.
- ل. وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية (2016): تم خلال هذه الفترة الاهتمام بالأوساط الريفية والفضاءات الحساسة والمناطق الخاصة ذات الجذب السياحي القوي وترقيتها وهو مبين في النقاط التالية:<sup>11</sup>
- المبادرة بالدراسات الاستشرافية المتعلقة بتنمية القدرات الوطنية في مجال السياحة والحمامات المعدنية والمناخية والفروع الجديدة وأعشاش المنتجات السياحية وتنفيذها.
- المشاركة في وضع الأدوات الضرورية للمحافظة على الفضاءات الحساسة ذات جلب سياحي قوي وترقيتها.
- وضع أدوات التخطيط ومتابعة التطور السياحي الداخلي والدولي.
- حيث تقوم بالمهام الرئيسية التالية:
- إعداد وتنفيذ استراتيجية تنمية السياحة وضمان تنفيذها.
- اعداد واقتراح اليات التهيئة السياحية والتدابير المرتبطة بالحصول على العقار السياحي، والمحافظة على التراث السياحي.
- اعداد والسهر على تنفيذ اليات ترقية وتقييم الاعتماد والمراقبة وضبط النشاطات السياحية والفندقية والحموية والمناخية والسهر على ادراجها في إطار مخططات التهيئة السياحية.
- ضمان تأطير انجاز مشاريع الاستثمارات السياحية ومتابعتها.
- اقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع السياحة على الحكومة والعمل على تنفيذها.
- تصور وتوفير جميع الشروط الضرورية لإقامة المشاريع الكبرى لتجهيزات السياحة طبقا لأدوات تنمية مناطق التوسع والمواقع السياحية.

<sup>11</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، مرسوم تنفيذي رقم 16-05 مؤرخ في 10 يناير 2016، يحدد صلاحيات وزير

التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، ص16.

- السهر على تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والمخططات التوجيهية للولاية.

## 1-2. الوكالة الوطنية للتنمية السياحية

مؤسسة عمومية انشئت سنة 1998، ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقتها مع الدولة وتعد تاجرا في علاقتها مع الغير، توضع تحت وصاية وزير السياحة مقرها بي محافظة الجزائر ويمكن نقل مقرها في اي مكان من التراب الوطني، حيث يسيرها مجلس إدارة وتتولى المهام الرئيسية التالية<sup>12</sup>:

- حماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ عليها.
- اقتناء الاراضي الضرورية لإنشاء الهياكل السياحية وملحقاتها.
- القيام بالدراسات والتهيئة المخصصة للنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية.
- المساهمة مع المؤسسات المعنية في ترقية الاماكن داخل مناطق التوسع السياحي وحول منابع المياه المعدنية.
- القيام بأعمال ترقية مناطق التوسع السياحي وترقيتها.
- القيام باقتناء الاراضي الضرورية للاستغلال السياحي لمانع المياه المعدنية ذات القيمة العلاجية العالية.

## الإيرادات:

- ناتج مبيعات الاراضي.
- فائض القيمة المحققة.
- عائدات الخدمات المقدمة في إطار مهام الوكالة.
- عائدات التكاليف التي يدفعها المتعاملون بمقتضى تسيير المساحات المشتركة الشائعة والتابعة للمناطق السياحية المعنية وادارتها.
- القروض المحتمل ابرامها وفقا للتشريع الساري المفعول به.

<sup>12</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11، مرسوم تنفيذي رقم 98-70 مؤرخ في 11 فبراير 1998، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية السياحة وتحديد قانونها الأساسي، ص 30.

- إعانات الدولة المرتبطة بتكاليف تبعات الخدمة العمومية.
- الهبات والوصايا، موارد لها صلة بنشاط الوكالة.

### النفقات:

- مصاريف اقتناء الأراضي.
- المصاريف المرتبطة بتهيئة الأراضي المقتناة.
- مصاريف التسيير والتجهيز.

### 1-3. مديرية السياحة

تنشأ على كل ولاية مديرية للسياحة تكلف بالمهام الخاصة بقطاع السياحة على مستوى الولاية، وتمثل الوزير المكلف بالسياحة أمام مختلف الهيئات، كما انها تتعرض لمختلف التغييرات التي تمس الوزارة الوصية سواء من ناحية التسمية، التنظيم الداخلي لمكاتبها وأقسامها والمهام المكلفة بها حيث تم اختيارا المهام الرئيسية المينة كما يلي:<sup>13</sup>

- اعداد مخطط عمل سنوي يتعلق بالنشاطات السياحية.
- السهر على التنمية المستدامة للسياحة من خلال العمل على تلمين القدرات المحلية.
- توجيه مشاريع الاستثمار السياحي ومتابعتها بالاتصال مع الهيئات المعنية.
- السهر على مطابقة النشاطات السياحية وتطبيق القواعد ومقاييس الجودة المقررة في هذا المجال.
- المساهمة في تحسين الخدمات السياحية لاسيما التي لها صلة بالنظافة وحماية الصحة والأمن المرتبطة بالنشاط السياحي.
- اعداد حصائل النشاطات الثلاثية والسنوية للنشاط السياحي.
- المساهمة في اعداد المخطط السنوي والمتعدد السنوات لتنمية السياحة في الولاية.
- المشاركة في اعداد وتنفيذ وتمويل النشاطات السياحية بصناديق الجنوب والهضاب العليا.
- تنفيذ برامج وتدابير ترقية وتطوير النشاطات السياحية والحمامات المعدنية وتقويم نتائجها.

<sup>13</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 63، مرسوم تنفيذي رقم 10-257 مؤرخ في 20 أكتوبر 2010، يتضمن انشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية وتحديد مهامها وتنظيمها.

- جمع وتحليل وتزويد الية الرصد الإحصائية للقطاع في مجال المعلوماتية والمعطيات الإحصائية حول النشاطات المرتبطة بالاقتصاد السياحي والحمامات المعدنية وضمان نشرها.

- ضمان متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان صندوق دعم الاستثمار وترقية جودة النشاطات السياحية.

#### 1-4. المجلس الوطني للسياحة

انشئ سنة 2002، يكلف بإبداء رأيه في السياسة الوطنية للسياحة وباقتراح كل التدابير والأدوات التي من شأنها تشجيع تنمية النشاطات السياحية وترقيتها، يسيره مجلس يرأسه رئيس الحكومة حيث يتولى المهام التالية<sup>14</sup>:

- تحديد أعمال الدعم الضرورية لحماية الموارد السياحية بكل مكوناتها وهيئتها وتسييرها.
- تشجيع ترقية صورة الجزائر السياحية لاسيما في الخارج.
- التقييم الدوري لتطور حالة السياحة.
- إبداء الرأي في تدابير اللجنة الوطنية وتوصياتها لتسهيل النشاطات السياحية.
- إبداء الرأي في الملفات المتعلقة بالسياحة التي يقدمها له الوزير المكلف بالسياحة.

#### 1-5. الديوان الوطني للسياحة

تم انشاؤه سنة 1988 من طرف وزارة السياحة والثقافة، مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي أداة للحكومة لتحديد السياسة الوطنية في مجال السياحة وتنفيذها، مقرها بالجزائر العاصمة ويمكن نقله في أي مكان من التراب الوطني، يشرف عليه مجلس إدارة، تتمثل مهمته في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في إعداد التنمية السياحية والحمامات المعدنية والمناخية واقتراحها وتنظيم تنفيذها يكلف ب<sup>15</sup>:

ا- ميدان التخطيط:

<sup>14</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 89، مرسوم رئاسي رقم 02-479 مؤرخ في 31 ديسمبر 2002، إنشاء المجلس الوطني للسياحة ويحدد صلاحيته وتنظيمه وعمله، ص 89.

<sup>15</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رقم 88-2014 مؤرخ في 31 أكتوبر 1988، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه، ص 1497.

- تحديد محاور تنمية القطاع السياحي في المدى المتوسط والطويل.
- توجيه الاستثمارات العمومية والخاصة في ميدان السياحة وتشجيعها.
- المشاركة في ترويج السياحة ومتابعة الأعمال المبذولة في هذا المجال.
- المشاركة في التظاهرات الدولية المتعلقة بالسياحة والمناخية والحمامات المعدنية.
- تمثيل الجزائر في اجتماعات المنظمات الجهوية أو الدولية المتخصصة.
- إنجاز الدراسات العامة المتعلقة بتحديد مناطق التوسع السياحي في إطار مخطط التهيئة الإقليمية.

ب-ميدان ضبط المقاييس:

- تحديد القوانين التي تخضع لعمال الفنادق والسياحية والسهر على تطبيقها.
- تحديد القواعد النوعية لاستغلال الموارد الخاصة بالحمامات المعدنية وحمايتها ورقابتها في إطار التشريع المعمول به.
- تحديد المعايير التقنية والمعايير الخاصة بالتسيير الفندقي والسياحي.
- ضبط قواعد ممارسة المهن السياحية.
- وضع اسس ترتيب المؤسسات الفندقية والسياحية والسهر على تطبيقها.
- تسليم الرخص الاعتمادات القانونية.

**الإيرادات:** إعانات الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية، الهبات والوصايا، الموارد المرتبطة بأعماله.

**النفقات:** نفقات التسيير والتجهيز، نفقات الدراسات.

### 1-6. الوكالات السياحية

وكالة السياحة والاسفار كل مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا يتمثل في بيع مباشرة أو غير مباشرة رحلات واقامات فردية أو جماعية وكل انواع الخدمات المرتبطة بها، يوجد صنفين من الوكالات وكالة A (تعتمد في نشاطها الرئيسي على استقبال السياح) ويوجد 488 وكالة تنشط إلى غاية سنة 2015 ووكالة B (تعتمد في نشاطها الرئيسي على ايفاد السياح) و يوجد 913 وكالة

تنشط إلى غاية سنة 2015<sup>16</sup>، حيث يتم العمل بمعدل 5 عمال لكل وكالة، حيث يسير الوكالة صاحبها الذي يعتبر كل شخص طبيعي أو اعتباري يملك قانونا وكالة سياحة وسفر أو وكيل الذي يعتبر كل شخص طبيعي مؤهل ومعتمد بموجب القانون لتسيير وكالة سياحة وسفر سواء كان مالكا لها أو شريكا مستخدما فيها لصالح الغير.

يخضع إنشاء وكالة للحصول على رخصة استغلال تسلم من طرف الوزارة المكلفة بالسياحة بعد استشارة اللجنة الوطنية لاعتماد وكالات السياحة والأسفار، وهي غير قابلة للتنازل ونقل الملكية وفي حالة الوفاة يمكن لذوي حقوقه الاستمرار في استغلال الوكالة وتسلم للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط التالية<sup>17</sup>:

- اثبات تأهيل مهني له علاقة بالنشاط السياحي، وعند عدم توفره يمكن اختيار شخص كوكيل تتوفر فيه الشروط حيث يسجل اسم الوكيل في الرخصة مع صاحب الوكالة.
- الالتزام بتوجيه الزبائن إلى احترام القيم والآداب العامة، ويكون اخلاقه حسنة، كامل الأهلية القانونية، له منشآت مادية ملائمة، له ضمان مالي لتغطية الالتزامات التي تتعهد بها الوكالة، لا تكون له رخصة اخرى.

#### نشاطات وكالة السياحة والسفر:

- تنظيم وتسويق اسفار ورحلات سياحية واقامات فردية أو جماعية.
- وضع خدمات المترجمين والمرشدين السياحيين تحت تصرف السياح.
- الايواء أو حجز غرف في المؤسسات الفندقية وكذا تقديم الخدمات المرتبطة بها.
- النقل السياحي وبيع كل انواع تذاكر النقل حسب الشروط والتنظيم المعمول بهما لدى مؤسسات النقل.
- استقبال ومساعدة السواح خلال اقامتهم.
- القيام لصالح الزبائن بإجراءات التأمين من كل المخاطر الناجمة عن نشاطاتهم السياحية.

<sup>16</sup> وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تقارير دورية، 2016.

<sup>17</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 24، قانون رقم 99-06 مؤرخ في 04 أفريل 1999، يحدد القواعد التي تحكم نشاط

وكالة السياحة والأسفار، ص 11.

- تنظيم جولات وزيارات رفقة مرشدين داخل المدن والمواقع الأثرية ذات الطابع السياحي والثقافي والتاريخي.

- كراء البيوت المنقولة وغيرها من معدات التخيم.

### واجبات وكالة السياحة والسفر:

- أخذ جميع الاجراءات والاحتياطات التي من شأنها توفير امن الزبون وممتلكاته التي تقبل التكفل بها.

- اكتتاب عقد تأمين يغطي مسؤوليتها المدنية والمهنية.

- تكون الوكالة مسؤولة عن كل ضرر يتعرض له الزبون مترتب عن عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي لالتزاماتها.

- يجب ان يكون لكل وكالة اسم تجاري خاص بها يختلف عن الوكالات الأخرى.

- استخدام المرشدين السياحيين المعتمدين من طرف الوزارة في مرافقة السياح خلال زيارتهم للمتاحف والآثار التاريخية والمواقع الأثرية وتقديم شروحات لهم.

### 1-7. الديوان الوطني للحج والعمرة

مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يخضع للقواعد الإدارية في علاقته مع الدولة ويعد تاجرا في علاقته مع الغير، يديره مجلس إدارة برئاسة الوزير المكلف بالشؤون الدينية والأوقاف، يقوم بمهمة<sup>18</sup>:

-ضمان توفير الخدمات الضرورية للحجاج ويكلف ب:

- التحضير المادي والبشري لعملية الحج داخل الوطن وفي البقاع المقدسة.

- إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالحج وتشجيع القيام بها.

- التنظيم المادي للتظاهرات والندوات والملتقيات.

<sup>18</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 72، مرسوم تنفيذي رقم 07-349 مؤرخ في 17 نوفمبر 2007، يتضمن إنشاء

الديوان الوطني للحج والعمرة وتنظيمه وسيره، ص 7.

- ضمان شروط حسن إقامة الحجاج وحماية حقوقهم بالتنسيق مع الجهات المعنية داخل الوطن وخارجه.
- ابرام العقود والاتفاقيات المختلفة المتعلقة بالحج.
- متابعة كل العمليات المتعلقة بالحج ومتابعتها.
- ب-ضمان توفير خدمات نوعية للمعتمرين عن طريق وكالات السفر والسياحة ومختلف المتعاملين ويكلف بك
- جمع المعطيات المتعلقة بالعمرة ومعالجتها واستغلالها.
- اختيار المتعاملين المكلفين بتوفير الخدمات المتعلقة بالعمرة.
- اختيار المكلفين بخدمة المعتمرين داخل الوطن والبقاع المقدسة.
- ضمان حسن اقامة المعتمرين بعد انتهاء المدة المقررة للعمرة.
- تقييم كل العمليات المرتبطة بالعمرة.

#### الايرادات:

- التعويضات التي تمنحها الدولة لتغطية التكاليف المترتبة على تبعات الخدمة العمومية.
- الهبات والوصايا، المنتوجات المالية المحتملة.
- الاقتراضات المحتملة.
- كل الايرادات المترتبة على نشاطات الديوان ذات الصلة بهدفه وانجاز مهامه.

#### النفقات:

- نفقات التسيير، نفقات الاستثمارات والتجهيزات.
- كل النفقات الضرورية لتحقيق اهدافه وانجاز مهامه.

### 8-1. اللجنة الوطنية لتسهيل النشاطات السياحية



تنشأ لجنة وطنية لتسهيل النشاطات السياحية لدى الوزير المكلف بالسياحة، تقوم باقتراح كل العمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية والتحكم فيها، من خلال النقاط التالية:<sup>19</sup>

- تقترح كل تدبير تنظيمي ضروري لتنمية السياحة وترقيتها.
- تسهل نمو التدفقات السياحية الوطنية والدولية.
- تعد الظروف المواتية لدخول السياح وإقامتهم وتنقلهم.
- تحسن ظروف إقامة السياح بفضل تكفل أحسن وتنسيق بين المصالح المرتبطة بالنشاط السياحي مثل النقل والإعلام والاتصال وكذا ضمان حماية السياح وامنهم.
- تحفيز الوعي السياحي لدى السكان بكل عمل ملائم.
- السعي على تطوير وتنمية موارد الصناعات التقليدية والفلكلور الوطني.
- تقديم كل الاقتراحات لحماية التراث الفني والثقافي والتاريخي وحماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها واستثمارها واستغلالها.

## 2- قطاع الصناعة التقليدية

يشمل كل الهيئات التي تشرف على قطاع الصناعة التقليدية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مثلها مثل قطاع السياحة، والوزارة الوصية على قطاع الصناعة التقليدية هي الهيئة التي يتم الحصول على الاحصائيات الخاصة بالقطاع مباشرة منها بعد تجميعها من مختلف الهيئات على شكل تقارير دورية او سنوية، وهذه الهيئات يتم التطرق إليها كما يلي:

### 2-1. وزارة السياحة والصناعة التقليدية

تعتبر الوزارة الوصية على القطاع في الوقت الحالي، غير انا هذا القطاع عرف عدم الاستقرار والتعرض للتغييرات المتزامنة مع تغيير التشكيلات الحكومية، الشيء الذي أثر في

<sup>19</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 05، مرسوم تنفيذي رقم 94-39 مؤرخ في 25 يناير 1994، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لتسهيل النشاطات السياحية، ص11

نصوصه القانونية والتنظيمية، مهام الهيئات التابعة له، تغيير في مستخدميه، وشملت هذه التغييرات الفترات التالية:

1. **وزارة الصناعات الخفيفة (1984)**<sup>20</sup>: التي تم إنشاؤها سنة 1984، حيث يكلف الوزير بإطار المهام المخولة له ب:

- يضطلع الوزير بتنمية الصناعات اليدوية لتحقيق المهام العامة
- استعمال الوسائل الموضوعة تحت تصرف الوزارة كيفما كان نوعها وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها
- جميع عمليات الاعداد والقرارات والنصوص والتقنين والتنظيم التي تتعلق بالمهام المسطرة والاعمال المسندة إلى الأجهزة والهيكل التابعة للوزارة.
- كل مرحلة دراسة واقتراح المعطيات الضرورية لإعداد المشاريع وإنجاز العمليات التي تندرج في مخططات تنمية القطاع السنوية والمتعددة السنوات وبرامجها.

ب. **وزارة الصناعات الخفيفة (1989)**: تدخل في اختصاص وزير الصناعات الخفيفة الأعمال الحرفية<sup>21</sup>، التي يعتبر الوصي على هذا القطاع من خلال المهام التالية:<sup>22</sup>

- يسهر على تطوير الموارد البشرية المؤهلة في قطاعات نشاطه.
- يبادر بعمل الدولة في هذا الميدان ويقترحه وينفذه لاسيما في مجال التكوين المهني.
- ينظم المهن ويسن القوانين في هذا المجال.
- يساعد على تنمية التكامل الاقتصادي.
- يسهر على ترقية سياسة جودة المنتجات والخدمات الحرفية ويسلم علامات الصنع والشهادات المطابقة لها.
- ينشط وينجز او يكلف من ينجز دراسة مستقبلية تتعلق بتطوير أعمال حرفية.

<sup>20</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رقم 84-128 مؤرخ في 19 مايو 1984، يحدد صلاحيات وزير الصناعات الخفيفة، ص 782.

<sup>21</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 82-12 مؤرخ في 28 اوت 1982، مرجع سابق، ص 1917.

<sup>22</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 89-101 مؤرخ في 27 يونيو 1989، يحدد صلاحيات وزير الصناعات الخفيفة، ص 698.

- يعد القوانين والتنظيمات ونظام ممارسة المهن الحرفية لإنتاج المعدات والخدمات وشروطها.

ج. وزارة الصناعة (1990): يقوم وزير الصناعة في مجال ترقية الأنشطة الصناعية

والحرفية بما يأتي:<sup>23</sup>

- التدابير المتعلقة بتطوير النشاطات الصناعية والحرفية
  - اعمال التعاون الجهوي والدولي
  - يضع التصور والأدوات التنظيمية الضرورية لحسن سير الهياكل التي تتكفل بها.
  - يبادر بسياسات تنمية الموارد البشرية للقطاع وينفذها لاسيما عبر برامج التكوين التقني والتكوين في ميدان إدارة الاعمال.
  - يبادر ويدعم برامج الاندماج الوطني لاسيما تلك التي تدير الأنشطة الحرفية.
  - يساند ويشجع كل برنامج موجه لضمان ترقية الإنتاج الوطني وتدعيمه وتنميته.
- د. وزارة الصناعة والمناجم (1991): يمارس وزير الصناعة والمناجم صلاحياته في مجالات الصناعة التقليدية كما يلي:<sup>24</sup>

- اعداد وتطبيق واقتراح التدابير المتعلقة بترقية الأعمال الصناعية والحرفية.
- يشجع كل التدابير الكفيلة بتحسين نوعية المنتوجات
- ويقوم في مجال ترقية الأعمال الصناعية والحرفية ب:
- يعد ويقوم كل الأدوات التنظيمية اللازمة لحسن سير الهياكل التي يتكفل بها
- يبادر بسياسة تنمية الموارد البشرية وينفذها في القطاع بواسطة برامج التكوين التقني والتكوين الإداري.
- يدعم ويشجع البرامج التي تستهدف ترقية الإنتاج الوطني وتقويته وتنميته.

<sup>23</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 19، مرسوم تنفيذي رقم 90-120 مؤرخ في 30 افريل 1990، يحدد صلاحيات وزير الصناعة، ص 630.

<sup>24</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 58، مرسوم تنفيذي رقم 91-443 مؤرخ في 16 نوفمبر 1991، يحدد صلاحيات وزير الصناعة والمناجم، ص 2256.

- يشجع ترقية التبادل والتعاون العلمي والتقني والمهني بين المتعاملين الصناعيين ومؤسسات التعليم والتكوين على الصعيد الوطني والجهوي والدولي.
- هـ. وزارة السياحة والصناعة التقليدية(1992): يمارس الوزير مهامه كما يلي:<sup>25</sup>
  - يحدد ويقترح التنظيم الذي يحكم النشاطات الفندقية والسياحية والنشاطات المتعلقة بالصناعة التقليدية ويسهر على تطبيقها.
  - يضبط قواعد ممارسة المهن التابعة للصناعات التقليدية.
  - يسهر على تطبيق التنظيم في مجال المراقبة التقنية والتنظيمية الخاصة بالإنتاج في الصناعة التقليدية.
  - يشجع كل الإجراءات التي من شأنها أن تحسن نوعية المنتجات والخدمات.
  - يساهم في النهوض بالإنتاج الوطني في ميدان التجهيزات والأدوات الخاصة بالصناعة التقليدية.
- و. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (2003): في هذه الفترة تم دمج قطاع الصناعة التقليدية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لظهور فكرة إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تكون مكملة للصناعات الكبيرة والضخمة، كذلك ظهور فكرة المناولة التي تعتبر الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تحضي بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ومنه فقد تم اعتبار كل نشاط حرفي مؤسسة صغيرة أو متوسطة حسب خصائص كل واحدة، ويكلف الوزير بالمهام التالية:<sup>26</sup>
  - الاتصال مع الدوائر الوزارية في ميدان استراتيجيات تطوير قطاع الصناعة التقليدية، والقدرة التنافسية للصناعة التقليدية، تطوير المنظومة الإعلامية، ترقية المناولة، تطوير التشاور مع الحركة الجمعوية.

<sup>25</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 71، مرسوم تنفيذي رقم 92-357 مؤرخ في 3 أكتوبر 1992، مرجع سابق، ص1837.

<sup>26</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 14، مرسوم تنفيذي رقم 03-81 مؤرخ في 26 فبراير 2003، يتضمن تحديد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ص21.

- يساهم ويشارك في اعداد الدراسات المتعلقة بالإدماج الاقتصادي وبالتكامل الوطني والجهوي والدولي.
- يبادر بكل الدراسات التي من شأنها المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية وحفظه ويقوم بإنجازها.
- يدرس ويقترح كل الأعمال أو التدابير الموجهة لتشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للصناعة التقليدية النمو في إطار ملائم.
- يبادر بكل الأعمال والتدابير الموجهة لترقية الشراكة والاستثمارات في قطاع الصناعة التقليدية.
- يدرس ويقترح كل التدابير التي من شأنها تشجيع ترقية تصدير السلع والخدمات التابعة لقطاع الصناعة التقليدية.
- ي. وزارة السياحة والصناعة التقليدية(2010)<sup>27</sup>: تم خلال هذه الفترة عودة قطاع الصناعة التقليدية مع قطاع السياحة ويكلف الوزير بالمهام التالية:
  - إعداد مخطط عمل سنوي ومتعدد السنوات يتعلق بتطوير نشاطات الصناعة التقليدية.
  - المبادرة بكل إجراء من شأنه خلق جو ملائم للتنمية المستدامة لنشاط الصناعة التقليدية.
  - المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية والمحافظة عليه ورد الاعتبار له.
  - السهر على تطبيق واحترام القوانين والتنظيمات والمقاييس والنماذج المتعلقة بالجودة في ميدان الإنتاج وممارسة أنشطة الصناعة التقليدية.
  - المشاركة في متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.
  - المشاركة في إعداد وتنفيذ تمويل نشاطات الصناعة التقليدية بصناديق الجنوب والهضاب العليا.

<sup>27</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 63، مرسوم تنفيذي رقم 10-254 مؤرخ في 20 أكتوبر 2010، مرجع سابق، ص3.

- تدعيم اعمال المنظمات والتجمعات المهنية والجمعيات والفضاءات الوسيطة الناشطة في ميدان الصناعة التقليدية وتنشيطها.
- المبادرة بالتحقيقات والدراسات ذات الطابع التقني والاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بتقييم الأنشطة الحرفية.
- جمع المعلومات والمعطيات الإحصائية في مجال الصناعة التقليدية وضمان توزيعها.
- تأطير التظاهرات الاقتصادية من أجل ترقية الصناعة التقليدية وضمان توزيعها.
- ل. وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية (2016): تم خلال هذه الفترة إضافة التهيئة العمرانية للوزارة المكلفة بالسياحة والصناعة التقليدية، حيث أصبحت المهام في قطاع الصناعة التقليدية كما يلي:<sup>28</sup>
- إعداد أدوات الترقية والتقييس والاعتماد والمراقبة وضبط نشاطات الصناعة التقليدية والسهر على تنفيذها.
- وضع أدوات التخطيط ومتابعة تطور الصناعة التقليدية على المستويين الوطني والدولي.
- المبادرة بكل العمال الرامية إلى ترقية المقاوله والابتكار من اجل تطوير الصناعة التقليدية والحرف.
- المبادرة واقتراح كل العمال التي من طبيعتها تشجيع وضع وترقية اليات التمويل الخاصة التي تتناسب مع متطلبات الصناعة التقليدية.
- اقتراح وتنفيذ كل التدابير الرامية إلى إدماج نشاط الصناعة التقليدية في المنظومة الاقتصادية الوطنية.
- ترقية ودعم نشاط الصناعة التقليدية في بعدها التقليدي لإنتاج المواد والخدمات.
- إعداد وتنفيذ تدابير التحفيز الاقتصادي في مجال التموين والتسويق والتصدير.

<sup>28</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، مرسوم تنفيذي رقم 16-05 مؤرخ بتاريخ 10 يناير 2016، مرجع سابق،

- اقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية الضرورية على الحكومة للمحافظة على تراث الصناعة التقليدية الوطنية وإعادة الاعتبار له وتمثينه.
  - يضع أنظمة الاعلام المتعلقة بالنشاطات التابعة لاختصاصه.
- 2-2. مديرية الصناعة التقليدية:** توجد على مستوي كل ولاية مديرية للصناعة التقليدية، تمثل الوزير الوصي على القطاع، وتعمل على ترقية القطاع وتمثينه على المستوى المحلي حسب المهام المبينة كما يلي:<sup>29</sup>

- إعداد مخططات سنوية متعلقة بتطوير نشاطات الصناعة التقليدية.
  - المبادرة بكل إجراء من شأنه خلق جو ملائم للتنمية المستدامة لنشاط الصناعة التقليدية.
  - المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية والمحافظة عليه ورد الاعتبار له.
  - المشاركة في متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.
  - المشاركة في جهود ادماج نشاطات الصناعة التقليدية في المنظومة الاقتصادية المحلية.
  - السهر على تنفيذ واحترام القوانين والتنظيمات والمقاييس والنماذج المتعلقة بالجودة في ميدان الإنتاج وممارسة أنشطة الصناعة التقليدية.
  - المبادرة بالتحقيقات والدراسات ذات الطابع التقني والاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بتقييم الأنشطة الحرفية.
  - جمع المعطيات والمعلومات الإحصائية في مجال الصناعة التقليدية وضمان توزيعها.
  - تأطير التظاهرات الاقتصادية من اجل ترقية الصناعة التقليدية والحرف وتنشيطها.
- 2-3. الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف**

مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة التقليدية، يكون مقرها بالجزائر العاصمة، وهي

<sup>29</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 63، مرسوم تنفيذي رقم 10-257 مؤرخ في 20 أكتوبر 2010، مرجع سابق،

منتدى تمثيل مصالح المهن التقليدية والحرف وهي الشريك الأمثل للسلطات الإدارية والتقنية الوطنية في كل الميادين التي تعني بتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وتقوم بمهنة الخدمة العمومية وفقا لدفتر شروط تبعات الخدمة العمومية وهي تكلف بالمهام التالية:<sup>30</sup>

- مسك البطاقة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف وتنظيمها.
- تتولى تمثيل أعضائها لدى السلطات العمومية وتعيين ممثليها لدى هيئات التشاور والاستشارة الوطنية.
- تقييم علاقات التعاون والتبادل وتبرم اتفاقات مع الهيئات الأجنبية المماثلة او الشبيهة.
- تنظم التشاور بين الحرفيين وتجمع آرائهم في المسائل التي تعرضها عليها الإدارة لدراستها وابداء رأيها فيها.
- تقوم بمهام تكوين الحرفيين وتحسين مستواهم وتجديد معلوماتهم.
- تنشئ مؤسسات ذات طابع حرفي وتديرها أو تسيرها كمدارس التكوين وتحسين المستوى ومؤسسات ترقية الحرفيين ومساعدتهم ومؤسسات دعم هذه الأنشطة وهيكل ذات طابع حرفي.

#### 4-2. غرفة الصناعة التقليدية والحرف

يوجد على مستوى كل ولاية غرفة للصناعة التقليدية والحرف، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعتبر منتدى لتمثيل المهن الحرفية، وهي الشريك المثل للسلطات المحلية أو الوطنية في كل الميادين التي تعني بتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف، حيث تقوم غرفة الصناعة التقليدية والحرف بمهمة الخدمة العمومية وفقا لدفتر شروط وتبعات الخدمة العمومية في إطار المهام الموكلة لها<sup>31</sup>:

<sup>30</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 18، مرسوم تنفيذي رقم 97-101 مؤرخ في 29 مارس 1997، مرجع سابق، ص24.

<sup>31</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 18، مرسوم تنفيذي رقم 97-100 مؤرخ في 29 مارس 1997، مرجع سابق، ص17.



- استقبال وتوجيه يومي للحرفيين سواء فيما يتعلق بالتسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف والشطب ومختلف الخدمات الأخرى، أو بالنسبة للتوجيه الخارجي نحو الهيئات الأخرى التي تتعامل معها الغرفة منها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- إصدار البطاقات المهنية للحرفيين بالنسبة للملفات التي تتوفر فيها الشروط القانونية في حينها.
- القيام بعملة تحسيسية وسط الحرفيين لحثهم على التسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف مستعنيين في ذلك بمصالح مختلف بلديات الولاية ومديريات التكوين المهني والشؤون الدينية حيث تربطهم بالغرفة اتفاقيات، إضافة إلى الإذاعة ووسائل الإعلام المكتوبة.
- إرسال تقارير شهرية إلى الوزارة تتضمن الإحصائيات الموافقة وتحليلها.
- عملية التأهيل التي يستفيد منها الأشخاص غير الحاصلين على شهادات.
- تنفيذ البرامج الخاصة بتنمية الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.
- تنفيذ عمليات الدعم المباشر للحرفيين.
- المشاركة في التظاهرات الدولية والوطنية.
- تسيير وتطوير شبكة المنظومة الإعلامية للصناعة التقليدية والحرف.

## 2-5. دار الصناعة التقليدية والحرف

هي عبارة عن هياكل مكونة من عدة ورشات قاعات للعرض ومرافق عامة، والهدف من إنجاز دار الصناعة التقليدية:<sup>32</sup>

### 1. في المجال الترقوي:

<sup>32</sup> وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تقارير خاصة 2016.

- ترقية منتجات الصناعة التقليدية وذلك من خلال التعريف بمنتجاتها وربط الحرفي بالمستهلك.

- خلق تجمعات حرفية.

- العمل على تحقيق منتج ذو جودة عالية من أجل منافسة المنتج المستورد.

### ب. في مجال إبراز المهارات:

- تخصيص مجال للطاقات الشبابية من أجل إبراز مهاراتهم وتمييزها.

- امتصاص اليد العاملة المختصة.

- دعم خريجي معاهد التكوين المهني.

- الحد من النزوح الريفي وتنمية المناطق الريفية.

- تكوين حرفيين في التخصصات الآيلة للزوال.

- في مجال التنمية المستدامة:

- إحياء النشاطات الآيلة للزوال.

- توريث المهنة للأجيال.

- السعي لتحقيق التنمية المحلية ودعم قطاع الصناعة التقليدية خاصة الصناعة التقليدية الفنية.

## 2-6. الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية

مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، تهدف إلى الحفاظ على مجمل النشاطات المتعلقة بالصناعات التقليدية والفنية وترقيتها وتنشيطها وتوجيهها وتطويرها، حيث توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالصناعة التقليدية، تتمثل مهمتها في تنظيم حماية التراث الوطني الخاص بالصناعة التقليدية، والسهر على ازدهار جميع النشاطات وتكفل بالمهام التالية:<sup>33</sup>

<sup>33</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 62، مرسوم تنفيذي رقم 04-313 مؤرخ في 22 سبتمبر 2004، يعدل ويتم مرسوم تنفيذي رقم 92-12 مؤرخ في 9 يناير 1992 والمتضمن إحداث الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، ص9.

- الاعتناء باهتمامات الحرفيين بوضع إحصاء للعراقيل والصعوبات التي تتعرض للقطاع وإبلاغ السلطات والهيئات المعنية.
- السهر على ترقية النشاطات المتعلقة بالصناعات التقليدية عن طريق تنظيم معارض ومسابقات موجهة إلى تشجيع أحسن عمل فني وتطوير روح الإبداع.
- التموين المباشر للحرفيين العاملين بالمنزل والمؤسسات الحرفية التقليدية التي تقدم طلباً بذلك وضمان تسويق منتجاتهم بما في ذلك التصدير.
- المساهمة في وضع سياسة تسويق منتجات الصناعات التقليدية خاصة عن طريق تنظيم شبكات التوزيع وحملات الترقية بتقديم إشهار لهذه المنتجات.
- المشاركة مع المؤسسات والهيئات المعنية في تحديد حاجيات القطاع فيما يخص التكوين المهني والسهر على السير الحسن لتكوين الحرفيين المهرة والأصناف المهنية الأخرى الخاصة بالقطاع.
- اقتراح تدابير تشجيعية تهدف لتحفيز مساهمة الصناعات التقليدية في النشاطات الاقتصادية للبلاد.
- تنظيم إحصاء النشاطات المتعلقة بالصناعة التقليدية بمشاركة الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف لغرض التحليل والدراسة الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية.
- تنشيط مراكز التكوين والإنتاج في ميدان الصناعات التقليدية الحرفية وتسييرها، لاسيما عن طريق تطوير أعمال البحث.
- اقتراح القيام بجميع التدابير المتعلقة بالترقية الاجتماعية المهنية للحرفيين والمشاركة في ذلك.
- ترقية استعمال المواد الأولية المحلية من أجل ضمان أكبر ادماج للنشاطات التقليدية في التنمية الاقتصادية.
- تحديد المقاييس التقنية اللازمة لمراقبة اصالة منتجات الصناعة التقليدية ومنح الصفة النوعية لذلك.
- تنشيط التبادل مع المؤسسات والهيئات الخارجية وتطوير ذلك في إطار التعاون الدولي.

## 3- البرامج المعتمدة الخاصة بالقطاع

## 3-1. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 (SDAT)

يعتبر الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، مصادق عليه من طرف الدولة، وهو وثيقة تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات والمناطق عن مشروعها السياحي لأفاق 2025، لتقوم بعدها بتمديده لأفاق سنة 2030، لترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، قصد الارتقاء بها درجة الامتياز في المنطقة الأور ومتوسطة، ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات، و يعبر عن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى القصير (2009) وال المدى المتوسط (2015) وال المدى الطويل (2030) في إطار التنمية المستدامة، محدد الأدوات الكفيلة بتنفيذها وشروط تحقيقها، ويشكل جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT)، ويتكون التقرير العام الخاص بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من ست مجلدات كما يلي:<sup>34</sup>

- التشخيص: تشخيص السياحة الجزائرية.
- الحركيات الخمس وبرامج العمل السياحية ذات الأولوية (المخطط الاستراتيجي).
- اقطاب الامتياز السياحية وقرى الامتياز السياحية.
- تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (المخطط العملي).
- المشاريع السياحية ذات الأولوية.
- خلاصة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025.

يعتبر المخطط موضوع نقاش وطني واسع، جهوي ومحلي، جمع مختلف الفاعلين والمتعاملين في قطاع السياحة الوطني من مستثمرين، أصحاب وكالات السفر، مرشدون، ناقلون، مقدمو

<sup>34</sup> وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT)، الكتاب رقم 01: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص 05.

خدمات، فندقيون، أصحاب المطاعم، الدواوين السياحية، الحركات الجمعوية، المجموعات المحلية، حيث تمثل الرهان في إعادة تنظيم وهيكله القطاع.

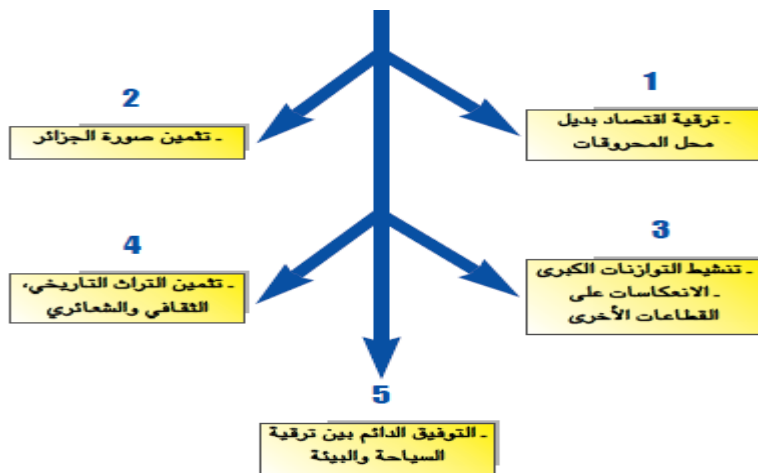
فقد قررت الجزائر إعطاء السياحة بعدا في مستوى قدراتها ومؤهلاتها، ويتعلق الأمر بمرافقة وتأطير الصعود القوي للسياحة الوطنية وإدماجها في الشبكات التجارية للسياحة العالمية من خلال بعث وجهة الجزائر كوجهة سياحية مرجعية على الصعيد الدولي، مع تحديد مسعى منظم لتكريس اقتصاد سياحي بديل للموارد الغير متجددة كالمحروقات، وتندرج السياسة السياحية الجديدة على تثمين المناطق والأقاليم بالاعتماد على مؤهلاتها وأنشطتها، مع تجنيد كل الأطراف الفاعلة، لتحقيق ثلاثة أهداف كبرى:

1- تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية (التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثماري)  
2- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (الفلاحة، الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة، التشغيل).

3- المساعدة على المبادلات والانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

وقد تم تحديد مجموعة من الأهداف التي تخص المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 منها:  
1- أهداف عامة: يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

شكل رقم 01: الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية



المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)، الكتاب رقم 01، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص 24.

ب - أهداف مادية للمرحلة (2008-2015): والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم 20: الأهداف المادية للمرحلة (2008-2015)

السنة	2007	2015
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد السرة	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	1.7%	3%
الإيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
مناصب العمل المباشرة والغير مباشرة	200000	400000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030)، الكتاب رقم 02، المخطط الاستراتيجي-الحركيات الخمسة وبرامج الاعمال ذات الأولوية، جانفي 2008.

لقد تم تحديد المشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط (2008-2015) فمنها الجار إنجازه أو ما هو محل دراسة وعرض متقدم

- فنادق السلسلة، عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر ب 29386 سرير.
- 20 قرية سياحية متميزة وأرضيات جديدة مدمجة مخصصة للتوسع السياحي مصممة لتتناسب مع الطلب الوطني والدولي.
- وتم من خلال المخطط التوجيهي تحديد النقائص الإحدى عشر للسياحة في الجزائر من خلال الخرجات الميدانية المنظمة للمواقع وتشمل:

- غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية.
- إيواء وفندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة.
- نقص التحكم في التقنيات الجديدة لاستشراف السوق من طرف القائمين على وكالات السفار.
- نقص في التأهيل وأداء المستخدمين.
- ضعف نوعية المنتجات وخدمات السياحة الجزائرية.

- ضعف تغلغل تكنولوجيا الإعلام والاتصال في السياحة.
- وسائل النقل ضعيفة النوعية.
- بنوك وخدمات مالية غير ملائمة.
- أمن صحي وغذائي غير كافي.
- تسيير وتنظيم غير ملائمين للسياحة العصرية.
- عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر.

### 2-3. مخطط عمل للتنمية المستدامة للصناعة التقليدية أفاق 2010

عبارة عن عمل منجز من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية خلال سنة 2003، يقترح إجراءات تنظيمية وتقنية ومالية لدعم إدماج نشاطات الصناعة التقليدية ضمن الأهداف العامة للإنعاش الاقتصادي، من خلال تشخيص القطاع والرهانات وأهمية الصناعة التقليدية بعرض تجارب بعض الدول، وصولاً إلى النتائج المتوقعة نتيجة تنفيذ هذه التدابير، بإشراك كل الأطراف الفاعلة من حرفيين ومؤسسات لها علاقة بقطاع الصناعة التقليدية، وتضمن هذا المخطط عدة محاور أساسية أهمها<sup>35</sup>:

- تطوير التشغيل في قطاع الصناعة التقليدية.
- المشاركة في المجهود الوطني للتنمية الاقتصادية.
- المساهمة في التصدير خارج قطاع المحروقات.
- تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.
- تطوير العمل المنزلي لاسيما في أوساط المرأة الريفية.
- دعم قدرات التأطير والمرافقة.

وقد تم عرض دور وأهمية قطاع الصناعة التقليدية في الخارج في بعض الدول، نظراً لمساهمته الفعلية في إحداث فرص عمل من بينها:

<sup>35</sup> وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية أفاق 2010،

- في تونس: تشغل الصناعة التقليدية 265000 شخص أي 11% من القوى النشيطة، يمثلون 85% من فئة النساء، حيث ينشئ القطاع سنويا 5000 منصب شغل.
- في المغرب: توجد 500000 مؤسسة حرفية تساهم ب 15% من ناتج الدخل الخام، وهي تعيل مواطنا من كل 5 مواطنين، وعدد العاملين في هذا القطاع يقدر ب 1 مليون حرفي.
- في فرنسا: تشغل الصناعة التقليدية 3 ملايين شخص تمثل نسبة أكثر من 10% من مجموع القوى النشيطة.
- في اسبانيا: 2256736 مؤسسة تشغل 4460000 عامل أي 46% من القوى النشيطة.
- في إيطاليا: المؤسسات التقليدية تقدر ب 1360000 مؤسسة، أي 37% من إجمالي المؤسسات وتشغل 3000000 شخص أي 14% من القوى النشيطة.
- في مصر: " يبلغ عدد العاملين في قطاع الصناعة التقليدية حوالي 3899000 عامل أي 22% من إجمالي القوى النشيطة.
- في سوريا: يشغل القطاع حوالي 500000 حرفي.
- في الجزائر: يمثل قطاع الصناعة التقليدية إلى غاية سنة 2002 نسبة 3% من القوى النشيطة، لا يتم أخذ بعين الاعتبار الحرفيين الناشطين بسجلات تجارية، وكذا الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية وهم غير مقيدين يمثلون أعداد كبيرة، حيث كان عدد الحرفيين يمثل حوالي 177000 حرفي (بما فيهم القطاع الغير مقيد)، إضافة إلى 46 وحدة تشمل مؤسسات عمومية محلية، حيث تراجع القطاع مقارنة مه سنة 1966 كان يمثل نسبة 10%.
- وتم اعتبار الصناعة التقليدية كقطاع يستطيع لعب دور أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، عند توفير عوامل الدعم والتأطير في الوقت المناسب، وهو يعرف خلال الفترة التي وضع فيها المخطط صعوبات تعيق تطور الصناعة التقليدية منها:
- عدم دمج القطاع ضمن التخطيط الوطني



- نقص الإجراءات التحفيزية والترقوية خاصة في مجال التمويل والجباية، والحصول على محلات التي تعتبر عوائق حقيقية.
- غياب التشاور بين قطاعات النشاطات الأخرى.
- والهدف من وضع هذا الملف اقتراح جملة من الإجراءات الهامة والحيوية والتي تدفع بالحرفي لبذل كل الجهود لإيجاد مناصب عمل من خلال توسيع نشاطه، وتلبية الحاجيات المتنوعة التي يكون الطلب عليها، منها:
- ترقية الموارد البشرية.
- تحسين جهاز الاعلام والاتصال.
- إجراءات تحفيزية وتشجيعية للحرفيين في مجال التمويل والحصول على محلات وقطع أراضي.
- التشاور مع مختلف قطاعات النشاط.
- ونجاح هذا البرنامج الذي يمتد لعدة سنوات يتطلب تضافر جميع الفاعلين في القطاع على مختلف المستويات المحلية والوطنية، كما يتطلب تنظيم الحرفيين أنفسهم في شكل جمعيات مهنية وطرح انشغالاتهم والمشاكل المختلفة التي تواجههم، ومن جهة أخرى تقوم السلطات العمومية بتوفير مختلف الوسائل المادية، التنظيمية والمالية.
- وتطبيق الإجراءات المقترحة ميدانيا، له انعكاسات ونتائج إيجابية على الحرفي والمجتمع والاقتصاد كما هو مبين في الجدول التالي:

#### جدول رقم 21: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لمخطط العمل (افاق 2010)

النتائج	الوسط
اكتساب مهارات عالية وتحسين نوعية المنتج تحسين الدخل والوضع الاجتماعي والعائلي ممارسة النشاط في إطار رسمي ومنظم	الحرفي
تثبيت السكان في مناطقهم الأصلية تثمين العمل اليدوي والمنزلي الذي يخص كثيرا المرأة الماكثة في البيت إعادة اعتبار وحماية التراث الثقافي الوطني	المجتمع

مكافحة الآفات الناتجة عن البطالة والانحراف	
<p><b>ميدان الشغل:</b> تشجيع الحرفيين غير الرسميين وإدماجهم في الإطار القانوني، حيث يقدر عددهم بحوالي 113000 حرفي. تدعيم وديمومة النشاطات الموجودة. إنشاء نشاطات جديدة ومناصب شغل، حيث يتوقع في المدى القصير إنشاء 280000 منصب شغل على أساس وتيرة عمل تقدر ب 20% (بالنظر لإنشاء النشاطات المسجلة بين 1998 و 2000 بمعدل 10000 نشاط جديد سنويا، على أقل تقدير منصبي شغل لكل نشاط) وعلية في أفاق 2010 فإن القطاع يستقطب 510000 حرفي مكون من 130000 منصب عمل متوفر و 100000 عمل ناتج عن تسوية القطاع الغير رسمي، و 280000 منصب عمل جديد.</p>	<p><b>الاقتصاد الوطني</b></p>

**المصدر:** وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مخطط عمل من أجل تنمية مستديمة للصناعة التقليدية أفاق 2010، طبعة 2003.

### 3-3. الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية

تم تنظيم جلسات وطنية أيام 22، 23 و 24 نوفمبر 2009 من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، التي تعتبر عمل مشترك بين السلطات العمومية والفاعلين الأساسيين الذين يمثلون شريحة الحرفيين على مستوى التراب الوطني، وتم خلالها عرض أهم نتائج مخطط عمل من أجل تنمية مستديمة للصناعة التقليدية 2010، حيث إلى غاية تاريخ هذه الجلسات فإن قطاع الصناعة التقليدية سجل 366600 منصب شغل، ما يمثل 65% من أهداف التنمية المحددة في افاق 2010.

غير ان القطاع خسر مكانته في تنمية البلاد لأن سنة 2002 كان الحرفيون يمثلون 1.55% من اليد العاملة النشيطة في الجزائر، عكس أغلب الدول خاصة الصناعية تمثل فيها نسبة من 10 إلى 20%.

استفاد قطاع الصناعة التقليدية بعد ما تم احاقه تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من برنامج عمل صادقت عليه الحكومة في 18 جوان 2003، يهدف إلى تقييم

نقاط القوة والضعف لديه والحفاظ على المكتسبات ومن ثم احيائه انطلاقا من أسيس متينة بالاعتماد على وسائل ملائمة وتم إحداث هذا المخطط المسمى " مخطط عمل التنمية المستدامة للصناعة التقليدية أفاق 2010 في إطار استراتيجية شاملة تضمن الشروط الضرورية لتطوير قطاع الصناعة التقليدية بالنظر إلى علاقته بالقطاعات الإنسانية الأخرى.

حيث قدر عدد الحرفيين في الإحصاء الذي تم إجراؤه سنة 2008 إلى تقدير مناصب العمل التي تم احداثها في هذا القطاع ب 306000 منصب عمل، والناتج الخام الداخلي لقطاع الصناعة التقليدية 106 مليار دج، وفي سنة 2009 بلغ عدد مناصب العمل 336000 منصب عمل جديد ، والناتج الخام الداخلي أصبح 117 مليار دج ، وهذه الحصيلة مقبولة نتيجة الإصلاحات المبادر بها والتي تمت في أقل من عشرية حيث قطاع الصناعة التقليدية لم يبقى ينظر إليه على أنه مجرد نشاط فلكلوري بل أصبح محرك مهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحدثه لمناصب العمل والثروات، غير ان كل الهدف المسطرة لم تجسد فنجد 70% من العاملين في القطاع تجاوز 30 سنة ولا يمثلون على نسبة 3.21% من قطاع الشغل في الجزائر مقابل 10 % خلال السبعينات و 1.55% خلال 2002، وعليه اقتضى الأمر من الفاعلين المعنيين بذل جهود مضاعفة لتنظيم الحرفيين وتجميع مكتسباتهم، وعصرنة النشاطات اتي تجاوزت 300 نشاط التي تضمنتها مدونة قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، وكذا التعجيل بدناميكية التنظيم التي بادرت بها السلطات العمومية في إطار التعاون الدولي خاصة مع المانيا واسبانيا بغرض التعجيل في تكوين واعداد الحرفيين للتغيرات الداخلية والخارجية التي تشهدها الأسواق.

حيث تم تقسيم هذه الجلسات إلى خمس ورشات كما يلي:

- الورشة الأولى تخص التنظيم (إعادة تنظيم قطاع الصناعة التقليدية وهيكلته)
- الورشة الثانية تخص التمويل.
- الورشة الثالثة تخص التكوين.
- الورشة الرابعة تخص الترقية.

- الورشة الخامسة تخص التكامل القطاعي.

وحسب دراسة قام بها مكتب دراسات متعاقد مع الوزارة المكلفة بقطاع الصناعة التقليدية فإن نسبة الحرفيين المنخرطين في مجال الصناعة التقليدية الفنية تمثل 20% من المجموع الكلي للحرفيين (70% منهم مسنين و30% منهم شباب)، وبالنسبة للخدمات نجد فئة الشباب تمثل أكبر نسبة وتقدر ب (70% شباب و30% مسنين) عكس المجال الأول، بينما المجال الثالث الصناعة التقليدية لإنتاج المواد توزع كما يلي (80% شباب و20% مسنين)، ويبقى السؤال المطروح لماذا لا تستغل هذه الطاقات الكامنة الإنتاجية في برامج التنمية؟

ومن خلال الجلسات تبين ان هناك ثلاث فوائد متمثلة في:

- رغم العوائق التي يواجهها القطاع فإن الصناعة التقليدية تشهد نموا وتطورا في الاتجاه الصحيح، حيث ان الإصلاحات التي كان يبدو من الصعب رفعها منذ 10 سنوات أصبحت اليوم بالإمكان احتوائها.
- وعي مختلف الفاعلين في القطاع أنه بفضل العمل الجماعي في إطار شبكة منسجمة يمكنهم التطور بصفة قوية نحو الممارسات والأسواق حيث يسمح لهم ان يكونوا أكثر حضورا وأكثر تنافسية كما تكمن هذه الفائدة في اعتبار أن ثابته كل مسار إعادة تأهيل وتطوير مرتبطة مباشرة بالإعلام قصد اكتساب أحسن المعارف في النسيج الإنتاجي لمؤسسات الصناعة التقليدية وكذا الإبداعي حتى ولو لم يكن بالضرورة تكنولوجي وتقني.
- جرد عمليات التعاون مع الدول والهيئات الدولية تبين ان تحديدها في الزمان والمكان وإثرائها تفيدنا كثيرا، حيث هناك فرص للتكامل تعتبر تجارب ومعارف يجب استثمارها من أجل اجتناب الانطواء القطاعي والوطني واستدراك التغيرات التي طرأت على أسواق وقطاعات الصناعة التقليدية في العالم.

## 4-الديوان الوطني للإحصائيات

## 4-1. نشأته:

تم إنشاء المكتب الوطني للإحصاء في أعقاب الاستقلال في عام 1964 تحت اسم اللجنة الوطنية للتعداد السكاني، من أجل حساب التعداد السكاني الأول في الجزائر المستقلة في عام 1966، وفي عام 1971 تم تغيير اسمه وأصبح المفوض الوطني للتعداد والإحصاء والاستطلاعات (CNRES) وأجرى عمل كبير خلال هذه الفترة، مثل:

- التعداد الثاني للسكان والمساكن في 1977،
- المسح الديموغرافي خلال الفترة (1972-1973)
- مسح خرائطي (1972-1975)
- مسح سنوية للأسر (1982-1992)
- مسح سنوية للمؤسسات.
- توسيع مهام الديوان الوطني للإحصائيات بشكل يسمح بتوفير ونشر المعلومات الموثوق بها والمتماشية وحاجيات الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين.
- وعلاوة على ذلك، قام بإعادة تنظيم النظام الإحصائي حيث أنشئ مكتب الإحصاءات الوطنية الحالية من خلال المرسوم التشريعي رقم 82-489 في 18 ديسمبر 1982 ثم كلف بتنظيم وتنسيق العمل الإحصائي. وأجرى المسوح الكبيرة للجزائر، وأخيرا، أنشئ بموجب المرسوم رقم 95-159 بتاريخ 6 مارس 1995 الذي أعاد تنظيم جديد للديوان الوطني للإحصائيات.

## 4-2. تعريفه ومهامه:

المكتب الوطني للإحصاء هو مؤسسة مركزية للإحصاء بالجزائر و تمثل الإدارة العامة المسؤولة عن جمع و معالجة و نشر المعلومات الإحصائية و الاجتماعية والاقتصادية (مثل مسح التعداد السكاني للعماله، ومداخيل المؤسسات الصناعية، انخفاض أو ارتفاع الأسعار الخ ...). الديوان تابع لوزارة المالية.

أعيد تنظيم نظام المعلومات الإحصائي الوطني، حيث حدد المبادئ العامة ووضع الأطر التنظيمية وحقوق والتزامات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في مجالات إنتاج وتخزين واستخدام ونشر المعلومات الإحصائية. وبالتالي، يعتبر مصدر أي معلومات كمية أو نوعية مثل الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي أدلى بها الديوان الوطني للإحصائيات. وعلى هذا النحو، فإنه يمكن الوصول إلى أي إحصاءات وطنية عند تقديم طلب للديوان مع عدم الإخلال بالإجراءات القانونية والإدارية مثل أن تستخدم لأغراض المراقبة والقمع الاقتصادي، التحقيقات القضائية المالية، وانتهاك خصوصية الأفراد، أو المنافسة .

## خاتمة الفصل

مما سبق التطرق إليه في الفصل فإن قطاع السياحة والصناعة التقليدية عرف تغيرات عديدة خاصة عند كل تعديل حكومي بإدماج القطاع مع وزارة أخرى، أثرت في وتيرة سير عمله بسبب التأثير السلبي في هيكله التنظيمي في كل مرة وعدم الاستقرار، الشيء الذي جعل عدم الوصول للأهداف والبرامج المسطرة التي يتم تغييرها دوريا وعدم الاستمرارية في خطة الأعمال لتحقيق النتائج التي يستلزم الوصول إليها بوجود أمكانيات بمختلف أنواعها هائلة يتطلب العمل استغلالها أحسن استغلال.

## الفصل الثالث: حوصلة نظرية وإحصائية حول السياحة والصناعة التقليدية

### أولاً: قطاع السياحة

1. أهمية السياحة.
2. أنواع السياحة
3. مقومات السياحة
4. المؤسسات السياحية(الفنادق)
5. مقومات السياحة في الجزائر
6. المؤسسات السياحية (الفندقية) في الجزائر

### ثانياً: قطاع الصناعة التقليدية

1. خصائص قطاع الصناعة التقليدية والحرف
2. مدونة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف
3. الأساس القانوني لقائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف
4. أهداف قطاع الصناعة التقليدية



## تمهيد

يعتبر قطاع السياحة وقطاع الصناعة التقليدية متكاملان مع بعضهما البعض، بحيث نجاح قطاع الصناعة التقليدية يؤدي لنجاح قطاع السياحة من خلال اقتناء السواح للمنتجات المختلفة التي تمثل خصوصيات وثقافات المنطقة، لذا فالسياحة لديها أهمية متعددة الأشكال من اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وأخيرا بيئية وعمرانية، كما تتميز باختلاف أنواعها حسب الأغراض منها أو التقسيم الجغرافي لها ، كما أن الصناعة التقليدية قطاع غني يشمل نشاطات عديدة ، حيث يمكن ممارسته في مناطق مختلفة حضرية أو ريفية، وله أهمية كبيرة باعتباره من النشاطات التي تساهم في عمليات التنمية.

## أولاً: قطاع السياحة

### 1- أهمية السياحة

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات التي تظهر أهميتها على مختلف المجالات والتي تتجلى في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، البيئي والسياسي، كما يلي:

#### 1-1. الأهمية الاقتصادية:

تحتل صناعة السياحة مكانا استراتيجيا في الاقتصاد العالمي، وأصبحت عملية ترفيتها من أهداف الدول نظرا لدورها الفعال في اقتصاديات هذه الدول، فمعظم التقارير والاحصائيات الخاصة بالنشاط السياحي تبين التزايد الملحوظ الذي تحققه السياحة حسب النقاط التالية:

- المجلس العالمي للسياحة والسفر يرى ان السياحة تساهم أكثر 10% من الناتج الوطني الخام العالمي و 10.7% من الاستثمار و 11.7% من الضرائب للدول لسنة 2010، وهذا يدل على للسياحة أثر كبير على التوازنات الاقتصادية كالعالة والاستثمار<sup>1</sup>.
- وبينت معطيات المنظمة العالمية للسياحة عدد السواح سنة 1997 ب 625 مليون سائح ويقابله 445 مليار دولار كإيراد للدول المضيفة، ليرتفع العدد سنة 2006 إلى ما يقارب 842 مليون سائح بإيراد 800 مليار دولار، مبينا أهمية هذا القطاع اقتصاديا<sup>2</sup>، كما تتوقع المنظمة بلوغ سنة 2020 عدد السياح 1.600 مليار سائح مقابل مداخيل مالية مساوية ل 2000 مليار دولار<sup>3</sup>.

وعليه فإن قطاع السياحة، قطاع فعال في اقتصاديات الدول، ويساهم في تنميتها من خلال:

1- خلق مناصب عمل: القطاع السياحي يرتبط بقطاعات عديدة، حيث يمكن للقطاع من توفير

<sup>1</sup> بشوطي حكيم، الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، العدد 05، جويلية 2011، ص 71.

<sup>2</sup> وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص 27.

<sup>3</sup> رضا عبد السلام، الاتحاد الإقليمي في علاقته بالسياحة، مؤتمر شرطة دبي الدولي الثالث حول الجوانب القانونية والأمنية لصناعة السياحة، أبريل 2006، ص 187.

فرص عمل تفوق حدود قطاع السياحة، سواء كانت هذه المناصب مباشرة او غير مباشرة، دائمة أو مؤقتة، وتوفر فرص عمل تخص مرشدين، موظفو فنادق وتجار في أماكن سياحية.<sup>4</sup>

**ب- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تساهم السياحة في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، نتيجة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مشاريع سياحية، من هذه التدفقات نذكر منها:<sup>5</sup>

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في المشاريع الاستثمارية الخاصة بالقطاع.
- المداخل المتحصل عليها مقابل منح التأشيرات للدخول للبلد.
- فرق تحويلات العملة.
- الإنفاق اليومي للسواح مقابل الخدمات السياحية، وكذا الإنفاق على طلب السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى<sup>6</sup>، إضافة إلى الانفاق على المنتجات التي يتم اخذها عند المغادرة خاصة منها منتجات الصناعات التقليدية باعتبارها تذكارات سياحي يمثل خصوصيات المنطقة وثقافتها.

**ت- تحسين ميزان المدفوعات:** الإيرادات المحققة نتيجة تكامل مختلف القطاعات مع قطاع السياحة، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.<sup>7</sup>

كما تعتبر السياحة أكبر بند من بنود التجارة الدولية فهي تعمل على انعاشها وتوسيع قاعدة الالتزامات المالية نحو الخارج، بحيث كلما زادت موارد الدولة من العملات الأجنبية نتيجة السياحة فإن قدرتها على التعاقد مع الخارج تزيد، وسداد ديونها الخارجية.

<sup>4</sup> Jean Michel HOERNER, Géographie de l'industrie touristique, ellipses, Edition Marketing S.A, 1997, p40.

<sup>5</sup> اسيا محمد إمام الانصاري، إبراهيم خالد عواد، إدارة المنشآت السياحية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2002.

<sup>6</sup> احمد ماهر عبد السلام، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العرب الحديث، مصر، الطبعة الثانية، 1999، ص17.

<sup>7</sup> يسرى دعبس، العلاقات الاجتماعية للسائح، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 1993، ص120.

ث- **تسويق بعض السلع:** عند زيارة السياح لأي بلد يقومون بشراء سلع تذكارية أو سلع تشتهر بها تلك الدول، هي بمثابة تصدير لمنتجات وطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي، فكلما زاد عدد السياح القادمين من الخارج كلما زادت الصادرات.

ارتباط الكثير من الصناعات باسم بلد بذاته، وكل ذلك تحقق بفضل السياحة ودعمها فنجد مثلا السجاد الإيراني، الساعات السويسرية، التمور العراقية، حيث تساهم صناعة السياحة في تصدير اغلب المنتجات دون الحاجة لدفع أجور شحن ومعاملات تجارية.

ج- **تشجيع الاستثمار:** تجلب السياحة الاستثمارات الجديدة إلى بلدانها، كالفنادق الكبرى والمهرجانات الضخمة، التي يأتي الزوار من شتى انحاء العالم لزيارتها كالمهرجانات الرياضية.

و- **إعادة توزيع الدخل:** السياحة تعمل على تطوير وتنمية مناطق جديدة تتوفر فيها مزايا طبيعية أكثر منها عمرانية.

ح- المساهمة في تحقيق التنمية والتوازن الاقتصادي بين المناطق في حالة قيام الدولة باستثمار المواقع السياحية في كافة المناطق المختلفة من الوطن ، فإن هذا يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم بشكل متوازن، أي أنه يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، تحسين مستوى المعيشة، استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في هذه الأقاليم، تنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة وإعادة توزيع المداخل بين كافة افراد المجتمع، حيث تحقيق درجة معينة من التنمية الاقتصادية لمختلف الأقاليم ، سياهم مساهمة بناءة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مناطق الوطن ومعالجة الكثير من المشاكل كما لا يمكن تجاهل الآثار الاقتصادية المتوقعة لتطور النشاط السياحي في زيادة مجالات التعاون بتطوير العلاقات بين القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي ينجم عنها مجموعة من المنافع كتشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وتنويع استخداماتها واستغلال الموارد الطبيعية وخلق استخدامات جديدة لها مما يسمح بارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات كتوسع وزيادة الضرائب ويساهم في تنمية القطاعات الأخرى المكمل للقطاع السياحي.

خ-تطوير النقل": يعتبر النقل عاملا مهما في تطوير السياحة ، فتوفر وسائل نقل بصفة مؤكدة ومنتظمة لا يمكن أن تتطور السياحة نتيجة عدم مجيء السواح إلى المناطق التي تعاني من مشكل قلة وسائل وتجهيزات النقل ، حيث أنه تطور ما يعرف بالسياحة الجماعية بفضل تطور وسائل النقل (السيارة، القطار، الباخرة، الطائرة)، كذلك ظهور مؤسسات نقل تقدم خدماتها للسواح ، كذلك بالنسبة للمنشآت الخاصة بالموصلات من طرق، انفاق، سكك حديدية ، حظائر السيارات، رافعات كهربائية بالنسبة للرياضات الشتوية، أي تطوير وتحديث البنية التحتية لهذا القطاع وكذلك وسائل الاتصال بمختلف أنواعها وبالتالي تتضاعف وتنمashi مع تضاعف الاحتياجات السياحية.

## 1- 2. الأهمية الاجتماعية:

تظهر الأهمية الاجتماعية لقطاع السياحة في النقاط التالية:

- النشاطات السياحية التي تتم داخل حدود البلد، أو التي تتم خارج حدوده لتمتد إلى بلدان أخرى تعمل على توسيع العلاقات بين المجتمعات، ونقل ثقافتهم وعاداتهم للشعوب والتعريف بها بين مناطق الوطن.
- تساعد السياحة على تحسين الصحة بشكل عام وتحسين مزاج الانسان، حيث يساعد السفر والترحال على الابتعاد عن الحياة الشخصية للإنسان ونسيان المشاكل التي يعاني منها الانسان، وعودته للعمل بكفاءة من جديد.
- تزيد السياحة بشكل عام التواصل بين البشر في مختلف انحاء العالم، فيساعد قدوم السواح إلى البلاد المختلفة على تكوين علاقات متبادلة.
- تساعد السياحة على جلب أفكار جديدة معهم من البلدان التي يقومون بزيارتها والتي من الممكن أن يستخدموها في بلدانهم، كما تزيد من معارف الانسان.
- توجد العديد من أنواع السياحة المختلفة في العالم والتي يفيد كل منها بطريقة مختلفة عن السياحة التقليدية فهناك السياحة العلاجية التي تعمل على تحريك المرافق الصحية في تلك البلد، والسياحة التعليمية التي توفر فرص عمل جديدة للمعلمين.

- تطوير خدمات النقل وخدمات البنية التحتية الأخرى من أجل تلبية حاجات قطاع السياحة، وهذه الخدمات لا تقتصر الاستفادة منها على السياح فقط بل تتعداهم لتشمل سكان المجتمعات المحلية.
- تحسين في الحياة اليومية ومستويات المعيشة للمجتمع المحلي ودعمًا للتنمية الشاملة على المستويين الوطني والإقليمي نتيجة توفير العملة الصعبة.

### 1-3. الأهمية الثقافية:

السياحة يمكن منها تعلم ثقافة مختلف المناطق وهي، وسيلة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب والمجتمعات، ونشر السلام والتسامح بينهم، كذلك تبادل المعارف ومختلف العلوم، كما تعمل على انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم، والمحافظة على الموروثات التاريخية والثقافية والأنماط المعمارية المعاصرة المميزة، وإحياء الفنون والمناسبات التقليدية والصناعات التقليدية وبعض مظاهر الحياة المحلية، وتساعد العائدات السياحية مختلف المتاحف والمرافق الثقافية المختلفة مثل المسارح على تنظيم المهرجانات والمناسبات الثقافية<sup>8</sup>.

وحسب احصائيات منظمة السياحة العالمية فإن السياحة لأغراض ثقافية شكلت سنة 2007 ما نسبة 40% من اجمالي السياحة الدولية المسجلة في هذه السنة، بتقدير 360 مليون سائح.<sup>9</sup>

### 1-4. الأهمية البيئية والعمرانية:

تساعد على تحقيق استغلال أمثل للموارد الطبيعية وعدم إساءة استخدامها، وإنشاء الحدائق الوطنية والإقليمية، البنايات ذات الطابع الجمالي لكونها عناصر الجذب

<sup>8</sup> Ministère du tourisme, plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, horizon2010, p.8.

<sup>9</sup> Centre for Entrepreneurship, SMES and local Développement (OECD), «The Impact of Culture on Tourism" Translation in Franch of Pages 3-75, OECD, Paris, 2009, p.18.

السياحي، كما تساهم في التحفيز لتنظيف البيئة من خلال مراقبة الهواء، الماء، التلوث، معالجة النفايات، كما تساهم في تحسين الصورة الجمالية للبيئة<sup>10</sup>.

### 1-5. الأهمية السياسية:

باعتبار السياحة تمتد خارج حدود الدولة من خلال السياحة الخارجية فهي لها نتائج على العلاقات التي تربط بين هذه الدول، فيعود لها الفضل في حل الكثير من المشاكل السياسية، وتحسين العلاقات بين هذه الدول، كذلك إبرام العديد من الاتفاقيات تمس مختلف المجالات.

## 2-أنواع السياحة

تصنف السياحة إلى أنماط متعددة تختلف بحسب المعايير المستخدمة في هذا المجال، وهذه الأنماط السياحية تتماشى مع ميول ورغبات السائحين المراد إشباعها من خلال قيامهم بالرحلات السياحية، تماشياً مع التطور الاقتصادي والعلمي والثقافي والحضاري الذي تشهده دول العالم، وتتم عملية التصنيف كما يلي:

### 2-1. وفقاً للغرض: يعني الغرض من القيام بالرحلات السياحية ونجد منها:

1-السياحة الدينية: تعني قيام الفرد بالانتقال من مكان إقامته إلى الماكن المقدسة في دولته ذاتها أو الانتقال لدولة أخرى السفر من دولة لأخرى، كزيارة المساجد بالنسبة للمسلمين والمسجد "الحرام بمكة المكرمة"، "المسجد النبوي بالمدينة المنورة"، "المسجد الأقصى" بالقديس الشريف، "جامع الأزهر" بالقاهرة، "الجامع الأموي" بدمشق، "الجامع الكبير" بالمغرب، كذلك الاضرحة التي لها قيمتها الإنسانية والتاريخية والمعمارية والفنية والرمزية حيث حولت إلى اهم مواقع التراث الإنساني العالمي<sup>11</sup>، مثل "قبر رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم" وقبور الأئمة والأولياء في بقاع مختلفة من العالم، و نفس الشيء بالنسبة عند الديانة المسيحية واليهودية الكنائس مثل

<sup>10</sup> ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، مرجع سابق، ص ص.21-22.

<sup>11</sup> صليحة عشي، مرجع سابق، ص33.

" كنيسة القيامة" ، "حائط المبكى بالقدس" ، " كنيسة المهد بيت لحم بفلسطين"، وهي تهتم بالجانب الروحي للإنسان، أو الانتقال لغرض القيام بأعمال خيرية أو الدعوة<sup>12</sup>.

ب- **السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر**: تعتبر السياحة العلاجية من الأنماط السياحية التقليدية القديمة التي مارسها الانسان مثل عهد الفراعنة واليونان والرومان، وتطورت بمرور الزمن لتصبح من انواع السياحة المهمة ، وتعددت أنواعها ووسائل طرق العلاج المستخدمة في ما يتماشى مع لوضعية المريض<sup>13</sup>، و هي تعني قيام الفرد بزيارة المنتجعات الصحية، المياه المعدنية والمصحات العلاجية، يكون الهدف منها علاج الجسد من الأمراض في مراكز تمتلك كفاءات عالية ذات خبرة<sup>14</sup>، مجهزة بوسائل حديثة، وكذا المراكز الطبية المتخصصة بالعناية الصحية والتجميلية، وتتقسم هذه المناطق من حيث العلاج الذي تستغل فيه إلى:<sup>15</sup>

- مناطق بها مياه معدنية، تستعمل للشرب أو الاستحمام
- مناطق تتوفر على المياه المعدنية، إضافة إلى ملائتها العلاجية، تستغل للاستشفاء.
- مناطق تستغل مياه البحر للعلاج.
- مناطق تتوفر على وسائل طبيعية أخرى في العلاج، كالطمي والدفن في الرمال، خاصة في المناطق الصحراوية.
- كهوف تنبعث منها غازات بخارية وتستعمل في علاج بعض الامراض.

ت- **سياحة المعرض**: تشمل جميع أنواع المعرض وأنشطتها المختلفة مثل المعارض الصناعية والتجارية ومعارض الكتب، وارتباطها بالتنوع الصناعي المشهود.

ث- **سياحة المؤتمرات**: انتشر هذا النوع من السياحة مع التطورات الكبيرة التي صاحبت المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بين معظم دول العالم فهي تكون بعمل مؤتمرات

<sup>12</sup> مثني طه والدباغ، إسماعيل محمد الحوري، اقتصاديات السفر والسياحة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص256.

<sup>13</sup> عدلي انيس سليمان، السياحة العلاجية في مصر والعالم - دراسة جغرافية، دار النشر حلوان، مصر، ص11.

<sup>14</sup> حميد عبد النبي الطائي، التسويق السياحي والفندقي، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1991، ص122.

<sup>15</sup> صليحة عشي، مرجع سابق، ص38.



متنوعة في مختلف البلدان ويتوجه إليها الأفراد لحضورها مع الترفيه، بحيث تكون مجهزة بأماكن للإقامة وقاعات لحضور المؤتمرات ووسائل الاتصال ومختلف الخدمات المتنوعة.<sup>16</sup>

كما يرتبط هذا النوع بأنواع أخرى كسياحة المعارض، من عوامل ظهورها زيادة التخصص العلمي والمهني وما يترتب على ذلك من تغير في التركيب الاجتماعي والتطور التكنولوجي، الأمر الذي يؤدي إلى كثرة عقد لقاءات علمية ومهنية وثقافية.<sup>17</sup>

كما تعرف المؤتمرات بأنها تطور لصناعة السياحة عن طريق تنظيم مؤتمرات دولية مهمة تمتاز بضخامة الحجم وعلو الدرجات ووفرة الأرباح بالإضافة إلى تطوير البلد المضيف.<sup>18</sup>

ج- **السياحة البيئية أو البحثية:** قيام الأفراد بزيارة المحميات الطبيعية النباتية منها والحيوانية، للقيام بدراسات والطلاع على الأسرار البيئية.

ح- **سياحة السفاري والمغامرات:** هي التي تتم للاطلاع على غرائب العيش في بعض المناطق كالصحاري، ومنها من يتجه إلى السلاسل الجبلية ومغامرة تسلقها، والبعض لزيارة الأنهار والوديان، واخر للصيد البري.<sup>19</sup>

خ- **السياحة الرياضية:** تعني السفر للمشاركة في التظاهرات الرياضية، أو مشاهدتها والاستمتاع بها، سواء كانت داخلية او خارجية، وهي في الوقت الحالي من أهم أنواع السياحة لما توفره من مداخل، كذلك التعريف بمختلف أنواع السياحة الأخرى وهي تعتمد على مجموعة من النشاطات الرياضية مثل سباق السيارات، التزلج على الثلج.<sup>20</sup>

د- **سياحة التسوق:** سياحة حديثة يقوم بها الأفراد تكون لغرض التسوق وشراء منتجات بلد ما، خاصة في فترات تخفيض الأسعار التي تجذب السياح إليها.

<sup>16</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11، قانون رقم 03-01 مؤرخ في 17 فيفري 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ص5.

<sup>17</sup> محمد الصيرفي، **التخطيط السياحي**، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2007، ص48.

<sup>18</sup> محمد عبيدات، **التسويق السياحي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص141.

<sup>19</sup> حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات السياحة**، مكتبة زهران الشرق والفاخرة، 1996، ص67.

<sup>20</sup> حسن كفاي، **رؤية عصرية للتنمية السياحية**، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، مصر 1991، ص131.

ذ- **السياحة الترفيهية و الاستجمامية:** يقوم بها الأفراد بالتوجه إلى الأماكن التي تتميز بجو مريح وغابات خلابة، حضائر التسلية والترفيه، المواقع الجبيلة والمنشآت الثقافية والرياضية، الهدف منها الترفيه والاستمتاع فقط بحيث يمارس فيها الأفراد هواياتهم المختلفة<sup>21</sup>، ويعتبر " مي دوجال " Me Dougall " أن السياحة تضي على الشخص مزيدا من السعادة وتغمره بمظاهر السرور.<sup>22</sup>

ر- **السياحة الثقافية أو التاريخية:** يهتم بها نوع معين من الأشخاص على مستويات مختلفة من الثقافة والتعليم والمهتمون بالمعالم الحضارية والتاريخية، يتم خلالها زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية وحضارية كثيرة، من خلال اكتشاف تراث عمراني مثل المدن والقرى والمعالم التاريخية والحدائق والمباني الدينية أو تراث روعي مثل الحفلات التقليدية والتقاليد الوطنية أو المحلية.<sup>23</sup>

وتشير بعض الاحصائيات المتوفرة لعدد من الدول العربية، في المغرب تصل 100% نسبة سياحة الترفيه والعطلات من اجمالي السياحة، 91% في مصر، 73% في الجزائر، 72% في البحرين.<sup>24</sup>

ز- **السياحة البحرية:** كل إقامة سياحية على شاطئ البحر يتمتع فيها السياح، زيادة على التسلية البحرية بأنشطة أخرى مرتبطة بالتنشيط في المحيط البحري،<sup>25</sup> تنتشر كثيرا في المناطق التي لها شواطئ جذابة رملية ومياه صافية، وتوجد كثيرا في بلدان البحر الأبيض المتوسط ودول الكاريبي، وتعتبر اسبانيا نموذجا بالنسبة لهذه السياحة بنجاحها لاستغلال شواطئها، إضافة لمناخها المعتدل واتساع سواحلها، حيث شهدت الحركة السياحية فيها قفزة نوعية، انتقلت

<sup>21</sup> نعيم والياس، سراب الظاهر، مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، سلسلة السياحة والفندقة، عمان، 2001، ص55.

<sup>22</sup> هـ. روبنسون، جغرافيا السياحة، ترجمة محبات إمام، الجزء الأول، القاهرة، دار المعارف 1985، ص74.

<sup>23</sup> الجريدة الرسمية العدد 11، قانون رقم 03-01 مؤرخ في 17 فيفري 2003، مرجع سابق، ص5.

<sup>24</sup> جامعة الدول العربية، التعاون العرب في قطاع السياحة والترويج، الفصل الثاني عشر، 2007، ص216.

<sup>25</sup> الجريدة الرسمية العدد 11، نفس المرجع، ص5.

من 700 الف سائح سنة 1951 إلى 4 ملايين سنة 1959 ، ثم 34 مليون سنة 1973،<sup>26</sup> ليصل 47.9 مليون سنة 2000، ثم 55.9 مليون سنة 2005، وبعدها 65 مليون سائح سنة 2014 ، حيث بلغ نصيبها من السياحة العالمية سنة 2014 ب 5.36% ، باحتلالها المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الامريكية بمعدل 6.6% ، وفرنسا بمعدل 7.39% لنفس السنة.<sup>27</sup>

ط- **السياحة الصحراوية**: كل إقامة سياحية في محيط صحراوي تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية في المحميات الطبيعية، والتاريخية والثقافية، مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه واستكشاف.<sup>28</sup>

2-2. **أنواع السياحة وفقا للعدد**: سياحة عائلية أو فردية، وقد تكون جماعية.

2-3. **أنواع السياحة وفقا للعمر**: الطلائع، سياحة الشباب بين عمر (16-30 سنة)، سياحة الناضجين بين (30-60 سنة) وسياحة كبار السن من تجاوز 60 سنة وتزداد أهميتها مع ازدياد الوعي الصحي وعمر الانسان.

2-4. **أنواع السياحة وفقا لمدة الإقامة**: سياحة أيام، سياحة موسمية تقتصر على فترة من السنة كالسياحة الصيفية أو الشتوية، عابرة، غير مقيمة، دائمة تتم على مدار السنة (سياحة ثقافية ودينية)

2-5. **أنواع السياحة وفقا للتقسيم الجغرافي**: توجد ثلاثة أنواع تتمثل في

أ- سياحة داخلية (محلية) وهي التي تتم داخل الحدود السياسية للدولة، وتتميز بانخفاض تكاليفها، وسهولة الإجراءات المتعلقة بالدخول والتنقل.

ب- سياحة خارجية (دولية) وهي عملية الانتقال أو السفر أو الإقامة عبر الحدود بين دول مختلفة دون الوضع في عين الاعتبار تقارب الحدود والمسافات وتخضع هذه الحركة للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في العالم.

<sup>26</sup> UNWTO , World Tourism Barometer, Committed to Tourism, **Travail and the Millennium Development GOALS** , Volume 5, No .2, Madrid, june2007 , pdf,p.18.

<sup>27</sup> WTO,World Tourism, **Tourism Highlights** , Madrid, Edition 2015,p.6.

<sup>28</sup> الجريدة الرسمية العدد 11، مرجع سابق، ص5.

ج-سياحة إقليمية وهي التي تكون في رفقة سياسة متجانسة أو التي ترتبط باتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.

ونوع آخر يعرف بالسياحة الإقليمية كإقليم أمريكا اللاتينية وشرق اسيا.

2-6. أنواع السياحة وفقا للجنسية: سياحة الأجانب، المواطنون الذين يعملون في الخارج، مواطني الدولة، المغتربين.

2-7. أنواع السياحة حسب وسيلة النقل: هناك السياحة الجوية عن طريق الطيران، والسياحة البرية عن طريق السيارات والقطارات، السياحة البحرية عن طريق السفن واليخوت، وسياحة أخرى تسمى سياحة الفضاء وهي محصورة على فئة معينة من الأشخاص.

### 3-مقومات السياحة

ترتكز السياحة على مقومات رئيسية لقيامها ونجاحها منها الطبيعة والبشرية والمادية، كما يلي:<sup>29</sup>

3-1. المقومات الطبيعية: تمثل كل الإمكانيات الطبيعية والمناخية المتوفرة من جبال وتضاريس وهضاب وصحاري وانهار، ويتم اللجوء إليها والابتعاد عن كل تأثيرات الحياة الحضرية ونجد:

أ. المناخ: هو ذلك الجو السائد في بلد معين، حيث ينتقل السائح إلى المناطق الدافئة في فصل الشتاء، والمناطق الجبلية والساحلية في فصل الصيف.

ب. الموقع الجغرافي: يلعب دورا مهما في السياحة من حيث القرب والبعد من مناطق الطلب السياحي.

ج. الحمامات المعدنية: يمكن استغلالها من أجل علاج المرضى، أو البحث عن الراحة والمتعة.

د. المناطق الصحراوية: تلعب دورا هاما في جلب السياح، لخصائصها المتميزة عن المناطق الأخرى، التي تحتوي الكثبان الرملية.

<sup>29</sup> صفاء أبو غزالة، ترويج الخدمات السياحية، ط1، دار زهراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 135.

**2-3. المقومات المؤسسية:** تمثل في المؤسسات القائمة على القطاع السياحي، ولعب دورها في مختلف المجالات الخاصة بالسياحة، من خلال التشريعات والقوانين، والهيكل التنظيمية العامة، ووضع خطط التسويق وبرامج الترويج للسياحة.

**3-3. المقومات المادية:** تتمثل في الإمكانيات المادية، والخدمات التي يتم تقديمها الخاصة بالبنوك والتأمينات والخدمات المكملة كالمطاعم الراقية والمقاهي، مراكز الترفيه والتسليية بمختلف انواعها، والبنى التحتية الأساسية كالمطارات والموانئ والطرق السريعة والملاعب. كما تعتمد السياحة على دور الدولة خلال تقديمها التسهيلات الضرورية من مستويات أسعار ونصوص تنظيمية، الدعاية والإشهار في مختلف وسائل الإعلام والاتصال لجذب السواح، وكذا تفير الأمن اللازم للسواح خاصة الأجانب منهم.

**3-4. المقومات الدينية:** تتمثل في الماكن المقدسة والأثار الدينية، حيث تعتبر مكة المكرمة من أشهر المواقع الدينية عند المسلمين، من حيث عدد السياح الذين يقصدونها من كل بقاع العالم، لأداء مناسك الحج والعمرة.

**3-5. المقومات الثقافية:** تلعب دورا مهما من خلال رغبة السياح التعرف على مختلف عادات وتقاليد الشعوب وصناعاتها التقليدية، ومختلف التظاهرات الثقافية والفنية.<sup>30</sup>

**3-6. المقومات التاريخية والأثرية:** تعتبر من الإمكانيات السياحية الهامة، وتوجد بالعالم معالم تاريخية كالأهرامات في مصر، الأثار الرومانية في مختلف المستعمرات الافريقية، حيث يتم خلالها التعرف على تطور وتعاقب الحضارات عبر العصور.<sup>31</sup>

#### 4-المؤسسات السياحية (المؤسسات الفندقية)

### 4-1. التطور التاريخي للفنادق

<sup>30</sup> زيد منير سلمان، **الاقتصاد السياحي**، ط1، دار الولاية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص30.

<sup>31</sup> نعيم الطاهر وسراب الياس، **مبادئ السياحة**، ط2، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص147.

ارتبط ظهور الفنادق منذ القدم بسلوك الضيافة التي تميز بها الكائن البشر قديما، والتي تعني اشباع حاجة المسافر العابر، لغرض الزيارة أو التجارة أو غيره، ويتوسع المدن وزيادة العلاقات بين الناس، وانتشار المبادلات المختلفة خاصة التجارية منها، الأمر الذي ساهم في اتساع الترحال، وما يتطلب ذلك من توفير المرافق السكنية التي تفي بمتطلب المسافرين، خاصة في المدن التجارية الكبيرة، وهكذا ظهرت ضرورة انشاء مراكز للإيواء وتقديم خدمات للمسافرين، وكان ذلك من خلال مراحل وهي:

#### 4-1-1. الفنادق في العصور القديمة

مرت صناعة الفنادق في هذه العصور بمراحل يمكن أن نميز فيها ما يأتي:

أ- **الفندقة في العصر القديم:** تعتبر الضيافة من صفات الحضارات القديمة، سيما في منطقة الشرق، حيث بينت الدراسات السالفة أن البلدان العربية بالغت في إكرام الضيف حتى أصبحت الضيافة العربية في العالم كلمة يضرب بها الأمثال، وكان العرب يشعلون النار في الأماكن العالية ليراها المسافرون من بعيد للتوجه نحوها ليجدوا الدفء والمأوى والأكل دون مقابل. وبذلك ظهرت الفندقة في الشرق القديم قبل ظهورها في القارة الأوروبية بزمن بعيد.<sup>32</sup>

ب- **الفندقة عند الإغريق:** كان الإغريق على اتصال قوي بأهل الشرق القديم، وتبادلوا العلوم المختلفة، وأخذوا عنهم كرم الضيافة التي يمتاز بها العرب، وتميزت الفندقة لديهم آنذاك في معظمها بالجانب العلاجي.<sup>33</sup>

ج- **الفندقة عند الرومان:** قام الرومان خلال غزواتهم لدول العالم قديما، بتنظيم نشاط الفندقة من خلال نص قوانين صارمة رادعة لأصحاب الفنادق، وضمانا لسلامة المسافرين، وبقيت قوانينهم سارية المفعول ومنظمة لنشاط الفندقة، باعتبار ان القانون الروماني هو القانون الوحيد الذي نظم صناعة الفنادق تحديدا.<sup>34</sup>

<sup>32</sup> سليم محمد خنفر، صناعة الفنادق إدارة ومفاهيم، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص. 13.

<sup>33</sup> محمود كامل، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1975، ص. 16.

<sup>34</sup> حسن كفاي، مرجع سابق، ص. 131.

وقد ظهرت الفنادق في الشرق قديما بعد الحاجة لأماكن لإيواء الجنود اثناء غزواتهم، حيث أقاموا مباني جماعية في قلب الصحراء على مسافات متباعدة قريبة من منابع المياه، والتي كانت عبارة عن استراحات مكونة من فضاءات كبيرة محاطة بغرف مخصصة للإيواء خالية من الأفرشة والأكل بدون مقابل، وكان زوارها يحضرون معهم أفرشتهم وطعامهم. وانتشرت هذه النزل، وكانت تعرف في بلاد الفرس وسائر البلدان العربية باسم "الخان"، وفي شمال افريقيا باسم "منزل" أو "كرقان".

#### 2-1-4. الفنادق في العصور الوسطى:

انتشرت في هذه الفترة المسيحية وامت القارة الأوروبية، واهتمت بكرم الضيافة واعتبرتها أحد الواجبات الدينية، وبذلك بدأت صناعة الفنادق تتطور مسابرة لتطور الظروف الاقتصادية والتجارية والصناعية خلال تلك الفترة، وحلت الفنادق محل الخانات في المدن الصغيرة، وتميزت هذه الفترة أيضا بظهور فنادق عديدة في المدن الكبرى، وساعد ذلك تطور طرق المواصلات ووسائل النقل نتيجة اختراع الآلات البخارية.

وقد رافق هذا التغير نمط الفندق بعدما كان الخان سابقا يتكون من غرف نوم درجة أولى، غرف نوم للسائقين، حانة، فسحة في الوسط، اسطبل للحيوانات، أصبح الفندق متكون من غرف لإيواء الفقراء وغرف جيدة للأغنياء كبيرة المساحة تحتوي أثاث فاخر، وانشئت الفنادق الكبيرة في العواصم، كما تم وضع لافتات كبيرة لأول مرة تحوي اسم الفندق، وأصبحت الغرف عبارة عن وحدات متشابهة. واستلزم زيادة عدد العاملين في الفندق لتلبية رغبات الزبائن، للعمل في المطبخ وخدمة الغرف، بعدما كان الخان يدار من طرف المالك وأفراد أسرته، منه ظهر التخصص المهني في صناعة الفنادق.<sup>35</sup>

#### 3-1-4. الفنادق في العصور الحديثة:

<sup>35</sup> حميد الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق، الأردن، 2001، ص.18.

أخذت صناعة الفنادق أبعادا كبيرة في هذا العصر، لها خصائصها وأنظمتها وسياستها، وتوجه عدد كبير من رجال الأعمال والشركات للاستثمار فيها بإنشاء فنادق كبيرة وسلاسل فندقية، مع استعمال أحدث وسائل الإنجاز والتكنولوجيا والادارة الحديثة.

وتعتبر " الولايات المتحدة الأمريكية " من الدول التي تطورت فيها صناعة الفنادق بشكل كبير، حيث تم استبدال الفنادق الموحدة ذات الأحجام المتوسطة والقائمة في المراكز التجارية بفنادق أخرى تتميز بمختلف التصاميم التي تلبي رغبات المسافرين والسائحين المتغيرة باستمرار، واستعمال التقنيات الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم الفني والإداري والاقتصادي، وكذلك فنادق المؤتمرات العالمية التي تتميز بكون حجمها.

ويتطور وسائل النقل الحديثة بمختلف أنواعها أصبح إنشاء الفنادق يتم خارج المدن بالقرب من المطارات والموانئ وعلى الطرق السريعة، وكذلك في المناطق الطبيعية من الغابات والجبال والبحيرات والسواحل، بعدما كان سابقا محتكرا بالقرب من محطات السكك الحديدية باعتبارها الوسيلة الوحيدة المستخدمة في السفر. انتشرت في القارة الأوروبية الفنادق بمختلف أنواعها، غير انه لم ترقى لمستوى الفنادق الأمريكية من حيث الإدارة، والحجم، والتكنولوجيا .

وظهر خلال الألفية الثالثة ما يعرف "الفنادق البيئية"، من تأسيس " شركة السياحة الدولية "من طرف " المنتدى الدولي لقادة الاعمال"، لتشخيص سلبيات القطاع تجاه البيئة مع إيجاد السبل لمعالجتها، وكذلك إنشاء موقع بعنوان "مالك الفندق الأخضر"، وكذلك دليل اختيار مواقع الفنادق المستدامة وتصميمها وبنائها بالتنسيق مع "الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة"<sup>36</sup>

#### 4-2. تصنيف الفنادق:

تختلف أنواع وأشكال الفنادق من دولة إلى أخرى، حسب الإمكانيات والمقومات والموارد السياحية المختلفة التي تمتلكها الدولة، والتي تعتبر كوسائل جذب بالنسبة للقطاع السياحي، وحسب تصنيفات المتخصصين في الإدارة الفندقية نجد: وقد صنف "Sudhir Andrew" الفنادق إلى

<sup>36</sup> رعد المعاني، إدارة الفنادق - مفاهيم سياحية في الإقامة والإيواء، دار الحامد، الأردن، 2005، ص25.



أنواع وأشكال متعددة حسب المعايير التالية: الموقع، الحجم الإقامة. في حين يصنفها آخرون حسب طبيعتها وخصائصها، والغرض من إنشائها، والخدمات التي تقدمها كما يأتي:

فنادق المجموعات التقليدية، فنادق المنتجعات، فنادق الضواحي، فنادق المطارات، فنادق صغيرة، شقق فندقية، فنادق خاصة بالمسنين. ويرى البعض أن تصنيفها يكون على أساس: فنادق العبور، فنادق الإقامة الدائمة، فنادق الإقامة المؤقتة، فنادق الموسمية، الفنادق الرياضية، الفنادق العلاجية، الفنادق المتحركة والفنادق السياحية.<sup>37</sup>

من وعموما يتم اعتماد تصنيف الفنادق كما يلي:

#### 4-2-1 . التصنيف من حيث الملكية:<sup>38</sup>

يحتوي التصنيف من حيث الملكية على أربعة (04) أنواع من الفنادق كما يلي:

أ- **الفنادق الخاصة (المستقلة):** تعتبر فنادق تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، كما لا ترتبط بأي سلسلة من السلاسل الفندقية العالمية، تكون صغيرة وعدد غرفها قليل، وتقدم خدمات محدودة لقلّة رأس المال المستثمر ولخدمة شريحة معينة من محدودى الانفاق.

ب- **فنادق السلسلة:** مجموعة فنادق تنتشر في مجموعة من دول العالم تعمل تحت اسم واحد ويجري تشغيلها وأدارتها وفقا لتوجيهات الإدارة المركزية للسلسلة الفندقية (الشركة الأم) وتتقاضى الإدارة المركزية من هذه الفنادق رسوما مقررة أو نسبة من الأرباح مقابل استخدام الاسم التجاري والعلامة التجارية للسلسلة الفندقية، ومن أهم السلاسل الفندقية في العالم نجد: هيلتون Hilton، شيراتون Sheraton، هوليديا إن Holiday in ...، ولفنادق السلسلة مزايا وسلبيات كما يوضح الجدول التالي:

<sup>37</sup> أسعد أبو الرمان، إدارة الضيافة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 35.

<sup>38</sup> ياسين الكحلي، إدارة الفنادق والقرى السياحية، دار الوفاء للطباعة، مصر، 1998، ص 6-41 بتصرف.

## جدول رقم 22: مزايا وسلبيات فنادق السلسلة

المزايا	السلبيات
استخدام اسم معروف ومشهور على المستوى العالمي.	دفع مبالغ مالية مقابل العمل باسم السلسلة
توفر الأمن الوظيفي للعاملين.	عدم المرونة الكافية في الاستجابة للتغيرات في السوق (بسبب ضرورة استشارة الإدارة المركزية)
ضخامة رأس المال المستثمر وبالتالي كبر حجم الفنادق وتخصص الإدارة والقدرة التسويقية المركزية.	ارتفاع أسعار مختلف الخدمات الفندقية بها فهي مقدمة لشريحة معينة من ذوي الدخل المرتفعة.
استخدام نظم الحجز الدولية	عدم تكوين صورة ذهنية عملية حول الفنادق.
تحسين عرض الخدمات الفندقية	

المصدر: يوسف أبو فارة، سمير أبو زيد، النشاط الترويجي في البيئة الفندقية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد الثالث، ديسمبر 2005، ص203.

ج-فنادق مختلطة: هي الفنادق التي تكون ملكيتها مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص أو بين الدولة وشركات أجنبية.

د-فنادق حكومية: هي فنادق تكون ملكيتها تابعة للدولة مثل الفنادق التابعة لبعض الوزارات.

## 4-2-2. التصنيف من حيث الموقع:

يحتوي هذا التصنيف على خمسة أنواع من الفنادق وهي:<sup>39</sup>

أ-فنادق وسط المدن: تقع دائما داخل حدود المدينة وتتراوح درجاتها من 05 نجوم إلى الدرجة السياحية، وبعضها يقدم كافة أنواع الخدمات التي يحتاجها السياح ورجال الأعمال، وتتراوح أحجام هذه الفنادق من 30 إلى 500 غرفة وملكيتها متفاوتة بين أهلية وشركات بمختلف أنواعها.

<sup>39</sup> محمود أحمد حمزة، زينب عبد الرحمن عبد القادر، الإشراف الداخلي في صناعة الفنادق، دار الجامعية، مصر، 2006، ص25

ب- **فنادق المطارات**: يوجد هذا النوع من الفنادق بالقرب من المطارات أو في داخلها وقد نشأت أساساً لإيواء المسافرين بالطائرات ومسافرين الشركات السياحية العالمية والترانزيت (المسافر العابر)، أما درجات هذه الفنادق فتتراوح بين فنادق الخمس نجوم إلى الدرجة الأولى.

ج- **فنادق الطرق السريعة**: تسمى كذلك فنادق مستخدمي السيارات أو الموتيل، فهي على شكل شاليهات متفرقة أو مبنى واحد مجاور له موقف للسيارات وموقعها يكون على الطرق السريعة للسيارات مباشرة أو في ضواحي المدن الكبرى، كما تقدم خدمات بأسعار أقل.

د- **المنتجعات**: نشأت المنتجعات السياحية في بداية القرن العشرين وتوسعت بازدياد العمران وتوفر البنية التحتية كما تركز المنتجعات قرب المناظر الطبيعية، تتكون من شقق منفصلة أو شاليهات بالإضافة إلى فنادق، وتوفر كافة الخدمات التي يطلبها السائح.

هـ- **فنادق السواحل**: تتميز بحكم موقعها بالقرب من السواحل الخلابة والمهمة في العالم تتراوح درجاتها من الخمس إلى أربع نجوم وتمتاز دائماً بكبر حجمها وتنوع الخدمات التي تقدمها للضيوف ويتعرض عملها دائماً للموسمية، ومن أهم فنادق السواحل في العالم تلك الموجودة على سواحل ميامي، ولوس أنجلوس، سواحل بحر الكاريبي وبعض الدول التي تقع على البحر الأبيض المتوسط كالجزائر، المغرب، تونس، مصر.

#### 4-2-3. التصنيف من حيث الخدمات المقدمة

يحتوي هذا النوع على ثمانية أنواع:<sup>40</sup>

أ- **الفنادق التجارية**: تسعى هذه الفنادق على أن تكون مكاناً لاجتماع الناس لغايات تجارية لذلك نجد ان موقعها يكون عادة في قرب المدن التجارية والصناعية أو بالقرب من بورصة الأوراق المالية والمطارات وتركز هذه الفنادق اهتمامها على بعض أنواع رجال الأعمال المؤقتين والدائمين وعلى سياحة المؤتمرات والولائم وإقامة الحفلات والأفراح،

<sup>40</sup> عبد العزيز ابونبعة، دراسات في تسويق الخدمات المتخصصة، مؤسسة الوراق، الأردن، 2005، ص 157.

وأغلب الفنادق التجارية تكون ذات غرف كثيرة وتملكها الشركات الكبيرة وتديرها السلاسل الفندقية الشهيرة أو تكون مملوكة للسلسلة نفسها.

ب- **فنادق الإقامة:** أنشأت بغرض إيواء العاملين البعيدين عن أسرهم، ويعمل هذا الفندق كمبنى أو أكثر يضم عدة غرف، وتوفر خدمة التدبير الفندقي فقط حيث لا تقدم وجبات للضيوف، وبالطبع تكون أسعارها أرخص بكثير من الفنادق الأخرى، كما أن ملكيتها تابعة لمالك واحد أو لجمعيات تعاونية أو دينية، وقد لا يكون هدفها الرئيسي هو الربح مثل دور المسنين.

ج- **فنادق المقامرة:** تمتاز هذه الفنادق بالمغلاة في ديكوراتها وقاعاتها الداخلية الجميلة والخلابة وتكون دائما ضخمة جدا، وغالبا فنادق الخمس نجوم. كما تحتوي على طوابق تحت الأرض تتضمن حمامات السباحة، قاعات رياضية، مساح وأسواق، تجتذب هذه الفنادق الطبقة الفنية من السياح على وجه التحديد وسياحة المؤتمرات أيضا، وغالبا نرى أن أغلب المسابقات الرياضية العالمية ومسابقات انتخاب ملكات الجمال ومسابقات توزيع الجوائز السينمائية والثقافية معظمها يعقد في هذه الفنادق، فأشهر هذه الفنادق في لاس فيغاس، أتلانتا، نيوجيرسي، جزر الهاواي، الولايات المتحدة الأمريكية وجزر الكاريبي، مدينة كارلو في إمارة موناكو.

د- **بيوت الشباب:** عبارة عن فندق أو بناية أو عدة أبنية غرضها إيواء الشباب الراغب في السفر والترحال والتعرف على بلدان أكثر وشعوب متعددة لقاء أجر زهيد، والهدف من إنشاء بيوت الشباب ليس الربح وإنما توثيق الروابط بين الشباب وتذويب الفوارق بينهم كما تعمل على توسيع معارفهم وتزويدهم بمختلف المعلومات العامة عن البلدان الخارجية، كما تعمل على تكوين الصداقات وتوثيقها بين شباب البلاد الأخرى وتنمية شعور المحبة والإنسانية وقد يتعلم النزول في هذه البيوت لغات وعادات وتقاليد الدول.

هـ- **المنتجات:** سبق الكلام عنها في تقسيم الفنادق من حيث الموقع، وهناك أنواع لفنادق المنتجات مثل المنتجات الصيفية والشتوية والصحية والجبلية... الخ.

و- **الفنادق المتحركة**: يمكن تقسيم الفنادق المتحركة إلى 03 أنواع:

و-1 **الفنادق العائمة**: هي الفنادق العائمة التي تجوب الأنهار والبحيرات والبحار والمحيطات وتنقل المسافرين من مدينة لأخرى أو من قارة لأخرى أو الرحلات البحرية حول العالم...إذ تستغرق الرحلات من 03 أيام على 10 أيام وقد تزيد، تجهز هذه السفن بكافة الخدمات التي يطلبها المسافر، ومن أشهر السفن التي تعتبر ضمن الفنادق العائمة العالمية السفينة التي تعمل بين لوس أنجلوس والمكسيك .

و-2 **الفنادق البرية المتحركة**: تطلق هذه التسمية على غرف قطارات النوم المتواجدة في القطارات حيث أن معظم قطارات النوم التي تقطع المسافات الطويلة تكون مجهزة بغرف من الدرجة الأولى والثانية أيضا، إذ تحتوي الغرف على كافة التسهيلات التي يحتاجها المسافر، هذه القطارات قد تصل رحلتها في بعض الأحيان إلى 04 أيام يقضيها المسافر في القطار، أيضا تطلق هذه التسمية على السيارات السياحية (الكر فانات) التي تحتوي على غرف النوم مع خدماتها والتي تنتشر بكثرة في أمريكا، كندا، أوروبا الغربية.

و-3 **الفنادق الطائرة**: يقصد بها غرف النوم الموجودة على متن الطائرة هذا النوع من الفنادق قليل في العالم، وأول شركة طيران انتهجت وطورت هذه الفكرة هي ريجنت إير الأمريكية، (Régent air)تحتوي الطائرة على قاعة اجتماعات ومطعم ومقهى وخدمات الهاتف والبرق والسكرتارية والترجمة والكمبيوتر.... إلخ، وبالطبع تكون تكلفة الرحلة مرتفعة جدا قياسا بتكاليف الرحلات على متن الطائرات الاعتيادية الأخرى، كما أن هذه الطائرات مجهزة طبيا لنقل مريض أو أكثر بناء على طلبات خاصة.

ي- **الفنادق العلاجية**: أخذت في السنين الأخيرة تنتشر هذه الأنواع من الفنادق و التي تكون فنادق ذات درجات عالية 05 و 04 نجوم فقط و تقع هذه الفنادق قرب ينابيع المياه المعدنية و الكبريتية أو في المناطق التي تتمتع بمميزات علاجية بالطبيعة و على أغلب

الأحيان تقع المستشفيات أو المراكز العلاجية بالقرب من هذه الفنادق أو في داخلها، أغلب ضيوف هذه الفنادق هم من المرضى الذين يرغبون في هذه المستشفيات أو أشخاص تعافوا من مرض معين و يحتاجون إلى فترة نقاهة و على الأغلب تكون فترة إقامة الضيوف طويلة في هذه الفنادق طبقا لحاجة العلاج.

**ل-الفنادق الرياضية:** تنتشر هذه الفنادق في المدن التي تحتوي على ملاعب كبيرة والمدن الأولمبية أو قرب الملاعب المشهورة في العالم، وتتراوح درجتها من نجمتين إلى 05 نجوم، قسم منها يخصص لإقامة اللاعبين وقسم مخصص للمشجعين... إلخ، أغلب هذه الفنادق تكون مجهزة بكافة الخدمات الضرورية التي يحتاجها الرياضي أو الهواة كقاعات للتمرين أو الرياضة العادية.

#### 4-2-4 . التصنيف من حيث عدد النجوم

كلما زادت عدد النجوم كلما توسعت خدماته وأسعاره، حيث تقسم من حيث عدد النجوم كما يلي:

**أ-فنادق ذات خمسة نجوم:** يعتبر من أرقى أنواع الفنادق ويقدم خدمات متكاملة للضيوف وبأسعار مرتفعة تتناسب مع نوع وحجم هذه الخدمات.

**ب-فنادق ذات أربعة نجوم:** تكون مستوى خدماتها وأسعارها أقل من فنادق ذات 05 نجوم بنسبة ضئيلة تتناسب مع الخفض في الأسعار.

**ج-فنادق ذات ثلاثة نجوم:** ويكون مستواها أقل من فنادق 04 نجوم بشكل أكثر وضوحا وفي المقابل السعر المنخفض وقد لا تتوفر بها الخدمات الإضافية المطلوبة في المستوى الأعلى.

ح- فنادق ذات نجمتين: تقترب في المستوى من الفنادق الشعبية أو فنادق النجمة الواحدة إما طبقا لانخفاض مستوى الأثاث أو لكونها لا تتمتع بالخصوصية بمعنى استخدام المناطق العامة للنزلاء.

خ- فنادق ذات نجمة واحدة: وتكون متواضعة جدا بالنسبة لخدماتها وعدد غرفها وأسعارها والمناطق التي توجد بها أيضا.

كما يوجد هناك تصنيف آخر للفنادق وفق معيار الاعتمادية فهناك فنادق معتمدة وأخرى غير معتمدة والاختلاف في ختم الاعتراف الرسمي من قبل وزارة السياحة.

ومما سبق يمكن تلخيص تصنيف الفنادق حسب الجدول التالي:

#### جدول رقم 23: معايير عالمية لتصنيف الفنادق

المعيار	الأنواع
الدرجة	الدرجة: -الممتازة -الدرجة الأولى -الدرجة الثانية -الدرجة الثالثة
الموقع	فنادق: -مراكز المدن - المطارات - الطرق السريعة - المنتجعات -السواحل
الأسعار	أسعار: -عالية جدا - عالية - متوسطة -اقتصادية -رخيصة
النجوم	عدد: -خمسة نجوم - أربعة نجوم - ثلاثة نجوم - نجمتين - نجمة واحدة - بدون تصنيف.
طبيعة التشغيل أو الخدمات المقدمة	فنادق: -التجارية - الإقامة الدائمة - المقامرة - المنتجعات - العلاج - رياضية - متحركة (عائمة - برية متحركة - الطائرة) - بيوت الشباب
الملكية	ملكية: -القطاع الخاص - الشركات والسلاسل الفندقية - القطاع الفندقي المختلط - القطاع الحكومي.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التعاريف السابقة.

#### 4-3. أهمية الفنادق:

تبين الدراسات أن عدد الفنادق عرف ازدياد في السنوات الأخيرة في معظم دول العالم الثالث، وهذا راجع لأهميتها بالنسبة لأفراد المجتمع والاقتصاد الوطني متمثلة في المحاور التالية:

**4-3-1. تقديم الخدمات للأفراد:** حيث أصبحت الفنادق تقدم خدمات عديدة زيادة على الخدمة الرئيسية المتمثلة في الايواء، مثل الأكل والشرب، النوادي الرياضية، المسابح، محلات شراء البضائع، الخدمات المصرفية، البريدية، والفنادق أصبحت من أحد المستلزمات الضرورية إما لضرورة العمل أو الاستجمام أو أغراض أخرى.<sup>41</sup>

**4-3-2. الحصول على العملة الصعبة:** الفنادق من الركائز الأساسية لقيام السياحة في أي دولة، نتيجة للأموال التي تجنيها، واعتبارها وسيلة للحصول على العملة الصعبة التي يتم استخدامها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

**4-3-3. توفير فرص العمل:** توفر الصناعة الفندقية فرص عمل عديدة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، حيث توفر فرص الصناعات المغذية للصناعة الفندقية بداية من مرحلة الإنشاء كشركات المقاولات والبناء أو مرحلة التجهيز بالأثاث والأرضيات وأجهزة المطابخ والمساعد التي تستلزم عمليات الصيانة الدورية، وأخيرا مرحلة التشغيل التي تقوم بدورها باستخدام منتجات وخدمات الاف من المنشآت الموردة لجميع أنواع الطعام والشراب.

حيث تبين العديد من الدراسات أن الغرفة الواحدة في الفندق توفر 20.5 فرصة عمل منها 2.5 فرصة عمل مباشرة و18 فرصة عمل غير مباشرة في ظل مختلف العمليات كالطعام والشراب والتجهيز.... إلخ.<sup>42</sup>

**4-3-4. تطوير وتنمية الصناعات وإنشائها في المناطق الجغرافية:** صناعة الفنادق لها دور كبير في تنمية المناطق المتواجدة بها كإنشاء محلات للتسوق ومطاعم وشركات مختلفة قريبة، تزيد أعمها نتيجة لنسب الإنفاق العالية من طرف السواح.

## 5- مقومات السياحة في الجزائر

تتطلب التنمية السياحية، توفر عدد من الشروط الضرورية والرئيسية، متمثلة في المادة الخام (المقومات السياحية، والإمكانات المادية والبشرية المتخصصة لاستغلال تلك الإمكانيات السياحية

<sup>41</sup> حميد الطائي، إدارة الموارد البشرية في صناعة الضيافة، دار زهران، عمان، 2000، ص 25.

<sup>42</sup> حميد الطائي، نفس المرجع، ص 27.



المتاحة خاصة منها الطبيعية من مناظر طبيعية، جبال، شواطئ، صحاري، إضافة إلى الآثار المعمارية التاريخية والدينية، وكذا الصناعات التقليدية بأنواعها المختلفة، الفنون الشعبية المختلفة، العادات والتقاليد، فهل الجزائر تتوفر على إمكانيات سياحية مختلفة، من خلال ما يتم تناوله كما يلي:

### 5-1. المقومات السياحية الطبيعية في الجزائر

1- الموقع والمناخ: تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية وهي تتوسط بلاد المغرب العربي الكبير يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط و من الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى وموريتانيا ومن الجنوب النيجر ومالي ، تمتلك مساحة شاسعة في القارة الإفريقية بها تحتل المرتبة الثانية بعد السودان، تمتد أرض الجزائر في أقصى اتساع لها على مسافة تزيد عن 1900 كلم من الشمال إلى الجنوب و 1800 كلم من الشرق إلى الغرب، بمساحة تقدر ب 2.381.741 كلم<sup>2</sup>، تمتد من البحر المتوسط شمالا إلى الصحراء الكبرى جنوبا التي تعتبر من أروع الصحاري في العالم، وتتميز الجزائر بثلاثة أنواع من المناخ متمثلة في:<sup>43</sup>

- مناخ متوسطي في الشمال.
- مناخ شبه جاف في الهضاب العليا.
- مناخ جاف أو صحراوي جنوب البلاد.

شكل رقم 02: خريطة تبين الحدود الإقليمية للجزائر



المصدر: محمد الهادي لعروق، أطلس العالم والجزائر، دار الهدى عين مليلة، دون تاريخ، ص.12.

<sup>43</sup> محمد الهادي لعروق، أطلس العالم والجزائر، دار الهدى عين مليلة، دون تاريخ، ص.12.

ب- **الساحل الجزائري**: يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كلم، وهو يتميز بتنوعه كما يلي:

- المنطقة الساحلية للقالة، تحتوي على نظام بيئي، غابي وبحري وبحيرات، ثروات حيوانية وغابية وثروة مائية.
- حاضرة قورايا ببجاية، تمتد على مسافة 10 كلم على الساحل.
- حاضرة تازا بالقبائل، المساحة البحرية لتقزيرت.
- الحاضرة الوطنية الشاوية، تمتد على 500 هكتار، والجبل الساحلي الشاوية ومجموعة الجزر الصغيرة.

ج- **المناطق الجبلية**: تتميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، وتوجد منها جبال " شيليا " بالأوراس بارتفاع قدره 2328 متر، قمة " لالا خديجة " بجبال جرجرة بمنطقة القبائل الكبرى بارتفاع 2308 م وغيرها من الجبال التي تتميز بها تضاريس الجزائر التي عبارة عن فرص لتنمية السياحة الجبلية لاستغلالها في الترفيه والتنزه وممارسة بعض الرياضات والتزلج ، خاصة بما تتمتع به هذه الجبال من جمال الطبيعة كالغابات والثلوج مثل جبال " الشريعة " بولاية البليدة وجبال " تيكجدا " بولاية البويرة، وتتخللها منابع مائية، إضافة إلى وجود حيوانات وطيور عديدة تعيش فيها<sup>44</sup>.

ح- **الصحراء**: التي تمثل أكثر من 80% من المساحة الكلية للبلاد<sup>45</sup>، وتحتوي على الكثير من الواحات التي تتميز بغابات النخيل وتربة خصبة وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية، إضافة لمنطقة " الاهقار " بتمنراست التي توجد بها قمة " تاهات " بارتفاع قدره 2918 م، حيث تعتبر صحراء الجزائر منتوجا سياحيا ثريا ومتنوعا يجب حمايته واستغلاله للنهوض بالسياحة الصحراوية لتصبح موردا لتحقيق إيرادات سياحية لخزينة الدولة، عند الاهتمام به في التوجهات الاقتصادية المستقبلية للجزائر.

<sup>44</sup> المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 1989، ص348.

<sup>45</sup> وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة -الواحات بوابة الصحراء-، الديوان الوطني للسياحة.

خ- **المحطات المعدنية:** الجزائر بلد غني بطبيعته الساحرة وقدراته السياحية والثقافية الهائلة والمتعددة، حيث حسب الدراسات التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يتركز أغلبها في شمال البلاد<sup>46</sup>

د- **الحضائر الوطنية:** تمتلك الجزائر العديد من الحضائر الوطنية المتواجدة عبر مناطق مختلفة وهي:

- الحظيرة الوطنية لجرجرة، تغطي مساحة 185000 كم<sup>2</sup>.
- الحظيرة الوطنية لثنية الحد، تغطي مساحة 38000 كم<sup>2</sup>.
- الحظيرة الوطنية لبلزمة، تغطي مساحة 26000 كم<sup>2</sup>.
- الحظيرة الوطنية الشريعة، تغطي مساحة 26000 كم<sup>2</sup>.
- الحظيرة الوطنية قوراية، تغطي مساحة 3000 كم<sup>2</sup>.
- الحظيرة الوطنية القالة، تغطي مساحة 76438 كم<sup>2</sup>.

## 5-2. المقومات الثقافية والحضارية

أ- **المعالم الأثرية والتاريخية للجزائر:** الجزائر من بين الدول التي تلك إرثا تاريخيا وحضاريا، تمتد جذوره لأعماق التاريخ مروراً بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد الذي يتميز بتنوع حضارته ومواقع الأثرية التي تعكس الإرث الثمين، من أهمها نجد المعالم المصنفة من طرف منظمة اليونسكو متمثلة في:<sup>47</sup>

- تيمقاد، من المدن الرومانية.
- تيبازة: من المدن الرومانية.
- جميلة: تقع بولاية سطيف، من أقدم المدن الرومانية.
- منطقة الطاسيلي.
- قلعة بني حماد: تقع بولاية المسيلة، كانت عاصمة الدولة الحمادية.

<sup>46</sup> الديوان الوطني للسياحة، **الحمامات المعدنية منتج خاص**، مجلة الجزائر سياحة، العدد 33 مطبعة الديوان، بدون سنة نشر، ص14.

<sup>47</sup> بويكر بداش، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات رؤية استكشافية واحصائية**، مرجع سابق، ص12.

- قصر ميزاب: تم إنشاؤه من طرف الإباضيين.

- حي القصبة.

كذلك عرفت الجزائر حضارات توالى عليها منذ القدم، منها الحضارة الرومانية التي خلفت آثارها وبقيت بارزة لحد اليوم في العديد من المدن كمدينة تيمقاد، شرشال، تيبازة، تبسة، إضافة للحضارة الإسلامية البارزة في العديد من المواقع الأثرية مثل المساجد العتيقة بالجزائر العاصمة وزوايا منها التيجانية والرحمانية، وكذا القلاع كقلعة بني حماد بالمسيلة والمنصورة في تلمسان، وأخيرا الاستعمار الفرنسي الذي خلف بعض الأماكن كالفنادق والمعقلات التي أصبحت مناطق تاريخية.

ب- **المتاحف:** يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيذا هاما من المتاحف منها:<sup>48</sup>

- **المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة:** يعتبر من أقدم متاحف في الجزائر، تم أنشاؤه لحفظ الأعداد الكبيرة من الحفريات التي تم اكتشافها بمنطقة الشرق.

- **متحف باردو الوطني بوهران:** يشمل حفريات عصور ما قبل التاريخ.

- **متحف تيمقاد بباتنة:** يضم قطع من الفسيفساء، نقود، أسلحة وتمائيل.

- **متحف هيبون بعنابة:** يحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ المدينة النوميديّة الرومانية.

- **المتحف الوطني للفنون الجميلة بالعاصمة:** توجد به أعمال من الفن العصري كالرسوم، التصوير، النحت.

- **المتحف الوطني للجهاد بالعاصمة:** يتم خلاله عرض مختلف الآثار الخاصة بثورة التحرير.

- **المتحف الوطني زبانة بوهران:** يشمل حفريات من العصور ما قبل التاريخ.

ج- **الصناعة التقليدية:** تتميز الصناعات التقليدية في الجزائر غنية بتنوعها واختلاف مجالاتها

حسب المناطق، فوجد صناعات تقليدية تميز منطقة القبائل، وأخرى تميز منطقة الصحراء،

أخرى تميز منطقة الهضاب، أخرى تميز منطقة الشاوية، وهذا الاختلاف راجع لعادات

<sup>48</sup> بويكر بداش، نفس المرجع، ص 18.

وتقاليد السكان التي اكتسبها منذ القدم، كذلك اختلاف هذه الصناعات حسب تواجد وتوزع المواد الأولية المستخدمة في إنتاجها والظروف الطبيعية التي تميز المنطقة.

## 6- المؤسسات السياحية (الفندقية) في الجزائر

برزت الفنادق في الجزائر كغيرها من المؤسسات الضخمة التي تم انشاؤها من طرف الدولة بعد الاستقلال، والتي كانت عبارة عن مركبات سياحية كبيرة ملك للدولة، ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية التي مست المؤسسات الاقتصادية العمومية، ظهر القطاع الخاص الذي تحصل على جزء من هذه المؤسسات الفندقية.

### 6-1. تعريف المؤسسة الفندقية:

يقصد بالمؤسسات الفندقية في القانون الجزائري، كل مؤسسة تمارس نشاطا فندقيا، والنشاط الفندقي كل استعمال للهيكل الأساسية الموجهة أساسا للإيواء وتقديم الخدمات المرتبطة به. وتتكون هذه الهياكل الأساسية من مؤسسات إيواء بأنواعها المختلفة، يستأجرها الزبائن، يقيمون بها لمدة تتراوح بين أسبوع واحد إلى شهر دون أن يتخذوها سكنا لهم.<sup>49</sup>

### 6-2. النصوص القانونية التنظيمية الخاصة بالمؤسسات الفندقية:

يخضع قطاع الفنادق كمثل أي قطاع آخر إلى قوانين تنظيمية، تعمل على توجيهه ومراقبته وتطبيق القواعد الخاصة بعمليات التصنيف والترتيب، وفي هذا الإطار قام المشرع الجزائري بسن قوانين مختلفة تخص نشاط الفنادق كذلك كما يلي:

- قانون رقم: 01/99 الموافق ل: 06 يناير 1999، يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة.<sup>50</sup>

<sup>49</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10، مرسوم تنفيذي رقم: 46/2000 مؤرخ في 01 مارس 2000، يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كيفية استغلالها، ص 3.

<sup>50</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، قانون رقم 01/99 مؤرخ في 06 جانفي 1999، مرجع سابق، ص 03.

- مرسوم تنفيذي رقم: 46/2000 المؤرخ في 01 مارس 2000، يعرف المؤسسات الفندقية، ويحدد تنظيمها وسيرها وكذلك كيفية استغلالها.<sup>51</sup>
- مرسوم تنفيذي رقم: 130/2000 المؤرخ في 11 جوان 2000، يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك.<sup>52</sup>
- مرسوم تنفيذي رقم: 131/2000 المؤرخ في 11 جوان 2000، يحدد تشكيلة اللجنة المختصة بدراسة مخططات المشاريع الفندقية وطريقة عملها.<sup>53</sup>
- مرسوم تنفيذي رقم: 132/2000 المؤرخ في 01 مارس 2000، يحدد كيفية اعتماد مسير مؤسسة فندقية وشروط ذلك.<sup>54</sup>
- مرسوم تنفيذي رقم: 133/2000 مؤرخ في 01 مارس 2000، يحدد شروط إعداد مذكرة إحصائية الخاصة بالمؤسسات الفندقية وكيفيات ذلك.<sup>55</sup>
- مرسوم تنفيذي رقم: 134/2000 المؤرخ في 01 مارس 2000، يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كيفية استغلالها.<sup>56</sup>
- مرسوم تنفيذي رقم: 325/2006 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006، يحدد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيتها.<sup>57</sup>

<sup>51</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10، مرسوم تنفيذي رقم: 46/2000 مؤرخ في 01 مارس 2000، نفس المرجع، ص 03.

<sup>52</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35، مرسوم تنفيذي رقم 130/2000 مؤرخ في 11 جوان 2000، مرجع سابق، ص 03.

<sup>53</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35، مرسوم تنفيذي رقم 130/2000 مؤرخ في 11 جوان 2000، مرجع سابق، ص 45.

<sup>54</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35، مرسوم تنفيذي رقم 130/2000 مؤرخ في 11 جوان 2000، مرجع سابق، ص 46.

<sup>55</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35، مرسوم تنفيذي رقم 130/2000 مؤرخ في 11 جوان 2000، مرجع سابق، ص 48.

<sup>56</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35، مرسوم تنفيذي رقم 130/2000 مؤرخ في 11 جوان 2000، مرجع سابق، ص 56.

<sup>57</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 58، مرسوم تنفيذي رقم 06-325 مؤرخ في 18 سبتمبر 2006، يحدد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيتها، ص 14.

**6-3. كيفية استغلال المؤسسات الفندقية:**

يتم استغلال المؤسسات الفندقية في الجزائر من خلال الحصول على رخصة استغلال، كما يتعين على المستفيد من هذه الرخصة العمل بقواعد محددة كما يلي:<sup>58</sup>

- يسلم الوزير المكلف بالسياحة رخص استغلال المؤسسات الفندقية ذات نجمتين إلى خمسة نجوم، أما الرخص التي تخص الأصناف الأخرى من المؤسسات الفندقية من طرف " المدير الولائي " بتفويض من الوزير.
- ويتم تسلم الرخصة لكل شخص يستوفي شروط الشهادة أو الكفاءة أو الخبرة المهنية المطابقة للشروط المتعلقة بالتصنيف.
- يتعين على مستغلي المؤسسات الفندقية ضمان امن الزبائن وممتلكاتهم.
- يلتزم مستخدمو الفنادق بمظهر نظيف وزي مهني لائق اثناء اداء مهامهم.
- عدم إفشاء اية معلومة عن هوية زبائنهم إلا إذا طلبتها مصالح الأمن.
- إظهار اسعار إيجار الغرف واستهلاك المأكولات والمشروبات في لافتات توضع عند مدخل المؤسسة الفندقية وفي مكاتب الاستقبال وداخل الغرف.
- السهر على احترام القواعد المقررة في مجال النظافة والأمن والصحة.
- توفر سجل الشكاوى.
- تودع امتعة الزبائن الثمينة في خزائن خاصة.<sup>59</sup>

**6-4. أنواع المؤسسات الفندقية في الجزائر:**

<sup>58</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10، مرسوم تنفيذي رقم: 46/2000 مؤرخ في 01 مارس 2000، مرجع سابق، ص7.

<sup>59</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، قانون رقم: 01/99 موافق ل: 06 يناير 1999، يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة، ص6.

المؤسسات الفندقية في الجزائر تختلف حسب المهام المخصصة لها وكذلك حسب المعايير التي يعتمد عليها في تصنيفها وتوجد 10 أنواع، وهي:<sup>60</sup>

- الفنادق.
- نزل الطريق (الموتيل) أو المحطة.
- قرى العطل.
- الإقامات السياحية.
- النزل الريفية.
- النزل العائلية.
- الشاليهات.
- المنازل السياحية والمفروشة.
- المخيمات.
- محطة الاستراحة.

### 6-5. المعايير المستخدمة في عملية التصنيف:

يتم اعتماد عدة معايير من خلالها تقوم لجنة<sup>61</sup> وطنية مشتركة بتصنيف مختلف المؤسسات الفندقية تضم قطاع: السياحة والتجارة، الحماية المدنية، الصحة، الفيدرالية الوطنية للفندقة والإطعام، هذه المعايير تختلف حسب كل مؤسسة، حيث نجد المؤسسات الفندقية (الفندق، قرى العطل، الإقامات السياحية، النزل الريفية، الموتيل) لها نفس المعايير الرئيسية لكنها تختلف في المضمون من مؤسسة إلى أخرى، وهذه المعايير مبينة حسب الجدول رقم 24 المبين أدناه.

<sup>60</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10، مرسوم تنفيذي رقم: 46/2000 مؤرخ في 01 مارس 2000، مرجع سابق، ص3.

<sup>61</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35، مرسوم تنفيذي رقم: 130/2000 مؤرخ في 11 يونيو 2000، يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك، ص3.



أ- **الفندق**: وهو هيكل إيواء مهياً ليقوم فيه نزلاء واحتمال إطفام الزبائن، ويتم تصنيفه حسب المعايير المبينة في الجدول رقم 24.

ب- **نزل الطريق**: مؤسسة إيواء مبنية خارج المناطق السكنية يصل إليها مباشرة طريق مفتوح لحركة مرور السيارات، ويجب أن يشتمل على عشرة غرف على الأقل ويوفر لنزلائه الوجبات الرئيسية الثلاث في اليوم. كما يجب أن تكون لنزل الطريق أو المحطة مساحة لوقوف السيارات أو مرأب خاص بذلك، ومحطة بنزين، وإذا لم يتوفر هذا فيجب أن يتوفر قريباً من محطة تكفل خدمات التموين بالوقود وزيوت التشحيم ومراقبة العجلات وإصلاحها وغيرها، ويرتب نزل الطريق أو المحطات في صنفين (نجمة، نجمتين).

ج- **قرى العطل**: مجموعة هياكل إيواء مبنية خارج المناطق السكنية، وتوفر أجنحة سكنية تشتمل على شقق عائلية صغيرة، كما يجب أن توفر لنزلائها الوجبات اليومية الرئيسية الثلاث، ويجب أن يتوفر للقرية السياحية، زيادة على المنشآت الرياضية والثقافية، مستوصف ميداني ومركز تجاري ومحطة بنزين، وترتب القرى السياحية في ثلاثة أصناف وهي نجمة واحدة، نجمتين وثلاث نجومات.

د- **الإقامات السياحية**: هي هيكل إيواء يقع خارج المناطق السكنية في أماكن مشتركة تتمتع بجمال طبيعي خاص وتمنح للإيواء في شقق مجهزة بالأثاث، يجب أن توفر لزبائنها وسائل الترفيه والرياضة والتنشيط وكذا النشاطات التجارية، وترتب في ثلاثة تصنيفات شأنها شأن القرى السياحية.

هـ- **النزل الريفي**: يكون النزل الريفي خارج المناطق السكنية ويشتمل على ست غرف على الأقل ويقدم وجبة فطور الصباح، وترتب النزل الريفية في صنفين.

**جدول رقم 24: المعايير الأساسية لتصنيف (الفندق، نزل الطريق، قرى العطل، الإقامات السياحية، النزل الريفي)**

الرقم	المعيار
01	شروط عامة (التأثيث، التجهيزات، الصيانة، سلوك المستخدمين)
02	الحد الأدنى لعدد الغرف
03	مدخل الفندق (مستقل، مشار إليه، سهل المسلك، مضاء في الليل)
04	موقف السيارات
05	المساحات المشتركة (بهو استقبال، المطعم، قاعة شاي، حانة، قاعة محاضرات، المحلات التجارية، المراحيض المشتركة، المصاعد، الرواق، مكان الرياضة والتسلية، تكييف الهواء)
06	المعايير المطلوبة في الغرف (المساحات، الاثاث والتجهيزات، التجهيزات الصحية، الأجنحة، تكييف الهواء، النوافذ، الأفرشة، توفير الوثائق في الغرف)
07	الخدمات (فطور الصباح، الخدمة في الغرف، خدمة الاستقبال، صرف العملة، السكرتارية، الخدمة السياحية، غسل الثياب، الهاتف)
08	المستخدمون (المدير، مستخدمو الاستغلال، اللباس، التجهيزات الصحية)
09	اخرى (خدمة طبية، مولد كهربائي احتياطي، مخزون المياه)

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم: 130/2000 مؤرخ في 11 جوان 2000، يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك.

و - محطة الاستراحة: تقام في طريق الرحلات السياحية لتمكين السياح العابرين من الراحة، ويجب ان تشتمل على غرفة مشتركة على الأقل مهيأة، مهيأة من غرفة أو قاعة للطبخ والإطعام أو صالة وتجهيز صحي ملائم، كما ترتب محطة الاستراحة في صنف واحد.

### جدول رقم 25: المعايير الأساسية لتصنيف (محطة استراحة)

الرقم	المعيار
01	الموقع (مكان طبيعي ملائم، سهل المسلك)
02	التجهيزات (افرشة، لوازم الطبخ، تجهيزات صحية)

## 03 أخرى (مخزون المياه، التدفئة، الحراسة، علبه الأدوية)

**المصدر:** المرسوم التنفيذي رقم: 130/2000 مؤرخ في 11 جوان 2000، يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك.

**ي- النزل العائلي:** يشتمل النزل العائلي على عدد من الغرف يتراوح بين 5-15 غرفة وأن يقدم وجبة فطور الصباح على الأقل، حيث أنه يمكن أن يقدم وجبات الطعام لنزلائه أو يسمح لهم بإعدادها، وترتب الفنادق العائلية في صنف واحد، كما يوضح الجدول أدناه.

**جدول رقم 26: المعايير الأساسية لتصنيف (النزل العائلي)**

الرقم	المعيار
01	شروط عامة (التأثيث، التجهيزات، الصيانة، سلوك المستخدمين)
02	عدد الغرف
03	مدخل النزل (مضاء في الليل، مشار إليه)
04	المساحات المشتركة (بهو استقبال، المطعم، المحلات التجارية، المراحيض المشتركة، المصاعد، الممرات).
05	المعايير المطلوبة في الغرف (المساحات، الاثاث والتجهيزات، التجهيزات الصحية، التدفئة، النوافذ، الأفرشة، توفير الوثائق في الغرف)
06	الخدمات (فطور الصباح، خدمة الاستقبال، خدمة الخزينة الحديدية).
07	اخرى (المسير، خدمة طبية، مولد كهربائي احتياطي، مخزون المياه)

**المصدر:** المرسوم التنفيذي رقم: 130/2000 مؤرخ في 11 جوان 2000، يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك.

**ل- المخيم:** عبارة مساحة مهيأة لضمان إقامة السياح إقامة منتظمة في:

- تجهيزات خفيفة يحضرونها بأنفسهم أو تقدم لهم في عين المكان.
  - عربات التخيم المقطورة.
- وترتب في ثلاث أصناف، كما يرخص بالتخيم الحر أو الفردي في أماكن التخيم الطبيعية بقرار من الرئيس المجلس الشعبي البلدي للبلدية المعنية.

## جدول رقم 27: المعايير الأساسية لتصنيف (المخيم)

الرقم	المعيار
01	المعايير المشتركة (الكثافة في الهكتار، التزويد بماء الشرب، التتقية، شبكة الطرقات، الإنارة، التجهيزات والأماكن المشتركة، الصيانة، المساحات الخضراء، تجهيزات مقاومة النيران، خدمة طبية، موقف السيارات، إمكانية إيداع الأشياء الثمينة، الأمن)
02	المعايير الخاصة (الكثافة في الهكتار، شبكة الطرقات، التجهيزات الصحية، تجهيزات الغسل، الهاتف، التسلية، المطعم، إمكانية التموين، المدير،

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم: 130/2000 مؤرخ في 11 يونيو 2000، يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك.

م - البيت الخشبي (الشاليه): يعرض للكرء البيت الخشبي المؤثث المعد لاستقبال النزلاء الذين يترددون على محطات الحمامات المعدنية و/ أو المحطات الجبلية، ويكون هذا الكراء يوميا أو أسبوعيا أو شهريا أو فصليا، وترتب البيوت الخشبية في صنفين.

## جدول رقم 28: المعايير الأساسية لتصنيف (الشاليه)

الرقم	المعيار
01	نوعية التجهيزات
02	المسار إلى الشاليه
03	المساحات المسكونة الدنيا
04	التجهيزات الصحية
05	التدفئة والتهوية
06	النوافذ
07	اخرى (توفير تجهيزات الوحدات، مولد كهربائي احتياطي، مخزون المياه، تنظيف الوحدات السكنية)

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم: 130/2000 مؤرخ في 11 يونيو 2000، يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك.

ن -المنازل السياحية: يؤجر المنزل السياحي المفروش الذي لا يفوق عدد الغرف فيه العشرة لمدة اقصاها شهر واحد، ويتكون المنزل السياحي المفروش من فيلات وشقق وغرف مؤثثة، وترتب المنازل السياحية في صنف واحد.

### جدول رقم 29: المعايير الأساسية لتصنيف (المنازل السياحية)

الرقم	المعيار
01	العدد الأقصى لوحدات الإيواء
02	المساحات المسكونة الدنيا (السكن في الغرف، الشقق)
03	الأثاث والتجهيزات (مستقل، مشار إليه، سهل المسلك، مضاء في الليل)
04	تجهيزات المطابخ
05	التجهيزات الصحية
06	التدفئة والتهوية
07	النوافذ

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم: 130/2000 مؤرخ في 11 يونيو 2000، يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك.

إن الاختلاف في المؤسسات الفندقية من حيث تصنيفها وخصائصها يساعد على تلبية حاجيات أكبر عدد من الزبائن باختلاف شرائحهم ومستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية، من ناحية المستوى المعيشي (الأسعار)، الرفاهية (توفير خدمات عديدة)، فئات المجتمع (الموظفون، الطلبة، عمال متوسطي الدخل، عمال دخلهم مرتفع). والجدول المبين أدناه يوضح تلخيص للتباين بين مختلف المؤسسات الفندقية.

### جدول رقم 30: المعايير الأساسية لتصنيف المؤسسات الفندقية

المؤسسة	الخدمات الرئيسية	الخدمات الإضافية	المكان	عدد الغرف	التصنيف
الفندق	الايواء	الاطعام	/	10 أو أكثر	06 اصناف

02	10 على الأقل	خارج المناطق السكنية يصل اليه مباشرة طريق مفتوح لحركة مرور السيارات	توفير الوجبات الرئيسية مساحة اتوقف السيارات محطة وقود أو بجانبها	الايواء	نزل الطريق نزل المحطة الموتيل
03	شقق عائلية صغيرة	اجنحة سكنية مبنية خارج المناطق السكنية	توفير الوجبات الرئيسية، نشاطات رياضية وثقافية، مستوصف ميداني، محطة وقود	الايواء	قرية العطل
03	شقق مجهزة بالأثاث	خارج المناطق السكنية	وسائل الترفيه، الرياضة، النشاطات التجارية	الايواء	الاقامات السياحية
02	06 على الأقل	خارج المناطق السكنية	تقديم وجبة الفطور	الايواء	النزل الريفي
01	05 إلى 15 غرفة	/	تقديم وجبة الفطور على الاقل ويمكن تقديم وجبات الأكل أو السماع بإعدادها	الايواء	النزل العائلي
02	/	المحطات البحرية أو الجبلية يكون مؤثث أو غير مؤثث	يؤجر باليوم أو الاسبوع أو الشهر أو الفصل	الإيواء	الشاليه
01	لا يفوق عدد الغرف 10	منزل مفروش	يؤجر لمدة اقصاها الشهر	الايواء	المنزل السياحي
01	غرفة مشتركة على الاقل	طريق الرحلات السياحية، تجهيز		الايواء	محطة الاستراحة

		صحي ملائم، قاعة للطبخ أو الإطعام			
03	/	مساحة مهيأة لضمان اقامة منتظمة للسواح، الاماكن لطبيعية للتخييم، عربات التخييم المقطورة	تقديم تجهيزات خفيفة في عين المكان	الايواء	المخيم

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على المرسوم التنفيذي رقم: 130/2000 مؤرخ في 11 يونيو 2000، يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك.

### ثانيا-قطاع الصناعة التقليدية

الصناعة التقليدية ظهرت مع ظهور حاجات الانسان ورغبته في اشباعها، منها بحثه عن الطعام وصناعة الوسائل التي يستعملها في ذلك، وكذا صناعة وسائل للدفاع عن نفسه، وبهذا تعتبر الحرف من الأعمال القديمة، واليوم أصبحت الصناعة التقليدية والحرف من بين القطاعات الاستراتيجية بدول عديدة منها تونس والمغرب وكذا الجزائر، حيث تعكس ثقافة وعادات المجتمع، وتتميز بتنوعها واختلافها حسب خصوصيات كل منطقة وكذا تواجد المواد الأولية التي يتم استعمالها في هذه الحرف.

#### 1- خصائص قطاع الصناعة التقليدية والحرف

نشاطات الصناعة التقليدية في الجزائر تتميز بعدة خصائص، تجعل منها نقاط قوة بالنسبة للقطاع، وهي بمثابة تحفيزات للاستثمار في هذا القطاع الغني بمختلف الفروع والمجالات ونذكر منها:

1-1 . سهولة ومتطلبات إنشاء مشروع حرفي: يتطلب انشاء مشروع في قطاع الصناعة التقليدية

والحرف رأسمال صغير عكس مشروعات في طاعات أخرى التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، حيث خلصت دراسة قام بها مكتب دراسات واستشارة " Ecotechnics " سنة

2008 أن 88.8% من المشاريع الحرفية<sup>62</sup> في الجزائر قام أصحابها بتمويل مشاريعهم بإمكانياتهم الخاصة، واستعمال مواد محلية قليلة التكلفة، وهذه البساطة تجعل أي شخص قادر على إنشاء عمل حرفي خاص به.<sup>63</sup>

#### 1-2. انتشارها في المناطق الريفية والحضرية: تمارس نشاطات الصناعة التقليدية في معظم

المناطق سواء كانت حضرية أو ريفية، عكس النشاطات الأخرى التي تتطلي مناطق نشاط أو مناطق خاصة مزودة بمختلف البنى والوسائل، حيث تعتبر من الممارسات اليومية بالنسبة للمناطق الريفية والتي تغطي نسبة كبيرة من احتياجاتهم اليومية، كما أن منتجاتهم تعبر عن عادات وأصالة سكان الريف.<sup>64</sup>

#### 1-3. انخفاض تكلفة توفير يد عاملة: في هذا القطاع يمكن بأقل قدر من الاستثمار توفير المزيد

من فرص العمل، وبالتالي يعتبر قطاع مكتفا للعمالة وغير كثيف رأس المال، حيث يمكن اعتباره من الحلول الخاصة لحل مشكلة البطالة<sup>65</sup>، وفي الجزائر يعتبر من بين القطاعات التي تمنح مناصب عمل للشباب بأقل تكلفة من بين 11 قطاع.<sup>66</sup>

#### 1-4. البعد الثقافي، الحضاري، الاجتماعي للمنتج التقليدي: يتميز المنتج التقليدي عن مختلف

المنتجات بصفات عديدة، كالبعد الثقافي باعتباره يعكس الموروث الثقافي التاريخي للبلد، ويرتبط بعادات وتقاليد الشعوب، يتوارثه الأجيال المتعاقبة، وبعد حضاري باعتبار المنتج التقليدي يتضمن مختلف أنماط الابداع التلقائي للشعوب سواء كانت بدائية أو حضارية لذا نجد المنتج التقليدي يعتمد على شكل وألوان وذوق السكان الأوائل من رموز للحيوانات والطبيعة وأشكال هندسية مختلفة باستعمال مواد وألوان طبيعية تظهر في العديد من

62 Ecotechnics, Etude sur la production et l'emploi dans le secteur de l'artisanat et des métiers, ministère de la PME, ALGER, 2010.

63 البرنوطي نائف سعاد، إدارة العمال الصغيرة أبعاد الريادة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2005، ص 79.

64 AUVOLAT.M, les artisans en milieu rural, une force entravée, économie rural, vol.238, 1999, p.5.

65 مصطفى بن بادة، اجتماع الجمعية الأولى للاتحاد العربي للصناعات التقليدية والحرف بالجزائر، وزارة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجزائر، 2007.

66 سالم عطية الحاج، الصناعات التقليدية والحرف: قطاع يبحث عن استراتيجية، مجلة الحرفي، الجزائر، العدد 02، 2003،



المنتجات كالزرابي والفخار<sup>67</sup>، وأخيرا **بعد اجتماعي** لأنه يعتبر مصدر لرزق العديد من العائلات ويحقق الاستقرار الاجتماعي خاصة في المناطق الريفية.

## 2 - مدونة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف

إن الهدف من إعداد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف لاعتبارها كمرجع أساسي وإلزامي لكل طلب تسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، بفعالية التسجيل التي تسمح بالانتساب المهني للقطاع لا يمكن أن تكون إلا بالرجوع إلى الميادين والقطاعات والنشاطات المحددة في القائمة، وهي تحدد مجال تدخل الهيئات المؤطرة للقطاع وفقا للاستراتيجيات الوطنية اللازمة والمحددة من قبل الدولة كما تعتبر القائمة الأساس القاعدي لخصر القدرات النشطة محليا ووطنيا من خلال ضمان تسيير بطاقة الحرفيين وبالتالي تزويد آلية اتخاذ القرار محليا ووطنيا بالمعلومات والإحصائيات الضرورية، والنشاطات المتضمنة في القائمة تبقى مفتوحة التحين وفق الإجراءات القانونية المنظمة لعملية التحين وذلك بهدف :

- إضافة نشاطات جديدة ناتجة عن التطور الاقتصادي للبلاد والتطور في العلوم والتقنيات أو النشاطات التي كانت تمارس بشكل غير تقليدي وسجلت فيها تغييرات في كفاءات ممارستها.
- الإجراءات المستقبلية والتي قد تتعلق بالتعديلات من خلال إلغاء نشاط أو تغيير في محتواه بسبب فقدانه البعد الاقتصادي، أو إجراء تصحيحات تهدف على حصر دقيق لمجال تدخل الحرفيين.

## 3- الأساس القانوني لقائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف

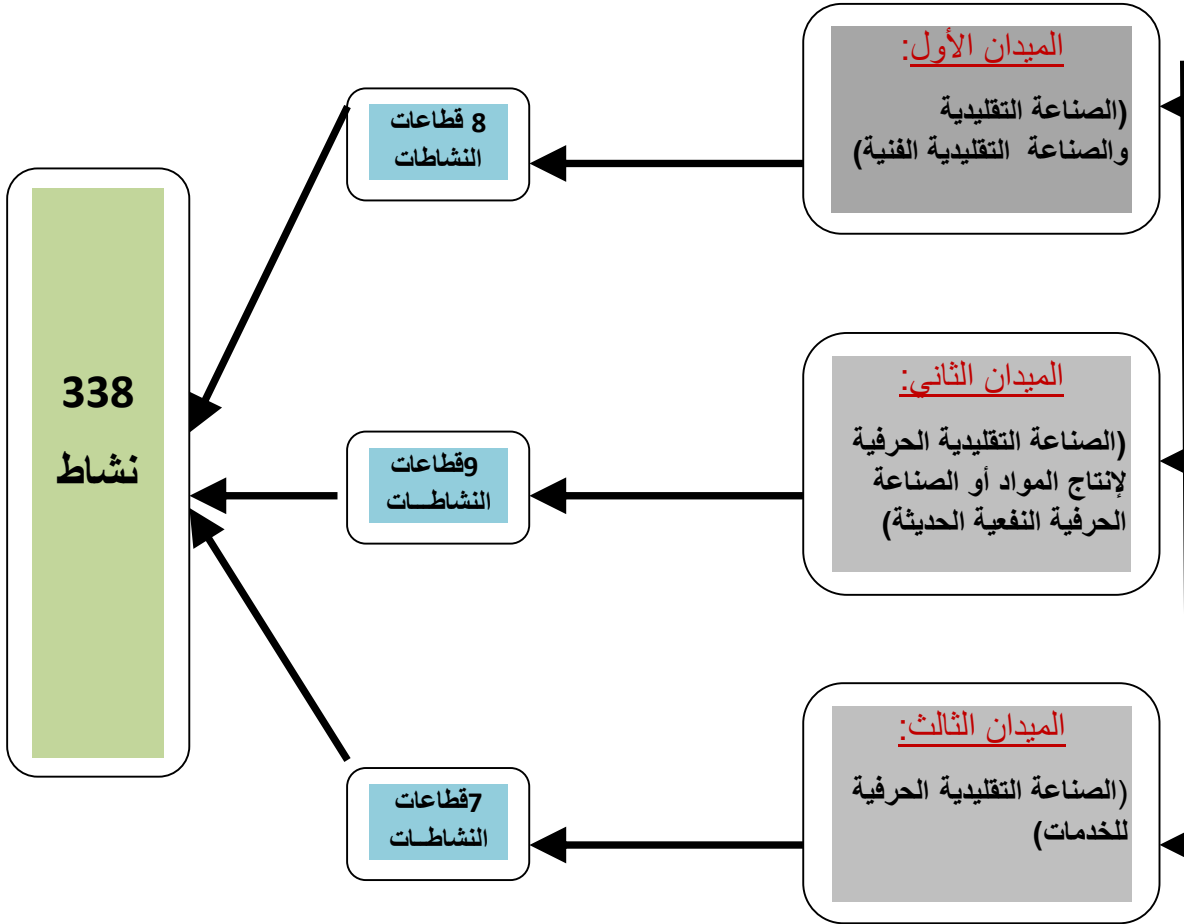
تستند عملية إعداد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف إلى أساس قانوني يبدأ بالأمر الرئاسي رقم : 96- 01 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق ل : 10 يناير 1996 المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، فقد أعطى الأمر الرئاسي صلاحيات

<sup>67</sup> سالم عطية الحاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي والفاعلية الاقتصادية، مجلة الحرفي، الجزائر، عدد خاص، 2001، ص12.

تحديد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف للمرسوم التنفيذي رقم: 97-140، كما حدد جملة من الضوابط المسبقة لتحديد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية من خلال تحديد ثلاث ميادين للنشاطات تضم أربعة وعشرون قطاع وتجمع 338 نشاط وهي:

1. الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية.
2. الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد.
3. الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات.

الشكل رقم 02: مخطط توزيع قطاعات الصناعة التقليدية



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مدونة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، طبعة 2005.

**1-3. الميدان الأول:** يرمز لميدان النشاط الأول في القائمة بالرمز 01 وهو يتشكل من 08

قطاعات للنشاطات محددة حسب الجدول التالي:

## جدول رقم 31: قطاعات الميدان الأول.

الرمز في ميدان النشاط	الرمز في القائمة	التسمية
01	01	المواد الغذائية
01	02	العمل على الطين، الجبس، الحجر، الزجاج وما يماثلهم.
01	03	العمل على المعادن (بما في ذلك المعادن الثمينة)
01	04	العمل على الخشب ومشتقاته وما يماثلها
01	05	العمل على الصوف والمواد المماثلة
01	06	العمل على القماش أو النسيج
01	07	العمل على الجلود
01	08	العمل على المواد المختلفة

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مدونة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، طبعة 2005.

**3-2. الميدان الثاني:** يرمز لميدان النشاط الثاني في القائمة بالرمز 02 وهو يتشكل من 09

قطاعات للنشاطات محددة كما يلي:

## جدول رقم 32: قطاعات الميدان الثاني

الرمز في النشاط	الرمز في القائمة	التسمية
02	09	نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع المناجم.
02	10	نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الميكانيك والكهرباء.
02	11	نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الحديد.

02	12	نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع التغذية.
02	13	نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع النسيج والجلود.
02	14	نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الخشب والتأثيث والخردوات والأدوات المنزلية.
02	15	نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الأشغال العمومية للبناء ومواد البناء.
02	16	نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والمواد المرتبطة بقطاع الحلي.
02	17	نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع المواد المختلفة.

**المصدر:** وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مدونة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، طبعة 2005.

**3-3. الميدان الثالث:** يرمز لميدان النشاط الثالث في القائمة بالرمز 03 وهو يتشكل من

07 قطاعات للنشاطات محددة كما يلي:

**جدول رقم 33:** قطاعات الميدان الثالث

الرمز في النشاط	الرمز في القائمة	التسمية
03	18	نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بتركيب صيانة والخدمة ما بعد البيع للتجهيزات المعدات الصناعية المخصصة لمختلف فروع النشاط الاقتصادي.

03	19	نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بتصليح وصيانة التجهيزات والمواد المستعملة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي والعائلات.
03	20	نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بالأشغال الميكانيكية.
03	21	نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بالتهيئة، الصيانة، التصليح، وزخرفة وتزيين المباني المخصصة لكل الاستعمالات التجارية الصناعية والسكنية.
03	22	نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بالنظافة وصحة العائلات.
03	23	نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بالألبسة.
03	24	نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المختلفة.

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مدونة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، طبعة 2005.

#### 4- أهداف قطاع الصناعة التقليدية

يهدف هذا القطاع والهيئات المشرفة عليه إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم القطاع، ومنها:<sup>68</sup>

#### 4-1. تطوير الشغل: يتعلق الأمر بالإمكانيات الموجودة والتي تدخل في نشاطات قطاع الصناعة

التقليدية، سيما التي يمكن اعتبارها سببا لخلق عدة مناصب شغل نظرا ل:

<sup>68</sup> وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة، طبعة 2003، ص 10.

- وجود طلب متزايد على منتجات وخدمات الصناعة التقليدية التي يمكن تطويرها تماشياً مع النمو الديموغرافي.
- تقليص تكلفة إنشاء مناصب شغل بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية.
- المرونة والتأقلم مع المتطلبات المحلية نظراً لتنوع نشاطات الصناعة التقليدية.
- إدراك الشباب لصعوبات الشغل تبعاً لآثار الأزمة الاقتصادية وبروز روح المقاومة بداخلهم.

4-2. **تغطية الحاجيات الأساسية للسكان:** تهدف الصناعة التقليدية إلى تدعيم مستوى العرض وهياكله وتوسيعه، من أجل المشاركة الفعالة التي تلبي احتياجات السكان في الإنتاج والخدمات الأساسية مستقبلاً، وتبقى الصناعة التقليدية تهتم أساساً بمجالات التغذية، الألبسة، الصيانة وخدمات ما بعد البيع للتجهيزات المنزلية، وكذلك الخدمات التي يجب توفيرها لها، كما تساهم الصناعة التقليدية في تهيئة المنازل والمحلات وتنمية المنتجات الصغيرة الضرورية لها.<sup>69</sup>

4-3. **تحسين نوعية المواد والخدمات والإنتاج والإنتاجية:** يتطلب تحقيق منتجات ذات نوعية معتبرة تحسينات وتوفير نوعية المواد واستعمالها خلال عملية الإنتاج وعلى مستوى الخدمات، فإن تحسين النوعية يمر عبر التأهيل المهني واستعمال الوسائل والأدوات الملائمة، وعن طريق إقرار واحترام أخلاقيات المهنة، ومن خلال التحسين في الخدمات والمواد الإنتاجية لمواجهة التحديات المستقبلية المتعلقة بالقدرة التنافسية للموارد والخدمات الوطنية على المستوى الوطني وفي الأسواق الخارجية.

<sup>69</sup> بن زعرور شكري، تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2009، الطبعة الثانية، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، الجزائر، 2009، ص3.

**4-4. المشاركة في جهودات الإدماج الاقتصادي:** أصبحت الصناعة التقليدية كقوة منظمة بإحكام لتعزيز وتطوير الاندماج الاقتصادي للجزائر سيما في العهد القادم، ويتضمن التنظيم المحاور التالية:<sup>70</sup>

- تطوير تدخل الحرفيين في مجال صيانة التجهيزات والعتاد الصناعي وآلات الأشغال العمومية.
- مشاركة الحرفيين في نشاطات المناولة، حيث أن المناولة لا تخص الشركات الاقتصادية الكبرى فقط (العمومية والخاصة).
- المساهمة في تطوير الإنتاج المحلي المعوض للمواد المستوردة، وبالتالي فالصناعة التقليدية يجب أن تشارك في المجهود الوطني لاسترجاع وإعادة وتأهيل المنتجات الوطنية، وكذلك البحث عن الموارد الأولية المتجددة المحلية.

**4-5. المساهمة في التصدير خارج المحروقات:** يتم تنظيم مشاركة قطاع الصناعة التقليدية في تطوير الصادرات من أجل العمل على تخطي الأزمة اقتصادية.

**4-6. تطوير النشاطات المهنية والتقنية ذات المستوى المعرفي الرفيع:** تجاوز التصور الضيق الذي يضع الحرفي في إطار الحدود المسطرة من قبل المعارف المعتادة للعامل المحترف خلال السنوات القادمة، والتطور التكنولوجي يسمح برفع المؤهلات للحرفيين من أجل الانطلاق في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ناجحة، وكذلك توفير الشروط الملائمة سيما قطاع الإنتاج الوطني.<sup>71</sup>

**4-7. المساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية وفي تهيئة الإقليم:** إن مختلف نشاطات الصناعة التقليدية وتنوعها تشكل نقطة إيجابية للتطور الاقتصادي المحلي، كما أن دعم وترقية النشاطات يمكن أن يساهم في تهيئة الإقليم وكل منطقة محددة في البلد (حضرية، جبلية، هضاب عليا، مناطق الجنوب) تكون تساير التطور.

<sup>70</sup> سالم عطية حاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي والفاعلية الاقتصادية، مرجع سابق، ص5.

<sup>71</sup> وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية، نوفمبر 2009، ص 10-11.

كما أن إنشاء وتطوير مناطق النشاط في السنوات القادمة تعيد التوازن للمناطق الحرفية، التي تبقى نسبة كبيرة منها مرتكزة في المناطق ذات الكثافة السكانية بشمال البلاد، بسبب التأخر الملاحظ بقطاع الصناعة التقليدية وضرورة الإسراع في تنميته، والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي على المدى المتوسط يجب أن يأخذ تعبئة الوسائل الكافية الضرورية لإنجاز الأهداف المسطرة.<sup>72</sup>

- تساهم الصناعة التقليدية في المحافظة على الهوية والخصائص الثقافية للمجتمع.
- تشكل مصدرا من مصادر الدخل القومي وتوفير العملة الصعبة.

### 5- أهمية الصناعة التقليدية

لقد تغيرت النظرة لقطاع الصناعة التقليدية من قطاع فولكلوري ومعرضي إلى قطاع مهم، حيث تبرز أهميته في عدة أبعاد منها:

- **أهمية اقتصادية:** تلعب الصناعات التقليدية دورا هاما في تدعيم وترقية القطاع السياحي بمنتجاتها التي تعتبر كمنتوج تذكاري يعكس ثقافة وخصوصيات المنطقة يحصل عليه السواح خاصة منهم الأجانب.
- كما تحقق جزء من القيمة المضافة التي تكون مرتفعة في هذا القطاع مقارنة بقطاعات عديدة لاعتمادها على العمل اليدوي والموارد المحلية البسيطة.
- **أهمية اجتماعية:** تلعب دور مهم في توفير فرص عمل لكثير من الدول خاصة منها العنصر النسوي، حيث تشغل في تونس 11% من مجموع القوى النشيطة، وفي اسبانيا تشغل 46% من القوى النشيطة وفي مصر 22% من القوى النشيطة<sup>73</sup>، كما يمكن ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية حتى في البيت لبعض الاختصاصات والتي تعنى بها ربات البيوت كالخياطة والحلويات التقليدية فهي بذلك توافق رغبات النساء الذين لا يستطيعون مغادرة سكنهم والعمل خارج البيت.

<sup>72</sup> بن زعور شكري، *الوظيفة الترفوية*، مجلة الحرفي، الجزائر، عدد خاص، 2001، ص7.

<sup>73</sup> وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، *مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية افاق 2010*،

مرجع سابق، ص12.



كما تساهم الحرف التقليدية في تخفيض النزوح الريفي، فممارسة الشباب الساكن في المناطق الريفية لنشاطات عديدة، تخص معظمها النشاطات التي تتطلب مواد أولية محلية غير مكلفة، يساعد في تثبيت السكان في القرى، كذلك يتم انشاء ورشات الصناعة التقليدية بجانب المناطق السياحية التي تسهل من تسويق منتجاتهم للسياح.

- ترقية المرأة الماكثة في البيت.
- تخفيض نسبة النزوح الريفي.
- المحافظة على النشاطات الأيالة للزوال.
- المحافظة على الروابط الاجتماعية لوجود نشاطات معنية يتم ممارستها من طرف العائلة، ويتم توريث الحرف عبر الأجيال بحيث تمنح الصناعة التقليدية طابع اجتماعي خاص مقارنة بنشاطات عديدة.
- انشاء الجمعيات الحرفية.
- احتكاك الحرفيين مع بعضهم من خلال التظاهرات والمعارض التي يتم تنظيمها.

## خاتمة الفصل

من خلال التطرق لقطاع السياحة والصناعة التقليدية نجد أن كل منهما لديه أهمية، فقطاع السياحة قطاع غني يتميز بتنوع المؤسسات الفندقية في الجزائر حسب مناطق تواجدها، التجهيزات المتواجدة بها وكذا نوعية الخدمات المقدمة من طرفها، حيث يمكن لها أن تلبي طلب أكبر شريحة من المجتمع لتوفير عروض مختلفة ، وهذه تعتبر كنقطة قوة لقطاع السياحة في الجزائر عند استغلالها أحسن استغلال ، كذلك بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية يشمل كل النشاطات التي تحتاجها كل الفئات سواء العائلات، الصناعة و الفلاحة لو تم استغلالها أحسن استغلال.

## الفصل الرابع: التشغيل في قطاع السياحة والصناعة التقليدية

أولاً: المؤشرات السياحية

1. طاقة استيعاب المؤسسات الفندقية في الجزائر.
2. حركة السواح في الجزائر
3. واقع التشغيل في قطاع السياحة
4. الارتباط بين دخول السياح، طاقة الاستيعاب، إنشاء مناصب عمل.

ثانياً: مؤشرات الصناعة التقليدية

1. تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية.
  2. التشغيل في قطاع الصناعة التقليدية.
- ثالثاً: مزايا وعراقيل قطاع الصناعة التقليدية والسياحة

## تمهيد

يعتبر قطاع السياحة والصناعة التقليدية من أهم القطاعات الضرورية في الوقت الحالي بالنظر للعوائد العديدة خاصة المالية منها التي يمكن أن توفرها في الأمدين المتوسط والبعيد ، والاجتماعي كما تعتبر أحد السبل الأساسية للنسيج الاقتصادي الجزائري ومن بين ركائزه المتينة حيث يشكل مجالا تنمويا هاما ، ووجدت العديد من الدول هذا القطاع بديلا استراتيجيا لاستغلال امكانياتها ومواردها المتوفرة بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الطاقة ، فهي القطاع الأول من حيث تشغيل اليد العاملة كما تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث اعتمدت الجزائر على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية باعتباره مرجعا أساسيا للسياسة السياحية في الجزائر في افاق 2025، ويتم التركيز على المؤسسات الفندقية باعتبارها الركيزة الأساسية لنجاح القطاع السياحي مراهنه على تنمية هذا القطاع، وقطاع الصناعة التقليدية يوفر مناصب عمل عديدة تمتد لقطاعات أخرى باعتبار التكامل مع هذه القطاعات فعملية إحصاء هذه اليد العاملة لا يمكن تطبيقه كليا.

## أولاً- مؤشرات السياحة

لمعرفة مدى نجاح قطاع السياحة في أي بلد يجب التطرق لعدة مؤشرات ومعرفة قيمتها ومقارنتها، مع تحليل أسباب التغيرات التي تجرأ عليها والعوامل المؤثرة فيها منها:

### 1- طاقة استيعاب المؤسسات الفندقية في الجزائر:

تعتبر طاقة استيعاب المؤسسة الفندقية أحد أهم المؤشرات السياحية التي يتم خلالها معرفة مدى إمكانية القطاع وكذا نسبة مساهمة تغطية الطلب على هذه الخدمة ويمكن تقسيمها على فترات كما يلي:

#### 1-1. بعد الاستقلال

عرفت الجزائر قبل سنة 1914 تدفق أفواج من السياح على الجزائر العاصمة وبسكرة، وسرعان ما زاد عدد هؤلاء السياح حيث وصل 150 ألف سائح سنة 1950 من مختلف الدول الأوروبية، ثم تراجع نوعا ما مع اندلاع ثورة التحرير سنة 1954، هذا ما دفع بالاستعمار الفرنسي لإعداد خطط سياحية تمثلت في مخطط قسنطينة لعام 1957، إذ برمج إنشاء 17200 غرفة فندقية حضرية موزعة على العاصمة والمناطق الشاطئية والمحمية<sup>1</sup>، فورثت الجزائر بعد الاستقلال قدرات استقبال قدرت ب 5922 سرير موزعة كما يلي:

جدول رقم 34: توزيع طاقة الاستيعاب حسب المناطق لسنة 1962.

النوع	طاقة الاستيعاب (أسرة)	النسبة المئوية (%)
حضري	2377	40
صحراوي	486	08
جبلي	90	02
شاطئ	2969	50

Source : HADDAR Belkacem, Rôle socio-économique du tourisme OPU, Alger.p48

<sup>1</sup> HADDAR Belkacem, Rôle socio-économique du tourisme (cas d'Algérie).1988.p48.

من الجدول السابق فإن المستعمر اهتم بسياحة الشاطئ التي بلغت نسبة 50% تلبية لطلبات المعمرين، ولكن بعد خروج الاستعمار عند استقلال الجزائر قام بتخريب معظم الهياكل التي كانت موجودة، والجزائر خلال تلك الفترة كانت تعاني من الفقر والأمراض والبطالة، حيث لم تولي أهمية للقطاع السياحي بل كانت تبحث عن انتاج وتوفير الاحتياجات الأساسية.

وتم انشاء سنة 1963 لجنة تسيير الفنادق والمطاعم، واستمر عملها إلى غاية 1966 تاريخ ادماجها في الديوان الوطني الجزائري للسياحة، وخلال نفس السنة تم إنشاء الوكالة السياحية الجزائرية التي تقوم بتنظيم الرحلات السياحية الجزائرية عبر انحاء الوطن، وأما الديوان الوطني للسياحة فهو يقوم بتسيير المؤسسات الفندقية وترقية السياحة على مستوى الأسواق الخارجية.<sup>2</sup> رغم الجهود لهيكله وتنظيم القطاع، إلا أن الاهتمام فقط بتسيير ما خلفه الاستعمار، ولا يحظى بالاهتمام الكافي من السلطات لعدة أسباب منها:<sup>3</sup>

- تخلف هيكل وضعف الصناعة الفندقية وعدم قدرتها على تلبية حاجيات المواطنين في المجال السياحي.

- انعدام العمال المؤهلين في العمل السياحي.

- عدم الاهتمام بالسياحة بسبب الحصول على الاستقلال.

وبدأ الاهتمام الفعلي بالنشاط السياحي في الجزائر سنة 1966 بعد الميثاق، حيث تم التركيز على السياحة الخارجية، الذي نتج عنه إصدار تشريعات لتنمية القطاع متمثلة في:

أ- المصادقة على ميثاق السياحة والذي يتضمن أفاق تنمية السياحة في الجزائر المستقلة.

ب- إدماج السياحة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية، ووضع توجهات أساسية للقطاع متمثلة في:<sup>4</sup>

- التوجه نحو السياحة الدولية من أجل جلب العملة الصعبة للحاجة لموارد تمويل مشاريع الصناعة الثقيلة المعتمدة من طرف الدولة في تلك المرحلة.

<sup>2</sup> خالد كراش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، ص ص، 223-224.

<sup>3</sup> خالد كراش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-

2004، ص 122.

<sup>4</sup> وزارة السياحة، أفاق تنمية القطاع السياحي على المدى البعيد، الجزائر، نوفمبر 1981، ص 1.

- العمل على توفير مناصب عمل جديدة لتفعيل النشاط السياحي.
  - إنشاء جهاز خاص لتكوين اليد العاملة في المجال السياحي والفندقي.
- وقد اعتمدت الجزائر نظام المخططات التنموية، في اقتصادها وكان قطاع الفنادق نصيب في ذلك، وهذه المخططات قسمت كما يلي:

- المخطط الثلاثي (1967 - 1969).
- المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973).
- المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977).
- المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984).
- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

### 1-2. المخطط الثلاثي (1967 - 1969).

بعد إصدار الجزائر لميثاق السياحة 1966، أصبح لابد عليها من تطبيق محتواه على الواقع، وبدأيته من خلال المخطط الثلاثي، الذي تقرر فيه إنشاء 13081 سرير، لكن لم ينجز منه سوى 2946 سرير فقط، تمثل نسبة 23 % من المشروع المقترح.<sup>5</sup>

### جدول رقم 35: حصيلة برنامج المخطط الثلاثي (1967-1969)

العمليات المقررة	الأسرة المبرمجة	النسبة	الأسرة		النسبة	العجز
			المنجزة	عدد الأسرة		
شاطئ	6766	52	2406	35	4360	65
حضري	1650	12	254	15	1396	85
حموي	2847	22	00	00	2847	00
صحراوي	1818	14	286	15	1532	85
المجموع	13081	100	2946	23	10135	77

Source : Bilan du développement touristique Ministre du tourisme 1977 p 27

من الجدول السابق يتبين أنه خلال فترة المخطط الثلاثي تم تسجيل إنجاز 2946 سرير تمثل نسبة 23 % من العدد المقترح المقدر ب 13081 سرير، موزعة على مناطق الشواطئ بتعداد 2406

<sup>5</sup> Ministre du tourisme et de l'artisanat, bilan du développement touristique, 1977 p 27

سرير تمثل نسبة 35 % من البرنامج المقترح و254 سرير في المناطق الحضرية بنسبة 15% من العدد المقترح، 286 سرير في المناطق الصحراوية بنسبة 15% من العدد المقترح، والعجز المقدر ب 77 % من طاقة الاستيعاب المقترحة ناتج عن نقص الخبرة خاصة خروج الجزائر من مرحلة الاستعمار، و ضعف قدرات الإنجاز بسبب انعدام شركات متخصصة في انجاز مثل هذه المشاريع ، كذلك التركيز على انشاء المرافق السياحية في المناطق التي تتوفر على البنية التحتية دون العمل على تهيئة مناطق جديدة.

وتم التركيز على وضع المنتج الشاطئي والحموي في هذا البرنامج باعتبارهم منتجات ذات أولوية لاستقطاب السياح الأجانب.

### 1-3. المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973).

انطلاقا مما لم ينجز خلال المخطط السابق، فإن السلطات الجزائرية سطرت برنامج جديد خلال هذا المخطط لرفع طاقة الاستيعاب، بحيث خطط لإنشاء 35000 سرير<sup>6</sup> من خلال إنجاز محطات سياحية خصصت لها أغلفة مالية، متمثلة في:

- 10 مشاريع ذات طابع ساحلي (شاطئ).
  - 11 مشروع ذات طابع صحراوي.
- كذلك تميزت هذه المرحلة بإتمام ما تبقى من المخطط الثلاثي وتهيئة كل من:
- توسيع المراكز السياحية والتي أنجزت أو في طور الإنجاز كمركب موريتي (زرالدة).
  - الأندلسيات (وهران)، سيدي فرج.
  - تهيئة نادي الصنوبر.
  - تهيئة الفنادق الحضرية.
  - إنجاز 08 حمامات معدنية.<sup>7</sup>
  - وضع شبكة موسعة للفنادق الصحراوية.

<sup>6</sup> Ahmed Tessa , **Economie touristique et aménagement territoire** ,op 1993.p11.

<sup>7</sup> Conseil national économique et social, **contribution pour la redéfinition de la politique nationale du tourisme**, 2000, p30.



رغم الاهتمام بهذا القطاع إلا ان نسبة الإنجاز بقيت ضعيفة، لم تتجاوز 6860 سرير من مجموع 35000 سرير، ويرجع التأخر في نسبة الإنجاز إلى تراكم المشاكل التي أدت لإخفاق المخطط الثلاثي في تحقيق الأهداف المسطرة، وطاقة الاستيعاب المنجزة موزعة حسب الجدول التالي:

جدول رقم 36: طاقة الاستيعاب المنجزة خلال الفترة 1970-1973

نوع المنتج	شاطئ	صحراوي	حضري	مناخي	حموي	المجموع
عدد الأسرة	4300	1250	710	300	300	6860
النسبة	62.68	18.23	10.35	4.37	4.37	100

المصدر: وزارة السياحة 1980.

#### 1-4. المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977).

توجيهات ميثاق السياحة التي ركزت على السياحة الخارجية إلى التركيز على تطوير والنهوض بالسياحة الداخلية مع صدور ميثاق جديد 1976 الذي يؤكد على حق العمال في الراحة والترفيه من خلال الاهتمام بتوفير الهياكل اللازمة لذلك والتي تتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع الجزائري المحافظ<sup>8</sup>، و خلال هذه الفترة تميزت بإنشاء هيئات تعمل على تسيير مشاريع القطاع منها:

- إنشاء الشركة الوطنية للسياحة (SON - ALTOUR) التي كلفت بتسويق المنتج السياحي الجزائري.

- إنشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية (E.T.T) التي تولت مهمة إنجاز مشاريع التنمية السياحية، لكنها فشلت في ذلك، حيث تم إنجاز 8820 سرير من بين 50000 سرير<sup>9</sup>.

يرجع التأخر في نسبة الإنجاز إلى تراكم المشاكل التي أدت لإخفاق المخطط الثلاثي في تحقيق الهدف المسطرة، وطاقة الاستيعاب المنجزة موزعة حسب الجدول التالي:

جدول رقم 37: طاقة الاستيعاب المنجزة خلال الفترة 1974-1978

نوع المنتج	شاطئ	صحراوي	حضري	مناخي	حموي	المجموع
عدد الأسرة	3400	800	2620	300	1700	8820
النسبة	38.55	9.07	29.70	3.4	19.28	100

Source : Ministre du tourisme, l'avenir de l'industrie touristique propositions pour un projet de développement Along terme 1986, p40

<sup>8</sup> وزارة السياحة، أفاق تنمية القطاع السياحي على المدى البعيد، الجزائر، نوفمبر 1981، ص9.

<sup>9</sup> المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل تحديد السياسة الوطنية، الدورة 16، نوفمبر 2000.

يوضح الجدول أن نسبة الإنجاز تبقى منخفضة مثل الفترات السابقة، حيث تم إنجاز 8820 سرير فقط من مجموع 25000 سرير.

### 1-5. المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984).

تميزت هذه المرحلة بإعطاء الأولوية للمشاريع الموجودة في المناطق الحضرية، نظرا لبروز ظاهرة النزوح الريفي، وبرمجت عملية إنشاء ثلاثة مناطق سياحية نموذجية في كل من غرب، وسط، شرق البلاد الموجهة أساسا لترقية السياحة الداخلية، والتي تهدف للوصول إلى طاقة إيواء 50880 سرير سنة 1985<sup>10</sup>، وعليه برمج 89 مشروع موزعة كما يلي:

**جدول رقم 38: مشاريع مبرمجة في المخطط الخماسي الأول**

النوع	شاطئ	صحراوي	جبلي	حضري	تخييم	حمامات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	05	32	40	09	89
عدد الأسرة	3300	2350	1150	6900	1200	1650	16550

المصدر: وزارة السياحة 1980

خلال هذه الفترة لم يتم انطلاق أي مشروع من المشاريع الجديدة رغم تحضير الدراسات الخاصة بها بسبب الأزمة الاقتصادية للدولة والتوجهات الاقتصادية الجديدة، وتم خلالها تحويل مؤسسة الأشغال السياحية لوصاية وزارة العمران والبناء والإسكان سنة 1983 وإعادة هيكلتها.

### 1-6. المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

أدركت الدولة في هذا المخطط أهمية السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي، وخصصت لذلك برنامج مالي كبير يهدف إلى:

- متابعة سياسة التهيئة السياحية.
- تطوير الحمامات المعدنية والمناخية.
- تنويع المتعاملين، كالجماعات المحلية والقطاع الخاص.

<sup>10</sup> Ibid,p.31.

- لا مركزية الاستثمار.
  - التحكم في الطلب السياحي.
- وقد وصلت طاقة الاستيعاب في نهاية الفترة كما يلي:

### جدول رقم 39: طاقة الاستيعاب نهاية سنة 1989

النسبة	المجموع	الخاص	العام	
27.60	13327	1145	12182	شاطئ
13.10	6331	2550	3781	صحراوي
10.60	5116	1528	3588	حمامات
2.13	1030	76	954	جبلي
46.57	22498	17161	5337	حضري
100	48302	22460	25842	المجموع
/	100	46.5	53.5	النسبة

المصدر: وزارة السياحة 1990.

حيث نميز من خلال الجدول بروز القطاع الخاص في مجال صناعة الفنادق بنسبة 46.5% والقطاع العام بنسبة 53.5%، أما من حيث المناطق فالفنادق الحضرية احتلت أكبر نسبة والمقدرة ب 46.57% بتعداد 22498 سرير، وتم بداية 1988 فتح الاستثمار امام المتعاملين الجزائريين والأجانب خصوصا.

من خلال هذه المخططات حققت الجزائر عدة نتائج أهمها:<sup>11</sup>

- إعادة هيكلة المؤسسات السياحية، حيث تحولت الإدارة المركزية إلى اللامركزية، إذ حل الديوان الوطني الجزائري للسياحة (O.N.A.T) وأنشأت منظمات جهوية متمثلة في الشركة الوطنية للفندقة الحضرية (SNHU) دورها تسيير الفندق الحضرية، ويوجد مقرها بالمدينة.
- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET) مقرها سيدي فرج.

<sup>11</sup> وزارة السياحة، أفاق تنمية القطاع السياحي على المدى البعيد، مرجع سابق، ص 21.

## 1-7. خلال الفترة (1990 - 2011):

عرفت طاقة الاستيعاب بداية التسعينات زيادة مستمرة في ظل التغيرات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، وإعطاء المكانة الحقيقية للقطاع السياحي نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من موارد هامة في هذا المجال، حيث اتبعت سياسة جديدة متمثلة في فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وكذا الشروع في حوصصة قطاع السياحة وفي هذا الإطار وضعت الجزائر عدة قوانين لتشجع الاستثمار كالتسهيلات المالية، الإعفاءات الجمركية الجبائي، وذلك حسب قانون الاستثمار الصادر في 05 أكتوبر 1993<sup>12</sup> ، والجدول التالي يبين طاقة الاستيعاب خلال الفترة (1990 - 2011).

## جدول رقم 40: طاقة الاستيعاب (1990-2011)

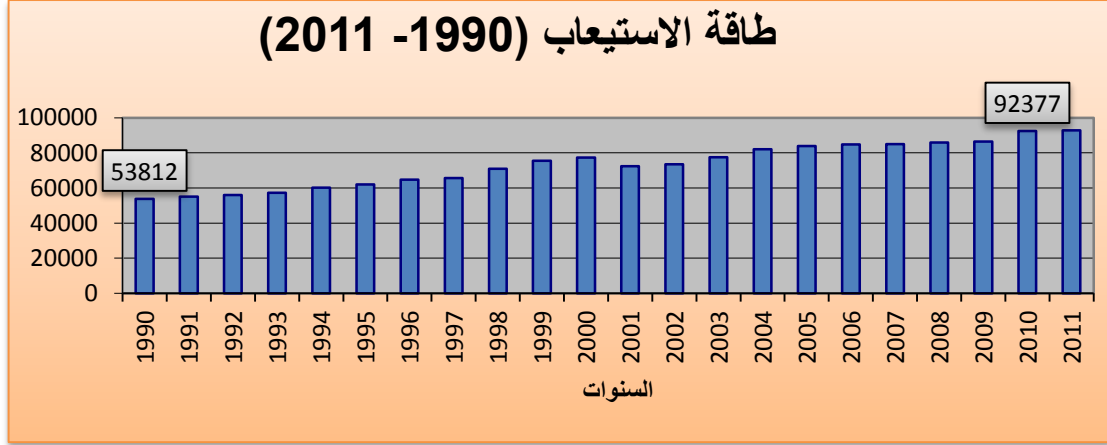
السنوات	طاقة الاستيعاب	السنوات	طاقة الاستيعاب
1990	53812	2001	72485
1991	54986	2002	73548
1992	55924	2003	77473
1993	57290	2004	82034
1994	60235	2005	83895
1995	62000	2006	84869
1996	64695	2007	85000
1997	65704	2008	85876
1998	70981	2009	86383
1999	75505	2010	92377
2000	77242	2011	92737

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2014.

<sup>12</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 64، مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 5 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار.

عرفت تغيرات طاقة الاستيعاب خلال الفترة 1990-2011 بالزيادة تدريجيا حسب ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 04: طاقة الاستيعاب خلال الفترة 1990-2011



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 40.

من خلال الجدول رقم: 40 يتبين زيادة طاقة الاستيعاب حيث ارتفعت من 53812 سنة 1990 لتصل 62000 سنة 1995 بزيادة 15 %، ثم ترتفع سنة 2000 إلى 77242 بزيادة 43 %، فبالنسبة لسنتي 2001 و 2000 هناك انخفاض في سنة 2001 عن السنة التي قبلها وهذا راجع إلى سياسات الخوصصة وتخفيض درجات الفنادق إلى درجات دنيا.

وتبلغ 83895 سنة 2005 أي زيادة 56 %، وتصل سنة 2010 إلى 92377 سرير بزيادة 72 %: وهذه الزيادات المعتبرة لتمييز هذه الفترة بظهور مصطلح التنمية المستدامة وانطلاق عمليات التهيئة السياحية، الاهتمام بالعقار السياحي مع التوجه نحو الشراكة مع القطاع الخاص لتوجه الخواص للاستثمار في صناعة الفنادق ووعيم بانها صناعة لها مردودية طويلة المدى، عكس الصناعات المنتجة التي تعتبر مردوديتها قصيرة المدى، وتعرضها للتقليد والمنافسة الشديدة،

ومن خلال الشكل رقم: 04 يتبين أن أكبر طاقة استيعاب كانت سنة 2011 بطاقة تقدر ب:

92737 سرير.

1-8. خلال الفترة (2012-2015):

نقوم بعرض طاقة الاستيعاب الخاصة بالمؤسسات الفندقية حسب عدة معايير كنوعها وتصنيفها ومناطق تواجدها (حضري، شاطئ، صحراء، حموي، جبلي)

### 1-8-1. حسب نوع المؤسسة الفندقية

يتم اعتماد تصنيف النجوم في الجزائر حيث يوجد فنادق من دون تصنيف إلى غاية التصنيف الخامس بالنسبة للفنادق، أما المؤسسات الفندقية الأخرى فهي كذلك تصنف بالنجوم وفقا للمعايير السابقة الذكر.

جدول رقم 41: توزيع طاقة الاستيعاب حسب المؤسسات الفندقية (2012-2015)

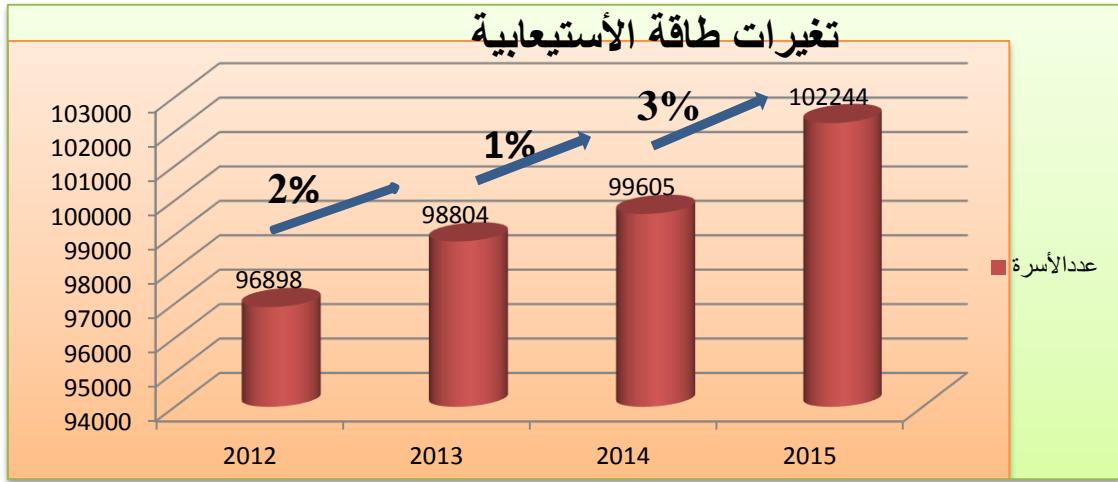
السنوات	2012	2013	2014	2015
فندق 5 *	4242	4242	4242	4242
فندق 4 *	1600	1600	1800	1800
فندق 3 *	5775	5775	5829	5829
فندق 2 *	4605	4605	4605	4605
فندق 1 *	8407	10639	10639	11295
فندق بدون تصنيف	6250	8406	8406	8533
المجموع	30879	35267	35521	36304
الإقامات السياحية 1 *	384	384	384	384
الإقامات السياحية 2 *	313	313	313	313
الموتيل 1 *	93	93	93	93
الموتيل 2 *	30	30	30	30
النزل الريفي 1 *	16	16	16	16
النزل الريفي 2 *	20	20	20	20
قرى سياحية 3 *	/	/	274	274
المنازل السياحية	28	91	91	91
النزل العائلي	365	426	426	426
منشآت أخرى	6287	9551	9551	9551
مجموع المؤسسات المصنفة	38415	46191	46719	47502
المؤسسات قيد التصنيف	58483	52613	52886	54742
المجموع	96898	98804	99605	102244

المصدر: إحصائيات مديرية الجودة بوزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية (2016).

من خلال الجدول السابق يتبين أن عدد المؤسسات الفندقية عرف تغير من خلال زيادة طاقة الاستيعاب في الفترة 2012-2015، وارتفع العدد من 96898 سنة 2012 إلى 98804 سنة 2013، ليصل سنة 2015 عدد 102244 سرير أي زيادة بنسبة تقدر ب 6%.

والمؤسسات الفندقية المتمثلة في الفندق بمختلف أصنافه، تمثل اكبر طاقة استيعاب حيث تمثل نسبة 80% سنة 2012، ونسبة 75% سنة 2015، وهذا ما يدل إلى التوجه دائما لإنشاء المؤسسات الفندقية من نوع فندق، خاصة لسهولة الحصول على الوعاء العقاري الذي لا يتطلب مساحة كبيرة والاستفادة من الامتيازات الخاصة بعملية الاستثمار، وبالنسبة لترتيب هذه المؤسسات الفندقية نجد المؤسسات الفندقية ذات النجمة الواحدة في الترتيب الأول من حيث

شكل رقم 05: الطاقة الاستيعابية خلال الفترة: (2012-2015)



المصدر: اعداد الباحث من خلال معطيات الجدول رقم 41

### 1-8-2. توزيع الفنادق حسب توأجدها بالولايات الموجودة بها:

نقوم بتقسيم الولايات حسب عدد الفنادق الموجودة بها، والتي تم تقسيمها لفئات متساوية

## جدول رقم 42: توزيع الفنادق حسب توأجدها بالولايات (سنة 2013)

عدد الفنادق	عدد الولايات	الولايات
26 - 4	38	ادرار- الشلف - الاغواط - ام بواقي - باتنة - بسكرة - بشار - البليلة - البويرة - تمنراست - تبسة - تيارت - الجلفة - سعيدة بلعباس - قالمة - قسنطينة - المدية - مستغانم - مسيلة - ورقلة - البيض - اليزي - البرج - بومرداس - الطارف - تندوف - تسمسيت - الوادي - خنشلة - سوق اهراس - تيبازة - ميله - عين الدفلى - النعامة - عين تموشنت - غرداية - غليزان
49 - 27	06	تلمسان - تيزي وزو - جيجل - سكيكدة - عنابة - معسكر
72 - 50	01	سطيف
95 - 73	01	بجاية
118 - 96	00	/
141 - 119	00	/
164 - 142	02	الجزائر - وهران

المصدر: من إعداد الباحث بناء على احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2013  
(الملحق 04 رقم).

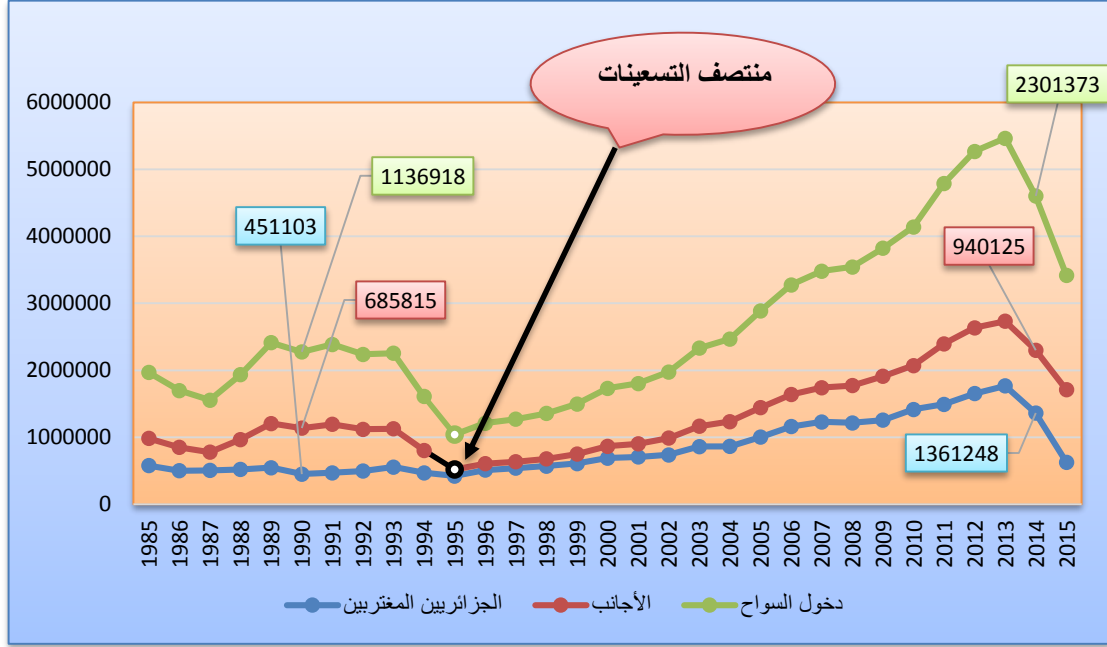
من خلال معطيات الجدول رقم 42 يتبين أن أكبر عدد من الولايات لديهم مؤسسات فندقية بين (26-4) والمقدر عددهم ب 38 ولاية، و 06 ولايات لديهم عدد مؤسسات فندقية بين (49-27)، وأخيرا توجد ولاية واحدة لديها عدد فنادق بين (72-50) وكذا ولاية واحدة أخرى لديها عدد بين (95-73).

ونجد ولاية الجزائر العاصمة تحوي أكبر عدد من الفنادق مع ولاية وهران وهذا راجع لاعتبارها عاصمة الجزائر السياسية والاقتصادية، ومعظم الأعمال تكون فيها لوجود مقر مختلف الوزارات والهيئات الإدارية، كذلك العمليات التجارية، والمبادلات التجارية التي تتم بميناء الجزائر، كما أنها تتميز بكثافة السكان الكبيرة.



## 2- حركة السواح في الجزائر:

شكل رقم 06: حركة السواح في الجزائر (1985-2015)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016 (الملحق رقم 06).

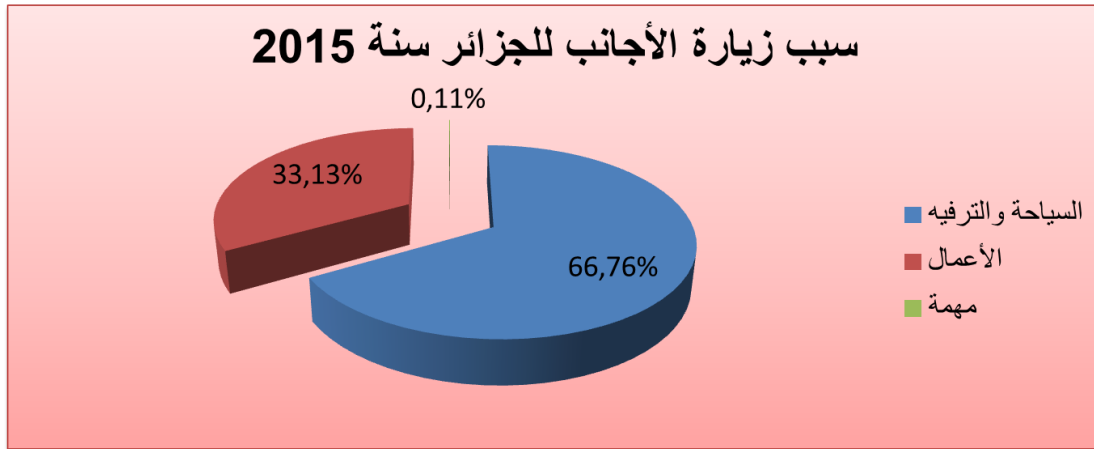
نلاحظ من الشكل أنه مع بداية التسعينات سجل دخول السياح الأجانب أكثر من دخول الجزائريين المغتربين غير أن الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة أدت إلى نقص كبير في الحركة السياحية الوافدة سواء أجانب أو جزائريين مغتربين خاصة منتصف التسعينات ولم تتعدم وهنا اتفق مع الباحث أشرف الصوفي في دراسته "قطاع السياحة الفلسطيني في ظل الاحتلال -الواقع والافاق" حيث الآثار الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين فان قطاع السياحة لم يندم وبقيت الحركة السياحية وبالتالي هو قطاع فعال واستراتيجي، وبعد عودة الأمن والاستقرار وتطبيق قانون المصالحة عرفت الحركة بداية انتعاش لكنها تبقى ضعيفة مقارنة بدول الجوار كتونس والمغرب رغم الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها مثل ما أشار إليه كل من الباحث بوبكر بداش في دراسته "صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات" حيث بين أن صناعة السياحة في الجزائر بقيت محدودة رغم الإمكانيات مقارنة مع دول الجوار، والباحث بوفليح نبيل في دراسته "دراسة مقارنة لواقع السياحة في دول شمال افريقيا ، حالة الجزائر، تونس والمغرب" حيث وضح أن

رغم الإمكانيات الهائلة والتي تؤدي لقيام سياحة متنوعة جبلية ، سياحة الصحراء، سياحة الحمامات، سياحة الشاطئ، تبقى في المراتب الأخيرة بعد تونس والمغرب، وكذلك الباحث عيساني عامر في دراسته " **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر** " يعتبر أن مساهمة السياحة في الجزائر ضعيفة مقارنة مع كل من تونس ومصر، وهذا راجع لعدة أسباب منها الخدمات المقدمة ذات جودة عالية بأسعار تنافسية.

تزايد عدد السياح خلال الفترة (2000-2013) بحيث تضاعف العدد بنحو 3 مرات من سنة 2000 الذي بلغ 865984 إلى 2732731 سائح سنة 2013 وهذه الزيادة ترجع ل:

- عودة الأمن واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لفترة.
  - الأوضاع السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية مثل تونس ومصر مما دفع السياح لاختيار الجزائر كوجهة بديلة، أما سنة 2014 بلغ عدد السياح 2301373 سائح مسجل تراجعاً ب 15.8 % عن سنة 2013، وترجع أسباب التراجع لتدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل مما دفع السياح لاختيار وجهات بديلة.
- ويرجع سبب زيارة الأجانب لعدة أسباب منها السياحة والأسفار، الأعمال وأمر بمهمة حسب الشكل التالي:

الشكل رقم 07: سبب زيارة الأجانب لسنة 2015



المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2016.

**السياحة والترفيه:** 723098 سائح بنسبة 66,76% من مجموع الأجانب بزيادة 18,24% عن السنوات السابقة

**الأعمال:** 358785 سائح بنسبة 33,13% بزيادة 9,65% عن السنوات السابقة

**مهمة:** 1238 سائح بنسبة 0,11% بزيادة 7,54% عن السنوات السابقة

### 3- واقع التشغيل في قطاع السياحة بالجزائر:

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات القادرة على خلق مناصب عمل لمختلف الفئات العمرية، تتناسب أوقاتها مع الظروف المختلفة لفئات المجتمع كافة حيث توفر وظائف دائمة ومؤقتة وأخرى على نظام الدوام الجزئي، ووظائف موسمية، وقطاع السياحة يختلف عن غيره من القطاعات حيث يتميز بعدة خصائص مهمة تمنحه الأولوية المطلقة في مجال إيجاد فرص العمل على المستوى الوطني، ومن أبرز تلك الخصائص اعتماد أنشطة السياحة على الاستخدام المكثف للعنصر البشري التي تتراوح من الفرص التي تتطلب مستويات عالية من المهارة إلى فرص لا تتطلب مهارات عالية، والمستويات العالية مطلوبة باعتباره قطاع حساس يتطلب يد عاملة مختصة وذات كفاءة عالية حتى تستطيع إنجاح هذا القطاع والاستجابة لطلبات زبائنه خاصة الأجانب منهم، ولقد تم انشاء مؤسسات خاصة بتكوين اليد العاملة في هذا القطاع.

#### 3-1. مؤسسات التكوين السياحي:

باعتبار القطاع السياحي قطاع حساس يستوجب على مقدم الخدمة أن تكون له دراية ومعرفة بالخدمة التي يقدمها فإنه تم انشاء مؤسسات للتكوين في القطاع السياحي وهي:

- معهد التقنيات الفندقية والسياحة (تيزي وزو)
- معهد التقنيات الفندقية (بوسعادة)
- المعهد العالي لأعمال الفنادق (الجزائر).
- المركز الوطني للتكوين في السياحة (الجزائر)

- المدرسة الوطنية العليا للسياحة (الجزائر)
- المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية (تيزي وزو)
- مركز الفندقية والسياحة (بوسعادة)

إضافة إلى ذلك دمج بعض النشاطات السياحية في مراكز التكوين المهني حيث تقوم هذه المؤسسات بالمهام المنوطة لها كما يلي:

### 3-1-1. معهد التقنيات الفندقية والسياحية:

يوضع المعهد تحت وصاية وزير السياحة ويحدد مقره بتيزي وزو، يقوم بتكوين إطارات التطبيق والتسيير اللازمة لتلبية الحاجات الاستثنائية لمختلف اختصاصات المهنة الفندقية والسياحية ويجوز له أن يقوم أيضا بتجديد تعليم وترقية الموظفين القائمين بعملهم.<sup>13</sup>

### 3-1-2. معهد التقنيات الفندقية:

يوضع المعهد تحت وصاية وزير السياحة ويحدد مقره ببوسعادة، يقوم بتكوين التقنيين اللازمين لتلبية الحاجات الاستثنائية لمختلف اختصاصات المهنة الفندقية ويجوز له أن يقوم أيضا بتجديد تعليم وترقية الموظفين القائمين بعملهم.<sup>14</sup>

### 3-1-3. المعهد العالي لأعمال الفنادق:

مؤسسة عمومية ذات طابع اداري وشخصية معنوية واستقلال مالي، يوضع تحت وصاية وزير السياحة، يقوم بالمهام التالية:<sup>15</sup>

- تكوين إطارات عليا في اعمال الفنادق والسياحة قادرين على تحمل مسؤوليات الإدارة والتسيير في نشاطات قطاع السياحة والفنادق.
- ترقية إطارات التسيير والتطبيق الذين هم نشاط في قطاع الفنادق والسياحة.

<sup>13</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رقم 70-134 مؤرخ في 8 أكتوبر 1970، يتضمن إنشاء معهد التقنيات الفندقية والسياحية، ص 1303.

<sup>14</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رقم 70-135 مؤرخ في 8 أكتوبر 1970، يتضمن انشاء معهد للتقنيات الفندقية، ص 1303.

<sup>15</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 76-76 مؤرخ في 27 يوليو 1976، يتضمن احداث معهد عال لأعمال الفنادق السياحية، ص 1030.

- تحقيق كل اعمال البحث في المواد التي هي موضوع التعليم به، ويقوم باستشارات ودراسات لفائدة الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات الاشتراكية في مجال تسيير الفنادق، تجهيز الفنادق، ترقية السياحة، التكوين المهني في أعمال الفنادق والسياحة.

### 3-1-4. المركز الوطني للتكوين في السياحة

عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتمثل مهمته في ضمان التكوين بمقابل في مختلف تخصصات الفنادق والسياحة للمستخدمين الضروريين لتلبية احتياجات الأعمال السياحية والفندقية وشبه الفندقية، ويتولى المهام التالية في مجال التكوين:<sup>16</sup>

- يتصور ويقدم في إطار التنظيم المعمول به، تعليما جامعيا لنيل شهادة الليسانس ودراسات عليا في تخصصات السياحة.
- يكون إدارات عالية التأهيل للبحث والتعليم وتكوين المكونين.
- يتصور ويقدم تعليمات نظريا وتطبيقيا في مستوى التقنيين الساميين، والتقنيين، والاعوان المؤهلين في مواد الفنادق والسياحة.
- يقدم كل مساعدة لإدماج الشعب الفندقية والسياحية ذات المستوى الأساسي وتطويرها في مؤسسات التكوين المهني.
- ينجز أعمالا في التكوين بالموقع لحساب متعاملين في السياحة.
- ينجز أعمال تحسين المستوى وتجديد المعلومات لفائدة المستخدمين التقنيين في الفنادق، والترفيه، والاسفار والسياحة.
- يساعد المتعاملين في وضع البرامج التربوية اللازمة لتحقيق أعمالهم في مجال التكوين ضمن المؤسسات وفي التمهين.
- ينظم في إطار التكوين المستديم ملتقيات وورشات وندوات

<sup>16</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رقم 88-214 مؤرخ في 31 أكتوبر 1988، مرجع سابق، ص 1497.

كما تم حل كل من معهد التقنيات الفندقية ببوسعادة<sup>17</sup>، المعهد العالي لأعمال الفنادق السياحية في الجزائر<sup>18</sup> ومعهد التقنيات الفندقية والسياحية بتيزي وزو<sup>19</sup>، وتحويل ممتلكاتهم ووسائلهم وحقوقهم و التزاماتهم إلى المركز الوطني للتكوين في السياحة.

### 3-1-5. مركز الفندقية والسياحة<sup>20</sup>.

هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومقره ببوسعادة ويوفر 300 مقعد، والشهادة التي يمنحها المعهد تقني سامي في الاستقبال، المطاعم والطبخ، ويتولى المهام التالية:

- تكوين تقنيين في مختلف مهن السياحة والفندقية والحمامات المعدنية.
- تكوين جميع الأسلاك الأخرى التابعة للمهن الضرورية لنشاط السياحة والفندقية والحمامات المعدنية.
- تحسين مستوى المستخدمين التقنيين المتخرجين من قطاع السياحة.

### 3-1-6. المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية<sup>21</sup>.

هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومقره في ولاية تيزي وزو، وله ملحقة مقرها في ولاية تلمسان يوفر 300 مقعد، ويمنح شهادة تقني سامي في الاستقبال، المطاعم والطبخ، الحلويات، الإدارة الفندقية والسياحة وهو يقوم بمجموعة من المهام كما يلي:

- تكوين التقنيين السامين في مختلف مهن السياحة والفندقية والحمامات المعدنية.

<sup>17</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رقم 88-217 مؤرخ في 31 أكتوبر 1988، يتضمن حل معهد التقنيات الفندقية في بوسعادة وتحويل ممتلكاته ووسائله إلى المركز الوطني للتكوين في السياحة، ص 1504.

<sup>18</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رقم 88-218 مؤرخ في 31 أكتوبر 1988، يتضمن حل المعهد العالي لأعمال الفنادق السياحية في الجزائر وتحويل ممتلكاته ووسائله إلى المركز الوطني للتكوين في السياحة، ص 1504.

<sup>19</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رقم 88-216 مؤرخ في 31 أكتوبر 1988، يتضمن حل معهد التقنيات الفندقية والسياحية بتيزي وزو وتحويل ممتلكاته ووسائله إلى المركز الوطني للتكوين في السياحة، ص 1503.

<sup>20</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 54، مرسوم رقم 94-257 مؤرخ في 17 أوت 1994، يتضمن إنشاء مركز الفندقية والسياحة، ص 25.

<sup>21</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 54، مرسوم تنفيذي رقم 94-256 مؤرخ في 17 أوت 1994، يتضمن إنشاء المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية، ص 22.

- تحسين مستوى المستخدمين التقنيين المتخرجين من قطاع السياحة والفندقة والحمامات المعدنية وتكوينهم المستمر.
- تعميم التقنيات الجديدة المرتبطة بالسياحة، الفندقة والحمامات المعدنية عن طريق جميع وسائل الدعم الملائمة.
- الدراسات والتحليل والمعاينات والبحوث.
- المؤتمرات والندوات واللقاءات والملتقيات.
- تحسين المستوى وتجديد المعارف.

### 3-1-7. المدرسة الوطنية العليا للسياحة.

تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاء هذه المدرسة بعد القيام بحل المركز الوطني للتكوين في السياحة، تمنح هذه المدرسة شهادة الليسانس في تسيير الفنادق والسياحة، وتطوير وتدريب العاملين في قطاع السياحة 2 ويوفر 100 مقعد، مقرها بالجزائر العاصمة من بين مهامها نجد<sup>22</sup>:

- تقدم تكوينا عاليا في مختلف مواد السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.
- تحسين مستوى المستخدمين التقنيين في السياحة والفندقة والحمامات المعدنية، وتقوم بتكوينهم المستمر وتجديد معلوماتهم.
- تقوم بجميع الدراسات الاستكشافية من أجل الاستجابة للطلب الذي يعبر عنه المتعاملون مع التوفيق بين المهمة التربوية في اختيار مواضيع الرسائل والأشغال، وبين الحاجات في ميادين السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.
- تشارك في مختلف الدراسات التي تتجزأ بالاتصال مع مختلف المؤسسات الوطنية أو الدولية التي لها علاقة بتطوير السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.
- تكوين رصيدا وثائقيا يرتبط بميدان نشاطها.
- تصدر مجلة متخصصة في السياحة والفندقة والحمامات المعدنية.

<sup>22</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 54، مرسوم تنفيذي رقم 94-255 مؤرخ في 17 أوت 1994، يتضمن انشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، ص15.

- تشارك في تطوير البحث العلمي والتقني في ميادين اختصاصاتها.

وتتمثل صلاحياتها فيما يلي:

- تبرم عقود واتفاقيات الدراسة والاستشارة المرتبطة بمجال نشاطها مع أي مؤسسة أو إدارة.
  - تعد اتفاقيات التعاون مع الهيئات المماثلة الوطنية أو الأجنبية، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.
  - تشارك في اللقاءات والأشغال الوطنية أو الدولية التي تصب في ميدان نشاطها.
  - تضمن نشر الأشغال التي م ميدان نشاطها على اختلاف أنواعها.
  - تطور التبادل مع مؤسسات التكوين والمنظمات الدولية المتخصصة من أجل تجديد أنواع التعليم المقدمة.
  - تنظم بمبادرتها أو بناء على طلب السلطة الوصية لقاءات وطنية و/أو دولية ترتبط بينهما.
- كما تم حل المركز الوطني للتكوين في السياحة<sup>23</sup>، وتحويل الأملاك العقارية والمنقولة التابعة وكذلك مستخدموه للمدرسة العليا للسياحة.
- مما سبق فإن عدد المؤسسات التكوينية يبقى ضئيل بالنسبة لأهمية القطاع والاعتماد عليه كبديل من بدائل قطاع المحروقات، وكل هذه المؤسسات موجودة في الناحية الشمالية للبلاد فحين تغيب مثل هذه المؤسسات في الناحية الجنوبية وعليه يجب توزيع مثل هذه المؤسسات على مختلف الجهات للنهوض بقطاع السياحة والفندقة.

### 3-2. التشغيل في قطاع السياحة

مصطلح العمالة في قطاع السياحة يصعب تحديد معالمه فالسياحة تخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، دائمة أو مؤقتة بل تمتد لعدة أنشطة مثل الفنادق، النقل، وسائل الترفيه، وكالات السفر، وهذه فرص العمل التي يتم انشاؤها في القطاع السياحي نتيجة الطلب السياحي الداخلي المحلي أو الخارجي الدولي، فتنمية هذا القطاع يساهم في توفير مناصب عمل عديدة وهنا اتفق مع الدكتور **يونس مصطفي** في دراسته " **دور وأهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"

<sup>23</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 54، مرسوم تنفيذي رقم 94-254 مؤرخ في 17 أوت 1994، المتضمن حل

المركز الوطني للتكوين في السياحة وأيلولة أمواله، ص 14



حيث توصل أنه رغم تهميش قطاع السياحة له مساهمات عديدة في تحقيق التنمية وكذا توفير مناصب عمل معتبرة، ويمكن تقسيم فرص العمل التي يوفرها قطاع السياحة إلى ثلاث مجموعات من العمل السياحي كما يلي:<sup>24</sup>

**المجموعة الأولى:** أعمال التخطيط والتحضير للرحلة السياحية: وتضم كل من وكلاء السفر (الوسطاء والمنظمون)، عمال محطات النقل البري والسكك الحديدية، عمال المطاعم المخصصة للمسافرين.

**المجموعة الثانية:** أعمال تنفيذ الرحلة السياحية: وتضم كل من سائقي السيارات لنقل المسافرين، سائقي النقل البحري للمسافرين، سائقي النقل الجوي للمسافرين.

**المجموعة الثالثة:** أعمال عرض الخدمات للسياح: وتضم كل من مهن الفنادق والمطاعم، مهن السياحة والعلاج، المرافقين في الأسفار، الدليل السياحي، المرشدين.

يشكل تامين الموارد البشرية المرتبطة بالمهن والأنشطة السياحية محور التنمية السياحية وفي هذا الشأن تشجع الدولة:<sup>25</sup>

- الإدماج المكثف لحرف السياحة ضمن المنظومة الوطنية للتكوين المهني.
- انشاء مؤسسات تكوينية جديدة في مختلف الشعب السياحية.
- انشاء مؤسسات تكوين في السياحة من طرف الخواص.
- إحداث بكالوريا مهنية في السياحة.
- فتح شعب في الاقتصاد السياحي على مستوى التعليم العالي.

**جدول رقم 43:** تطور اليد العاملة في قطاع السياحة (2000-2014) (الآف)

السنة	عدد العمال	معدل النمو
2000	82000	
2001	95000	15,85
2002	98000	3,16

<sup>24</sup> Djebbari Souad, L'application du marketing touristique en Algérie cas de la région de Tamanrasset thèse de magister en science commerciales, université de Tlemcen, 2008-2009 : p 35-36.

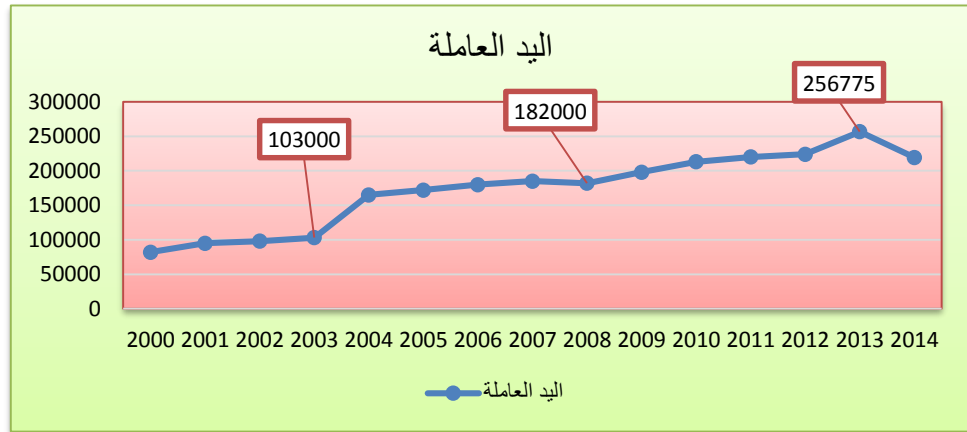
<sup>25</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11، قانون رقم 03-01 مؤرخ في 17 فبراير 2003، مرجع سابق، ص 7.

5,1	103000	2003
60,19	165000	2004
4,24	172000	2005
4,65	180000	2006
2,78	185000	2007
-1,62	182000	2008
8,79	198000	2009
7,58	213000	2010
3,29	220000	2011
1,83	224028	2012
14,62	256775	2013
1,76	261289	2014

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016. (الوحدة: ألف عامل)

عرفت اليد العاملة في قطاع السياحة تغيرات عديدة كانت أهمها سنة 2004 التي عرفت زيادة بنسبة 60.19%، حيث خلال هذه الفترة كان القطاع تحت وصاية وزارة السياحة، وتميزت بالاهتمام بالسياحة الداخلية من خلال التركيز على السياحة الاجتماعية الترفيهية الشبانية، وهذا ما يتفق ما توصل له الباحث ولد أحمدو الطالب أحمد في دراسته " واقع وأفاق الصناعة السياحية في الصين " التي بين من خلالها أن الصين التي انتهجت سياسة الاهتمام بالسياحة الداخلية رغم نجاحها الصناعي عالميا والتي استطاعت بها المساهمة في الاقتصاد عامة وتوفير مناصب العمل خصوصا ، وتعتبر نموذجا يجب ان تقتدي به الجزائر خاصة أن الدولتين مرتا بالتخطيط المركزي، وامتلاكها لمقومات ثقافية وتاريخية قديمة .

الشكل رقم 08: تطور اليد العاملة المباشرة في قطاع السياحة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 43

إن التشغيل في القطاع السياحي بالجزائر يمكن اعتباره من جهة يتطور عبر السنوات ومن جهة أخرى تعتبر هذه الأرقام ضعيفة مقارنة مع ما تملكه من مقومات وإمكانيات، هذا ما اتفق فيه مع كل من الباحث يحيى سعدي في دراسته " **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية حالة الجزائر** " حيث بين أن الجزائر كغيرها من الدول العربية التي تعتمد في اقتصادها على المحروقات ، وقطاع السياحة لم يلقى الاهتمام اللازم الذي يستحقه كإقتصاد هام ، والباحثة هاني نوال في " **دراستها تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية** " بينت أن الدول العربية رغم ما تملكه من إمكانيات إلا ان نصيبها من السياحة العالمي مزال أدنى منها الجزائر، وكذا دراسة الباحث بوبكر بداش بعنوان " **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات** " التي بين من خلالها أن صناعة السياحة بقيت محدودة مقارنة مع دول عديدة كدول الجوار تونس والمغرب ن ويبقى العمل متواصل للتخلص من العوائق، وأخيرا ما توصل إليه الباحث بوفليح نبيل في دراسته " **دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال افريقيا** " التي بينت إمكانيات الجزائر المختلفة ، والتي لم تغير في مكانتها في المراتب الأخيرة بعد تونس والمغرب .

زيادة اليد العاملة المباشرة في قطاع السياحة ارتفعت ب 90000 منصب عمل من سنة 2000 حيث كان العدد 82000 منصب عمل لتصبح 172000 منصب سنة 2005، ثم يرتفع العدد ب 41000 منصب عمل ليصبح العدد 213000 سنة 2010، وأخيرا يصبح 261289 سنة 2014، وهذه الزيادة من مناصب العمل في القطاع السياحي نتيجة زيادة المنشآت الفندقية من 480 مؤسسة فندقية سنة 1991 بطاقة استيعاب 54986 إلى 827 مؤسسة سنة 2000 بطاقة استيعاب 77242 سرير، وترتفع إلى 1152 سنة 2010 بطاقة استيعاب 92377 سرير ، هذا يستدعي الحاجة إلى المزيد من اليد العاملة المؤهلة سواء مباشرة في الفنادق والمطاعم أو غير مباشرة بالقطاعات الأخرى ذات الصلة بالبناء والتجهيزات ، خاصة أن القطاع يتداخل مع قطاعات عديدة وهذا ما وصل إليه الباحث بورحلي خالد في دراسته بعنوان " **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري** " الذي بين أن القطاع السياحي يؤثر على قطاعات أخرى كما يعتبر أحسن بديل للاستثمار الأجنبي ، والباحثة حميدة بوعموشة في دراستها " **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة** " التي تعتبر قطاع السياحة متشعب النشاطات ويساهم

في خلق مناصب عمل عديدة، كذلك ما توصل له الباحثة بوزار صفية في دراستها بعنوان " **فعاليات وانعكاسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)** " بينت أن القطاع السياحي من بين القطاعات الخام يمكنه توفير مناصب عمل عديدة مباشرة أو غير مباشرة تخص قطاعات أخرى، وأخيرا دراسة الباحث عيسى مرزوقة بعنوان " **التنمية السياحية المستدامة دراسة أداء وفعاليات مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر** " حيث بين من خلالها دور قطاع السياحة في خلق مناصب عمل تتعدى القطاع السياحي باعتباره قطاع متكامل مع قطاعات عديدة كالتجارة، الصناعة، الفلاحة، الخدمات، وكذلك اعتماد استراتيجية تنمية القطاع على المستويين البعيد والمتوسط .

كذلك فإن الاستثمار في الجزائر عرف توجها نحو القطاع السياحي لكون الجزائر تزخر بثروات سياحية هامة، إذا ما استغلت بالطريقة المناسبة ستصبح قطبا سياحيا عالميا، حيث تم تشجيعه بمنح امتيازات له إضافة لجملة من الأسباب نذكر منها:

- الطلب الداخلي السياحي مهم، مما يستوجب تلبية رغبات المواطنين.
  - وجود الجزائر قريبة من المناطق التي يأتي منها السواح خاصة الأوروبية.
  - ثروات طبيعية وتاريخية متميزة، وتراث متنوع بتنوع المناطق.
  - المناخ الجيد والدافئ على طول أيام السنة مما يجعلها بلدا سياحيا على طول السنة.
  - تنوع وتعدد مناطق الجزائر ومناظرها التي تختلف مما يؤدي لاختلاف منتجاتها السياحية.
- وطبقا لدراسات مكتب العمل الدولي وخبراء السياحة فإن معدل خلق وظائف جديدة مباشرة في قطاع الفنادق يتراوح بين 0.5 إلى فرصة عمل واحدة لكل غرفة جديدة في فندق ويرتفع هذا المعدل في الدول التي لها رواتب منخفضة لتصل إلى 1.5 أو أكثر، و 3 مناصب عمل غير مباشرة ، ولمقارنة مناصب العمل الحقيقية مع المناصب التي يجب أن تتوفر لتغطية كل الخدمات المطلوبة في المؤسسات الفندقية نستعمل العلاقة التالية:<sup>26</sup>

$$\text{عدد مناصب العمل المباشرة المستحدثة} = \text{عدد الأسرة} \times 0.5$$

$$\text{عدد مناصب العمل الغير المباشرة المستحدثة} = \text{عدد الأسرة} \times 3$$

<sup>26</sup> جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص 219.

## 3-2-1. توزيع مناصب العمل الإضافية حسب طاقة الاستيعاب: بتطبيق العلاقة السابقة الذكر،

نقوم بحساب مناصب وفقا لمعطيات طاقة الاستيعاب، كما يلي:

جدول رقم 44: توزيع مناصب العمل حسب طاقة الاستيعاب.

السنوات	طاقة الاستيعاب	مناصب العمل المباشرة	مناصب العمل الغير مباشرة	المجموع	معدل النمو
1985	32362	16181	97086	113267	/
1990	53812	26906	161436	188342	66,28
1991	54986	27493	164958	192451	2,18
1992	55924	27962	167772	195734	1,71
1993	57290	28645	171870	200515	2,44
1994	60235	30117,5	180705	210822,5	5,14
1995	62000	31000	186000	217000	2,93
1996	64695	32347,5	194085	226432,5	4,35
1997	65704	32852	197112	229964	1,56
1998	70981	35490,5	212943	248433,5	8,03
1999	75505	37752,5	226515	264267,5	6,37
2000	77242	38621	231726	270347	2,30
2001	72485	36242,5	217455	253697,5	-6,16
2002	72485	36242,5	217455	253697,5	0,00
2003	77473	38736,5	232419	271155,5	6,88
2004	82034	41017	246102	287119	5,89
2005	83895	41947,5	251685	293632,5	2,27
2006	84869	42434,5	254607	297041,5	1,16
2007	85000	42500	255000	297500	0,15
2008	85876	42938	257628	300566	1,03
2009	86383	43191,5	259149	302340,5	0,59
2010	92377	46188,5	277131	323319,5	6,94
2011	92737	46368,5	278211	324579,5	0,39
2012	96898	48449	290694	339143	4,49

1,97	345814	296412	49402	98804	2013
0,81	348617,5	298815	49802,5	99605	2014
2,65	357854	306732	51122	102244	2015

**المصدر:** اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

من خلال الجدول السابق يتبين تغيرات اليد العاملة الإضافية في قطاع السياحة حيث ترتفع بمعدل 66.28% من سنة 1985 والتي كانت تقدر ب 113267 منصب عمل إلى سنة 1990 والمقدرة ب 188342 منصب عمل، لترتفع تدريجيا إلى غاية سنة 2000 لتبلغ 270347 منصب عمل، ثم تتناقص لتبلغ 253697.5 منصب خلال سنتي 2001 و 2002، وبعدها ترجع في الزيادة حتى تصل 357854 سنة 2015.

3-2-2. توزيع مناصب العمل الإضافية حسب نوع المنتج: بتطبيق العلاقة السابقة، نقوم بحساب مناصب وفقا لمعطيات طاقة الاستيعاب حسب نوع المنتج، كما يلي:  
جدول رقم 45: توزيع مناصب العمل حسب منتج الفندق الحضري.

السنوات	طاقة الاستيعاب	مناصب العمل م	مناصب العمل غ . م	المجموع	معدل النمو
1991	26286	13143	78858	92001	
1992	26928	13464	80784	94248	2,44
1993	27874	13937	83622	97559	3,51
1994	29304	14652	87912	102564	5,13
1995	29689	14844,5	89067	103911,5	1,31
1996	30980	15490	92940	108430	4,35
1997	30828	15414	92484	107898	-0,49
1998	32777	16388,5	98331	114719,5	6,32
1999	32300	16150	96900	113050	-1,46
2000	33000	16500	99000	115500	2,17
2001	33495	16747,5	100485	117232,5	1,50
2002	35126	17563	105378	122941	4,87
2003	35204	17602	105612	123214	0,22
2004	48680	24340	146040	170380	38,28
2005	42628	21314	127884	149198	-12,43
2006	44561	22280,5	133683	155963,5	4,53
2007	44592	22296	133776	156072	0,07
2008	44700	22350	134100	156450	0,24
2009	44905	22452,5	134715	157167,5	0,46
2010	52085	26042,5	156255	182297,5	15,99
2011	52445	26222,5	157335	183557,5	0,69
2012	54186	27093	162558	189651	3,32
2013	55988	27994	167964	195958	3,33
2014	61012	30506	183036	213542	8,97
2015	62479	31239,5	187437	218676,5	2,40

المراجع: اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

جدول رقم 46: توزيع مناصب العمل حسب منتج الفندق الصحراوي.

السنوات	طاقة الاستيعاب	مناصب العمل المباشرة	مناصب العمل الغير مباشرة	المجموع	معدل النمو
1991	5026	2513	15078	17591	
1992	5026	2513	15078	17591	0,00
1993	5146	2573	15438	18011	2,39
1994	5415	2707,5	16245	18952,5	5,23
1995	7615	3807,5	22845	26652,5	40,63
1996	7946	3973	23838	27811	4,35
1997	8663	4331,5	25989	30320,5	9,02
1998	9000	4500	27000	31500	3,89
1999	9150	4575	27450	32025	1,67
2000	9000	4500	27000	31500	-1,64
2001	7723	3861,5	23169	27030,5	-14,19
2002	7197	3598,5	21591	25189,5	-6,81
2003	8105	4052,5	24315	28367,5	12,62
2004	4431	2215,5	13293	15508,5	-45,33
2005	11511	5755,5	34533	40288,5	159,78
2006	11639	5819,5	34917	40736,5	1,11
2007	11639	5819,5	34917	40736,5	0,00
2008	11639	5819,5	34917	40736,5	0,00
2009	11649	5824,5	34947	40771,5	0,09
2010	3770	1885	11310	13195	-67,64
2011	3770	1885	11310	13195	0,00
2012	5954	2977	17862	20839	57,93
2013	6058	3029	18174	21203	1,75
2014	4547	2273,5	13641	15914,5	-24,94
2015	3636	1818	10908	12726	-20,04

المرجع: اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.



جدول رقم 47: توزيع مناصب العمل حسب منتج الفندق الجبلي.

السنوات	طاقة الاستيعاب	مناصب العمل المباشرة	مناصب العمل الغير مباشرة	المجموع	معدل النمو
1991	1006	503	3018	3521	
1992	1284	642	3852	4494	27,63
1993	1284	642	3852	4494	0,00
1994	1350	675	4050	4725	5,14
1995	1352	676	4056	4732	0,15
1996	1410	705	4230	4935	4,29
1997	1510	755	4530	5285	7,09
1998	1575	787,5	4725	5512,5	4,30
1999	2300	1150	6900	8050	46,03
2000	1300	650	3900	4550	-43,48
2001	1246	623	3738	4361	-4,15
2002	1097	548,5	3291	3839,5	-11,96
2003	1225	612,5	3675	4287,5	11,67
2004	1411	705,5	4233	4938,5	15,18
2005	913	456,5	2739	3195,5	-35,29
2006	913	456,5	2739	3195,5	0,00
2007	913	456,5	2739	3195,5	0,00
2008	1119	559,5	3357	3916,5	22,56
2009	1119	559,5	3357	3916,5	0,00
2010	1089	544,5	3267	3811,5	-2,68
2011	1089	544,5	3267	3811,5	0,00
2012	1405	702,5	4215	4917,5	29,02
2013	1405	702,5	4215	4917,5	0,00
2014	1825	912,5	5475	6387,5	29,89
2015	1883	941,5	5649	6590,5	3,18

المراجع: اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

جدول رقم 48: توزيع مناصب العمل حسب منتج فندق الشاطئ.

السنوات	طاقة الاستيعاب	مناصب العمل المباشرة	مناصب العمل الغير مباشرة	المجموع	معدل النمو
1991	18972	9486	56916	66402	
1992	18972	9486	56916	66402	0,00
1993	19272	9636	57816	67452	1,58
1994	20263	10131,5	60789	70920,5	5,14
1995	19410	9705	58230	67935	-4,21
1996	20254	10127	60762	70889	4,35
1997	20395	10197,5	61185	71382,5	0,70
1998	23000	11500	69000	80500	12,77
1999	24255	12127,5	72765	84892,5	5,46
2000	25442	12721	76326	89047	4,89
2001	23485	11742,5	70455	82197,5	-7,69
2002	23624	11812	70872	82684	0,59
2003	26034	13017	78102	91119	10,20
2004	21770	10885	65310	76195	-16,38
2005	23148	11574	69444	81018	6,33
2006	23148	11574	69444	81018	0,00
2007	23248	11624	69744	81368	0,43
2008	23500	11750	70500	82250	1,08
2009	23804	11902	71412	83314	1,29
2010	31322	15661	93966	109627	31,58
2011	31322	15661	93966	109627	0,00
2012	29886	14943	89658	104601	-4,58
2013	29886	14943	89658	104601	0,00
2014	27962	13981	83886	97867	-6,44
2015	30380	15190	91140	106330	8,65

المرجع: اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

جدول رقم 49: توزيع مناصب العمل حسب منتج فندق حموي.

السنوات	طاقة الاستيعاب	مناصب العمل المباشرة	مناصب العمل الغير مباشرة	المجموع	معدل النمو
1991	3696	1848	11088	12936	
1992	3714	1857	11142	12999	0,49
1993	3714	1857	11142	12999	0,00
1994	3903	1951,5	11709	13660,5	5,09
1995	3934	1967	11802	13769	0,79
1996	4105	2052,5	12315	14367,5	4,35
1997	4308	2154	12924	15078	4,95
1998	4629	2314,5	13887	16201,5	7,45
1999	7500	3750	22500	26250	62,02
2000	8500	4250	25500	29750	13,33
2001	6536	3268	19608	22876	-23,11
2002	6504	3252	19512	22764	-0,49
2003	6905	3452,5	20715	24167,5	6,17
2004	5742	2871	17226	20097	-16,84
2005	4608	2304	13824	16128	-19,75
2006	4608	2304	13824	16128	0,00
2007	4608	2304	13824	16128	0,00
2008	4918	2459	14754	17213	6,73
2009	4906	2453	14718	17171	-0,24
2010	4111	2055,5	12333	14388,5	-16,20
2011	4111	2055,5	12333	14388,5	0,00
2012	5467	2733,5	16401	19134,5	32,98
2013	5467	2733,5	16401	19134,5	0,00
2014	4259	2129,5	12777	14906,5	-22,10
2015	3866	1933	11598	13531	-9,23

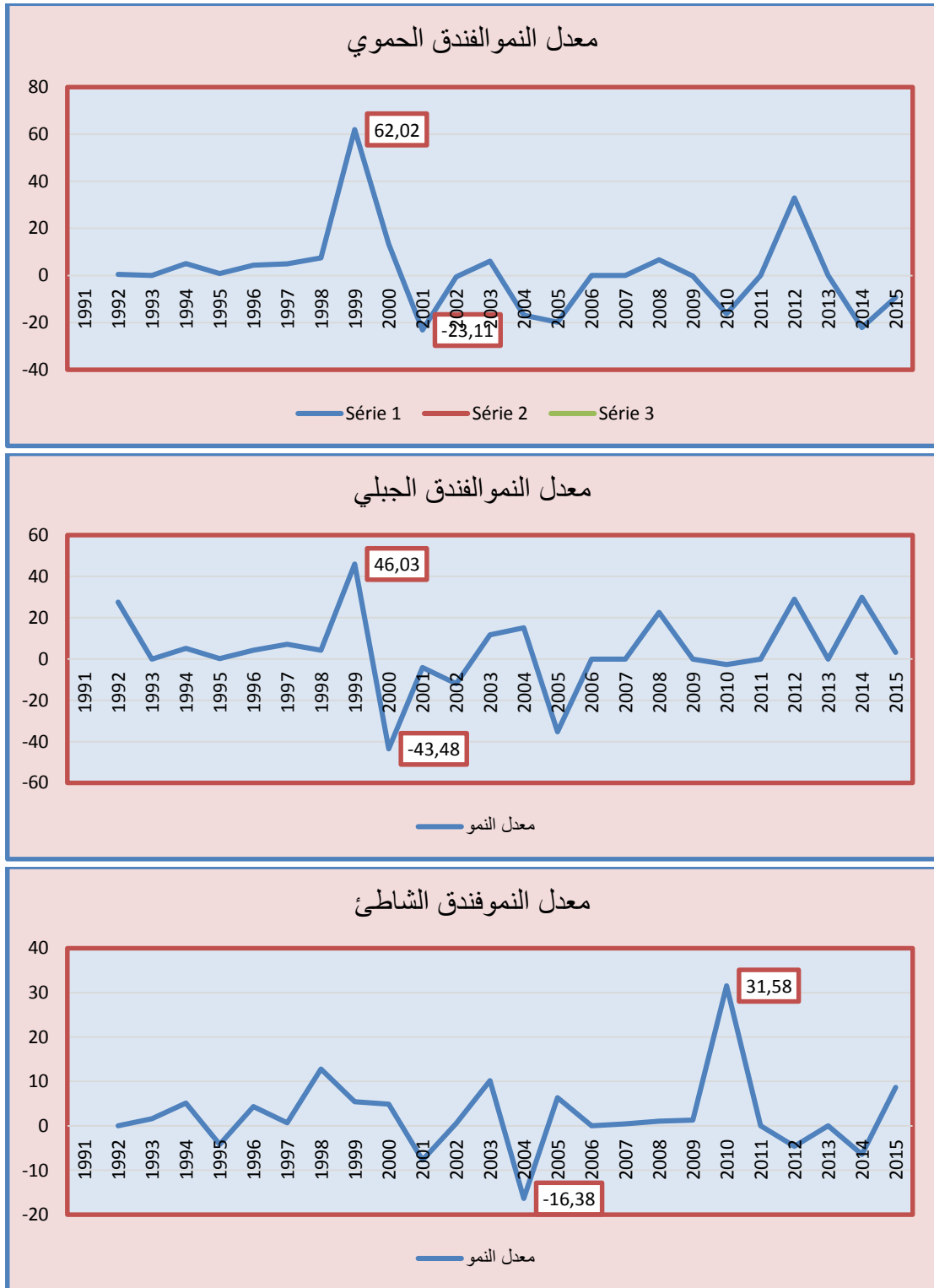
المرجع: اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016 من خلال الجداول السابقة الخاصة بتطور إنشاء مناصب العمل حسب نوع منتج الفندق الذي يشمل 5 أنواع (الحضري، الصحراوي، الشاطئي، الحموي، الجبلي) وهذا ما توصل لها الباحثة عميش سميرة في بحثها "أثر تنمية السياحة المستدامة على مواجهة ظاهرة البطالة دراسة حالة الجزائر" حيث تعتبر أن

السياحة عامل للتوسع الجهوي وتؤدي لتطور النشاط الاقتصادي وخلق مناصب عمل في مناطق فقيرة ومعزولة ، نجد أكبر نسبة عدد يخص الفنادق الحضرية ثم تأتي بعدها الفنادق الموجودة في مناطق الشواطئ، وهذا يعود إلى هناك توجه نحو إنشاء هذا النوع من الفنادق لتلبية الطلبات المتزايدة عليها خاصة الداخلية منها واتفق مع الباحث بوبكر بداش الذي سبق ذكره على ان السياحة الداخلية التي يزيد عليها الطلب لو تم توفير خدمات في المستوى ذات أسعار معقولة تلائم كل شرائح المجتمع وبالتالي توفر مناصب عمل عديدة، فنجد إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2007 المشاريع الفندقية موزعة كما يلي:

- المشاريع قيد الإنجاز التي بلغت 329 مشروع بطاقة استيعاب 33152 سرير وتوفر 10544 منصب عمل، تعود 40.49% منها للدولة، تكون منها 61.70 % لمنتج الفندق الحضري بعدد 203 مشروع يمثل 15878 سرير، ويوفر 5463 منصب عمل، وبعدها المنتج الشاطئي بنسبة 22.79% تمثل 75 مشروع بطاقة استيعاب 10416 سرير و 3508 منصب عمل.
- وبالنسبة للمشاريع المتوقفة المقدرة ب 276 مشروع بطاقة استيعاب 24524 سرير، نجد منها 173 مشروع تمثل نسبة 62.68% يخص الوسط الحضري بطاقة استيعاب 24524 سرير و7498 منصب عمل، ثم بعدها فندق منتج الشاطئي بقيمة 60 مشروع تمثل نسبة 21.73% تغطي طاقة استيعاب 7831 سرير ب 1847 منصب عمل.
- أما طلبات الاستثمار فوصلت 882 طلب، منها 36.84% تخص المناطق الحضرية بعدد 325 طلب تبلغ طاقة استيعابها 80391 سرير وتوفير 23086 منصب عمل، و 42.47% منها تخص منتج الشاطئي تغطي 142153 سرير ب 377 طلب مشروع وتوفير 49367 منصب عمل.

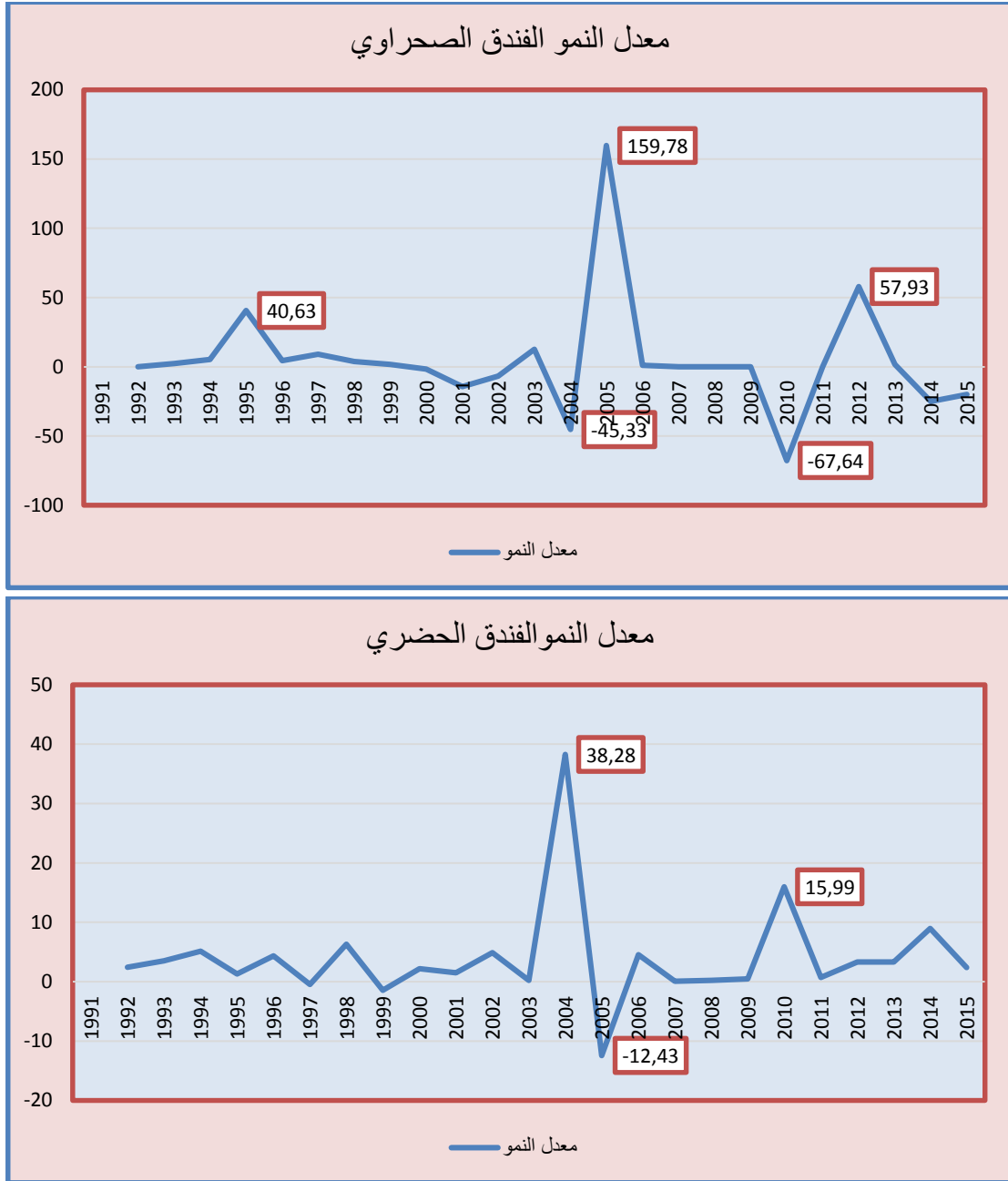
مما سبق فإن الاهتمام يكون بمنتج الفندق الحضري والفندق في المناطق الشاطئية، أكثر من فنادق المنتجات الأخرى الصحراوية، الحموية والجبلية، يدل على الاهتمام بالسياحة الداخلية التي تكون عليها الطلبات مستمرة طول مدار السنة ولأغراض مختلفة كالإقامة للقيام بأعمال تجارية أو تنظيم ملتقيات، وتحتاجها مختلف شرائح المجتمع بالنسبة للفئات العمرية أو فئات اجتماعية كالطلبة والتجار ورجال الأعمال.

الشكل رقم 09: معدل نمو إنشاء مناصب العمل لمنتج (حموي، جبلي، شاطئي)



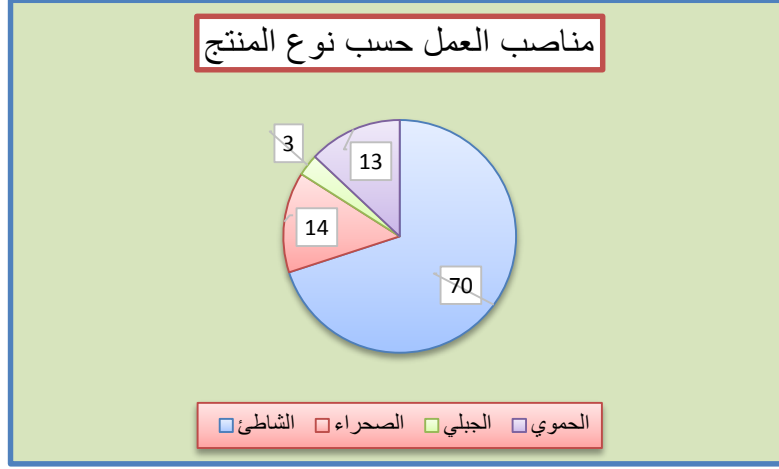
المرجع: اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (47-48-49)

الشكل رقم 10: معدل نمو إنشاء مناصب العمل لمنتج (صحراوي، حضري)



المرجع: اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول 45.

## شكل رقم 11: مناصب العمل حسب نسبة كل نوع منتج



المرجع: اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجداول (45-46-47-48-49)

من خلال الشكل يتضح أن طاقة استيعاب تكون في الفنادق ذات المنتج الشاطئي، والمقدرة بقيمة 29886 سرير والتي يمكن من خلالها توفير مناصب عمل إضافية تقدر ب 14943 منصب عمل، وهذا لأنها تتعلق بالسياحة الحموية البحرية<sup>27</sup>، والتي تكون مع موسم الاصطياف الذي يعتبر الفترة الأطول على مدار السنة لمثل هذا النوع من السياحة و هذا الموسم يبدأ من أول جوان إلى 30 سبتمبر<sup>28</sup>، ومن ضمن الامتيازات التي يستفيد منها أصحاب هذا النوع من الفنادق هي استفادتهم من استغلال الشواطئ التي تكون امتداد لها بمنح حق الامتياز بصفة أولوية، كذلك من عدة مزايا تدخل في كفاءات استغلال هذه الشواطئ.<sup>29</sup>

وعموما السواح يفضلون المناطق التي توجد فيها فنادق الشواطئ سواء أجانب أو مغتربين، فبالنسبة للمغتربين معظمهم يقيمون عند الأهالي أما الأجانب فهم يقيمون في الفنادق.

<sup>27</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11، قانون رقم 03-01 مؤرخ في 17 فبراير 2003، مرجع سابق، ص5.

<sup>28</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11، قانون رقم 03-02 مؤرخ في 17 فبراير 2003، يحدد القواعد العامة

للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، ص9.

<sup>29</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11، قانون رقم 03-02 مؤرخ في 17 فبراير 2003، نفس المرجع، ص8

3-2-3. توزيع إنشاء مناصب العمل حسب درجة التصنيف: يختلف عدد المناصب التي يتم إنشاؤها حسب تصنيف الفندق، منها من يحتاج ليد عاملة أكبر من الآخر.

شكل رقم 12: توزيع إنشاء مناصب العمل حسب درجة التصنيف (3-4-5) ملحق رقم (10-11)



المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.



شكل رقم 13: توزيع إنشاء مناصب العمل حسب درجة التصنيف (2-1- بدون تصنيف) ملحق رقم (7-8-9)



المراجع: إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

بداية سنة 1992 هناك ارتفاع في مناصب العمل في المؤسسات المصنفة مقارنة مع المؤسسات الغير مصنفة حيث تكون بالتدرج، أي 5 نجوم أحسن من 4 نجوم و4 نجوم أحسن من 3 نجوم، وهذا راجع لاعتماد سياسة تحسين نوعية الخدمات والاهتمام بالجودة

حيث بدأت عملية الانتقال من أهداف تقليدية إلى أهداف تحسين نوعية الخدمات بالاهتمام بجودة الخدمات السياحية وظهور مصطلحات التقييس، والمقاييس التقنية الخاصة بالتصنيف الفندقي والسياحي، وكذا القواعد الخاصة بالاستغلال والرخص، الاعتمادات، تصنيف الفنادق.

أما سنة 2003 ظهرت عمليات التهيئة السياحية والاهتمام بالعمارة السياحي والتوجه للشراكة مع القطاع الخاص وخصوصة المؤسسات العمومية والتوجه نحو السياحة الترفيهية والاجتماعية الشبانية، ومع بداية 2010 بدأت عملية إكمال المشاريع المبرمجة في إطار مناطق التوسع السياحي وتنفيذ مخططات التهيئة أفاق 2025.

وقد عرف إنشاء مناصب عمل في القطاع السياحي نموا ملحوظا خلال الفترة (1990-2014)، إلا ان الرقم المسجل بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة بسبب مراكز الإيواء الغير مصنفة التي تشكل نسبة كبيرة من طاقات الإيواء في الجزائر كما أن مناصب التوظيف فيها ضعيفة مقارنة بفنادق 5 و4 نجوم التي تمتاز بقابلية توظيف أكبر، وبالنسبة لتهرب أصحاب الفنادق من التصنيف الرابع والخامس تجنبنا لاستعمال الخمر كخدمة تقدم للزبائن لاستهلاكها خاصة منهم الأجانب، وفي بعض الأحيان عدم وجود شروط أخرى كإنشاء مسبح داخل الفندق.

## 4- حساب الارتباط : يتم استخدام برنامج spss كما يلي:

جدول رقم 50: حساب الارتباط بين حركة (دخول) السياح وطاقة الاستيعاب مع مناصب عمل التي يتم إنشاؤها.

Corrélations				
		العمل مناصب	الاستيعاب طاقة	السياح دخول
العمل مناصب	Corrélacion de Pearson	1	1,000**	,812**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	25	25	25
الاستيعاب طاقة	Corrélacion de Pearson	1,000**	1	,812**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	25	25	25
السياح دخول	Corrélacion de Pearson	,812**	,812**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	25	25	25

\*\* . La corrélacion est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: مخرجات spss من اعداد الباحث.

من خلال الجدول السابق الذي يبين دراسة العلاقة بين دخول السياح وطاقة الاستيعاب مع مناصب العمل التي يتم إنشاؤها، نجد أنه توجد علاقة طردية بين إنشاء مناصب العمل مع طاقة الاستيعاب ودخول السياح، وهي قوية بين إنشاء المناصب مع دخول السياح بقيمة 0.812 بمستوى ثقة 99%، وهناك ارتباط تام بالنسبة لإنشاء مناصب العمل مع طاقات الاستيعاب، الشيء الذي يدل على ضرورة القيام بعمليات تنموية في هذا القطاع لزيادة طاقات الاستيعاب لمختلف الفئات، مع السهر على جذب السياح بتسويق القطاع السياحي في الخارج، لزيادة مناصب العمل التي يتم إنشاؤها.

وهنا اتفق مع الباحث بربيش السعيد في بحثه " دور التنوع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر " فيما توصل إليه أن تدفق السياح للبلاد يؤدي إلى زيادة حجم العمالة وتخفيض نسب البطالة.

## 5- حساب نسبة اختلاف مناصب العمل بين الطريقتين: تتم عملية المقارنة كما يلي:

**جدول رقم 51:** حساب نسبة اختلاف مناصب عمل التي يتم إنشاؤها حسب الطريقة مع المتحصل عليها.

السنة	اليد العاملة	اليد العاملة حسب الطريقة	النسبة
2000	82000	270347	3,30
2001	95000	253697,5	2,67
2002	98000	253697,5	2,59
2003	103000	271155,5	2,63
2004	165000	287119	1,74
2005	172000	293632,5	1,71
2006	180000	297041,5	1,65
2007	185000	297500	1,61
2008	182000	300566	1,65
2009	198000	302340,5	1,53
2010	213000	323319,5	1,52
2011	220000	324579,5	1,48

**المرجع:** معطيات الجدول رقم 43-44 بتصريف.

من خلال معطيات الجدول أعلاه فإن مناصب العمل التي يتم توفيرها تبقى منخفضة حسب الطريقة المتفق عليها عالميا من طرف خبراء ومنظمات السياحة، فهناك عدد كبير من المؤسسات الفندقية يتم تسييرها من طرف أفراد العائلة الواحدة دون اللجوء ليد عاملة متخصصة تطبق قواعد تسيير المؤسسات الفندقية كما ان هناك عدم تطبيق التخصص في العمل أي يقوم شخص بممارسة عدة مهام داخل المؤسسة وبالتالي يجعل نقص في نوعية الخدمات المقدمة، كما أن هناك أكبر نسبة تمثلها الفنادق الغير مصنفة والتي لا تحتاج يد عاملة كثيرة عكس المؤسسات المصنفة خاصة منها ذات التصنيف 4 و 5 التي تحتاج يد عاملة كثيرة ولكن عددها قليل.

6- حساب مؤشر ديفرت: يتم حسابه حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 52: تطور السكان الجزائريين المقيمين (تقديرات في منتصف السنة بالألف)

السنة	السكان في منتصف السنة	طاقة الاستيعاب	مؤشر ديفرت
1990	25022	53812	21,51
1991	25643	54986	21,44
1992	26271	55924	<b>21,29</b>
1993	26894	57290	21,30
1994	27496	60235	21,91
1995	28060	62000	22,10
1996	28566	64695	22,65
1997	29045	65704	22,62
1998	29507	70981	24,06
1999	29965	75505	25,20
2000	30416	77242	25,40
2001	30879	72485	23,47
2002	31357	72485	23,12
2003	31848	77473	24,33
2004	32364	82034	25,35
2005	32906	83895	25,50
2006	33481	84869	25,35
2007	34096	85000	24,93
2008	34591	85876	24,83
2009	35268	86383	24,49
2010	35978	92377	25,68
2011	36717	92737	25,26
2012	37400	96898	<b>25,91</b>
2013	38220	98804	25,85

25,22	99605	39500	2014
-------	-------	-------	------

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 44

من خلال المعطيات السابقة نجد أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة من حيث قدرة الاستيعاب الفندقي بحسب مؤشرات القياس المستخدمة في تقارير منظمة السياحة العالمية، حيث كانت القيمة محصورة بين 21.29 والقيمة 25.91 كأقصى قيمة لها، وتمت حسابها بالعلاقة التالية:

$$TF = NP(100)/P$$

حيث أن:

TF: مؤشر ديفرت ، NP: عدد الأسرة ، P: متوسط عدد سكان الدولة

ومن خلال نتيجة المؤشر المتقاربة فهو له عدة دلالات منها:

- مؤشر ضعيف يدل على ضعف طاقات الاستيعاب وبالتالي نقص في اليد العاملة.
- يجعل الجزائر متخلفة مقارنة بدول أخرى

## ثانيا- مؤشرات الصناعة التقليدية

## 1- تطور إنشاء أنشطة قطاع الصناعة التقليدية

تدهور قطاع الصناعة التقليدية نهاية الثمانينات وعشرية التسعينات بفعل التأثير المزدوج للأزميتين الاقتصادية والأمنية التي عاشتها الجزائر، حيث بدأ بفقدان موارده البشرية والمادية، وأصبحت مكانة القطاع وإنتاجه محدودة، كذلك غياب سياسة واستراتيجية جديدة تأخذ في الحسبان المعطيات التي تفرضها مشاريع الإصلاح الاقتصادي الداخلي وواقع الأسواق العالمية.

وقد قررت الدولة خلال منتصف التسعينات مجموعة من الإجراءات والمبادرات لوضع القطاع في إطار قانوني جديد ودعمه بالوسائل التنظيمية والعملية المناسبة، وعليه تم إصدار الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10 جانفي 1996<sup>30</sup> الذي أعطي تعريف النشاط الحرفي ووضع قطاعات النشاط المختلفة ونماذج وأشكال مزاولة النشاطات، وخلال سنة 2002 تم إلحاق قطاع الصناعة التقليدية بالقطاع الاستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أحدث " مخطط عمل للتنمية المستدامة للصناعة التقليدية أفاق 2010" في إطار استراتيجية شاملة تضمن الشروط الضرورية لتطوير قطاع الصناعة التقليدية بالنظر إلى علاقته بالقطاعات الأساسية الأخرى، وكذلك رد الاعتبار لنشاطات الصناعة التقليدية ودعم موقعها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

ويعتبر قطاع الصناعة التقليدية من بين القطاعات التي تتميز بكونها تتعامل مع قطاعات كثيرة وتتماشي مع احتياجاتهم وطلباتهم، وذلك راجع لتعدد واختلاف نشاطاته، حيث يوجد 338 نشاط<sup>31</sup> يتم خلالها توفير مختلف المنتجات والخدمات التي يحتاجها المواطن والمؤسسات وقطاعات عديدة، الذي يساهم في إيجاد مناصب عمل عديدة، ولحساب تغيرات اليد العاملة لابد أولا تحديد تغير النشاطات في هذا القطاع.

<sup>30</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 03، مرجع سابق، الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 10 جانفي 1996، ص 03.

<sup>31</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 27، مرسوم تنفيذي رقم 97-140 مؤرخ في 30 أبريل 1997، يحدد قائمة نشاطات

الصناعة التقليدية والحرف، ص 7.

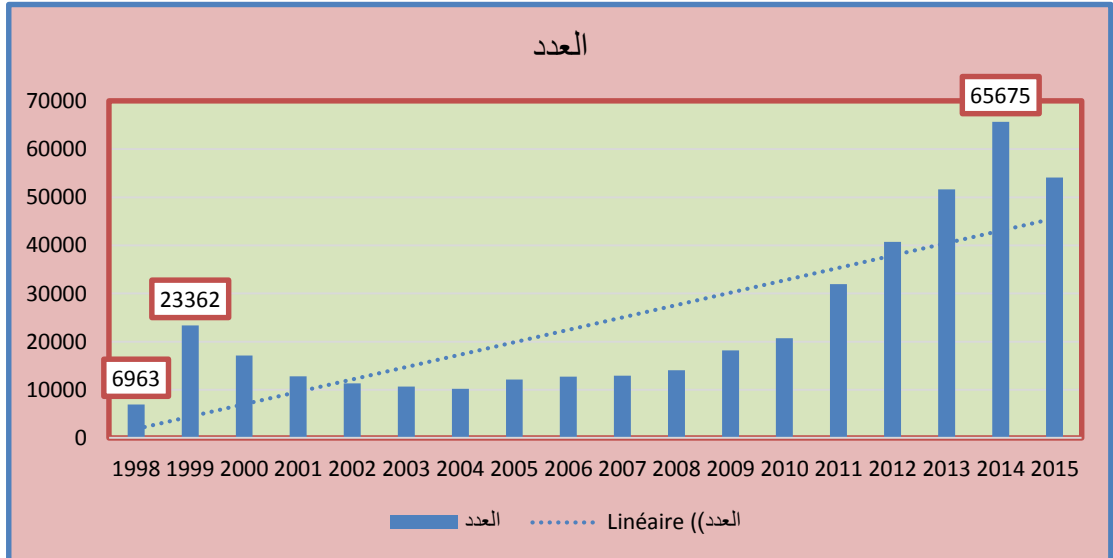
1-1. تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية: عرف إنشاء أنشطة جديدة في قطاع الصناعة التقليدية تغيرات بالزيادة أو بالنقصان حسب الجدول المبين أسفله.

جدول رقم 53: تطور تعداد إنشاء الأنشطة الكلية (1998-2015)

السنة	العدد	السنة	العدد
1998	6963	2007	12962
1999	23362	2008	14084
2000	17138	2009	18158
2001	12780	2010	20685
2002	11338	2011	31950
2003	10646	2012	40718
2004	10216	2013	51640
2005	12140	2014	65675
2006	12723	2015	54099

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

الشكل رقم 14: تطور تعداد إنشاء الأنشطة الكلية (1998-2015)



المصدر: معطيات الجدول رقم 53.



عرف تطور نشاطات الصناعة التقليدية ارتفاع ملحوظ خلال سنة 1999 بعدما كانت سنة 1998 تقدر ب 6963 نشاط لتصبح 23362 نشاط جديد، أي بزيادة 235%، ثم انخفض إلى غاية سنة 2004 ليبلغ أدنى قيمة 10216 نشاط ثم يرجع في الزيادة ليبلغ 65675 أكبر قيمة سنة 2014، وهذا راجع لعدة عوامل منها:

- في سنة 1983 تم إصدار المرسوم رقم (83-550)<sup>32</sup> المتضمن تسجيل الصناعات التقليدية اليدوية والحرف والمحدث بواسطة القانون رقم (82-12)<sup>33</sup>، حيث ينقسم إلى قسمين:
  - سجل الصناعات اليدوية ويسجل فيه جميع الحرفيين الفرديين.
  - سجل الحرف ويسجل فيه جميع التعاونيات الحرفية.

ويتم مسك السجلات برعاية الوالي ورقابته وتتضمن البيانات الاجبارية والملاحظات الإضافية والهامشية، وبعدها سنة 1988 تم صدور مرسوم جديد رقم (88-230)<sup>34</sup> المتضمن تنظيم سجل الصناعات اليدوية والحرف، حيث أصبحت عملية مسك السجلات تتم من طرف المجالس الشعبية البلدية.

- كما تراجع عدد الحرفيين خاصة مجال الصناعة التقليدية الفنية، بعد حل الشركة الوطنية للصناعة التقليدية سنة 1987، نتج عنه فقدان تأطير المجتمع الحرفي خصوصا في مجال التموين بالمواد الأولية، ووضع سياسات وبرامج تطوير القطاع وترقية الحرف الصغيرة، حيث تحول الألاف من الحرفيين المؤهلين والغير مستقرين إلى نشاطات تجارية أكثر مردودية أو التوجه نحو المؤسسات الوطنية هروبا من ثقل الضغط الضريبي وضمان الأمان والاستقرار، وقد كان عدد الحرفيين يقدر بحوالي **60000 حرفي**، كما **تشير إليه (الدراسة التي قامت بها الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف 2009).**

<sup>32</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 41، مرسوم تنفيذي رقم 550/83 مؤرخ في 1 أكتوبر 1983، مرجع سابق، ص2505.

<sup>33</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35، قانون رقم 82-12 مؤرخ في 82/أوت/1982، مرجع سابق، ص1717.

<sup>34</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46، مرسوم تنفيذي رقم 88-230 مؤرخ في 5 نوفمبر 1988، يتضمن تنظيم سجل الصناعات اليدوية والحرف، ص1540.

- كذلك عاشت الجزائر بداية 1986 وضعية اقتصادية متأزمة، استلزم الامر التفكير جديا في النهوض بالقطاع باتخاذ عدة إجراءات منها:
    - اصدار نصوص متعلقة بإنشاء الغرفة الوطنية للحرف التي تم تنصيبها سنة 1994 والغرف الجهوية للحرف وعددها 8، الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية.
    - تخصيص رسم القيمة المضافة بقيمة 7% لبعض أنشطة الصناعة التقليدية الفنية.
    - إعطاء الحق للحرفيين للحصول على العملة الصعبة لاستيراد المواد الضرورية لأنشطتهم.
    - ترقية منتجات الصناعة التقليدية بالمشاركة في عدة معارض دولية.
    - تنظيم " جلسات الصناعة التقليدية " سنة 1994 بغرض الاستماع إلى ممثلي الحرفيين خصوصا العراقيين التي تواجههم والمقترحات أو الحلول التي يرونها مناسبة.
- كانت هذه الفترة البدايات الأولى لنشاطات الغرف ميدانيا، التي كانت تمارس مهامها تحت وصاية الصناعة والمناجم، وقد تم تسجيل حوالي 220000 حرفي منهم 120000 حرفي في الصناعة التقليدية الفنية، حيث من خلال تسيير البلديات لبطاقة الحرفي رغم كل النقائص التي واجهتها، سمح بالحصول على معلومات عن عدد المنتسبين وطلبات الراغبين في الانتساب لهذا القطاع ، ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة برامج التصحيح الهيكلي نتج عنه تسريح أعداد معتبرة من عمال الشركات الوطنية التي تم حلها ، حيث توجه عدد كبير نحو ممارسة حرف تقليدية وبالتالي زيادة طلبات الانتساب للقطاع، و لزم الأمر استغلال هذه الفرصة والنهوض بالقطاع تزامن ذلك مع إصدار الأمر رقم 01-96 الذي ينظم القطاع من خلال طريقة ممارسة النشاط والتعريف بالنشاط ، كذلك تم وضع سجل للصناعة التقليدية والحرف على مستوى غرف الصناعة التقليدية والحرف<sup>35</sup> وإعداد بطايق وطنية للصناعات التقليدية والحرف تتضمن كل المعلومات الخاصة بالحرفيين وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف.

<sup>35</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 27، مرسوم تنفيذي رقم: 97-144 مؤرخ في 30 افريل 1997، يحدد كيفية تحويل سجلات الصناعة التقليدية والحرف من الهيئات البلدية إلى غرفة الصناعة التقليدية والحرف وأجال ذلك، ص14.

الحصول على محلات لممارسة نشاطاتهم يتم استغلالها عن طريق الإيجار الشهري<sup>36</sup> الذي يعتبر مقبولا من حيث الثمن، لتخفيف أعباء إيجار المحلات التي يتم إيجارها من عند الأشخاص بمبالغ مرتفعة.

- الدعم المقدم من طرف هيئات الدعم المختلفة " الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب " و " الصندوق الوطني للتأمين على البطالة " وكذا " الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر " الذي تم حذف سعر الفائدة التي تحمله صاحب طلب الدعم، وكذلك التهرب من هذا الدعم باعتبار العملية تدخل في أموال الربا التي تعتبر محرمة التعامل بها.

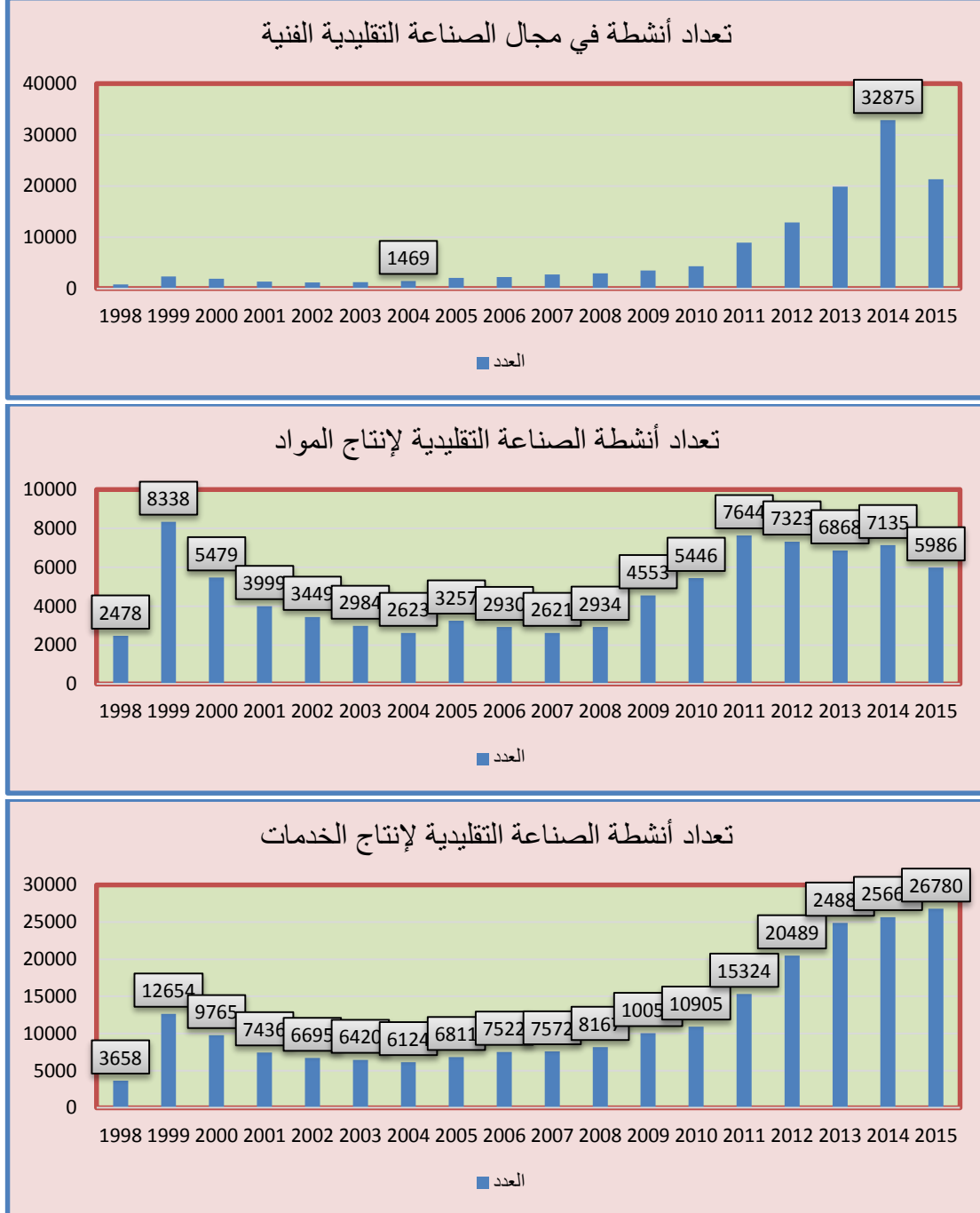
<sup>36</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 17، مرسوم تنفيذي رقم: 11-119 مؤرخ في 20 مارس 2011، يحدد شروط وكيفيات وضع المحلات المنجزة في إطار برنامج " تشغيل الشباب " تحت التصرف، ص4.

## 2-1. تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب المجالات: تختلف نشاطات الصناعة

التقليدية التي يتم إنشاؤها حسب مجالات الصناعة التقليدية كما يلي:

الشكل رقم 15: تطور إنشاء الأنشطة في قطاع الصناعة التقليدية حسب المجالات (1998-

(2015)



المصدر: الملحق رقم (18-19-20)

تقدر النشاطات التي يتم إنشاؤها في مجال الصناعة التقليدية للخدمات بنسبة ب 54% وتأتي في المرتبة الأولى، ثم تليها الصناعة التقليدية لإنتاج المواد و الصناعة التقليدية الفنية بنسب متقاربة كالتالي 24% و 22% على التوالي ، الأمر الذي يبين التوجه نحو نشاطات الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات التي تحتاج إليها يوميا مختلف الفئات من أفراد، عائلات ومؤسسات من مختلف النشاطات كالتركيب، الترميم، الصيانة والتصليح، عكس منتجات الصناعة التقليدية الفنية التي تتعرض للمنافسة من طرف المنتوجات المستوردة والمهربية أحيانا في مقدمتها المنتوجات الصينية التي تتميز بانخفاض أسعارها ، تردي نوعيتها و تأثيراتها السلبية على صحة مستعملها، إضافة لأسعارها التي تعتبر غالية بالنسبة لبعض الفئات باعتبار أن هذه المنتوجات تأخذ مدة طويلة لإنتاجها وبالتالي ترتفع تكلفتها، فحين أن منتجات الصناعة التقليدية لإنتاج المواد عرفت تغيرات بالانخفاض ثم الزيادة تبعا لتغير الطلب على هذه المنتجات من طرف المؤسسات .

مع إلحاق قطاع الصناعة التقليدية بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سنة 2002 مع وضع خطة عمل من أجل تنمية مستدامة، ظهور تطور في عدد نشاطات الصناعة التقليدية ليصل 162085 نشاط حيث توسعت القاعدة الحرفية بنسبة 102.98%،

فبعدها كانت تقدر ب 79850 نشاط سنة 2003 أصبحت سنة 2009 تقدر ب 162085 نشاط أي ما يعادل 82253 نشاط جديد كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 54: تطور تعداد النشاطات الكلية حسب مجال الصناعة التقليدية (2003-2009)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
43763	56196	54139	52336	50139	45126	43435	الصناعة التقليدية لإنتاج المواد
94009	50197	44308	38500	32574	30140	26151	الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات

24313	20494	17900	15386	13359	11466	10264	الصناعة التقليدية الفنية
162085	126887	116347	106222	96072	86732	79850	

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية (2004-2005-2006-2007-2008-2009)

يتضح من الجدول مجال الصناعة التقليدية لإنتاج المواد المهيمن على أكبر عدد من النشاطات، على حساب الصناعة التقليدية الفنية حيث سنة 2003 كانت نسبته 54.39 % من مجموع النشاطات لتصبح 44.28 % سنة 2008، وتخفض سنة 2009 لتصبح تمثل 27% من مجموع النشاطات، ونلاحظ تطور نشاطات الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات لتصبح النشاط الأول سنة 2009 بنسبة تقدر ب 60% بعد أن كانت تمثل 32.75 % سنة 2003، وترتكز نشاطات الخدمات في 3 قطاعات نشاط أساسية وهي:

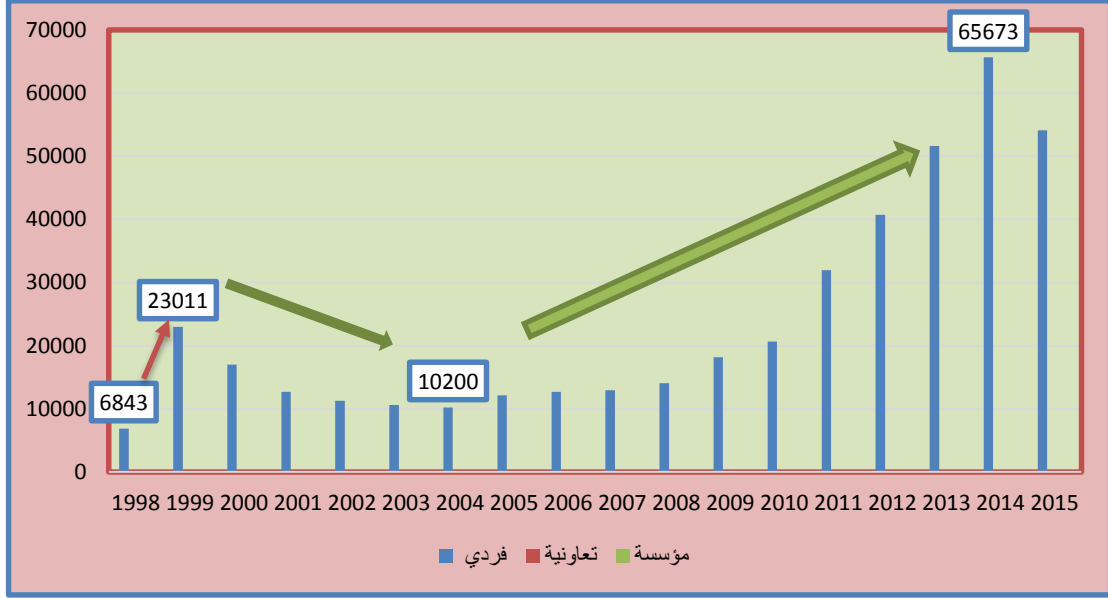
أ- الخدمات المرتبطة بتصليح وصيانة التجهيزات والمواد المستعملة في الاقتصاد: تشكل أنشطة الميكانيك، تصليح التجهيزات المنزلية، صناعة الصفائح الحديدية، تصليح عجلات السيارات، كهرباء السيارات النشطة الكثر استخدام في هذا القطاع تمثل 23% من إجمالي الحرفيين المسجلين.  
ب- الخدمات المرتبطة بالتهيئة، ترميم، تزيين المباني، المحلات ذات الاستعمال الصناعي: هذا القطاع تحتل فيه أنشطة البناء، الترخيص الصحي، طلاء المباني، النظافة العمومية لوحدها 87% من إجمالي أنشطة هذا القطاع، ويضم 14% من الحرفيين.

ج- الخدمات المرتبطة بحفظ الصحة والسلامة العائلية: يمارس هذا القطاع 16% من إجمالي الحرفيين، ويشكل نشاط الحلاقة نساء ورجال النشاط المهيمن في هذا القطاع.

أما الصناعة التقليدية الفنية تمثل النسبة الدنيا من مجموع النشاطات غير أنها لم تعرف انخفاضا في نسبتها، فبعد أن كانت سنة 2003 تمثل 12.85% أصبحت تمثل 15% سنة 2009، وتفسر هيمنة كل من مجالي الصناعة التقليدية لإنتاج المواد والصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات على مجال الصناعة التقليدية الفنية لارتفاع أرباحهما.

3-1. تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب الشكل القانوني: تتم ممارسة النشاطات في ثلاث صيغ حسب الشكل القانوني، وذلك تبعا لاحتياجات السجل الخاص بممارسة نشاط كل صيغة من طرف الحرفي.

الشكل رقم 16: تطور تعداد أنشطة الصناعة التقليدية حسب الشكل القانوني (1998-2015)



المصدر: الملحق رقم 21.

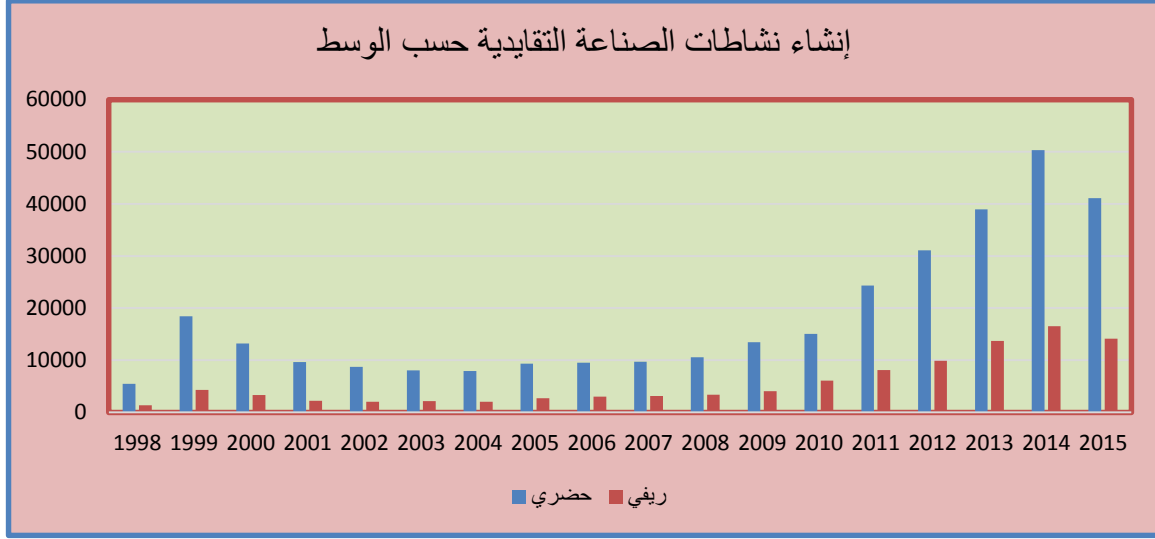
من خلال الشكل نجد أن ممارسة نشاط الصناعة التقليدية بشكل فردي عرف ارتفاع من 6843 نشاط سنة 1998 إلى 23011 نشاط سنة 1999 أي بزيادة 236%، ثم انخفض إلى غاية سنة 2004 ليلعب 10200 نشاط، ويرتفع ثانية إلى غاية سنة 2014 يبلغ أكبر قيمة له 65673 نشاط، وهو التوجه الأول في ممارسة النشاط الحرفي باعتباره أسهل من الشكلين الآخرين (التعاونية والمؤسسة) خاصة بالنسبة للنشاطات التي يجب الحصول على تراخيص<sup>37</sup> سواء من طرف الوالي أو الوزير أو رئيس البلدية المتعلقة بقوانين المؤسسات المصنفة والمقيدة بشروط الحفاظ على البيئة.

<sup>37</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 27، مرسوم تنفيذي رقم: 97-142 مؤرخ في 30 أفريل 1997، يحدد كيفية

التسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، ص 9.

**1-4. تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب الوسط:** يتم ممارسة نشاطات قطاع الصناعة التقليدية حيث يمكن ممارستها في أوساط مختلفة، كالوسط الحضري، الريفي، وهي موزعة كما يلي:

**الشكل رقم 17:** تطور تعداد إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب الوسط (1998-2015)

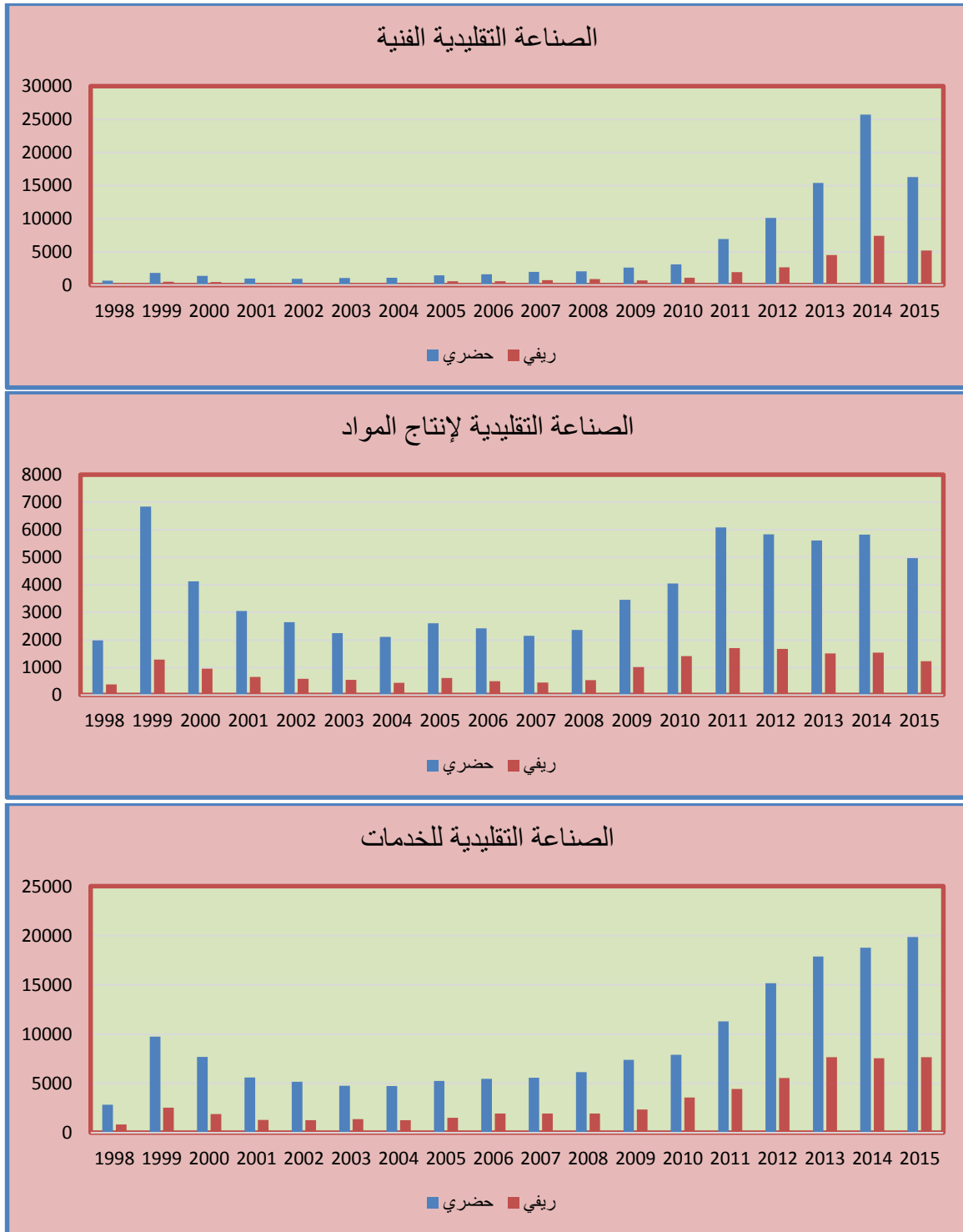


المصدر: الملحق رقم 22

من خلال الشكل أعلاه يتضح ان ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية تتم في الوسطين الحضري والريفي ، وتكون اكبر في الوسط الحضري أي تمركز معظم النشاطات في المناطق الأهلة بالسكان، نظرا لتلاقي العرض المتمثل في مختلف الخدمات والمنتجات مع الطلب المتمثل في احتياجات مختلف الفئات والقطاعات ( سكان ، مؤسسات ، مقاولات وغيرها) ، كما يساهم قطاع الصناعة التقليدية في تخفيض نسبة النزوح الريفي، و تثبيت السكان في مناطقهم الريفية من خلال ممارسة مختلف النشاطات خاصة تلك التي تقوم باستغلال المواد الأولية المحلية حسب خصوصيات كل منطقة ( منتجات الصوف، منتجات الحلفاء، منتجات الفخار والمعادن).

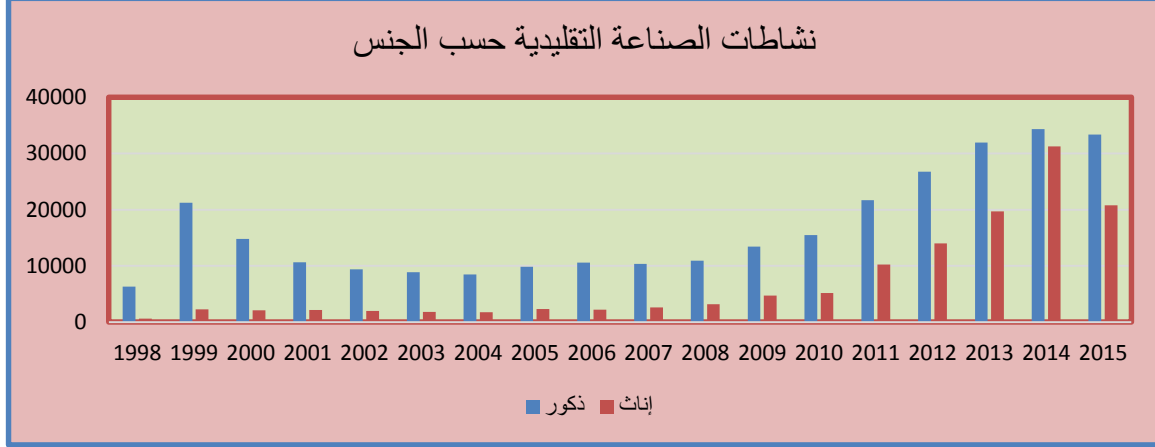


الشكل رقم 18: تطور أنشطة الصناعة التقليدية حسب الوسط (1998-2015)



المصدر: معطيات الملحق رقم (23-24)

1-5. تطور إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب الجنس: ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية تختلف حسب نوع النشاطات فهناك منها حكر على الذكور أو الإناث، وأخرى تمارس من الطرفين. الشكل رقم 19: توزيع إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب الجنس (1998-2015)



المصدر: معطيات الملحق رقم: 25

يتبين من الشكل رقم 19 أن نسبة الذكور تفوق دائما نسبة الإناث خلال الفترة (1998-2015)، وهذا يدل دائما لتوجه الذكور نحو نشاطات الصناعة التقليدية بنسبة تفوق توجه الإناث، راجع لممارسة الذكور نشاطات عديدة خاصة النشاطات التي تتحمل المخاطر، عكس الإناث يقتصر ممارستهن لنشاطات قليلة تخص معظمها صناعة الحلويات والخياطة.

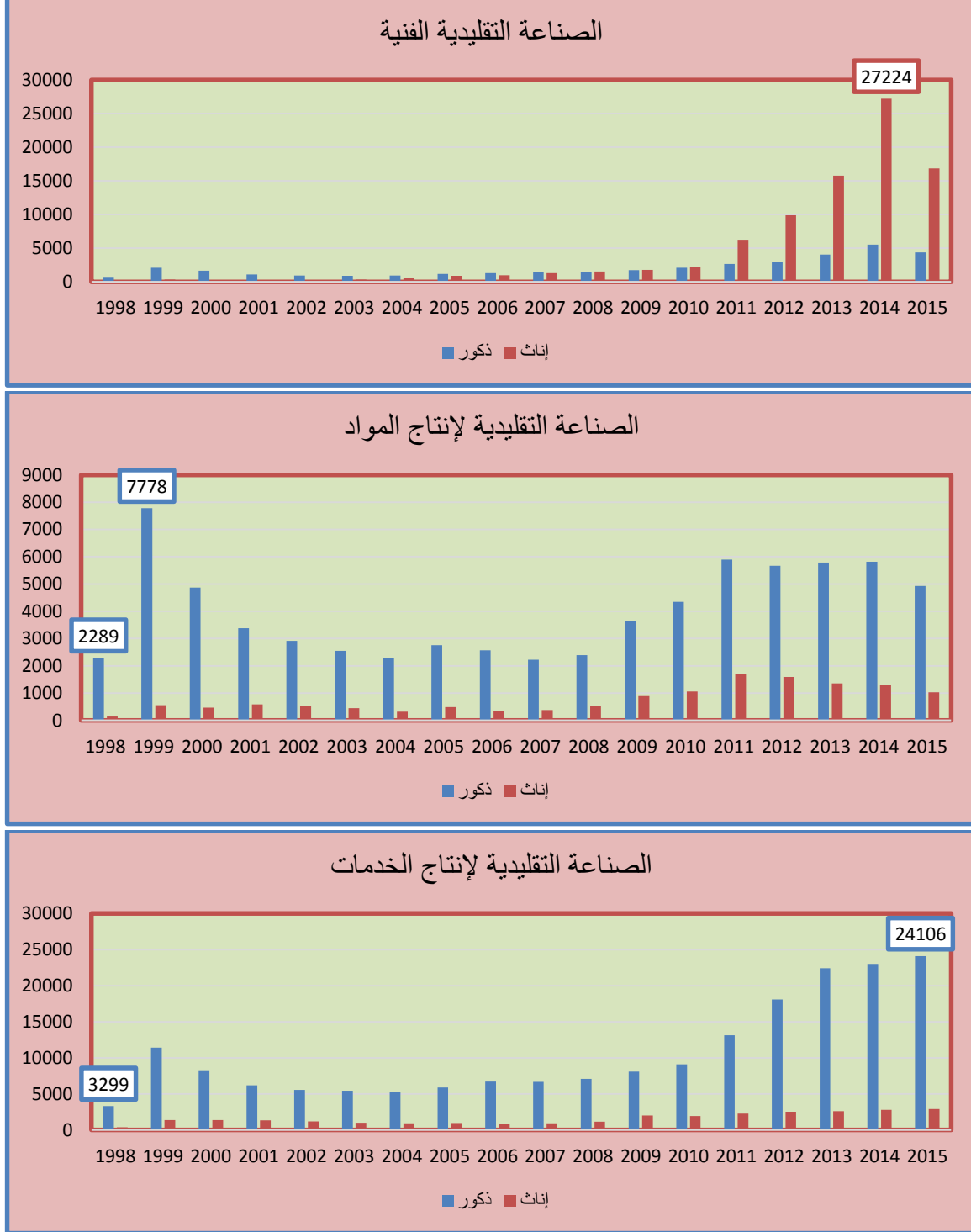
كما تعتبر ممارسة الأنشطة الحرفية في البيت<sup>38</sup> أهم الطرق لإتاحة الفرصة لعمل المرأة إبراز دورها الإنتاجي والخدماتي في المجتمع، حيث تضم مدونة نشاطات الصناعة التقليدية قائمة للنشاطات التي يمكن ممارستها في البيت.

كذلك نجد هناك الكثير من العائلات التي مازالت متحفظة عن عمل المرأة خاصة في المناطق الريفية، حيث عاداتهم وتقاليدهم لا تسمح بعمل المرأة خارج البيت، لكن تمارس نشاطات تقليدية كالنسيج وصناعة الزرابي، بحيث تبقى هذه الممارسات لتلبية رغبات العائلات وتتعدى بعض الأحيان في المساعدة للحصول على دخل إضافي لتلبية حاجيات العائلة، ولا يكمن إحصاؤها لأنها

<sup>38</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 48، مرسوم تنفيذي رقم 97-274 مؤرخ في 21 جويلية 1997، يحدد شروط ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية في البيت، ص 23.

تبقى تمارس بطريقة تقليدية بعيدة عن الأنظار وخارج التنظيم الحرفي الذي يلزم ممارسة النشاط التسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف.

الشكل رقم 20: توزيع إنشاء أنشطة الصناعة التقليدية حسب الجنس ومجالاتها (1998-2015)



المصدر: معطيات الملحق رقم (25-26)

## 2- التشغيل في قطاع الصناعة التقليدية

تعتبر محاربة البطالة وتوفير مناصب عمل من بين القضايا المهمة في برامج واستراتيجيات الدول، وقطاع الصناعة التقليدية يساهم بشكل أساسي في امتصاص البطالة وتوفير مناصب عمل، حسب طبيعة كل نشاط، فهناك ورشات مجهزة تعتمد في استغلالها على أكثر من يد عاملة واحدة، حيث توفر من 5 مناصب إلى 9 مناصب عمل أحيانا، كورشات الخياطة، الحلويات، المخابز، كما يعتبر قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر يمثل مصدرا مهما في توفير مناصب عمل باعتباره قطاع متجه لتكثيف العمالة على كثافة رأس المال، ويمكن حساب عدد مناصب العمل الموفرة كل سنة انطلاقا من جدول تطور تعداد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف كما يلي:<sup>39</sup>

- كل حرفي فردي مرفق بصانع مؤهل وبالتالي يتم ضرب مجموع الحرفيين الفرديين لكل سنة في الاثنين.
- كل تعاونية مكونة بالأقل من حرفيين اثنين، ومنه يتم ضرب عدد التعاونيات في اثنين.
- كل مقاوله حرفية مكونة من عشرة أشخاص، فنقوم بضرب مجموع المقاولات الحرفية في عشرة.

### 2-1. تطور مناصب العمل حسب مجالات الصناعة التقليدية:

يلاحظ ان عدد مناصب العمل التي يتم إنشاؤها سنويا في مجال الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات أكبر مقارنة مع المجالات الأخرى، وهذا للحاجة اليومية لهذه النشاطات، والطلب المتزايد عليها من مختلف الفئات العمرية او القطاعية، وكذا المشاركة في الصفقات العمومية المنظمة من طرف الهيئات العمومية.<sup>40</sup>

<sup>39</sup> وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشرة المعلومات الاقتصادية رقم 12، الجزائر، 2007، ص26.

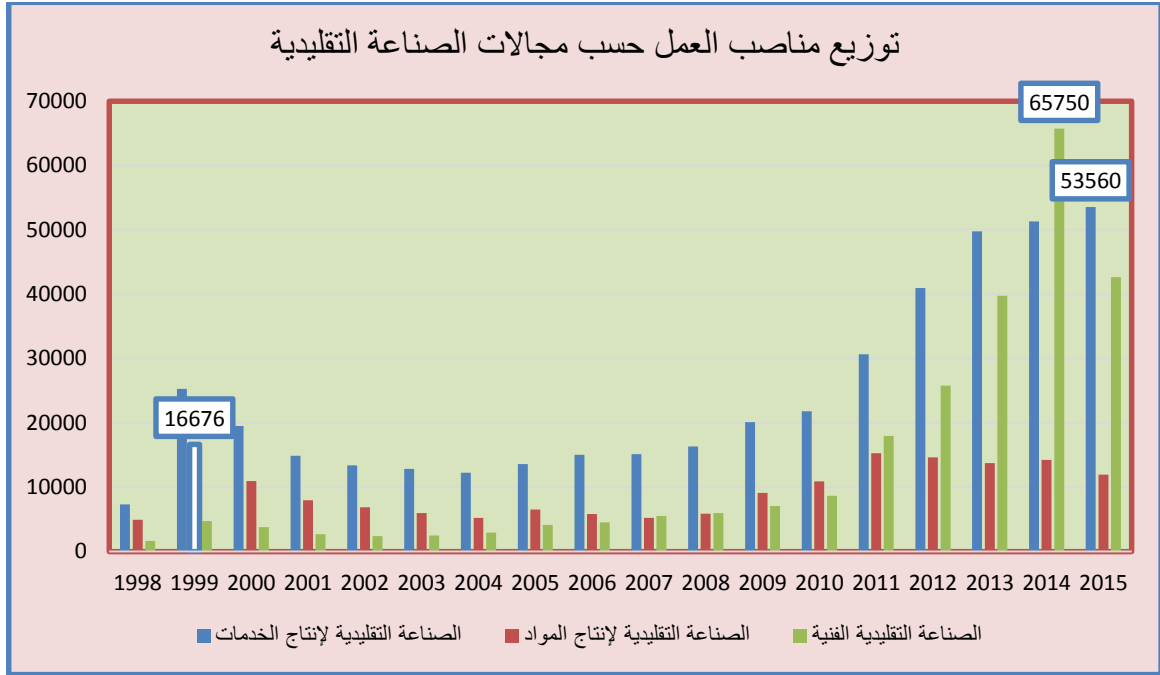
<sup>40</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 58، مرسوم رئاسي رقم 236/10 مؤرخ في 07 أكتوبر 2010، يتضمن الصفقات العمومية، ص15.

الجدول رقم 55: توزيع إنشاء مناصب العمل حسب مجالات الصناعة التقليدية (1998-2015)

السنة	مناصب العمل			المجموع
	الصناعة التقليدية الفنية	الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	
1998	1654	4956	7316	13926
1999	4740	16676	25308	46724
2000	3788	10958	19530	34276
2001	2690	7998	14872	25560
2002	2388	6898	13390	22676
2003	2484	5968	12840	21292
2004	2938	5246	12248	20432
2005	4144	6514	13622	24280
2006	4542	5860	15044	25446
2007	5538	5242	15144	25924
2008	5966	5868	16334	28168
2009	7108	9106	20102	36316
2010	8668	10892	21810	41370
2011	17964	15288	30648	63900
2012	25812	14646	40978	81436
2013	39768	13736	49776	103280
2014	65750	14270	51330	131350
2015	42666	11972	53560	108198

المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 53

الشكل رقم 21: توزيع مناصب العمل حسب مجالات الصناعة التقليدية (1998-2015)



المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 55

خلال الموسم الدراسي 1999/1998 بلغ عدد المتسربين من السنة الأولى حتى السنة السادسة أساسي 144000 ، بينما بلغ بين سنتي السابعة والثامنة 140000 في حين يرتفع العدد بين السنة التاسعة والثالثة ثانوي ليبلغ 312000 متسرب ، ليصل المجموع الكلي 596000 متسرب في مختلف المستويات ، حيث عرف الطلب على التكوين 184000 مترشح ولم يستطع استيعاب كل هذه الطلبات سوى 45% منهم ، وبالتالي تم استغلال الفرصة من طرف قطاع الصناعة التقليدية بالاعتماد على عمليات التمهيّن التي يقوم فيها كل حرفي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف بتأطير ثلاث متمهّنين، والذي يتم انخراطهم مستقبلا في سجل الصناعة التقليدية وخلق نشاطات ومنه يمكن توفير مناصب عمل إضافية في السنوات المقبلة.

• كذلك خلال الفترة التي كان فيها قطاع الصناعة التقليدية تابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم استفادته من مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحسب نشاط الصناعة التقليدية على أنه مؤسسة صغيرة أو متوسطة حسب خصائصه بالنسبة لعدد العمال، كما تم استفادة

مؤسسات الصناعة التقليدية من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات<sup>41</sup> وأصبح ينظر إليه كقطاع محرك مهم للمؤسسات المحدثّة لمناصب العمل والثروات بعدما كان ينظر إليه على أنه قطاع ثانوي ذو طابع فلكلوري وهنا أتفق مع الباحثة بن العمودي جليّة في دراستها " **استراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010** " حيث تعتبر قطاع الصناعة التقليدية له دور هام في تحقيق التنمية المستدامة، غير أن هلم يتم تجسيد كل الأهداف المسطرة لاعتبارات عديدة منها:

تجاوز 70% من العاملين عتبة 30 سنة ولا يمثلون إلا نسبة 3.21% من قطاع التشغيل في الجزائر مقابل 1.55% في سنة 2002 من اليد العاملة النشيطة في الجزائر بينما في معظم الدول تمثل من 10 إلى 20%.

ومن خلال إحصاء عدد الحرفيين سنة 2008 فإن مناصب العمل في هذا القطاع تقدر ب **306000** منصب عمل وتصبح **336600** منصب عمل سنة 2009.

• اعتبار وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع الصناعة التقليدية وعاء لإنشاء مناصب الشغل، حيث المخطط الخاص بترقية الشغل ومحاربة البطالة الذي بدأت عملية تجسيده في جوان 2008 يرتكز على تشجيع الاستثمارات المولدة لمناصب الشغل في هذا المجال تم القيام بمبادرات تهدف إلى تسهيل إنشاء وتمويل المؤسسات المصغرة على كافة التراب الوطني وتم انشاء قرارات هامة متمثلة في:

- تقليص أجال معالجة الملفات من طرف البنوك على شهرين وتسهيل الإجراءات المتعلقة بإنشاء المؤسسات.
- توسيع شبكة الوكالات المتخصصة بضمان عبر كامل التراب الوطني.
- إلزام الوكالات المتخصصة بضمان مرافقة أصحاب حاملي المشاريع.
- تكوين المرافقين والإطارات التابعين للوكالات البنكية أصحاب المشاريع.

<sup>41</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 13، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 جويلية 2012 يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 فبراير 2007، الذي يحدد مدونة نفقات وإيرادات حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق

الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 25.

كما كان لقطاع الصناعة التقليدية استفادة من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 من خلال امتيازات عديدة منها:

- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي من 2 إلى 5 سنوات لصالح المؤسسات التي توفر 5 مناصب عمل فما فوق.
- الإعفاء من الرسم على حسن التنفيذ بالنسبة للحرفيين والمؤسسات المصغرة التي تعني بإعادة تأهيل أو ترميم منشآت ثقافية.
- إنشاء صندوق الاستثمار على مستوى كل ولاية يرافق الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

- تخفيض الفائدة على القروض الممنوحة للشباب المقاول.
  - تخفيض في حصة المستخدم من الاشتراك في الضمان الاجتماعي لصالح المستخدمين الذين يبادرون بتوظيف الشباب طالبي العمل تصل إلى 16.5% عوض 34.5%.
- حيث تم إلى غاية 31 أكتوبر 2009 تمويل 12% من النشاطات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لصالح قطاع الصناعة التقليدية، وبالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة 8.4% من النشاطات الممولة.

أما بالنسبة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين يساهم في التكفل باحتياجات قطاع الصناعة التقليدية من اليد العاملة المؤهلة، وقد أدرج ضمن أولويات برنامجه إصلاح منظومة التكوين وضرورة إعادة الاعتبار للتكوين المتصل بمهن وحرف الصناعة التقليدية، حيث تكتسي هذه الأولوية التي تميز التكوين المهني في مجال تخصصات الصناعة التقليدية ثلاثة أبعاد اجتماعية، اقتصادية وثقافية مقارنة بالتخصصات الأخرى التي تتضمنها مدونة الشعب والتخصصات للقطاع حسب التالي:

- يرمي البعد الاجتماعي إلى تثمين الاندماج المهني والاجتماعي للشباب من خلال تلقينه المؤهلات بالنظر إلى القدرات المتوفرة في مجال الصناعة التقليدية.
- يتصل البعد الاقتصادي بالثروات التي تكتنزها الصناعة التقليدية وقدراتها على إنشاء مناصب عمل.



- يحمل البعد الثقافي معان كثيرة أهمها ضرورة الحفاظ على الموروث الحضاري والتقليدي وتمميته.

والتخصصات التي يوفرها قطاع التكوين المهني لقطاع الصناعة التقليدية مقدرة ب 47 تخصص من بين 300 تخصص توفره المؤسسات التكوينية، كما يتم ضمان التكوين بأنماطه المختلفة كنمط التكوين عن طريق التمهين، نمط التكوين الحضوري بكل مؤسسات التكوين.

• وقطاع وزارة السكن والعمران يدعم قطاع الصناعة التقليدية من خلال استفادته من برامج سكنية متنوعة، فحسب المعيار الدولي الذي يفيد أنه يتم خلق منصب عمل إلى منصب ونصف لإنجاز سكن واحد ، حيث قطاع العمران يضم 30000 مؤسسة مؤهلة ومصنفة في البناء كنشاط أساسي إلى غاية سنة 2009، بعد ما كان عددها 22000 مؤسسة سنة 2004 ، حيث تضم هذه المؤسسات أكثر من 16 حرفة يتم خلالها تشغيل **84000** متربص في هذه الحرف، في إطار الاتفاقية الممضاة بين وزارة السكن والعمران ووزارة التكوين المهني، ونفس الشيء بالنسبة لعملية تسوية البناءات يتم توفير مناصب عمل عديدة لإتمام اشغال البناءات بداية من سنة 2008 بقانون مطابقة البناءات.<sup>42</sup>

<sup>42</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 44، القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008، المتعلق بمطابقة البناءات وإتمام إنجازها ونصوصه التطبيقية. ص19.

## 2-2. تطور مناصب العمل حسب الجنس: قطاع الصناعة التقليدية من القطاعات التي يمكن

من توفير مناصب العمل لفئة الإناث، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 56: تطور إنشاء مناصب العمل حسب الجنس (1998-2015)

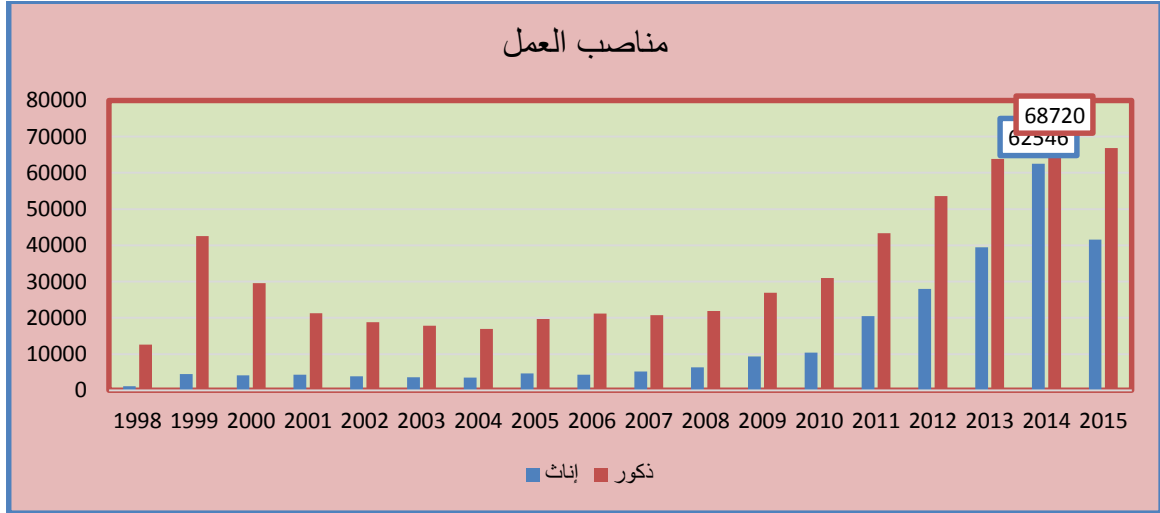
السنة	إناث	مناصب العمل	ذكور	مناصب العمل
1998	584	1168	6326	12652
1999	2255	4510	21257	42514
2000	2088	4176	14783	29566
2001	2151	4302	10637	21274
2002	1955	3910	9388	18776
2003	1786	3572	8891	17782
2004	1761	3522	8454	16908
2005	2322	4644	9817	19634
2006	2176	4352	10570	21140
2007	2605	5210	10364	20728
2008	3168	6336	10921	21842
2009	4692	9384	13454	26908
2010	5185	10370	15488	30976
2011	10221	20442	21691	43382
2012	14007	28014	26792	53584
2013	19727	39454	31936	63872
2014	31273	62546	34360	68720
2015	20781	41562	33409	66818

المصدر: اعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم 25

يعتبر إنشاء مناصب العمل وترقية النشاط الحرفي الرسمي أهم توجهات برامج الدعم ، حيث تشكل النساء الحرفيات في الوسط الريفي والحضري موردا رئيسيا في مجال تنمية فروع النشاط كالصناعة الغذائية ، السياحة، النسيج.

في إطار عملية تمويل الحرفيين ، قامت وكالة التعاون التقني الألماني بتطبيق برنامجها الخاص بدعم مقاولات الصناعة التقليدية والحرف التي تشغل أقل من 20 عاملا ، حيث تم بدأ العملية بولاية غرداية باختيار النساء الحرفيات اللواتي يمارسن نشاطهن في البيت ولديهن نشاط مستقر يولد دخلا لا يمكن الاستغناء عنه في أسرهن وبدونه يختل توازن هذه الأسر، حيث يتم الحصول على قروض بدون فائدة (القرض الحسن)، انطلقت هذه العملية نهاية 2008 ، حيث وصل عدد المشاركين 150 امرأة في نهاية 2009 ، وقد اختيرت عدة نشاطات منها: النسيج، الخياطة، إنتاج المواد الغذائية ، الحلاقة.

الشكل رقم 22: توزيع مناصب العمل في قطاع الصناعة التقليدية حسب الجنس (1998-2015)



المصدر: معطيات الجدول رقم 56

حيث نجد أن أكبر عدد من مناصب العمل لفئة الذكور اعتبارا انهم الذين يقومون بتوسيع نشاطاتهم أكثر من الإناث وبالتالي زيادة الحاجة لليد العاملة، إضافة لاستفادتهم ووصولهم على تمويلات على شكل قروض من هيئات الدعم المختلفة مع تحمل المخاطر الناجمة في حالة عدم نجاح مشاريعهم، وهم الذين يستطيعون تسويق منتوجاتهم سواء على المستوى المحلي مكان ممارسة النشاط أو على المستوى الخارجي، بينما النساء يفضلن ممارسة نشاطاتهن بطريقة بسيطة وعدم

الخوض في متاهات الحصول على قروض والبحث على أسواق لتسويق منتجاتهم ، خاصة أن معظمهم ربات بيوت لديهم ارتباطات عائلية تغنيهم عن هذه التعقيدات ، فيفضلن التعامل مع الطلب المحلي والبسيط.

### 2-3. تطور إنشاء مناصب العمل حسب الوسط:

تساهم الصناعة التقليدية في احداث مناصب عمل للشباب بامتيازات بسيطة واستعمال مواد محلية غير مكلفة مقارنة مع العديد من النشاطات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ومواد أولية مستوردة بالعملة الصعبة، حيث يمكن ممارستها بطريقة غير قارة<sup>43</sup> ، كما تساهم في تكثيف نشاطات في المناطق الريفية واستعمالها كمصدر دخل هام للعائلات إضافة لتلبية حاجياتهم الأساسية من السلع والخدمات (مثل ما ورد في مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة الصناعة التقليدية أفاق 2010). وفي السنوات الأخيرة مع تحسن الوضعية الأمنية بدأ حدوث نوع من الاستقرار في المناطق الريفية، خاصة مع استفادة أصحابها من برامج السكنات الريفية وجعلهم متمسكين بأراضيهم، مما يستوجب ممارسة نشاطات يومية تتماشى مع خصوصيات مناطقهم واستغلال المواد الأولية المتوفرة لديهم لتلبية لحاجاتهم اليومية، إضافة لحصولهم على دخل إضافي، كما لا ننسى المحافظة على عاداتهم وتقاليدهم المحلية، فكل هذا يوفر مناصب عمل لدى أفراد العائلة يتوارثها الأجيال، كما نجد مناطق تتميز بممارسة نشاط واحد من طرف سكانها يتم التعامل معهم من مختلف مناطق الوطن وقد تمتد لدول في الخارج، حيث يعتبر نشاط الحلي والمجوهرات يميز منطقة الأوراس خاصة منها ولاية باتنة الذي يتم تسويقه لكل المناطق و نشاط النحاس يميز ولاية قسنطينة.

وبالنسبة للوسطين الريفي والحضري يتم توفير مناصب أكبر في الوسط الحضري، وهذا راجع للكثافة السكانية الكبيرة في لمناطق الحضرية، كما هناك تأثير للأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر جعلت أعداد كبيرة يفرون من مناطقهم نحو المدن الكبيرة خوفا من الإرهاب، وبالتالي توجههم

<sup>43</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 66، مرسوم تنفيذي رقم: 93-237 مؤرخ في 10 أكتوبر 1993، يتعلق بممارسة النشاطات التجارية والحرفية المهنية غير القارة، ص4.

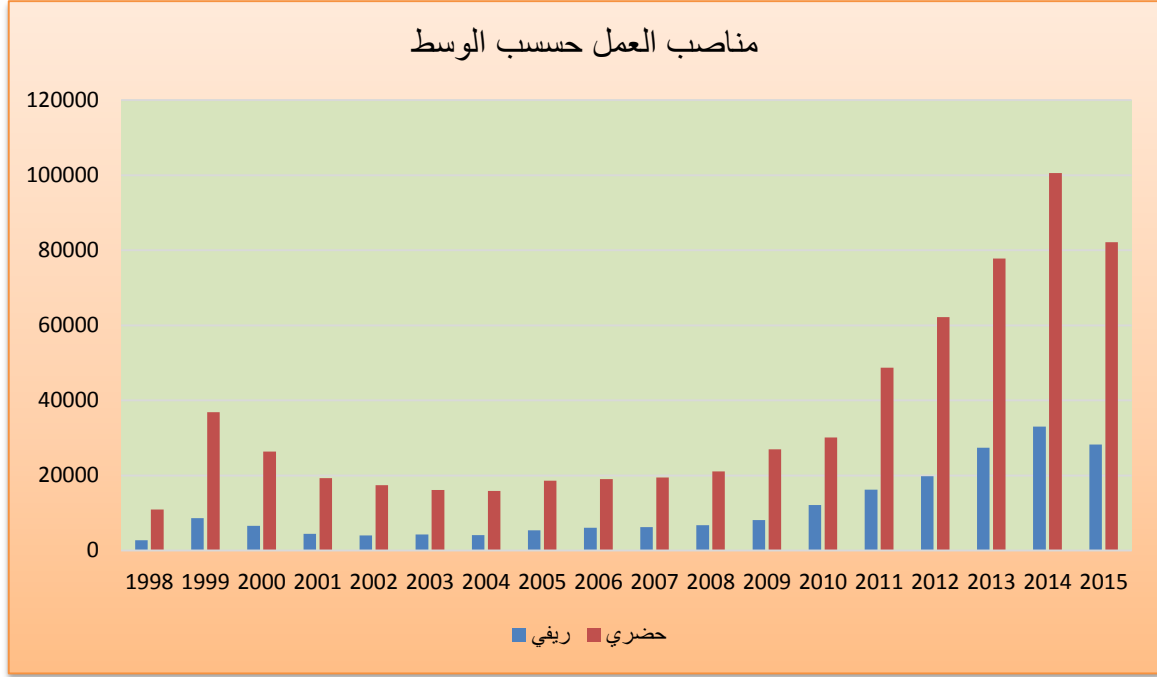
لممارسة نشاطات أخرى كالقطاع الحكومي أو العمل في ورشات البناء ومصانع لضمان دخل ثابت ومستمر مع الاستفادة من مزايا الضمان الاجتماعي.

جدول رقم 57: تطور إنشاء مناصب العمل حسب الوسط (1998-2015)

إنشاء مناصب عمل		إنشاء نشاطات الصناعة التقليدية		السنة
حضري	ريفي	حضري	ريفي	
10988	2752	5494	1376	1998
36880	8650	18440	4325	1999
26408	6620	13204	3310	2000
19302	4454	9651	2227	2001
17468	4084	8734	2042	2002
16158	4340	8079	2170	2003
15898	4104	7949	2052	2004
18632	5424	9316	2712	2005
19030	6050	9515	3025	2006
19468	6260	9734	3130	2007
21130	6760	10565	3380	2008
26962	8162	13481	4081	2009
30172	12150	15086	6075	2010
48702	16236	24351	8118	2011
62230	19804	31115	9902	2012
77832	27426	38916	13713	2013
100598	32998	50299	16499	2014
82200	28226	41100	14113	2015

المصدر: اعداد الباحث بناء على معطيات الملحق رقم 22

## الشكل رقم 23: تطور إنشاء مناصب العمل حسب الوسط (1998-2015)



المصدر: معطيات الجدول رقم 57

من خلال ما سبق فإن قطاع الصناعة التقليدية يعمل على توفير مناصب عمل حتى في الوسط الريفي الذي تعجز قطاعات عديدة في توفير فيه مناصب عمل تمس مختلف الفئات العمرية او بالنسبة للجنس، وهذا كله راجع لخصوصية نشاطات الصناعة التقليدية التي تتميز بسهولة ممارستها ونقص تكاليف الاستثمار فيها ، كما نجد في معظم المناطق الريفية تمارس نشاطات الصناعة التقليدية بشكل جماعي وغالبا تكون نشاطات أسرية تشتهر بها عائلة معينة ، وهنا اتفق مع الباحث بن عيسى محمد المهدي في دراسته بعنوان استراتيجية تنمية المؤسسات الحرفية في الجزائر " الذي بين نموذج عن ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية بشكل جماعي يعمل على تسهيل حل المشاكل وتمثيل الحرفيين أمام الهيئات المختلفة ، واستفادتهم من أكبر نسبة من المزايا.

## ثالثاً-مزايا وعراقيل قطاع السياحة والصناعة التقليدية

## 1. قطاع السياحة:

## 1-1 - المزايا:

من اجل تشجيع تطوير قطاع السياحة الذي يعتبر مصدرا للعملة الصعبة، تم وضع قوانين تحفيزية مالية للقطاع من خلال العديد من الإعفاءات في هذا المجال، من بينها التحفيزات الخاصة بالاستثمار السياحي، وتختلف التحفيزات التشريعية التي تمنح للمستثمر السياحي حسب مراحل انشاء المشروع السياحي، فهناك تحفيزات تمنح في مرحلة الإنجاز وأخرى في مرحلة الاستغلال، وهو ما سيتم الإشارة إليه فيما يلي:

## ا. التحفيزات الممنوحة في مرحلة الإنجاز:

يستفيد المستثمر في مرحلة الإنجاز من المزايا التالية:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المتحصل عليها محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار السياحي.
- إعفاء المستثمر السياحي من دفع حق نقل الملكية المنصوص عليه بموجب المادة 252 من قانون التسجيل بالنسبة للمؤسسات السياحية الوطنية الخاصة المنشأة في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول في المجال السياحي (المادة 272 مكرر 2 من قانون التسجيل)، بالإضافة إلى الرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار السياحي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية والموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجاري السنوي المحدد من قبل مصالح الأملاك الدولية خلال فترة إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار السياحي ابتداء من تاريخ الاقتناء.

#### ب. التحفيزات الممنوحة في مرحلة الاستغلال:

بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة 03 سنوات يستفيد المستثمر السياحي من المزايا التالية<sup>44</sup>:

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني، حيث لا يحسب ضمن رقم الأعمال المعتمد كقاعدة للرسم على المبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحمامات والإطعام المصنف والأسفار (المادة 220-7 من قانون الضرائب المباشرة والغير مباشرة).

- تخفيض نسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجاري السنوي المحدد من قبل مصالح أملاك الدولة.

- في مجال الرسم على القيمة المضافة، يتم تطبيق وصورة انتقالية إلى غاية 31 ديسمبر 2019، المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة لفائدة الخدمات المتعلقة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات والأسفار وتأجير مركبات النقل السياحي. (المادة 42 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009)

وعندما يتعلق الأمر بالاستثمار السياحي في مناطق الجنوب والهضاب العليا، فإن المستثمر السياحي زيادة على استفادته من المزايا السابقة الذكر في مرحلة الإنجاز، فإنه يتمتع المستثمر بالمزايا التالية:

<sup>44</sup> دواق سميرة، الاستثمار الأجنبي ركيزة أساسية للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الأول حول: آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة، يومي 30-31 أكتوبر 2017 بالمركز الجامعي بريكمة.



- تتكفل الدولة كلياً أو جزئياً بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد أن يتم تقييمها من طرف الوكالة؛
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجاري السنوي المحدد من قبل أملاك الدولة بعنوان مسح الأراضي وهذا من خلال دفع دينار رمزي للمتر المربع خلال فترة 10 سنوات، وترتفع هذه الفترة إلى 50% من مبلغ استفاضة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب والهضاب العليا.
- تسهيل عمليات إنشاء وكالة سياحة وأسفار بتعديل الشروط اللازمة لذلك، بتخفيض سنوات الخبرة المطلوبة لسنة واحدة فقط مع شهادة جامعية.<sup>45</sup>

## 1-2 العراقيل:

- تعد العوائق الاقتصادية ذات أهمية لا تقل عن المعوقات القانونية والإدارية، وهي تتمثل فيما يلي:
- مشكلة تمويل الاستثمارات السياحية: وهذا راجع بالأساس إلى غياب المؤسسات المالية والبنكية المخصصة لدعم الاستثمارات السياحية.
- ضعف الحوافز الموجهة نحو الاستثمارات السياحية: حيث نجد أن قانون الاستثمار الجزائري يمنح الامتيازات خاصة الضريبية منها لكل القطاعات دون تحديد قطاع بعينه خاصة وأن القطاع السياحي يحتاج معاملة خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، فمثلاً: تعمل تونس على عكس الجزائر على منح الحوافز الضريبية إلى المشاريع السياحية التابعة للقطاع الخاص.
- اعتبار النظام البنكي الجزائري غير فعال وغير قادر على تلبية متطلبات الاستثمار، وبالتالي أصبح هذا النظام يشكل حاجز حيول دون جدوى الاستثمار.
- تعتبر كذلك النسبة المخصصة في الشراكات بين الجزائر والشريك الأجنبي 51% مقابل 49%، من العوامل الطارئة للاستثمار الأجنبي.

<sup>45</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 30، مرسوم تنفيذي رقم 17-161 مؤرخ في 15 ماي 2017، يحدد شروط إنشاء

وكالات السياحة والأسفار وكيفيات استغلالها، ص5.

بالإضافة للعوائق السابقة الذكر نذكر بعض العوائق على سبيل الذكر لا الحصر كون العوائق التي تحول دون النهوض بالاستثمار في هذا القطاع عديدة:

- **غياب الثقافة السياحية:** تعتبر هي الأخرى من المشاكل المؤثرة سلبا على القطاع السياحي، بسبب تردي خدمات الضيافة والاستقبال، فضلا عن غياب دور المتجمع المدني والمنظمات السياحية في نشر الثقافة السياحية لدى المواطن الجزائري.

- **ضعف التكامل المؤسسي:** يعتبر هذا الأخير من بين التحديات التي تواجه القطاع السياحي وتؤثر بشكل سلبي على قضية الاستثمار، إذ نلاحظ على الرغم من كل التعديلات التي لحقت على هذا القطاع في إطار تنظيم وتنسيق عمله، إلا أن المؤسسات بقت مجرد هياكل شكلية لم تحقق أهدافها المسطرة في هذا السياق بسبب ضعف الاتصال بين مؤسسات القطاع<sup>46</sup>.

- **مشكلة التنقل والمواصلات:** الأمر الذي تسبب في عزلة الكثير من المناطق السياحية.

- **ضعف التسويق:** نلاحظ بأن الواقع السياحي في الجزائر يعاني من نقص شديد في طرق التسويق للجزائر كواجهة سياحية، على العكس مثال: الحكومة التركية والمصرية التي تولي اهتمام لقطاع السياحة والاستثمار فيه فتسعى جاهدة للترويج لدولهم كواجهة سياحية وقد لاحظنا كيف أصبحت تركيا الواجهة السياحية الأولى للكثيرين منهم الجزائريين، فضلا عن غياب الأنشطة الإعلامية كالمشاركة في الصالونات والمعارض في الخارج هذا الذي يلعب دور كبير في النهوض بالقطاع السياحي وتنميته بالشكل الذي يجعل الجزائر وجهة سياحية للكثيرين.

### العوائق الاجتماعية والثقافية:

وتتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي<sup>47</sup>:

<sup>46</sup> سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية دراسة حالة: بنك الجزائر الخارجي-وكالة جيجل-، رسالة ماجستير

غير منشورة ف العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005، ص. 12.

<sup>47</sup> عادل زيتوني، الاستثمار السياحي في الجزائر: بين الواقع والمأمول، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الأول حول:

آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة، يومي 30-31 أكتوبر 2017 بالمركز الجامعي بركة،

- قصور في الوعي لدى أصحاب المشروعات الاستثمارية في المجال السياحي بطبيعة الناس وثقافتهم.
- عدم الاهتمام بالصناعات البيئية التقليدية التي تمثل عنصر جذب هام للسائحين.
- عدم وجود نشرات وكتيبات تبرز مختلف الخصائص البشرية والتراثية إلى جانب المقومات الطبيعية والاقتصادية في مناطق الجذب السياحي خصوصا المناطق ذات الثقافات الفرعية مثل مناطق واد ميزاب وجنات والطاسيلي والهقار ومنطقة الأوراس والقبائل.
- قلة أو عدم استخدام منتجات البيئة كعناصر ثقافية مادية عند تأثيث القرى والمنتجعات السياحية.

## 2. قطاع الصناعة التقليدية:

### 2-1- الامتيازات:

حسب مضمون الأمر رقم 01/96 يستفيد الحرفي من امتيازات متمثلة في :

- يتم إشراك الحرفيين وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف بقوة القانون، في مختلف النشاطات التي تنظمها غرفة الصناعة التقليدية والحرف التابعة لموقع مقرهم القانوني.

- يستفيد الحرفيون وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف، وخاصة أولئك الذين يمارسون نشاطهم في الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية، من امتيازات مرتبطة في مجال الجباية والقرض والتمويل والتكوين.

- تدعم الدولة وتتخذ كل التدابير التشجيعية لوضع الهياكل والشبكات الخاصة التي تسمح لتنظيمات الصناعة التقليدية والحرف، بتنظيم تمويلها بنفسها بالمواد الأولية والتجهيزات والأدوات.

- يستفيد الحرفيون وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف من اقتناء قطع أرضية في حدود تواجد مناطق النشاطات المهياة.

- تنشأ جوائز سنوية للصناعة التقليدية والحرف.

- اءفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشر سنوات لفائدة الحرفيين التقليديين والأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا (المادة 13 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة).

- الاستفادة من الامتيازات الجبائية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع الذين يمارسون نشاطا حرفيا في إطار الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر والصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

- الاعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة بالنسبة للحرفيين التقليديين الذين يمارسون نشاطا فنيا<sup>48</sup>

<sup>48</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد، مرسوم تنفيذي رقم 09- 428 مؤرخ في 30 ديسمبر 2009، يتضمن تحديد الأحكام

الخاصة باءكتتاب دفتر الشروط من طرف الحرفيين التقليديين وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا المعفيين م الضريبة

الجزافية الوحيدة

- دعم الحرفيين الذين يمارسون نشاطا تقليديا فنا خاصة في المناطق الريفية، وتعطى الأولوية للنشاطات الآيلة للزوال.

## 2-2-العراقيل:

بالرغم من الامتيازات التي يتم توفيرها تبقى عدة عراقيل يعاني منها الحرفيين، والمتمثلة في:<sup>49</sup>

- بشأن الضرائب: تم إعفاء الحرفيين من الضريبة بالنسبة لمجال الصناعة التقليدية الفنية حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2008، في حين يبقى مجال الصناعة التقليدية للخدمات، ومجال الصناعة التقليدية لإنتاج المواد يعاني من الأعباء الثقيلة للضرائب.
- بشأن شهادة التأهيل: مصالح الضرائب المحلية لا تأخذ بعين الاعتبار بشهادة التأهيل المسلمة من طرف غرفة الصناعة التقليدية والحرف والخاصة ببعض النشاطات الحرفية.
- ارتفاع نسبة الاشتراكات في صناديق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.
- صعوبة الحصول على التصاريح الخاصة بالنشاطات المصنفة من طرف البلديات.
- صعوبة تسويق المنتج الصناعة التقليدية بسبب المنافسة غير الشرعية للمنتج الأجنبي والسوق الموازية.
- عدم إدراج قطاع الصناعة التقليدية والحرف كأولوية تنمية ضمن السياسات الاقتصادية الإصلاحية للبلاد وكذا ضعف التشريعات والقوانين الموضوعة لدعمه.

## 2-3-أفاق قطاع الصناعة التقليدية:

- قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سابقا بوضع عدة أفاق والسعي لتحقيقها من أجل النهوض بقطاع الصناعة التقليدية، اهمها :
- توفير المادة الأولية وجعلها في متناول الحرفيين.
  - تسهيل تنقلات الحرفيين بسلعهم فيما يخص الحواجز الأمنية.
  - الاستمرار في تخفيض حقوق الدمغ من أجل القضاء على التهرب الضريبي (نشاط الحلبي).
  - توسيع التخفيض في الضرائب إلى مجالات الصناعة التقليدية الأخرى.

<sup>49</sup> مديرية السياحة والصناعة التقليدية، تقارير دورية، 2011-2016.

- تسوية وضعية الحرفيين المزاولين لنشاطات غير قانونية بسبب شهادة التأهيل.
- توفير المادة الأولية بالنسبة للذهب على مستوى البنوك.
- توسيع المجال أمام الحرفيين للمشاركة في المناقصات والحصول على الصفقات العمومية.
- العمل على تسويق منتجات الصناعة التقليدية وبعث عمليات التصدير.

## خاتمة الفصل

من خلال التطرق للتشغيل في قطاع السياحة والصناعة التقليدية تبين أنه قطاع فعال وله دور في تحقيق التنمية كما تم التوصل إليه من طرف الدراسات السابقة الذكر، ولكن يبقى هذا القطاع لا يستغل حسب الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها الجزائر، وقطاع السياح يوفر يد عاملة تمتد لعدة قطاعات، اما بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية فهو يوفر مناصب مختلفة تمس كل الشرائح سواء ذكور أو إناث، الوسط الحضر والريفي، وهو يساهم من التخفيض من النزوح الريفي وترقية المناطق النائية.

# الخاتمة



## قطاع السياحة

مما سبق دراسته فإن السياحة ظاهرة إنسانية، نشاط اقتصادي واجتماعي يمثل قوى فاعلة ومؤثرة في حياة المجتمعات، إضافة لكونه قطاع متكامل مع العديد من القطاعات كالفلاحة والصناعة والخدمات والتجارة، وأصبحت لها أهمية في حياة الأفراد والدولة ككل، كما انها نشاط له أثاره ونتائج الإيجابية والسلبية، لذلك لا بد من التخطيط لهذا القطاع وتفعيله للاستفادة منه.

بعد الاستقلال مباشرة كانت الجزائر تعاني من ركود اقتصادي، انعدام الهياكل الاقتصادية، قلة مناصب العمل المتاحة، بطالة مرتفعة في أوساط أغلب الفئات الاجتماعية للسكان، وكون النشاط السياحي يعتمد على العمل البشري بالدرجة الأولى فكان من بين أهداف التنمية السياحية هو تحقيق مناصب عمل جديدة في الوحدات السياحية المقرر أنشاؤها من أجل امتصاص جزء من البطالة حيث تم اعداد اهداف في نصوص الميثاق السياحي متمثلة في:

- تحسين وتهيئة الظروف المالية والإدارية والإعلامية اللازمة لجذب السواح.
- تخفيض أسعار الخدمات السياحية والفندقية.
- تنظيم حركة التنقل وتطويره.

كما ان توجهات الميثاق السياحي تركزت حول الإسراع في اصلاح وتوسيع الفنادق السياحية الموجودة واتخذت الوزارة الوصية جملة من الإجراءات هي:

- اختيار الفنادق والمطاعم ذات الطابع السياحي.
- اصلاح كل المرافق المخصصة للعطل عبر الشواطئ.
- انشاء الفنادق السياحية الضخمة التي تتوزع عبر مختلف المناطق الشاطئية، الحمامات المعدنية كل هذه الإجراءات كانت تهدف لإحداث مناصب عمل أولاً وكذا الدعم بالعملية الصعبة، حيث نجد ان الاهتمام بالصناعة الفندقية في الجزائر كان قديماً منذ استقلالها، غير أن تلك المركبات الضخمة لم يتم الاهتمام بها وإعادة تهيئتها، حيث جزء منها تم بيعه في المزاد العلني، والباقي بقي على حالته المتدهورة.

حيث تم تسليط الضوء على الإمكانيات الفندقية المتواجدة بالجزائر، والتي تميزت بالتنوع سواء حسب التصنيف (من التصنيف الأول إلى التصنيف الخامس)، أو حسب مناطق تواجدها (جبلية،

## الخاتمة

حموية، حضرية، صحراوية، شاطئية)، وكل هذا التنوع نتيجة الإمكانيات السياحية المتنوعة والموزعة بين مناطق البلاد في الشمال والجنوب، والوسط والشرق والغرب، وكذلك الشريط الساحلي الكبير، والصحراء الشاسعة، والسلاسل الجبلية. كل هذه العوامل وغيرها تمكن قطاع السياحة في الجزائر بأن يتميز، ومنه صناعة الفنادق باعتبارها الأساس الذي تقوم عليه السياحة.

كما تقوم السياحة على مقومات البلد بمختلف أنواعها الطبيعية، الثقافية والتاريخية، التي تجعلها تتجح وتحقق أهدافها، فهي تتأثر وتؤثر على نشاط الإنتاج، الاستهلاك، الموانئ، البنوك، التجارة، مختلف الخدمات المكملة، إضافة لتوزيع مشاريع سياحية وإنشائها في مناطق سياحية مختلفة خاصة ما يتعلق بالبرامج المدمجة في مخطط التهيئة السياحية، وإنشاء مناطق للتوسع السياحي، تعمل على تميمتها وتمسك سكانها بمناطقهم، الشيء الذي يوفر مناصب عمل عديدة في مناطق فقيرة ومعزولة فتساهم في التخفيض من البطالة وتحسين مستويات المعيشة لسكانها.

وتمثل السياحة زيادة على تشغيلها أعداد كبيرة ومكثفة من اليد العاملة في المناصب المباشرة والغير مباشرة وسيلة فعالة لإدماج عدد كبير من الشباب البطال في الحياة الاجتماعية والمهنية، كما تساهم في تثبيت السكان والحد من نزوح السكان خاصة من الداخل نحو الساحل.

وقد قررت الجزائر إعطاء السياحة بعدا في مستوى قدراتها ومؤهلاتها، حيث تقوم بمراقبة وتأطير القوى السياحية الوطنية إدماجها في الشبكات التجارية للسياحة العالمية من خلال بعث وجهة الجزائر كوجهة سياحية مرجعية على الصعيد الدولي، وتحديد مسعى منظم يسمح بمد النشاط السياحي بالرؤيا والنظرة الضرورية لتكريس اقتصاد سياحي بديل للموارد الغير متجددة كالمحروقات، وتندرج السياسة السياحية الجديدة على تثمين المناطق والأقاليم بالاعتماد على مؤهلات وعلى أنشطتها، مع تجنيد كل الأطراف الفاعلة، حيث تستهدف تحقيق ثلاثة أهداف كبرى:

- تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثماري.
- توسيع الأثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى كالزراعة، الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة والتشغيل،
- المساعدة على عمليات المبادلة والانفتاح على الصعيد الوطني والدولي.

## الخاتمة

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن:

- المشكلة الرئيسية التي يعاني منها القطاع والتي أثرت في مساره التنموي هي عدم استقرار القطاع حيث يتم القيام بإدخال تغييرات عليه بصفة مستمرة، فكل مرة عند القيام بالتعديلات الحكومية فهو القطاع الذي يمس التغيير في هيكلته وزارته الشيء الذي يؤدي تغيير المسؤولين على القطاع وبالتالي القيام بتعديل القوانين وطريقة العمل والطاقم الإداري، كما أنه لا يتم الاستمرار في تطبيق البرامج القديمة بل يتم إلغاؤها ووضع برامج تساعدهم وعلى مقاسهم حتى ولو كانت البرامج القديمة تقدمت بنسب مقبولة.
- زيادة عدد الفنادق بزيادة طاقة استيعابها، يصاحبه زيادة في عدد مناصب العمل" فقد ثبتت صحتها حيث الزيادات التي عرفتتها المؤسسات الفندقية في تعدادها وطاقة استيعابها أدى بالضرورة إلى الحاجة ليد عاملة إضافية لتسييرها وتلبيه مختلف حاجات الزبائن.
- نوعية الفنادق له علاقة بعدد مناصب العمل التي يمكن توفيرها" فوجد الفنادق الموجودة في المناطق الحضرية توفر أكبر نسبة المقدر ب 60% تليها الفنادق الموجودة في مناطق الشواطئ بنسبة تقدر ب 30%، وأخيرا الفنادق الموجودة في المناطق الجبلية بقيمة 2%، وهذا راجع لطلبات الزبائن وتوجهاتهم والغرض من الزيارات لهذه المناطق.
- يتم توفير مناصب العمل في المؤسسات الفندقية لكن تبقى غير كافية حسب الطريقة المتعارف عليها والتي تنص على توفير كل منصب عمل عند إنشاء سريرين، يؤدي لضعف مساهمة القطاع السياحي في تدعيم الاقتصاد الوطني بفرص العمل فقد بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة من حجم العمالة 5.1% بينما تونس 15.1% والمغرب 12.2% خلال احصائيات 2010.
- عدم وجود طاقات إيواء كافية وتوزيعها مرتكز على المنتج الحضري بنسبة 51% يليه منتج الشاطئ بنسبة 30% بينما باقي المنتجات ضعيفة.
- بقاء النصوص القانونية التي تسيير قطاع الفنادق سارية المفعول ولم يتم تحيينها لتتماشى مع مختلف التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها قطاع السياحة على المستوى العالمي.
- عدم كفاية الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الفندقية، خاصة في بعض المناطق التي يزيد عليها الطلب السياحي.

## الخاتمة

- يبقى مستوى الخدمات في المؤسسات الفندقية في الجزائر بعيدا عن مستوى الخدمات في الفنادق العالمية، ومقارنة بالدول الشقيقة كتونس، والمغرب، مع ارتفاع أسعارها، الشيء الذي يؤثر على تخفيض الطلب عليها وبالتالي تخفيض اليد العاملة.
- مساهمة القطاع السياحي في النشاط الاقتصادي بالجزائر ضعيفة لا ترقى إلى المستوى المطلوب رغم الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر مثل ما اشارت إليه مختلف الدراسات السابقة وكذا الجهود التي تبذلها الدولة في هذا المجال حيث يواجه القطاع السياحي الكثير من المعوقات، منها قلة الاستثمار وضعف البيئة التحتية وجمود التشريعات.
- ركزت الجزائر في الآونة الأخيرة على استغلال العوائد النفطية لإقامة بنى تحتية جديدة وتجديد البنى التحتية القديمة (بناء مدارس، الجامعات، تعبيد الطرق الوطنية والولائية بناء السكنات)، إلا أن هذه البنى وإن كانت ضرورية فإنها لا تكفي وحدها لخلق التنمية في البلاد فيجب الاهتمام بالقطاعات خاصة التي مازالت موارد خامة كالقطاع السياحي.
- تتوفر الجزائر على مقومات كبيرة في الميدان السياحي خاصة منها الطبيعية بمختلف أشكالها التي من الممكن أن توفر مناصب عمل عديدة، إلا ان استغلال هذه الإمكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته عملية ترقية القطاع عكس ما قامت به تونس والمغرب.
- تنمية القطاع السياحي في الجزائر يتطلب تظافر كل الجهود سواء من طرف الدولة، المتعاملين الاقتصاديين، المجتمع المدني والجمعيات المتخصصة، وهذا ما يؤدي لخلق فرص عمل عديدة مباشرة أو غير مباشرة.

## الاقتراحات والتوصيات

- من اجل توفير مناصب عمل وانشائها بصفة مستمرة تتطلب ترقية القطاع والدفع به نحو مسايرة التغيرات الحاصلة في القطاع السياحي على المستوى العالمي، كل هذه الأهداف للوصول اليها لابد من:
- فتح الأبواب أمام الاستثمار المحلي الخاص بتطوير الهياكل القاعدية الضرورية للتطور السياحي في الجزائر، خصوصا مع تقديرات المنظمة العالمية للسياحة بأن المستوى العالمي

## الخاتمة

- يشهد نمو سياحي له أهمية، وهذا لتفادي تسرب المداخيل نحو الخارج ومن جهة أخرى الحفاظ على الطابع المحلي المميز بكل ما يحمل من إرث وتقاليد وعادات للمجتمع الجزائري.
- ادخال التعديلات الضرورية على الخدمات السياحية لتتماشى مع المعايير العالمية دون اهمال الخصائص المحلية التي تميزها عن الخدمات السياحية المنافسة، وكذا توسيع تشكيلة هذه الخدمات لاحتواء الجزائر على مقومات سياحية معتبرة، مثل الرياضات الشتوية والمائية وكذا الرحلات الجماعية للمناطق التاريخية والأثرية.
  - ضرورة إعادة النظر في تعديل القوانين الخاصة بتسيير وتصنيف المؤسسات الفندقية خاصة المعايير المعتمدة في عملية التصنيف، والتي أصبح بعضها لا يتماشى مع مختلف التغيرات، تحديدا التكنولوجية الحديثة منها.
  - القيام بتسهيلات من أجل إنشاء الفنادق في المناطق غير الحضرية سيما الجبلية منها، من أجل التوجه نحو السياحة الجبلية التي يمكن ترقيتها في بلادنا مع وجود سلاسل جبلية عديدة، وكذلك الغابات الشاسعة.
  - تشجيع وجذب رؤوس أموال لإقامة مرافق سياحية عملاقة ذات خدمات راقية وعالية الدرجة.
  - فتح مؤسسات تعليمية جديدة موزعة على مختلف المناطق، لتوفير وتأهيل العاملين في قطاع السياحة.
  - تدعيم المنظومة القانونية والتشريعية، والنظر في القوانين التي أصبحت لا تساير التغيرات الحاصلة في القطاع السياحي، حتى تلغي الحواجز وتقدم كل التسهيلات لممارسي قطاع السياحة.
  - تنمية الصناعات التقليدية خاصة الصناعة التقليدية الفنية، التي ترتبط بصناعة السياحة، باعتبارها عوامل جذب السياح.
  - حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر، وتقديم امتيازات وتحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي، بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في القطاع السياحي.
  - القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري وتتنوع مصادر التمويل، والتقليل من الإجراءات الإدارية لإنشاء المشاريع وعملية الاستثمار.

## الخاتمة

- ترقية التعاون بين سياسات قطاعي النقل والسياحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية في حركة السياح عبر الحدود.
- ترقية وتطوير التعليم الموجه نحو السياحة، على اعتبار أن ذلك سيغير المفاهيم المتعلقة بالسياحة في أذهان الناس ورفع الوعي بالفرص والتحديات التي ينطوي عليها القطاع، وينبغي أن يرافق ذلك استغلال فعال لوسائل الإعلام لجميع التسهيلات الترويجية والتسويقية للسياحة في الجزائر وفرص الاستثمار فيها والتسهيلات المتوفرة.
- تنويع المنتجات السياحية من خلال تفعيل البرامج الاجتماعية والنشاطات التقليدية التي يشارك فيها السكان المحليون.
- الحرص على توفير وتأهيل وتدريب الموارد البشرية الذي يحتاج إليه القطاع السياحي تأهيلا يتماشى مع متطلبات الصناعة السياحية العالمية المستدامة؛
- استغلال كل المواقع السياحية والأثرية والحفاظ على صيانتها لضمان وجودها باعتبارها مصدر الجذب السياحي.
- إدراج خطة التنمية السياحية ضمن الخطة القومية الشاملة للتنمية، مع مرافقتها بترسانة قانونية وبنكية مالية محكمة تشجع وتسهل على الاستثمار السياحي في القطاعين العام والخاص، المحلي والأجنبي؛
- القيام بدراسة حقيقية وفعالة للسوق السياحي المحلي والعالمي، بغرض التعرف على نوعية السياح وتغطية متطلباتهم ورغباتهم لتقديم أفضل الخدمات وأفضل صناعة سياحية يرغبون فيها، وتدريب اليد العاملة القائمة على ذلك.
- توفير شبكة واسعة وكبيرة من الهياكل القاعدية السياحية كالفنادق وأماكن الإيواء التي يجب أن تتناسب مع مختلف طبقات المجتمع تجيب وتلبي طلباتهم ورغباتهم.
- ضرورة التطبيق الفعلي لبرنامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من خلال احترام مدة الإنجاز للمشاريع السياحية وفق الآجال المحددة، مع فرض رقابة صارمة على الهيئات المسؤولة عن تنفيذ هذه المشاريع؛
- العمل على تشجيع السياحة الداخلية في الجزائر من خلال تذليل المعوقات وسن تشريعات وقوانين واضحة للتطبيق وترقية ودعم الاستثمار في القطاع السياحي، باعتبارها أحسن نوع يمكن تربيته في وقت قصير مثل ما قامت به الصين، وبترقيتها تعمل على ترقية السياحة الخارجية.
- تحسين مناخ الاستثمار وتوفير كل الشروط الأساسية السياسية، التنظيمية، الاقتصادية والاجتماعية، بالشكل الذي يساعد على جذب الاستثمار السياحي.
- لابد على الدولة الجزائرية الاهتمام بالتسويق والترويج لوجهة الجزائر السياحية والمنتج السياحي الجزائري، وهو الذي يلعب دورا كبيرا في عملية الجذب السياحي، وذلك بالاستغلال الأمثل لوسائل

## الخاتمة

الإعلام الجديدة والتركيز على التسويق الإلكتروني، مع ضرورة تطوير وتحسين الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة والصناعات التقليدية، وذلك بتوفير جميع المعلومات عن الجوائز ومقوماتها السياحية وكذا تحفيزات الاستثمار والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين، من أجل تشجيع المستثمرين وجذبهم للاستثمار في المجال السياحي بالبلد.

- نشر الوعي السياحي بواسطة وسائل الإعلام المختلفة بما فيها الوسائل الجديدة مثل الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، بهدف نشر السلوك الجماهيري السليم الذي يتفق مع متطلبات الترويج السياحي وحسن استقبال السائحين ومعاملتهم، وكذا لابد من إدخال برامج تعليمية في المدارس تعمل على غرس ثقافة خدمة السائح.
- تسهيل مهام الباحثين والمخططين السياحيين من خلال توفير قاعدة بيانات خاصة بالإحصاءات السياحية اللازمة للدراسات.

### قطاع الصناعة التقليدية

تخلص الدراسة على ان قطاع الصناعة التقليدية له دور كبير في التنمية من خلال خلق مناصب العمل التي يوفرها، والتي تمس عدد كبير من شرائح المجتمع باختلاف الجنس ومناطقهم سواء حضرية أو ريفية، وهذا راجع لبساطة عملية إنشاء نشاطات الصناعة التقليدية وعدم الحاجة لرأس مال كبير مع إمكانية ممارسته في كل المناطق، بالإضافة إلى ذلك فإن القطاع يعاني من عراقيل تعمل على تسرب الحرفيين نحو نشاطات أخرى كالوظائف العمومي وشطبهم من سجل الصناعة التقليدية.

تمثل الصناعة التقليدية والحرف بالنسبة لعدد من الدول المتقدمة محور أساسي للتنمية الاقتصادية وسجل القطاع في الجزائر اهتماما، خاصة عندما كان تابعا لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، حيث استفاد من الدعم والإصلاحات، وتعتبر الوزارة أن الصناعة التقليدية و الحرف تمتلك مزايا ومؤهلات تسمح لها في المستقبل من مضاعفة قدراتها التشغيلية التي قدرت سنة 2008 بـ **306000** منصب شغل، لتصل **960359** منصب شغل سنة 2020 و تصل **1546668** منصب شغل خلال 2025، وبنيت هذه التطلعات على جملة النتائج التي تحققت بعد الإصلاحات التي عرفها القطاع ، وكذا القدرات الموجودة على مستوى مختلف مجالات وقطاعات الصناعة التقليدية والحرف ، ومن أجل تحقيق هذه الطموحات من الضروري رفع العراقيل التي تكبح نمو القطاع وتعرقل اندماجه الكلي في ديناميكية التنمية الوطنية، كما انه من الضروري تقديم لفاعلي ومؤسسات القطاع أدوات جديدة لتحسين إجراءات الدعم الموجودة حاليا لاسيما في

## الخاتمة

مجالات الدعم والمرافقة وترقية الشراكة والتمويل والتكوين في الحرف وتنظيم الحرفيين في جمعيات مهنية وتقنيات إدارة العمال.

وبالنسبة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يمنح لقطاع الصناعة التقليدية إمكانات كبيرة لتطوير الأنشطة الحرفية، ويوفر له إطارا واعدة للاستثمار خصوصا في مجال المنتجات الأصيلة ذات النوعية الرفيعة التي تشكل السياحة سوقها الرائجة، وأبعادها التراثية والثقافية والبيئية.

كذلك أقطاب الامتياز الصناعية التي بدأت في الظهور في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية التي تعتبر مصدر لإنشاء مؤسسات الصناعة التقليدية بالاعتماد على مبدأ المناولة، وكذا بالنسبة للسياسة التنموية الريفية تزود القطاع بمزايا وتوفر له فرص إضافية.

لا يمكن إحصاء كل مناصب العمل في قطاع الصناعة التقليدية وذلك راجع لعدة أسباب منها:

- ممارسة النشاط الحرفي بطريقة غير قانونية بعيدة عن القوانين والتنظيمات الخاصة بممارسة النشاط.
- ممارسة النشاط الحرفي بسجل تجاري غير السجل الخاص بالصناعة التقليدية، رغم الامتيازات التي يستفيد منها انخراطه في سجل الصناعة التقليدية، وهذا يكون لعدم ادراكه أو توجيهه للسجل التجاري في بداية نشاطه من طرف مصالح الرقابة التابعة لمديريات التجارة.
- ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية في المناطق الريفية التي لا يمكن حصرها خاصة ما يتعلق بعمل المرأة، ونفس الشيء بالنسبة للنشاطات الممارسة في البيت بالنسبة للمناطق الحضرية.
- موسمية بعض النشاطات التي تمارس في أوقات معينة أو في مناسبات معينة، كالتي تمارس في شهر رمضان أو تكون مرتبطة بالمواسم الفلاحية متعلقة بالتصبير ونتاج العسل.

وعليه مما سبق يمكن إعطاء بعض الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في خلق لقطاع الصناعة التقليدية وهي:



## الخاتمة

- قطاع الصناعة التقليدية يستطيع أن يلعب دوراً رائداً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد إذا توفرت لديه عوامل الدعم والتأطير، وتجاوز الصعوبات التي تواجهه ، مع ادماجه في سياسات التنمية الوطنية .
- ضرورة إعادة النظر في التشريع والتنظيم الذي يحكم قطاع الصناعة التقليدية والحرف وتكييفه مع واقع وتطلعات القطاع.
- تشجيع الحرفيين غير الرسميين وإدماجهم في الإطار القانوني، الشيء الذي يزيد من عدد النشاطات وبالتالي زيادة فرص العمل.
- تدعيم وتأمين ديمومة النشاطات الموجودة (نشاطات الحرفيين الفردية والتعاونيات ومؤسسات الصناعة التقليدية المسجلة بسجل الصناعة التقليدية والحرف).
- ترقية المهن الحرفية والتعريف بها في المعارض المحلية والوطنية والدولية.
- تشجيع العنصر الشباني لاكتساب حرفة عن طريق مراكز التكوين المهني، وخاصة المتسربين من المدارس.
- إعادة إحياء بعض الحرف الآيلة للزوال.
- ترقية المنتج التقليدي
- العمل على تشجيع الصناعات التقليدية والحرفية المحلية من خلال تقديم تسهيلات للحرفيين الذين يقومون بالحفاظ عليها وتطويرها.

### تواجه قطاع الصناعة التقليدية عدة رهانات تتلخص فيما يلي:

- المساهمة في إحداث مناصب عمل للشباب باستثمارات بسيطة وغير مكلفة مقارنة بالنشاطات الأخرى، وبالتالي تكثيف النشاطات الاقتصادية على المستوى المحلي وخاصة في الوسط الريفي، كما أنها تشكل مصدر دخل للعديد من العائلات باعتبار بعض النشاطات تشكل مصدر عمل لأفراد العائلة وتمارس بشكل جماعي.
- تساهم في تلبية الحاجيات الأساسية للسكان من سلع وخدمات.
- يساهم قطاع الصناعة التقليدية في إنشاء مناطق مصغرة للنشاطات تمكن من استقرار السكان بالأخص في المناطق الريفية وتقليل النزوح الريفي حسب برامج التهيئة العمرانية.

## الخاتمة

- المساهمة في عملية التنمية والحد من التبعية الاقتصادية، خاصة في مجال صيانة التجهيزات والتخفيض من التبذير بعملية الرسكلة واستعمال المواد الولية المحلية منخفضة التكلفة.

وأخيرا فإنه رغم الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر إلى أنه لم يتم استغلالها في تنمية قطاع السياحة والصناعة التقليدية، في الوقت الذي تفتقر إليها العديد من الدول، وهذا القطاع يمكن من خلاله استقطاب مختلف فئات المجتمع من ذكور وإناث، سكان مختلف المناطق سواء الحضرية والريفية، الشباب المتسرب من المدارس، كما يعمل القطاع على إيجاد نوع من التوازن بين المناطق الريفية والحضرية بتنميتها بمختلف المشاريع التي توفر مناصب عمل عديدة ، واعتبارا أنه قطاع متكالم مع قطاعات عديدة ، ولكن الجزائر لم تستغل فرصة الأزمة التي حدثت في بعض الدول العربية كتونس ومصر لجذب السواح وترقيت القطاع، رغم البرامج المسطرة والتي تتأثر بعدم استقرار القطاع سواء من حيث هيكلته أو تعيين الوزير المسؤول عليه.

المراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية

### 1- المعاجم

1. فريد ويك معتوق . معجم العلوم الاجتماعية . لبنان، طبعة 2014.

### 2- الكتب

2. أحمد ماهر عبد السلام أبو فحص، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، الطبعة 2، المكتب العربي الحديث، مصر، 1999.
3. أسعد أبو الرمان، إدارة الضيافة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
4. اسماعيل قيرة، بلقاسم سلطانية، حميد خروف، الإشكالات النظرية والواقع، منشورات جامعة منتوري قسنطينة 1999.
5. اسيا محمد إمام الانصاري، إبراهيم خالد عواد، إدارة المنشآت السياحية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2002.
6. البرنوطي نائف سعاد، إدارة العمال الصغيرة أبعاد الريادة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2005.
7. بلقاسم سلاطينية، حسان الحيلاني، منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص113.
8. توفيق ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار زهراء للنشر، الأردن، 1997 .
9. حسن كفاي، رؤية عصرية للتنمية السياحية، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، مصر 1991.
10. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات السياحة - مدخل نظري علمي متكامل -، مكتبة الزهراء للشرق، 1997.
11. حمدي عبد العظيم، اقتصاديات السياحة، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.
12. حميد الطائي، إدارة الضيافة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.

13. حميد الطائي، إدارة الموارد البشرية في صناعة الضيافة، دار زهران، الأردن، 2000.
14. حميد الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق، الأردن، 2001.
15. حميد عبد النبي الطائي، التسويق السياحي والفندقي، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1991.
16. رعد المعاني، إدارة الفنادق - مفاهيم سياحية في الإقامة والإيواء، دار الحامد، الأردن، 2005.
17. زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
18. سعيد محمد المصري، إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية، المفاهيم والاستراتيجيات للدار الجامعية، مصر، 2001.
19. سليم محمد خنفر، صناعة الفنادق وإدارة مفاهيم، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
20. صفاء أبو غزالة، ترويج الخدمات السياحية، ط1، دار زهراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
21. صليحة عشي، جغرافيا السياحة في بلدان الغرب العربي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
22. طه طارق، إدارة الفنادق مدخل معاصر، منشأة المعارف للنشر، مصر، 2000.
23. عبد العزيز ابونبعة، دراسات في تسويق الخدمات المتخصصة، مؤسسة الوراق، الأردن، 2005.
24. عبير عطية، التنمية السياحية على المستويين الدولي والمحلي، جامعة الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.
25. عدلي انيس سليمان، السياحة العلاجية في مصر والعالم - دراسة جغرافية، دار النشر حلوان، مصر.
26. فضيل دليو، علي غربي، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، دار البحث قسنطينة، الجزائر.
27. كمال عبد الحميد الزيات، العمل وعلم الاجتماع المهني "الأسس النظرية والمنهجية"، دار غريب، مصر، 2001.
28. ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مطابع الولاء الحديثة، مصر، 2002.
29. ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.

30. مثنى طه والدباغ، إسماعيل محمد الحوري، اقتصاديات السفر والسياحة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
31. محمد الصيرفي، التخطيط السياحي، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2007.
32. محمد الهادي لعروق، أطلس العالم والجزائر، دار الهدى عين مليلة، دون تاريخ.
33. محمد عبيدات، التسويق السياحي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
34. محمد موسى الحريري، جغرافيا السياحة، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1999.
35. محمود أحمد حمزة، زينب عبد الرحمن عبد القادر، الاشراف الداخلي في صناعة الفنادق، الدار الجامعية، مصر، 2006.
36. محمود كامل، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1975.
37. محمود كامل، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، مصر، الهيئة المصرية للكتاب، 1975.
38. محي محمد مسعد، الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي، مصر، المكتب العربي الحديث.
39. محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق، مصر، 2002.
40. نعيم الطاهر، سراب الياس، مبادئ السياحة، ط2، دار المسيرة، الأردن، 2007.
41. نعيم والياس، سراب الظاهر، مبادئ السياحة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، سلسلة السياحة والفندقة، الأردن، 2001.
42. ه. روبنسون، جغرافيا السياحة، ترجمة محبات إمام، الجزء الأول، مصر، دار المعارف، 1985.
43. ياسين الكحلي، إدارة الفنادق والقرى السياحية، دار الوفاء للطباعة، مصر، 1998.
44. محمد الهادي لعروق، أطلس العالم والجزائر، (عين مليلة: دار الهدى، دون تاريخ).

### 3- الأطروحات

45. بن العمودي جلييلة، استراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة (2003-2010)، رسالة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2012.

46. حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012/2011.
47. سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية دراسة حالة: بنك الجزائر الخارجي-وكالة جيجل-، رسالة ماجستير غير منشورة ف العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2005.
48. عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة دراسة مقارنة بين الجزائر تونس المغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة 2006/2005.
49. ناصر بن عبد العزيز النشمي، دور الهيئة العامة والآثار في تحسين مرافق وخدمات الفنادق في السعودية، رسالة ماجستير، مركز الأبحاث والمعلومات السياحية، الرياض، السعودية، 2012/2011.
50. خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص122.
51. عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2010/2009.

#### 4- المجالات

52. بشوطي حكيم، الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، العدد 05، جويلية 2011.
53. بن زعرور شكري، الوظيفة الترقية، مجلة الحرفي، الجزائر، عدد خاص، 2001.
54. بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات، رؤية استكشافية واحصائية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 22، مصر، 2014.
55. خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسيبية بن بوعلي الشلف-الجزائر، العدد الأول، 2004.
56. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 26، الكويت، أكتوبر 1997.

57. سالم عطية الحاج، الصناعات التقليدية والحرف: قطاع يبحث عن استراتيجية، مجلة الحرفي، الجزائر، العدد 02، 2003.
58. سالم عطية الحاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي والفاعلية الاقتصادية، مجلة الحرفي، الجزائر، عدد خاص، 2001.
59. سماعي فوزي وولد احمدو الطالب أحمد، واقع وفاق الصناعة السياحية في الصين، مجلة حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 9، العدد 14، 2016.
60. عبد الرزاق مولاي وخالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد 4، 2016.
61. فوزية بوصفصاف، تشخيص استراتيجية التسويق السياحي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 9، ديسمبر 2015.
62. لحسين عبد القادر، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2025 (الاليات والبرامج)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، 2012.
63. هاني نوال، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 13، 2013.
64. يحيى سعدي وسليم العمرابي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية -حالة الجزائر-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 36، بغداد، 2013.
65. يونس مصطفي، دور واهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية -دراسة حالة الجزائر-، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 5، العدد 13، 2013.

## 5- الملتقيات

66. أشرف الصوفي، قطاع السياحة الفلسطيني في ظل الاحتلال-الواقع والافاق، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 8-9 نوفمبر 2015 لكلية العلوم الاقتصادية بجامعة قلمة-الجزائر.



67. بريش السعيد وشاب حليلة، دور التنوع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة بتاريخ 15-16 نوفمبر 2011 بجامعة المسيلة.
68. بن عيسى محمد المهدي وبن العمودي جلييلة، استراتيجية تنمية المؤسسات الحرفية في الجزائر-نظام الإنتاج المحلي نموذجا-، ورقة بحثية مقدمة في الندوة الوطنية حول استراتيجيات التنظيم والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 18-19 أبريل 2012 بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.
69. بوزار صافية، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقير في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 8-9 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 03.
70. بوفليج نبيل، تقرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال أفريقيا- حالة الجزائر، تونس، المغرب-، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع والافاق لكلية العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي البويرة، الجزائر، 2010.
71. دواق سميرة، الاستثمار الأجنبي ركيزة أساسية للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الأول حول: آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة، يومي 30-31 أكتوبر 2017 بالمركز الجامعي بركة.
72. رضا عبد السلام، الاتحاد الإقليمي في علاقته بالسياحة، مؤتمر شرطة دبي الدولي الثالث حول الجوانب القانونية والأمنية لصناعة السياحة، أبريل 2006.
73. عادل زيتوني، الاستثمار السياحي في الجزائر: بين الواقع والمأمول، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الأول حول: آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة، يومي 30-31 أكتوبر 2017 بالمركز الجامعي بركة.
74. عبد الحميد قومي، حمزة عايب، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.

75. عميش سميرة، أثر التنمية السياحية المستدامة على مواجهة ظاهرة البطالة - دراسة حالة الجزائر-، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011 لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة المسيلة.
76. عيسى مرزقة، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر -دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010.
77. غالم عبد الله، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.
78. نايف عبد السلام الليمون، السياحة في الأردن ودورها في الاقتصاد الوطني، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي في الجزائر، 2015.
79. يسرى دعبس، العلاقات الاجتماعية للسائح، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 1993.

## 6- الهيئات

80. جامعة الدول العربية، التعاون العربي في قطاع السياحة والترويج، الفصل الثاني عشر، 2007.
81. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الأنشطة السياحية -النتائج الأساسية -، رام الله، 2002.
82. الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر).
83. الديوان الوطني للسياحة، الحمامات المعدنية منتوج خاص، مجلة الجزائر سياحة، العدد 33 مطبعة الديوان، بدون سنة نشر.

84. الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2009، الطبعة الثانية، الجزائر، 2009.
85. الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2009، تايم للطباعة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2009.
86. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل تحديد السياسة الوطنية، الدورة 16، نوفمبر 2000.
87. المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 1989.
88. المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 1989.
89. وزارة السياحة الأردنية، خطة قطاع السياحة والآثار (2004-2008).
90. وزارة السياحة الأردنية، قطاع السياحة في الأردن، عمان، 2000.
91. وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تقرير الموارد البشرية، الجزائر، 2016.
92. وزارة السياحة، أفاق تنمية القطاع السياحي على المدى البعيد، الجزائر، نوفمبر 1981.
93. وزارة السياحة، أفاق تنمية القطاع السياحي على المدى البعيد، الجزائر، نوفمبر 1981.
94. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، اجتماع الجمعية الأولى للاتحاد العربي للصناعات التقليدية والحرف بالجزائر، الجزائر، طبعة 2007.
95. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجلسات الوطنية للصناعة التقليدية، بيكسل للطباعة، الجزائر، 2009.
96. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة، طبعة 2003.
97. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية أفاق 2010، طبعة 2003.
98. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية، رقم 12، الجزائر، 2007.
99. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، المخطط الاستراتيجي، الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008.
100. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة (الواحات وبوابة الصحراء)، الديوان الوطني للسياحة.

101. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT)، الكتاب رقم 01: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية)، جانفي 2008.

## 7- القوانين

102. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 05، الأمر 025/62 مؤرخ في أوت 1962، المتعلق بتنظيم مديرية الصناعة التقليدية وتنظيمها.

103. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رقم 70-134 مؤرخ في 8 أكتوبر 1970، يتضمن إنشاء معهد التقنيات الفندقية والسياحية.

104. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رقم 70-135 مؤرخ في 8 أكتوبر 1970، يتضمن إنشاء معهد للتقنيات الفندقية.

105. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 76-76 مؤرخ في 27 يوليو 1976، يتضمن أحداث معهد عال لأعمال الفنادق السياحية.

106. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 80-08 مؤرخ في 12 يناير 1980، يتضمن تحديد صلاحيات وزير السياحة.

107. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35، قانون رقم 12/82 مؤرخ في 28 أوت 1982، يتضمن القانون الأساسي للحرفي.

108. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 41، مرسوم تنفيذي رقم 550/83، يحدد تنظيم سجل الصناعات اليدوية والحرف مؤرخ في 1 أكتوبر 1983.

109. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رقم 84-125 مؤرخ في 19 مايو 1984، يحدد صلاحيات وزير الثقافة والسياحة وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالسياحة.

110. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رقم 84-128 مؤرخ في 19 مايو 1984، يحدد صلاحيات وزير الصناعات الخفيفة.

111. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رقم 88-214 مؤرخ في 31 أكتوبر 1988، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه.

112. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رقم 88-216 مؤرخ في 31 أكتوبر 1988، يتضمن حل معهد التقنيات الفندقية والسياحية بتيزي وزو وتحويل ممتلكاته ووسائله إلى المركز الوطني للتكوين في السياحة.
113. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رقم 88-217 مؤرخ في 31 أكتوبر 1988، يتضمن حل معهد التقنيات الفندقية في بوسعادة وتحويل ممتلكاته ووسائله إلى المركز الوطني للتكوين في السياحة.
114. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رقم 88-218 مؤرخ في 31 أكتوبر 1988، يتضمن حل المعهد العالي لأعمال الفنادق السياحية في الجزائر وتحويل ممتلكاته ووسائله إلى المركز الوطني للتكوين في السياحة.
115. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46، مرسوم تنفيذي رقم 88-230 مؤرخ في 5 نوفمبر 1988، يتضمن تنظيم سجل الصناعات اليدوية والحرف.
116. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 89-74 مؤرخ في 30 مايو 1989، يحدد صلاحيات كاتب الدولة للسياحة.
117. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 89-101 مؤرخ في 27 يونيو 1989، يحدد صلاحيات وزير الصناعات الخفيفة.
118. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 19، مرسوم تنفيذي رقم 90-120 مؤرخ في 30 أبريل 1990، يحدد صلاحيات وزير الصناعة.
119. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 58، مرسوم تنفيذي رقم 91-443 مؤرخ في 16 نوفمبر 1991، يحدد صلاحيات وزير الصناعة والمناجم.
120. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 04، مرسوم تنفيذي رقم 92-10 مؤرخ في 9 يناير 1992، يتضمن احداث الغرف الجهوية للحرف.
121. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 04، مرسوم تنفيذي رقم 92-11 مؤرخ في 9 يناير 1992، انشاء الغرفة الوطنية للحرف.

122. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 04، مرسوم تنفيذي رقم 92-12 مؤرخ في 9 يناير 1992، يتضمن احداث الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية.
123. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 71، مرسوم تنفيذي رقم 92-357 مؤرخ في 3 أكتوبر 1992، يحدد صلاحيات وزير السياحة والصناعة التقليدية.
124. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 2، مرسوم تنفيذي رقم 93-06 مؤرخ في 2 يناير 1993، يحدد كفايات تسيير حساب التخصيص الخاص بعنوان الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.
125. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 64، مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 5 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار.
126. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 66، مرسوم تنفيذي رقم 93-237 مؤرخ في 10 أكتوبر 1993، يتعلق بممارسة النشاطات التجارية والحرفية المهنية غير القارة.
127. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 34، مرسوم تشريعي رقم 94-11 مؤرخ في 26 مايو 1994، الذي يحدث التأمين عن البطالة لفائدة الجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لإرادية ولأسباب اقتصادية.
128. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 05، مرسوم تنفيذي رقم 94-39 مؤرخ في 25 يناير 1994، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لتسهيل النشاطات السياحية.
129. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 54، مرسوم تنفيذي رقم 94-254 مؤرخ في 17 أوت 1994، المتضمن حل المركز الوطني للتكوين في السياحة وأيلولة أمواله.
130. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 54، مرسوم تنفيذي رقم 94-255 مؤرخ في 17 أوت 1994، يتضمن انشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، ص15.
131. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 54، مرسوم تنفيذي رقم 94-256 مؤرخ في 17 أوت 1994، يتضمن إنشاء المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية.
132. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 54، مرسوم رقم 94-257 مؤرخ في 17 أوت 1994، يتضمن إنشاء مركز الفندقية والسياحة.

133. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 03، الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 9 يناير 1996، يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف.
134. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 52، مرسوم تنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
135. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 18، مرسوم تنفيذي رقم 97-100 مؤرخ في 29 مارس 1997، الذي يحدد تنظيم غرفة الصناعة التقليدية والحرف.
136. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 18، مرسوم تنفيذي رقم 97-101 مؤرخ في 29 مارس 1997، الذي يحدد تنظيم الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف.
137. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 27، مرسوم تنفيذي رقم 97-140 مؤرخ في 30 أبريل 1997، يحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، ص 7.
138. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 27، مرسوم تنفيذي رقم 97-142 مؤرخ في 30 أبريل 1997، الذي يحدد كفايات التسجيل في سجل للصناعة التقليدية والحرف.
139. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 27، مرسوم تنفيذي رقم 97-144 مؤرخ في 30 أبريل 1997، الذي يحدد كفايات تحويل سجلات الصناعة التقليدية والحرف من الهيئات البلدية إلى غرفة الصناعة التقليدية والحرف وأجال ذلك.
140. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 27، مرسوم تنفيذي رقم 97-145 مؤرخ في 30 أبريل 1997، الذي يحدد التأهيلات المهنية في قطاع الصناعة التقليدية والحرف.
141. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 27، مرسوم تنفيذي رقم 97-273 مؤرخ في 21 جويلية 1997، الذي يحدد شروط منح جوائز الصناعة التقليدية والحرف وكفايات ذلك.
142. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية العدد 27، مرسوم تنفيذي رقم 97-274 مؤرخ في 21 جويلية 1997، الذي يحدد شروط ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية في المنزل.
143. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11، مرسوم تنفيذي رقم 98-70 مؤرخ في 11 فبراير 1998، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانونها الأساسي.
144. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، قانون رقم: 01/99 موافق ل: 06 يناير 1999، يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة.

145. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 24، قانون رقم 99-06 مؤرخ في 04 أبريل 1999، يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار.
146. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10، مرسوم تنفيذي رقم: 46/2000 مؤرخ في 01 مارس 2000، يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كيفية استغلالها.
147. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35، مرسوم تنفيذي رقم: 130/2000 مؤرخ في 11 يونيو 2000، يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك.
148. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 89، مرسوم رئاسي رقم 02-479 مؤرخ في 31 ديسمبر 2002، إنشاء المجلس الوطني للسياحة ويحدد صلاحيته وتنظيمه وعمله.
149. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11، قانون رقم 03-01 مؤرخ في 17 فيفري 2003، يتعلق بالتمتية المستدامة للسياحة.
150. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11، قانون رقم 03-02 مؤرخ في 17 فبراير 2003، يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ.
151. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 11، قانون رقم 03-03 مؤرخ في 17 فبراير 2003، يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.
152. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 13، مرسوم تنفيذي رقم 03-75 مؤرخ في 24 فبراير 2003، يحدد صلاحيات وزير السياحة.
153. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 14، مرسوم تنفيذي رقم 03-81 مؤرخ في 26 فبراير 2003، يتضمن تحديد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.
154. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 62، مرسوم تنفيذي رقم 04-313 مؤرخ في 22 سبتمبر 2004، يعدل ويتمم مرسوم تنفيذي رقم 92-12 مؤرخ في 9 يناير 1992 والمتضمن إحداث الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية.



155. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، مرسوم تنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 22 يناير 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي.

156. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 40، مرسوم تنفيذي رقم 06-213 مؤرخ في 18 يونيو 2006، يعدل ويتم مرسوم تنفيذي رقم 03-75 مؤرخ في 24 فبراير 2003، الذي يحدد صلاحيات وزير السياحة.

157. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 35، قرار مؤرخ في 23 افريل 2007، يحدد اليوم الوطني للصناعة التقليدية.

158. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 73، مرسوم تنفيذي رقم 07-350 مؤرخ في 18 نوفمبر 2007، يحدد صلاحيات وزير التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة.

159. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 72، مرسوم تنفيذي رقم 07-349 مؤرخ في 17 نوفمبر 2007، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للحج والعمرة وتنظيمه وسيره.

160. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 44، القانون رقم 08-15 المؤرخ في 20 جويلية 2008، المتعلق بمطابقة البناءات وإتمام إنجازها ونصوصه التطبيقية. ص 19.

161. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 77، مرسوم تنفيذي رقم 09-428 مؤرخ في 30 ديسمبر 2009، يتضمن تحديد الأحكام الخاصة باكتتاب دفتر الشروط من طرف الحرفيين التقليديين وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا المعفيين من الضريبة الجزائرية الوحيدة.

162. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 58، مرسوم تنفيذي رقم 10-236 مؤرخ في 07 أكتوبر 2010، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية.

163. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 63، مرسوم تنفيذي رقم 10-254 مؤرخ في 20 اكتوبر 2010، يتضمن تحديد صلاحيات وزير السياحة والصناعة التقليدية.

164. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 63، مرسوم تنفيذي رقم 10-257 مؤرخ في 20 أكتوبر 2010، يتضمن انشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية وتحديد مهامها وتنظيمها ..

165. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 17، مرسوم تنفيذي رقم 11-119 مؤرخ في 20 مارس 2011، يحدد شروط وكيفيات وضع المحلات المنجزة في إطار تشغيل الشباب تحت التصرف.

166. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 13، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 جويلية 2012، يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 فبراير 2007، الذي يحدد مدونة نفقات وإيرادات حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

167. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 36، قرار مؤرخ في 22 ماي 2014، يعدل القرار المؤرخ في 23 افريل 2007 يحدد اليوم الوطني للحرفي.

168. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، مرسوم تنفيذي رقم 16-05 مؤرخ بتاريخ 10 يناير 2016، يحدد صلاحيات وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية.

169. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 30، مرسوم تنفيذي رقم 17-161 مؤرخ في 15 ماي 2017، يحدد شروط إنشاء وكالات السياحة والأسفار وكيفيات استغلالها.

## ثانيا: المراجع الأجنبية

170. Ministère du tourisme, **plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie**, horizon2010.
171. Ahmed Tessa : **Economie touristique et aménagement territoire op 1993**.
172. Alain Mesphier, pierre Bloc-Durafour, **Tourisme dans le monde**, 6<sup>ème</sup> Edition, Bréal, paris, 2005.
173. ANQUETIL Jacques, **la préservation et le développement de l'artisanat utilitaire et créateur dans le monde contemporain, consultation d'experts sur « la préservation et le développement de l'artisanat dans le monde contemporain »**, rio de janeiro, 27-31 aout 1984.
174. AUVOLAT.M, **les artisans en milieu rural, une force entravée**, économie rural, vol.238, 1999.
175. **Centre for Entrepreneurship, SMES and local Développement (OECD)**, «The Impact of Culture on Tourism" Translation in Franch of Pages 3-75, OECD, Paris, 2009.

176. Conseil national économique et social, **contribution pour la redéfinition de la politique nationale du tourisme**, 2000.
177. David Begg et autre pp/213/ 214/ 1999, paris Edition
178. Djebbari Souad " l'application du marketing touristique en Algérie cas de la région de Tamanrasset" thèse de magister en science commerciales, université de Tlemcen, 2008-2009.
179. Ecotechnics, **Etude sur la production et l'emploi dans le secteur de l'artisanat et des métiers**, ministère de la PME, ALGER ,2010.
180. HADDAR Belkacem. **Rôle socio-économique du tourisme (cas d'Algérie)**.1988.  
<http://Www.Ilo.Org/Public/French/Bureau/Stat/Isco/Isco88/7Htm>
181. Jean Michel HOERNER, **Géographie de l'industrie touristique**, ellipses, Edition Marketing S.A, 1997.
182. Jean pierre et Micher balfet, **Management du tourisme**, 2<sup>ème</sup> Edition, Person Education France, 2007.
183. Le petit Larousse illustré, paris, libraire Larousse, 2000.
184. Ministère du tourisme, **plan d'action pour le développement durable de tourisme en Algérie**, 2013.
185. Organisation International De Travail, " **Classification International Type De Professions : Grand Groupe 7 : Artisans Et Ouvriers Des Métiers De Type Artisanal.**" ,28/09/2014.
186. Unido," **Créative industries and micro and smale scale entreprise développement a contribution to poverty**", vienne Austr, 2005.
187. UNWTO, World Tourism Barometer, Committed to Tourism, " **Travail and the Millenniom Development GOALS** " , Volume 5, No .2, Madrid, june2007 .
188. WTO,World Tourism," **Tourism Highlights** " , Madrid, Edition 2015.

### ثالثا: المواقع الإلكترونية

189. [www.ont-dz.org](http://www.ont-dz.org).
190. [www.andi.dz](http://www.andi.dz).
191. [www.andt-dz.org](http://www.andt-dz.org).
192. [www.arab-tourisme.org](http://www.arab-tourisme.org).
193. [www.ons.dz](http://www.ons.dz).
194. [www.jorad.dz](http://www.jorad.dz).
195. [www.tourisme.gov](http://www.tourisme.gov).
196. [www.enc-edducation.com](http://www.enc-edducation.com).
197. [www.manifest.univ.dz](http://www.manifest.univ.dz)

الملاحق

قطاع السياحة

## الملاحق

ملحق رقم 01: اليد العاملة في وزارة السياحة والصناعة التقليدية

### Ministère De l'aménagement et de tourisme et de l'artisanat service dé concentre tableau n2

Poste de travail	Effectifs 2016	
	Réels	Vacants
<u>Fonctions supérieures</u>		
<b>Directeur du Tourisme de wilaya</b>	48	0
<b>Directeur Délégué</b>	0	10
<u>Postes supérieurs</u>		
<b>Chef de service</b>	144	0
<b>Chef de bureau</b>	332	100
<b>Chef mission de l'artisanat</b>	10	38
<b>Chef mission en tourisme</b>	30	66
<b>Chef de brigade</b>	0	0
<u>Groupe A</u>		
<u>Personnel de conception</u>		
<b>Administrateur conseille</b>	4	0
<b>Administrateur principal</b>	35	0
<b>Ingénieur d'état en informatique</b>	0	1
<b>Ingénieur d'application</b>	1	0
<b>Administrateur</b>	193	10
<u>Total</u>	233	11
<u>Groupe B</u>		
<u>Personnel d'application</u>		
<b>Attache principal d'administration</b>	42	5
<b>Technicien supérieur en informatique</b>	61	0
<b>Secrétaire principal de direction</b>	17	1
<b>Comptable administratif principal</b>	13	0
<b>Inspecteur de l'artisanat et des métiers</b>	2	1
<b>Attache d'administration</b>	21	1
<u>S / Total</u>	156	8
<u>Total</u>	389	19

Poste de travail	Effectifs 2016	
	Réels	Vacants
<u>Personnel de maîtrise</u>		
<b>Secrétaire de direction</b>	28	5
<b>Comptable administratif</b>	38	0
<b>Technicien en informatique</b>	1	0
<b>Agent principal d'administration</b>	29	1
<b>Agent d'administration</b>	22	2
<u>Total</u>	118	8
<u>Groupe D</u>		
<u>Personnel d'exécution</u>		
<b>Ad joint technique en informatique</b>	0	0
<b>Secrétaire</b>	20	0
<b>Ouvrier professionnel hors catégorie</b>	2	0

## الملاحق

Agent technique en informatique	7	0
Aide comptable	1	0
Agent de saisie	11	0
Agent de bureau	6	0
1ere catégorie ouvrier professionnel	1	0
Ouvrier professionnel 2 eme catégorie	2	0
Conducteur d'automobil 1 ère catégorie	7	0
Conducteur d'automobil 2eme catégorie	26	0
Ouvrier professionnel 3 eme catégorie	1	0
Principal Appariteur	2	0
Appariteur	1	0
<u>Total</u>	0	0

<b>Corps Technique Groupe A</b>		
<b>Personnel de conception</b>		
Architecte	56	0
Architecte principal	10	0
Ingénieur D'état en urbanisme	53	0
Ingénieur D'état principal	14	0
<b>Corps Spécifiques Groupe A</b>		
<b>Personnel de conception</b>		
Inspecteur principal de tourisme	64	1
Inspecteur divisionnaire de l'artisanat du tourisme	45	12
l'artisanat principal de l'artisanat et netiers	146	8
Inspecteur de tourisme	325	10
<b>S/ total</b>	713	31
<b>Total</b>	<b>1392</b>	<b>31</b>

**Mastère de i aménagent et du tourisme et de l'artisan services décoincent Tableau n 4**

Emplois	Réels	Vacants
Agents Contractuels		
Agent de sécurité 2 eme niveau	0	0
Gardien	216	0
Conducteur Auto niveau I	35	0
Ouvrier professionnel niveau I	2	0
Ouvrier professionnel niveau III	4	0
Agent de service N 1	1	0
Total		
<u>Agents Contractuels a temps Partiel</u>		
Femme de ménage	96	0
<u>S/total</u>	354	0

## الملاحق

ملحق رقم 02: تعداد الوكالات السياحية (2015-2016)

### Agences de tourisme et de voyages (ATV) Premier semestre 2016

Désignation		Année 2015	Premier semestre 2016
Nombre d'ATV en activité (chiffre cumulé)		1 643	1 867
Nombre d'ATV catégorie « A »		488	529
Nombre d'ATV catégorie « B »		913	1 081
Nombre de succursale catégorie « A »		107	119
Nombre de succursales catégorie « B »		135	138
Nombre de sessions de la Commission Nationale d'agrément des ATV		8	06
Nombre des dossiers examiné par la commission nationale	Nombre de nouvelles demandes	839	644
	Nombre de dossiers relatifs aux changements opérés au sein des ATV agréées	192	
Nombre d'accords définitifs		164	207
Nombre d'accords de principe		518	283
Nombre d'ajournements		96	97
Nombre de retraits d'accord de principe		35	19
Nombre de retraits d'agrément		10	16
Nombre de dossiers rejetés		203	145

## الملاحق

ملحق رقم 03: تطور عدد الفنادق حسب التصنيف (1985-2014)

السنوات	بدون تصنيف	التصنيف 1	التصنيف 2	التصنيف 3	التصنيف 4	التصنيف 5	المجموع
1985	110	36	48	59	12	5	270
1990	153	55	63	87	17	5	380
1991	234	66	68	87	20	5	480
1992	237	68	72	89	22	5	493
1993	251	69	73	89	21	7	510
1994	337	69	73	90	29	7	605
1995	370	70	83	91	31	8	653
1996	371	70	85	91	33	9	659
1997	450	70	87	91	33	9	740
1998	477	70	87	104	34	9	781
1999	486	72	90	107	34	11	800
2000	507	72	93	110	34	11	827
2001	724	43	62	67	20	11	927
2002	729	47	58	69	20	12	935
2003	800	53	68	74	34	13	1042
2004	851	42	62	67	22	13	1057
2005	867	57	69	76	23	13	1105
2006	670	97	155	145	54	13	1134
2007	674	97	157	145	54	13	1140
2008	680	99	160	142	53	13	1147
2009	680	101	148	152	57	13	1151
2010	893	58	72	77	39	13	1152
2011	915	58	74	60	64	13	1184

المرجع: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2013.



## الملاحق

ملحق رقم 04: تطور عدد الفنادق حسب التصنيف (1985-2014)

2013							
الرقم	الولايات	عدد المؤسسات الفندقية	طاقة الاستيعاب	الرقم	الولاية	عدد المؤسسات	طاقة الاستيعاب
1	ادرار	21	1105	25	قسنطينة	20	2000
2	الشلف	12	692	26	مدية	11	610
3	الاغواط	10	446	27	مستغانم	20	1432
4	ام البواقي	13	793	28	مسيلة	9	890
5	باتنة	17	1043	29	معسكر	44	2283
6	بجاية	81	4536	30	ورقلة	25	1511
7	بسكرة	14	1253	31	وهران	154	14115
8	بشار	22	1477	32	البيضاء	8	310
9	البلدية	11	830	33	اليزي	6	275
10	البويرة	7	683	34	برج بعرريج	9	400
11	تمنراست	22	1562	35	بومرداس	18	3017
12	تبسة	20	1142	36	الطارف	22	1685
13	تلمسان	45	3483	37	تندوف	5	300
14	تيارت	9	817	38	تسمسيلت	4	166
15	تيزي وزو	49	2455	39	الوادي	8	702
16	الجزائر	159	19347	40	خنشلة	5	493
17	الجلفة	9	460	41	سوق اهراس	6	243
18	جيجل	43	4900	42	تبيازة	9	2659
19	سطيف	54	2939	43	ميلة	8	366
20	سعيدة	5	548	44	عين الدفلى	8	1186
21	سكيكدة	31	2052	45	النعامة	5	355
22	سيدي بلعباس	12	764	46	عين تموشنت	17	2354
23	عنابة	42	4136	47	غرداية	25	1907
24	قائمة	12	1425	48	غليزان	10	657

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2013.

## الملاحق

الملحق رقم 05: تطور طاقة الاستيعاب حسب نوع المنتج

السنوات	حضري	شاطئ	صحراوي	حموي	جبلي	لمجموع
1991	26286	18972	5026	3696	1006	54986
1992	26928	18972	5026	3714	1284	55924
1993	27874	19272	5146	3714	1284	57290
1994	29304	20263	5415	3903	1350	60235
1995	29689	19410	7615	3934	1352	62000
1996	30980	20254	7946	4105	1410	64695
1997	30828	20395	8663	4308	1510	65704
1998	32777	23000	9000	4629	1575	70981
1999	32300	24255	9150	7500	2300	75505
2000	33000	25442	9000	8500	1300	77242
2001	33495	23485	7723	6536	1246	72485
2002	35126	23624	7197	6504	1097	73548
2003	35126	26034	8105	6905	1303	77473
2004	48680	21710	4431	5742	1471	82034
2005	50311	22000	4431	5742	1411	83895
2006	44561	23148	11639	4608	913	84869
2007	44592	23248	11639	4608	913	85000
2008	44700	23500	11639	4918	1119	85876
2009	44905	23804	11649	4906	1119	86383
2010	52085	31322	3770	4111	1089	92377
2011	52445	31322	3770	4111	1089	92737
2012	54186	29886	5954	5467	1405	96898
2013	55988	29886	6058	5467	1405	98804
2014	61012	27962	4547	4259	1825	99605

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

ملحق رقم 06: حركة السواح (1985-2015)

الجزائريين المغتربين		الأجانب		السواح		السنة
معدل النمو	دخول السياح	معدل النمو	دخول السياح	معدل النمو	دخول السياح	
/	576674	/	407393	/	984067	1985
-13,01%	501674	-14,65%	347725	-13,68%	849399	1986
0,61%	504723	-21,57%	272705	-8,47%	777428	1987
3,03%	520000	63,88%	446906	24,37%	966906	1988
4,94%	545706	47,94%	661159	24,82%	1206865	1989
-17,34%	451103	3,73%	685815	-5,80%	1136918	1990
4,31%	470528	5,38%	722682	4,95%	1193210	1991
5,30%	495452	-13,64%	624096	-6,17%	1119548	1992
12,13%	555552	-8,35%	571993	0,71%	1127545	1993
-15,67%	468487	-41,22%	336226	-28,63%	804713	1994
-9,94%	421928	-70,96%	97648	-35,43%	519576	1995
21,22%	511477	-4,26%	93491	16,43%	604968	1996
5,56%	539920	1,43%	94832	4,92%	634752	1997
5,80%	571234	13,06%	107214	6,88%	678448	1998
6,38%	607675	31,38%	140861	10,33%	748536	1999
13,62%	690446	24,62%	175538	15,69%	865984	2000
2,13%	705187	11,79%	196229	4,09%	901416	2001
4,50%	736916	27,99%	251145	9,61%	988061	2002
16,89%	861373	21,41%	304914	18,04%	1166287	2003
0,43%	865057	20,91%	368662	5,78%	1233719	2004
15,82%	1001884	19,68%	441206	16,97%	1443090	2005
15,70%	1159224	8,42%	478358	13,48%	1637582	2006
6,02%	1229000	6,82%	511000	6,25%	1740000	2007
-1,14%	1215000	9,00%	557000	1,84%	1772000	2008
3,35%	1255696	17,74%	655810	7,87%	1911506	2009
12,73%	1415509	-0,13%	654987	8,32%	2070496	2010
5,49%	1493245	37,66%	901642	15,67%	2394887	2011
10,64%	1652101	8,91%	981955	9,99%	2634056	2012
7,05%	1768578	-1,81%	964153	3,75%	2732731	2013
-23,03%	1361248	-2,49%	940125	-15,78%	2301373	2014
-53,95%	626873	15,21%	1083121	-25,70%	1709994	2015

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

**ملحق رقم 07: توزيع مناصب العمل حسب درجة (بدون تصنيف).**

السنوات	طاقة الاستيعاب	مناصب العمل المباشرة	مناصب العمل الغير مباشرة	المجموع	معدل النمو
1990	17119	8559,5	51357	59916,5	/
1991	16386	8193	49158	57351	-4,28
1992	16386	8193	49158	57351	0,00
1993	16276	8138	48828	56966	-0,67
1994	17112	8556	51336	59892	5,14
1995	17613	8806,5	52839	61645,5	2,93
1996	18379	9189,5	55137	64326,5	4,35
1997	19094	9547	57282	66829	3,89
1998	20876	10438	62628	73066	9,33
1999	23778	11889	71334	83223	13,90
2000	27100	13550	81300	94850	13,97
2001	40728	20364	122184	142548	50,29
2002	47485	23742,5	142455	166197,5	16,59
2003	44381	22190,5	133143	155333,5	-6,54
2004	51474	25737	154422	180159	15,98
2005	53000	26500	159000	185500	2,96
2006	56225	28112,5	168675	196787,5	6,08
2007	56356	28178	169068	197246	0,23
2008	56856	28428	170568	198996	0,89
2009	56856	28428	170568	198996	0,00
2010	58905	29452,5	176715	206167,5	3,60
2011	58985	29492,5	176955	206447,5	0,14
2012	72269	36134,5	216807	252941,5	22,52
2013	71943	35971,5	215829	251800,5	-0,45
2014	72490	36245	217470	253715	0,76

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

**ملحق رقم 08: توزيع مناصب العمل حسب درجة التصنيف (1)**

السنوات	طاقة الاستيعاب	مناصب العمل المباشرة	مناصب العمل الغير مباشرة	المجموع	معدل النمو
1990	53812	26906	161436	188342	66,28
1991	54986	27493	164958	192451	2,18
1992	55924	27962	167772	195734	1,71
1993	57290	28645	171870	200515	2,44
1994	60235	30117,5	180705	210822,5	5,14
1995	62000	31000	186000	217000	2,93
1996	64695	32347,5	194085	226432,5	4,35
1997	65704	32852	197112	229964	1,56
1998	70981	35490,5	212943	248433,5	8,03
1999	75505	37752,5	226515	264267,5	6,37
2000	77242	38621	231726	270347	2,30
2001	72485	36242,5	217455	253697,5	-6,16
2002	72485	36242,5	217455	253697,5	0,00
2003	77473	38736,5	232419	271155,5	6,88
2004	82034	41017	246102	287119	5,89
2005	83895	41947,5	251685	293632,5	2,27
2006	84869	42434,5	254607	297041,5	1,16
2007	85000	42500	255000	297500	0,15
2008	85876	42938	257628	300566	1,03
2009	86383	43191,5	259149	302340,5	0,59
2010	92377	46188,5	277131	323319,5	6,94
2011	92737	46368,5	278211	324579,5	0,39
2012	96898	48449	290694	339143	4,49
2013	98804	49402	296412	345814	1,97
2014	99605	49802,5	298815	348617,5	0,81

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

ملحق رقم 09: توزيع مناصب العمل حسب درجة التصنيف (2)

السنوات	طاقة الاستيعاب	مناصب العمل الغير مباشرة	مناصب العمل المجمع	معدل النمو
1990	6151	18453	21528,5	13,93
1991	3192	9576	11172	-48,11
1992	3192	9576	11172	0,00
1993	5620	16860	19670	76,07
1994	5908	17724	20678	5,12
1995	6081	18243	21283,5	2,93
1996	6345	19035	22207,5	4,34
1997	6374	19122	22309	0,46
1998	7284	21852	25494	14,28
1999	8250	24750	28875	13,26
2000	5190	15570	18165	-37,09
2001	5331	15993	18658,5	2,72
2002	3338	10014	11683	-37,39
2003	3757	11271	13149,5	12,55
2004	5415	16245	18952,5	44,13
2005	5800	17400	20300	7,11
2006	5843	17529	20450,5	0,74
2007	5843	17529	20450,5	0,00
2008	5843	17529	20450,5	0,00
2009	6044	18132	21154	3,44
2010	8070	24210	28245	33,52
2011	8070	24210	28245	0,00
2012	4605	13815	16117,5	-42,94
2013	4605	13815	16117,5	0,00
2014	4605	13815	16117,5	0,00

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

ملحق رقم 10: توزيع مناصب العمل حسب درجة التصنيف (3)

السنوات	طاقة الاستيعاب	مناصب العمل المباشرة	مناصب العمل الغير مباشرة	المجموع	معدل النمو
1990	21715	10857,5	65145	76002,5	10,14
1991	23630	11815	70890	82705	8,82
1992	23908	11954	71724	83678	1,18
1993	23947	11973,5	71841	83814,5	0,16
1994	25176	12588	75528	88116	5,13
1995	25914	12957	77742	90699	2,93
1996	27040	13520	81120	94640	4,35
1997	27204	13602	81612	95214	0,61
1998	28968	14484	86904	101388	6,48
1999	29206	14603	87618	102221	0,82
2000	30330	15165	90990	106155	3,85
2001	15808	7904	47424	55328	-47,88
2002	11717	5858,5	35151	41009,5	-25,88
2003	14740	7370	44220	51590	25,80
2004	14857	7428,5	44571	51999,5	0,79
2005	14807	7403,5	44421	51824,5	-0,34
2006	11225	5612,5	33675	39287,5	-24,19
2007	11225	5612,5	33675	39287,5	0,00
2008	11601	5800,5	34803	40603,5	3,35
2009	11700	5850	35100	40950	0,85
2010	13090	6545	39270	45815	11,88
2011	13180	6590	39540	46130	0,69
2012	5775	2887,5	17325	20212,5	-56,18
2013	5775	2887,5	17325	20212,5	0,00
2014	5829	2914,5	17487	20401,5	0,94

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

**ملحق رقم 11: توزيع مناصب العمل حسب درجة التصنيف (4)**

السنوات	طاقة الاستيعاب	مناصب العمل المباشرة	مناصب العمل الغير مباشرة	المجموع	معدل النمو
1990	3535	1767,5	10605	12372,5	31,71
1991	6844	3422	20532	23954	93,61
1992	6844	3422	20532	23954	0,00
1993	4429	2214,5	13287	15501,5	-35,29
1994	4656	2328	13968	16296	5,13
1995	4792	2396	14376	16772	2,92
1996	5001	2500,5	15003	17503,5	4,36
1997	5047	2523,5	15141	17664,5	0,92
1998	5093	2546,5	15279	17825,5	0,91
1999	5330	2665	15990	18655	4,65
2000	5100	2550	15300	17850	-4,32
2001	3621	1810,5	10863	12673,5	-29,00
2002	2975	1487,5	8925	10412,5	-17,84
2003	5424	2712	16272	18984	82,32
2004	3383	1691,5	10149	11840,5	-37,63
2005	3383	1691,5	10149	11840,5	0,00
2006	3743	1871,5	11229	13100,5	10,64
2007	3743	1871,5	11229	13100,5	0,00
2008	3743	1871,5	11229	13100,5	0,00
2009	3950	1975	11850	13825	5,53
2010	3560	1780	10680	12460	-9,87
2011	3750	1875	11250	13125	5,34
2012	1600	800	4800	5600	-57,33
2013	1600	800	4800	5600	0,00
2014	1800	900	5400	6300	12,50

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.



## الملاحق

ملحق رقم 12: توزيع مناصب العمل حسب درجة التصنيف (5)

السنوات	طاقة الاستيعاب	مناصب العمل المباشرة	مناصب العمل الغير مباشرة	المجموع	معدل النمو
1990	2758	1379	4137	5516	17,51
1991	2400	1200	3600	4800	-12,98
1992	2400	1200	3600	4800	0,00
1993	4566	2283	6849	9132	90,25
1994	4802	2401	7203	9604	5,17
1995	4943	2471,5	7414,5	9886	2,94
1996	5158	2579	7737	10316	4,35
1997	5158	2579	7737	10316	0,00
1998	5785	2892,5	8677,5	11570	12,16
1999	6000	3000	9000	12000	3,72
2000	6200	3100	9300	12400	3,33
2001	4832	2416	7248	9664	-22,06
2002	6000	3000	9000	12000	24,17
2003	4212	2106	6318	8424	-29,80
2004	4590	2295	6885	9180	8,97
2005	4590	2295	6885	9180	0,00
2006	5455	2727,5	8182,5	10910	18,85
2007	5455	2727,5	8182,5	10910	0,00
2008	5455	2727,5	8182,5	10910	0,00
2009	5455	2727,5	8182,5	10910	0,00
2010	4948	2474	7422	9896	-9,29
2011	4948	2474	7422	9896	0,00
2012	4242	2121	6363	8484	-14,27
2013	4242	2121	6363	8484	0,00
2014	4242	2121	6363	8484	0,00

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

ملحق رقم 13: معدل نمو إنشاء مناصب عمل حسب صنف الفندق.

التصنيف 5	التصنيف 4	التصنيف 3	التصنيف 2	التصنيف 1	بدون تصنيف	السنوات
17,51	31,71	10,14	13,93	66,28		1990
-12,98	93,61	8,82	-48,11	2,18	-4,28	1991
0,00	0,00	1,18	0,00	1,71	0,00	1992
90,25	-35,29	0,16	76,07	2,44	-0,67	1993
5,17	5,13	5,13	5,12	5,14	5,14	1994
2,94	2,92	2,93	2,93	2,93	2,93	1995
4,35	4,36	4,35	4,34	4,35	4,35	1996
0,00	0,92	0,61	0,46	1,56	3,89	1997
12,16	0,91	6,48	14,28	8,03	9,33	1998
3,72	4,65	0,82	13,26	6,37	13,90	1999
3,33	-4,32	3,85	-37,09	2,30	13,97	2000
-22,06	-29,00	-47,88	2,72	-6,16	50,29	2001
24,17	-17,84	-25,88	-37,39	0,00	16,59	2002
-29,80	82,32	25,80	12,55	6,88	-6,54	2003
8,97	-37,63	0,79	44,13	5,89	15,98	2004
0,00	0,00	-0,34	7,11	2,27	2,96	2005
18,85	10,64	-24,19	0,74	1,16	6,08	2006
0,00	0,00	0,00	0,00	0,15	0,23	2007
0,00	0,00	3,35	0,00	1,03	0,89	2008
0,00	5,53	0,85	3,44	0,59	0,00	2009
-9,29	-9,87	11,88	33,52	6,94	3,60	2010
0,00	5,34	0,69	0,00	0,39	0,14	2011
-14,27	-57,33	-56,18	-42,94	4,49	22,52	2012
0,00	0,00	0,00	0,00	1,97	-0,45	2013
0,00	12,50	0,94	0,00	0,81	0,76	2014

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

**الملحق رقم 14:** تطور طاقة استيعاب الفنادق (الحموية-الصحراوية) حسب توزيعها.

الفنادق الصحراوية			الفنادق الحموية		
طاقة الاستيعاب	العدد	الولاية	طاقة الاستيعاب	العدد	الولاية
<b>1105</b>	21	ادرار	1205	20	بجاية
<b>182</b>	1	بسكرة	356	1	بسكرة
<b>421</b>	5	بشار	147	1	تلمسان
<b>1562</b>	22	تمنراست	200	1	الجزائر
<b>460</b>	9	الجلفة	206	4	سطيف
<b>446</b>	4	ورقلة	163	2	سعيدة
<b>310</b>	8	البيضاء	<b>1223</b>	5	قالمة
<b>275</b>	6	اليزي	418	3	معسكر
<b>300</b>	5	تندوف	190	1	خنشلة
<b>570</b>	6	الوادي	780	1	عين الدفلى
<b>355</b>	5	النعامة	214	1	عين تموشنت
<b>72</b>	2	غرداية	365	6	غرداية
<b>6058</b>	94	المجموع	5467	46	المجموع

**المراجع:** إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

**الملحق رقم 15:** تطور طاقة استيعاب الفنادق الجبلية حسب توزيعها.

الفنادق الجبلية					
طاقة الاستيعاب	العدد	الولاية	طاقة الاستيعاب	العدد	الولاية
<b>210</b>	2	عنابة	64	2	بليدة
<b>38</b>	1	قالمة	<b>254</b>	1	بويرة
<b>100</b>	1	خنشلة	20	1	تبسة
/	/	/	719	11	تيزي وزو
<b>348</b>	4	المجموع	1027	15	المجموع
<b>1405</b>					المجموع

**المراجع:** إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

الملحق رقم 16: تطور طاقة استيعاب الفنادق الشاطئية حسب توزيعها

الفنادق الصحراوية			فنادق الشاطئ		
طاقة الاستيعاب	العدد	الولاية	طاقة الاستيعاب	العدد	الولاية
1105	21	ادرار	195	3	الشلف
182	1	بسكرة	1723	23	بجاية
421	5	بشار	388	5	تلمسان
1562	22	تمنراست	544	16	تيزي وزو
460	9	الجلفة	3545	24	جيجل
446	4	ورقلة	7964	31	الجزائر
310	8	البيضاء	856	14	سكيكدة
275	6	اليزي	1324	9	عنابة
300	5	تندوف	307	7	مستغانم
570	6	الوادي	5894	58	وهران
355	5	النعام	1848	3	بومرداس
72	2	غرداية	1248	14	الطارف
/	/	/	1530	6	عين تموشنت
/	/	/	2520	6	تيزازة
6058	94	المجموع	29886	219	المجموع

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

# قطاع الصناعة التقليدية

## الملاحق

الملحق رقم 17: تطور تعداد الأنشطة الكلية (1998-2015)

السنة	العدد	السنة	العدد
1998	6963	2007	12962
1999	23362	2008	14084
2000	17138	2009	18158
2001	12780	2010	20685
2002	11338	2011	31950
2003	10646	2012	40718
2004	10216	2013	51640
2005	12140	2014	65675
2006	12723	2015	54099

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

الملحق رقم 18: تطور تعداد الأنشطة في مجال الصناعة التقليدية الفنية (1998-2015)

السنة	العدد	السنة	العدد
1998	827	2007	2769
1999	2370	2008	2983
2000	1894	2009	3554
2001	1345	2010	4334
2002	1194	2011	8982
2003	1242	2012	12906
2004	1469	2013	19884
2005	2072	2014	32875
2006	2271	2015	21333

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

**الملحق رقم 19:** تطور تعداد الأنشطة في مجال الصناعة التقليدية لإنتاج المواد (1998-2015)

السنة	العدد	السنة	العدد
1998	2478	2007	2621
1999	8338	2008	2934
2000	5479	2009	4553
2001	3999	2010	5446
2002	3449	2011	7644
2003	2984	2012	7323
2004	2623	2013	6868
2005	3257	2014	7135
2006	2930	2015	5986

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

**الملحق رقم 20:** تطور تعداد الأنشطة في قطاع الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات (1998-2015)

السنة	العدد	السنة	العدد
1998	3658	2007	7572
1999	12654	2008	8167
2000	9765	2009	10051
2001	7436	2010	10905
2002	6695	2011	15324
2003	6420	2012	20489
2004	6124	2013	24888
2005	6811	2014	25665
2006	7522	2015	26780

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

الملحق رقم 21: تطور تعداد أنشطة الصناعة التقليدية حسب الشكل القانوني (1998-2015)

السنة	فردى	تعاونية	مؤسسة
1998	6843	113	7
1999	23011	329	21
2000	16994	121	25
2001	12708	69	3
2002	11288	40	13
2003	10619	22	7
2004	10200	13	4
2005	12136	4	0
2006	12719	5	0
2007	12957	4	1
2008	14078	4	2
2009	18154	3	1
2010	20678	5	1
2011	31944	3	2
2012	40709	4	4
2013	51639	0	0
2014	65673	0	0
2015	54098	1	1

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.



## الملاحق

الملحق رقم 22: تطور تعداد أنشطة الصناعة التقليدية حسب الوسط (1998-2015)

السنة	حضري	ريفي
1998	5494	1376
1999	18440	4325
2000	13204	3310
2001	9651	2227
2002	8734	2042
2003	8079	2170
2004	7949	2052
2005	9316	2712
2006	9515	3025
2007	9734	3130
2008	10565	3380
2009	13481	4081
2010	15086	6075
2011	24351	8118
2012	31115	9902
2013	38916	13713
2014	50299	16499
2015	41100	14113

المراجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

الملحق رقم 23: توزيع أنشطة الصناعة التقليدية (لإنتاج المواد-الفنية) حسب الوسط  
( 1998-2015 )

الصناعة التقليدية الفنية			الصناعة التقليدية لإنتاج المواد		
ريفي	حضري	السنة	ريفي	حضري	السنة
149	657	1998	388	1987	<b>1998</b>
488	1842	1999	1285	6841	<b>1999</b>
443	1382	2000	963	4129	<b>2000</b>
263	1002	2001	658	3048	<b>2001</b>
194	924	2002	590	2641	<b>2002</b>
234	1075	2003	555	2245	<b>2003</b>
332	1113	2004	447	2109	<b>2004</b>
588	1461	2005	624	2602	<b>2005</b>
575	1635	2006	500	2419	<b>2006</b>
726	2000	2007	455	2153	<b>2007</b>
894	2053	2008	544	2365	<b>2008</b>
703	2633	2009	1014	3456	<b>2009</b>
1089	3135	2010	1415	4049	<b>2010</b>
1968	6962	2011	1708	6084	<b>2011</b>
2692	10118	2012	1673	5831	<b>2012</b>
4532	15422	2013	1509	5610	<b>2013</b>
7411	25716	2014	1537	5824	<b>2014</b>
5218	16281	2015	1225	4971	<b>2015</b>

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

الملحق رقم 24: توزيع أنشطة الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات حسب الوسط (1998-2015)

السنة	حضري	ريفي
1998	2850	839
1999	9758	2553
2000	7693	1904
2001	5600	1307
2002	5169	1258
2003	4758	1381
2004	4728	1273
2005	5253	1499
2006	5460	1950
2007	5581	1949
2008	6147	1942
2009	7392	2364
2010	7902	3570
2011	11305	4442
2012	15166	5536
2013	17885	7671
2014	18759	7551
2015	19848	7669

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

الملحق رقم 25: توزيع أنشطة الصناعة التقليدية (الكلية-الفنية) حسب الجنس (1998-2015)

الصناعة التقليدية الفنية		الصناعة التقليدية الكلية		السنة
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
76	737	584	6326	1998
345	2088	2255	21257	1999
246	1646	2088	14783	2000
237	1093	2151	10637	2001
264	919	1955	9388	2002
342	898	1786	8891	2003
537	918	1761	8454	2004
877	1182	2322	9817	2005
971	1287	2176	10570	2006
1296	1457	2605	10364	2007
1518	1451	3168	10921	2008
1791	1740	4692	13454	2009
2207	2099	5185	15488	2010
6273	2670	10221	21691	2011
9893	3024	14007	26792	2012
15766	4039	19727	31936	2013
27224	5543	31273	34360	2014
16872	4379	20781	33409	2015

المراجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

**الملحق رقم 26: توزيع أنشطة الصناعة التقليدية (إنتاج المواد-إنتاج الخدمات) حسب الجنس (1998-2015)**

السنة	إنتاج المواد		إنتاج الخدمات	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
<b>1998</b>	2289	144	3299	365
<b>1999</b>	7778	555	11391	1355
<b>2000</b>	4872	469	8264	1372
<b>2001</b>	3381	587	6163	1328
<b>2002</b>	2910	521	5558	1170
<b>2003</b>	2544	447	5449	997
<b>2004</b>	2291	317	5245	907
<b>2005</b>	2752	483	5882	962
<b>2006</b>	2572	355	6710	850
<b>2007</b>	2227	380	6680	929
<b>2008</b>	2388	525	7082	1126
<b>2009</b>	3636	891	8078	2010
<b>2010</b>	4349	1062	9093	1915
<b>2011</b>	5897	1687	13123	2261
<b>2012</b>	5671	1590	18097	2523
<b>2013</b>	5788	1352	22409	2609
<b>2014</b>	5811	1281	23006	2767
<b>2015</b>	4924	1027	24106	2882

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

الملحق رقم 27: تطور تعداد شطب أنشطة الصناعة التقليدية (1998-2015)

السنة	المجموع	فنية	إنتاج مواد	خدمات
1998	867	61	243	563
1999	2782	229	830	1723
2000	3290	322	955	2013
2001	3233	320	979	1934
2002	3142	280	983	1879
2003	2777	273	832	1672
2004	3057	274	840	1943
2005	2739	246	781	1712
2006	3009	292	787	1930
2007	3395	348	827	2220
2008	3453	408	824	2221
2009	4220	518	952	2750
2010	4725	610	1111	3004
2011	9032	1263	2187	5582
2012	10446	2090	2372	5984
2013	13027	3367	2485	7175
2014	16312	4806	2509	8997
2015	19435	6979	2459	9997

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

الملحق رقم 28: تطور تعداد شطب أنشطة الصناعة التقليدية حسب الشكل القانوني  
( 1998-2015 )

السنة	المجموع	فنية	إنتاج مواد	خدمات
1998	867	820	45	2
1999	2782	2691	83	8
2000	3290	3202	85	3
2001	3233	3131	99	4
2002	3142	3113	26	4
2003	2777	2766	9	4
2004	3057	3049	8	0
2005	2739	2729	9	1
2006	3009	3001	8	0
2007	3395	3389	5	2
2008	3453	3441	8	0
2009	4220	4209	11	0
2010	4725	4705	20	0
2011	9032	9019	14	0
2012	10446	10414	27	5
2013	13027	13013	12	2
2014	16312	16288	22	2
2015	19435	19424	11	0

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

الملحق رقم 29: تطور تعداد شطب أنشطة الصناعة التقليدية (الكلية - الفنية) حسب الوسط (1998-2015)

السنة	حضري	ريفي	حضري	ريفي
1998	646	229	48	17
1999	2175	557	173	65
2000	2505	673	254	70
2001	2384	727	263	66
2002	2278	710	223	69
2003	2024	603	204	75
2004	2109	810	216	65
2005	2171	497	199	61
2006	2328	636	240	69
2007	2585	716	262	97
2008	2551	783	317	98
2009	3059	885	405	108
2010	3320	1335	459	178
2011	7109	2028	1076	260
2012	8071	2190	1737	422
2013	10319	3042	2886	704
2014	12891	3924	4122	1031
2015	15227	4842	5849	1576

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.



## الملاحق

الملحق رقم 30: تطور تعداد شطب أنشطة الصناعة التقليدية (لإنتاج المواد-لإنتاج الخدمات) حسب الوسط (1998-2015)

السنة	لإنتاج المواد		لإنتاج الخدمات	
	حضري	ريفي	حضري	ريفي
1998	183	53	416	158
1999	650	121	1351	371
2000	761	139	1490	464
2001	681	226	1439	436
2002	737	158	1318	483
2003	604	145	1216	383
2004	581	179	1313	566
2005	610	127	1362	309
2006	593	144	1495	423
2007	622	148	1700	470
2008	607	147	1627	537
2009	718	155	1937	621
2010	785	261	2077	896
2011	1720	422	4312	1346
2012	1777	460	4558	1308
2013	1945	485	5488	1853
2014	1936	506	6833	2386
2015	1922	481	7456	2785

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

الملحق رقم 31: تطور تعداد شطب أنشطة الصناعة التقليدية (الكلية - الفنية) حسب الجنس (1998-2015)

السنة	الكلية		الفنية	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
<b>1998</b>	803	51	51	8
<b>1999</b>	2395	425	188	32
<b>2000</b>	2891	401	267	40
<b>2001</b>	2775	539	240	63
<b>2002</b>	2525	640	223	45
<b>2003</b>	2321	463	200	63
<b>2004</b>	2526	558	200	63
<b>2005</b>	2262	515	171	66
<b>2006</b>	2537	501	183	99
<b>2007</b>	2816	593	220	117
<b>2008</b>	2833	623	246	147
<b>2009</b>	3547	688	294	204
<b>2010</b>	3839	871	323	263
<b>2011</b>	7464	1627	653	572
<b>2012</b>	7973	2454	739	1262
<b>2013</b>	9329	3673	970	2269
<b>2014</b>	10897	5300	1012	3590
<b>2015</b>	11905	7379	1228	5478

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

الملحق رقم 32 : تطور تعداد شطب أنشطة الصناعة التقليدية (لإنتاج المواد - لإنتاج الخدمات)  
حسب الجنس (1998-2015)

لإنتاج الخدمات		لإنتاج المواد		السنة
اناث	ذكور	اناث	ذكور	
20	533	24	219	<b>1998</b>
270	1467	123	740	<b>1999</b>
233	1769	127	855	<b>2000</b>
334	1645	142	891	<b>2001</b>
409	1466	186	836	<b>2002</b>
255	1389	144	732	<b>2003</b>
350	1590	146	736	<b>2004</b>
305	1412	143	679	<b>2005</b>
263	1668	139	686	<b>2006</b>
331	1874	144	722	<b>2007</b>
318	1890	159	697	<b>2008</b>
339	2406	146	847	<b>2009</b>
417	2560	191	957	<b>2010</b>
701	4871	354	1940	<b>2011</b>
793	5168	399	2066	<b>2012</b>
934	6232	470	2128	<b>2013</b>
1209	7757	501	2128	<b>2014</b>
1365	8643	537	2034	<b>2015</b>

المرجع: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2016.

## الملاحق

### الملحق رقم 33: قائمة نشاطات الصناعة التقليدية الممكن القيام بها على شكل متنقل

رمز النشاط	النشاط الرئيسي	المحتوى	النشاطات الثانوية
307.05	حرفي صانع الفيضاء (الفيضاء)	- صناعة وتشكيل الفيضاء (تحف متنوعة للزينة).	كل أشغال الترميم المتعلقة بالتحف الفنية المصنوعة من الفيضاء.
310.00	حرفي نحّات على الحجر والحجر الكريمة (الأردواز) (النحّ على الحجر والحجر الكريمة)	- نحّ، تشكيل وصقل الحجر والحجر الكريمة، (الأردواز). - صناعة الأرصّة والبلاطات وحواف الأرصّة الحجرية وأكوام الحجر للطحن والشحذ والسن.	
331.02	حرفي جباس (صناعة الجبس)	- كل أعمال الجبس الفنية	الأشغال الصغيرة للبناء والدهن. - صناعة مواد من الجبس موجهة لتزيين المنازل.
343.00	حرفي حفار الآبار (حفر الآبار).	- الحفر التقليدي لآبار المياه. - صيانة وتنظيف الآبار وقنوات صرف المياه (الفقارات...).	
354.01	حرفي في تركيب التجهيزات والمعدات المائية. (تركيب التجهيزات والمعدات المائية).	- كل أشغال التركيب، الصيانة، التصليح والخدمة ما بعد البيع للمعدات والتجهيزات المائية البسيطة الموجهة للسقي و / أو للإستعمال المنزلي. - بيع قطع غيار وملحقات التجهيزات والمعدات الصغيرة.	
354.12	حرفي في تركيب وتصليح المسخّنات، التجهيز المائي التدفئة وكذلك معدات ومواد التدفئة (تركيب، تصليح المسخّنات وعتاد التدفئة).	- تركيب، صيانة الخدمة ما بعد البيع وتصليح المسخّنات وغيرها من التجهيزات ومعدات التدفئة المنزلية والصناعة الصغيرة.	تصليح المسخّنات في عين المكان.
354.15	حرفي في تركيب المخابز، وتجهيزات المخابز (تركيب المخابز وتجهيزات المخابز).	- كل أشغال المخابز بأكملها أو تجهيزات المخابز (أفران، مخلطات العجين، قسّات العجين، آلات العجن... إلخ).	كل أشغال التصليح في عين المكان.
897.01	حرفي في تصليح أجهزة التدفئة.	- تصليح، صيانة كل أجهزة التدفئة (التدفئة المركزية - أفران) وتجهيزات المغاسل، - تركيب أجهزة التدفئة الداخلية (جهاز التدفئة المسخنة). - تصليح المضخات ومواقف المسخّنات. - تركيب أنابيب وعيون التدفئة المركزية. - كل أشغال تحويل المواقف.	تركيب وبيع قطع ولوازم التجهيزات الخاصة بالتدفئة.
331.01	حرفي بناء (البناء)	كل أشغال البناء.	
331.03	حرفي مبلط (التبليط).	- كل أشغال تركيب البلاط، الخزف، الرخام، الفيضاء المخصصة للبناءات.	كل أشغال تلييس الجدران والأرضيات الخشبية. أشغال الكمامة. (إتكام السن).
331.04	حرفي بناء بالخرسة المسلحة (البناء بالإسمنت المسلح).	- أشغال البناء بالإسمنت المسلح والمتعلقة بالبناءات القارية وغيرها من الأعمال المتعلقة بالأشغال العمومية.	
331.05	حرفي ردام (حفار) (ردام لرفع مستوى الأرض).	- أشغال صغيرة تتعلق بالتنقب، الفرز، تسوية الأرض ودعمها بالتراب.	
332.00	حرفي مركب لهيكل السقف الخشبي ونجارة البناءات (تركيب هيكل السقف الخشبي ونجارة البناءات).	- وضع وتركيب النجارة العامة للبناءات. - تركيب عناصر (قطع) من الخشب الجاهز.	بيع وتصليح وسائل النجارة المخصصة للبناءات..

## الملاحق

333.02	حرفي مرصص (الترصيص الصحي).	- كل أشغال تركيب، تصليح الترصيص الصحي. - ترتيب وتصليح التدفئة المركزية ذات الإستعمال المنزلي.	بيع أدوات الترصيص الصحي.
333.03	حرفي في الكتامة (الكتامة).	- كل أشغال الكتامة والنزل (إخماد الأصوات) في العقارات السكنية وذات الإستعمال (الإداري، الصناعي والتجاري). - كل أشغال الكتامة والنزل الأخرى (المساح، الأرواق).	
333.04	حرفي في النزل السمعي الصوتي (عزل الأصوات).	- كل الأشغال العازلة للصوت والضجيج، (تهجية أو تخفيف إنتشار الأصوات والضجيج).	كل أشغال تركيب الوسائل. تلبس الأرضيات، الجدران والسقوف.
334.01	حرفي صانع أفعال البناء (صناعة أفعال المباني).	- تركيب، تصليح الأفعال وغيرها من الأدوات المعدنية المرتبطة بالتجارة في البناءات (العمارات).	
337.00	حرفي في تنظيف وتقية المدخلات (تنظيف غير صناعي).	- كل أشغال صيانة المداخن، الأفران وأجهزة التدفئة غير الكهربائية.	
338.01	حرفي دهان البناءات (دهن وطلاء البناءات).	- كل أشغال دهان (طلاء) البناءات ذات البعد الحرفي.	
339.00	حرفي مزخرف (تزيين وزخرفة داخلية وإعداد وترتيب المحلات).	- كل أشغال تلبس الأرضيات والجدران (بالورق اللاصق، أفرشة الأرضيات وتلبس الخشب). - أشغال ترتيب وزخرفة المنازل.	بيع ورق الجدران، أفرشة الأرضيات وغيرها من أدوات الزخرفة.
339.01	حرفي في تهيئة وتجميل واجهات المحلات (تجميل الواجهات).	- تهيئة الواجهات، الأجنحة وكل المساحات التجارية. - تهيئة، تجهيز مساحات عرض كل أنواع المنتوجات الموجهة للبيع.	
339.03	حرفي مصور مناظر طبيعية (تجميل الحدائق).	- تهيئة، تجميل، صيانة الحدائق، حضيرات وغيرها من المساحات.	
339.04	حرفي صانع الزجاج (صناعة الزجاج).	- تركيب الزجاج، الواجهات، المرايا والواجهات الأمامية وأبواب المحلات (الزجاجية).	بيع الواجهات وأدوات زجاجية أخرى كالمرابا وملحقاتها.

## الملاحق

### الملحق رقم 34: قائمة نشاطات الصناعة التقليدية الممكن القيام بها في البيت

رمز النشاط	النشاط الرئيسي	المحتوى
403.00	حرفي صانع العجانن الغذائية التقليدية (العجانن الغذائية والكسكس).	- صناعة تقليدية للعجانن التقليدية والكسكس.
411.10	حرفي صانع الحلويات التقليدية (صناعة الحلويات التقليدية).	- صناعة وبيع الحلويات الشرقية : الإسفنج، الزلاية، مقروط قلب اللوز وحلويات أخرى مصنوعة من اللوز والعلل.
441.00	حرفي مختص في تصبير الفواكه (مرطبات من الفواكه).	- صناعة تقليدية من عصير الفواكه ومصبرات المربى. - صناعة الفواكه المجففة.
307.00	حرفي صانع الفخار والزليج (صناعة الفخار والزليج).	- صناعة الأواني المنزلية وتحف التزيين المصنوعة من الطين والزليج أو الفخار الفني.
533.07	حرفي صانع الفرايل وأطرها.	- صنع الفرايل وأمشاط التأطير والأدوات الأخرى المستخدمة في العمل التقليدي للصوف.
602.00	حرفي صانع السلال (صناعة الحلفاء واللال).	- صنع كل أشغال السلال والحلفاء (الحصائر، الزرابي، السلال وأوعية أخرى، حبال مستعملة في تزيين المقاعد وظهور المقاعد، البرادع، المراوح، قبعات القش، الكناس، وأغراض أخرى للإستعمال المنزلي من حلفاء والرافية). - صناعة الأثاث المنزلي بالخيزران وروط.
462.00	حرفي محضر الصوف (تحضير صوف الجوز).	- كل أشغال تحضير الصوف من غسل، تنظيف، تمشيط ومشق.
463.00	حرفي غازل الصوف (صناعة غزل الصوف).	- صناعة الخيوط، وخط الغزل الممشوطة للنسيج وصناعة المحبوكات (الخام أو المصبوغة). - صناعة الخيوط وغزل الصوف الممشوطة للنسيج وصناعة المحبوكات (الخام أو المصبوغة). - صناعة الخيوط والغزل المنقوشة.
483.05	حرفي طراز على القماش (الطرز على القماش).	- صناعة الأشياء المطرزة وأشغال الطرز على كل أنواع الأقمشة. - كل أشغال صناعة المفروشات. - أشغال طرز لوازم التفريش (الألحفة، أكياس المغنا، الأجواخ، أغطية الأسرة... إلخ).
486.02	حرفي رسام على القماش (الرسم على القماش والملابس).	- كل الأشغال اليدوية للرسم الزخرفي على القماش والملابس (الأوشحة، المغنا، الفساتين، الشراشف، أغطية الأسرة، الأغطية) ومواد أخرى لتزيين المنزلي الداخلي.
494.00	حرفي صانع ألبسة تقليدية من القماش (صناعة الألبسة التقليدية).	- صناعة الألبسة التقليدية ذات الإستعمال اليومي والمخصصة للحللات (جلابة، قندورة، كراكو، قفطان، سروال، صدرية سترة، قمصان... إلخ) من الأقمشة العادية. - ألبسة من المخمل المطرزة بخيط ذهبي أو فضي وحريري.
496.07	حرفي صانع القبعات التقليدية (صناعة القبعات التقليدية).	- صناعة القبعات التقليدية (شواشي، عمائم، قبعات نسائية).
515.02	حرفي طراز على الجلد (الطرز على الجلد).	- صناعة كل اللوازم الجلدية المطرزة. - كل أشغال الطرز على الجلود (الطرز على السروج، الحفائب، أدوات التزيين والتأثيث والمنفوخات).
554.00	حرفي في التجليد والتذهيب الفني (تجليد وتذهيب فني).	- أشغال تذهيب وتجليد الكتب، المؤلفات وألبومات. - ترميم المخطوطات والمؤلفات القديمة.
493.05	حرفي صانع الأزهار والفواكه والحيوانات الإصطناعية (صناعة الأزهار، الفواكه والحيوانات الإصطناعية).	- صناعة الأزهار، الفواكه والحيوانات الإصطناعية بالقماش والبلاستيك ومواد أخرى لإستعمالها في تزيين الملابس وزخرفة المنازل.

## الملاحق

الملحق رقم 35: عدد السكان في الجزائر (1966-2014) (تقديرات في منتصف السنة بالألف)

السكان في منتصف السنة	السنة	السكان في منتصف السنة	السنة
26271	1992	12096	1966
26894	1993	13309	1970
27496	1994	13739	1971
28060	1995	14171	1972
28566	1996	14649	1973
29045	1997	15164	1974
29507	1998	15768	1975
29965	1999	16450	1976
30416	2000	17058	1977
30879	2001	17600	1978
31357	2002	18120	1979
31848	2003	18666	1980
32364	2004	19262	1981
32906	2005	19883	1982
33481	2006	20522	1983
34096	2007	21185	1984
34591	2008	21863	1985
35268	2009	22512	1986
35978	2010	23139	1987
36717	2011	23783	1988
37400	2012	24409	1989
38220	2013	25022	1990
39500	2014	25643	1991

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر

### الملخص

على اعتبار أن قطاع السياحة والصناعة التقليدية أحد أهم الأنشطة التي تقوم عليها اقتصاديات كثير من الدول فقد قمنا بتسليط الضوء في هذا البحث على معرفة مدى قدرة قطاع السياحة والصناعة التقليدية على إعطاء حركية تنموية للاقتصاد الوطني الجزائري من جانب التشغيل، وبذلك فالإشكالية تتمحور حول تغيرات اليد العاملة في قطاع السياحة والصناعة التقليدية خلال الفترة (1990-2014) حيث يساهم القطاع في توفير مناصب عمل تمس مختلف شرائح المجتمع والتي بدورها تؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد كما تهدف الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تواجه قطاع السياحة والصناعة التقليدية، و الذي عرف تغيرات في هيكلته وعدم الاستقرار بالتطرق إلى مراحل تطوره منذ الاستقلال إلى يومنا هذا والتطرق لأهم الإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة ذلك بتسطير استراتيجيات، لنعرض في الأخير أهم الإنجازات التي استطاع تحقيقها في جانب توفير مناصب العمل، مع الخروج باقتراحات وتوصيات لإثراء هذه الدراسة.

### الكلمات المفتاحية:

السياحة، الصناعة التقليدية، التشغيل، الوسط الحضري، الوسط الريفي، المؤسسات الفندقية.

### Abstract

Considering that the tourism and handicrafts' sector is one of the most important activities on which the economies of many countries are based, in this research, we shed light on the extent to which this sector has been able to contribute in the development movement of the Algerian national economy with regard to employment. Thus, the problem is centered on labor changes in the aforementioned sector during the period 1990-2014. This sector contributes to the provision of employment positions affecting various segments of society, which in turn lead to improve the standard of individuals' living. The study also aims at identifying the obstacles facing the tourism and handicraft's sector, which has witnessed changes in its structure and instability, by addressing the stages of its development since independence to the present day. Moreover, the present study outlines the most important achievements which have been accomplished such as the provision of job positions. A number of suggestions and recommendations are put forward to enrich this study.

**key words:** Tourism; handicraft; employment; urban; rural; hotel establishments.